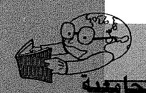
التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها

دكتور
محمد عبد العزيز عجميه
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور
عبد الرحمن يسرى أحمد
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



الدار الجامعية

اهداءات ٢٠٠٢

د/ سيد النشار

دار الثقافة العلمية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها

دكتور
محمد عبد العزيز عجمية
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور
عبد الرحمن يسرى احمد
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

الدار الجامعية
طبع - نشر - توزيع
٨٤ شارع زكريا غنيم - الإبراهيمية
الإسكندرية ت: ٥٩٦٧٨٨٣



تقـديم

احتل موضوع التنمية الإقتصادية والإجتماعية بدءاً من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر مركزاً مرموقاً بين الدراسات الإقتصادية ، فلقد تبارى الاقتصاديون فى الدول المتقدمة والدول النامية ، فى الدول الرأسمالية والأشتراكية وفى المنظمات الدولية والأقليمية ، فى دراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جوانبها المختلفة - مظاهرها ، وأسبابها ، وعملياتها ، استراتيجياتها ومشاكلها . فقدموا العديد من النظريات والسياسات ، وعرضوا مقيمين تجارب العديد من الدول . كل ذلك بهدف مساعدة الدول النامية للخروج من اسار التخلف والمضى قدماً نحو التقدم والتنمية عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل ، ولن يتأتى التقدم إلا باتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والخطط المناسبة فى ظل تضحيات جسام وعزيمة واصرار ومثابرة من قبل شعوب الدول النامية وفى نفس الوقت يتعين على الدول المتقدمة والمنظمات الدولية والأقليمية أن تقدم العون المادى والمعنوى وتتبع السياسات المواتية والمؤازرة

ويتصدى المؤلفان لهذا الموضوع العام والمتشعب - بأسلوب علمى مبسط - لتوضيح الجوانب المختلفة - النظرية والتطبيقية - موضحين مفهوم التخلف وخصائصه وأسبابه ، ماهية التنمية الاقتصادية وأهميتها واساليبها ، نظريات التنمية عامة ونظريات التنمية الإجتماعية خاصة والآثار الإقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية ،والتجارة الخارجية والتنمية ثم التجربة اليابانيــة ١٩٩٧

ولا يزعم المؤلفان أنهم وفوا جوانب الموضوع المتعددة حق قدرها وإن كانوا

يعتقدون أنهم قاموا بعرض وشرح وتحليل أهم جوانبها والتى تتلاءم مع طلاب الاقتصاد والتجارة والخدمة الاجتماعية آملين استكمال بعض جوانب التنمية الأخرى – وعلى الأخص فى جانب التطبيق – فى طبعة قادمة بإذن الله

ولقد قام الاستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى بكتابة الفصل الأول والثانى والخامس والسادس وقام الاستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية بكتابة باقى فصول الكتاب عدا الفصل الأخير الثانى عشر الذى تفضل بكتابته الاستاذ الدكتور خيرى أحمد ترك . وتتميز هذه الطبعة بإحصائياتها الحديثة من جانب والإهتمام بجانب التنمية الإجتماعية من جانب آخر .

والله سبحانه وتعالى ينفعنا بعلمه ويوفقنا فى إداء رسالتنا ويهدينا سواء السبيل .

المؤلفان

الفصل الأول (*)

ظاهرة التخلف الاقتصادى وأهمية التنمية

انقسام العالم بين التخلف والتقدم الاقتصادى :

تدل وفرة من المعلومات والإحصائيات العالمية المتاحة على أن قلة قليلة من دول العالم تتمتع بمستويات معيشية عالية جداً بالمقارنة ببقية الدول الأخرى .

ويتبين من الإحصائيات أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى [1] يرتفع فوق عشرة آلاف دولار فى السنة فى عدد قليل جداً من الدول ألا وهى دول شمال أمريكا (الولايات المتحدة وكندا) واستراليا ونيوزيلاندا واليابان والدول الغربية بالاضافة الى سنغافورة وهونج كونج (من النمور الاسيوية) والامارات العربية ، ومن الناحية الأخرى فان البقية الباقية من سكان العالم وهم يمثلون الأغلبية الساحقة يعيشون فى مستويات أقل من ذلك حيث متوسط الدخل الحقيقى للفرد يقل عن عشرة الاف دولار فى العام . واذا ما أردنا أن نكون أكثر دقة لوجدنا أن متوسط دخل الفرد الحقيقى فى أغلبية دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وفى أغلبية دول أفريقيا وآسيا لا يقارن اطلاقا بما هو معروف فى الدول المتقدمة .

ووفقا للمتوفر من البيانات الاحصائية الدولية أنظر جدول (١ ـ ١) نجد أننا إذا قمنا بتحديد الخط الفاصل بين التقدم والتخلف الاقتصادى عند مستوى عشرة آلاف دولار للفرد فى العام فسوف يتضح لنا أن حوالى ٨٥٪ من سكان العالم يعيشون فى حالة تخلف إقتصادى . أما اذا قمنا بتحديد الخط الفاصل عند مستوى الفان وخمسمائة دولار للفرد فى العالم ، وهو ما جرى الاتفاق عليه فى أوائل التسعينات كدخل متوسط يفصل ما بين التقدم والتخلف لوجدنا أن حوالى ثلاثة أرباع سكان العالم (٧٥٪) يعيشون فى حالة من التخلف الاقتصادى . ولذلك نستطيع أن نقول اجمالا أن غالبية سكان العالم المعاصر يعيشون فى حالة تخلف اقتصادى بالمقارنة بقلة من سكان العالم لا تزيد عن الربع أو قد تقل حقيقة الى ١٥٪ فقط [2] .

(*) كتب هذا الفصل الاستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد .

جدول (١ ـ ١) *

متوسطات نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ومعدلات النمو المحققة

	عدد السكان بالمليون منتصف ١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى	
		دولار ١٩٩٢	معدل النمو السنوى٪ (١٩٨٠-١٩٩٢)
(١) دول ذات دخل منخفض	٣١٩١,٣	٣٩٠	٣,٩
(٢) دول ذات دخل متوسط	١٤١٨,٧	٢,٤٩٠	ـ ٠,١
(٢-أ) دول ذات دخل متوسط منخفض	(٩٤١)	غ م*	غ م *
(٢-ب) دول ذات دخل متوسط مرتفع	(٤٧٧,٧)	٤,٠٢٠)	(٠,٨)
(٣) دول ذات دخل مرتفع	٨٢٨,١	٢٢,١٦٠	٢,٣
العالم	٥٤٣٨,٢	٤,٢٨٠	١,٢

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية ١٩٩٤ .

* غ م = غير متاحة .

* أنظر تفصيلات خاصة بالدول المختلفة ـ ملحق الجدول (١ ـ ١) فى نهاية الفصل .

وينبغي أن نستوعب فى أذهاننا تماما معنى الارتفاع أو الانخفاض فى الدخل الحقيقى للفرد حتى يكون للصورة الاحصائية التى قدمناها معنى واضح . أن الإرتفاع فى متوسط دخل الفرد الحقيقى فى دول شمال غرب أوربا أو فى شمال أمريكا مثلا يعنى أن الفرد فى هذه الدول يحصل فى المتوسط على مستويات راقية من الغذاء تحتوى على نسب عالية من البروتينات الحيوانية والفيتامينات وانه يرتدى ملابس من خامات جيدة ويسكن فى مسكن صحى به اغلبية المستلزمات الحديثة التى يحتاجها انسان أواخر القرن العشرين لراحته ورفاهيته ، كما أنه مستريح عموماً فى تنقلاته بسبب انتظام وكفاية المواصلات العامة أو لأنه يملك عربة خاصة به وعنده من الدخل ما يضمن له العلاج الجيد فى حالة المرض ، وبالاضافة الى ذلك فانه عادة يتمكن من الترويح عن نفسه خلال راحته الاسبوعية من العمل بالخروج الى السينما أو غير ذلك من الملاهى ، كما أن بإستطاعته أن ينظم لنفسه رحلة سياحية خارج مدينته فى أجازته السنوية . وإذا كان الفرد رب عائلة فاننا نجد أن لديه القدرة على رعاية أطفاله من جميع النواحى وتعليمهم عند مستويات معترف بها من الكفاءة حتى يكبروا ويستقلوا . هذه صورة عامة عما يجب أن يفهم عن ارتفاع مستوى الدخل الحقيقى للفرد فى الدول المتقدمة فى عصرنا الحالى . والصورة كما نرى وصفية وهى تختلف من دولة متقدمة الى أخرى حسب مستوى التقدم السائد وحسب درجة العدالة فى توزيع الدخول ، فكلما ارتفعت درجة التقدم الاقتصادى كلما عنى هذا ارتفاعاً فى مستوى الدخل الحقيقى للفرد . ولكن يلاحظ أن تحقيق هذا عملياً لا يتأتى إلا بتوزيع عادل للدخل القومى . فمن الممكن أن يكون الدخل الفردى الحقيقى مرتفعاً فى البيانات الاحصائية الرسمية فقط وذلك اذا ما كانت فئة قليلة من أبناء الدولة تستحوز على غالبية الدخل القومى بينما أن الغالبية تأخذ النسبة الصغرى من هذا الدخل . ولهذا ينبغى علينا ألا نسرع الحكم على دولة ما ودرجة تقدمها الاقتصادى من واقع احصائيات الدخل الفردى الحقيقى قبل أن نعرف درجة عدالة التوزيع فى هذا البلد . فهناك على سبيل المثال بعض الدول النامية التى تظهر احصائياتها ارتفاعاً نسبياً فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى ومع ذلك تعيش غالبية سكان هذه البلاد فى حالة أقرب الى التخلف منها الى التقدم الإقتصادى بسبب قلة العدالة فى توزيع الدخل القومى .

لقد قمنا فيما سبق بإعطاء صورة وصفية عن معنى ارتفاع الدخل الفردى الحقيقى ، أما عن الانخفاض فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى فهذا يتراوح ما بين عدم وجود الغذاء الكافى أو الملبس أو الوقوع فريسة الأمراض بدون علاج حتى الموت، وذلك عند المستويات المنخفضة جداً التى يقل فيها الدخل الفردى عن ثلاثمائة دولار فى العام ، وبين الحصول على الأغذية التى تحتوى على نسب عالية من النشويات ، وارتداء الأقمشة الرخيصة الثمن أو الرديئة النوع ، والسكن فى مساكن غير صحية يتكدس فيها عدد كبير من الأفراد وغير مزودة بالمياه النقية وتخلو من الادوات الصحية اللازمة ، وعدم وجود المواصلات المريحة وعدم تيسر العلاج الكافى فى حالة المرض وعدم إمكانية تعليم كل الأطفال والإتفاق والإنفاق على مطالبهم حتى يكبروا وذلك عند المستويات الأقل تخلفاًوالتى يقل فيها الدخل الفردى عن سبعمائة دولار فى العام ومرة أخرى نذكر القارئ أن الصور التى نقدمها هى صورة وصفية وذلك لغرض الشرح التقريبى ، وأنها لذلك سوف تختلف باختلاف درجة التخلف الاقتصادى ، كما أننا نشير أيضاً مرة ثانية إلى أهمية العدالة فى توزيع الدخل القومى وأثر ذلك على الرفاهية الاقتصادية فى المتوسط . فقد تشير الاحصاءات إلى أن متوسط الدخل الفردى الحقيقى لا يختلف بين بلدين من البلاد النامية ، ولكن قد يكون الفرد فى المتوسط أكثر من رفاهية فى أحد هذه البلاد عنه فى البلد الآخر وذلك بسبب الاقتراب من العدالة فى توزيع الدخل القومى . بعبارة أخرى أن حدة التخلف الاقتصادى بالنسبة للفرد تزيد بقدر الإبتعاد عن العدالة فى توزيع الدخل القومى والعكس صحيح . وفى الواقع أن الأخذ بمتوسط الدخل الفردى والذى نحصل عليه بقسمة الدخل القومى على عدد السكان فى البلد ـ وفى سنة معينة ـ يفترض ضمنيا المساواة التامة بين جميع الأفراد الذين يعيشون فى هذا البلد . وبطبيعة الحال فان هذا الافتراض الضمنى لم يتحقق بعد فى أى مكان فى العالم . وبالتالى نستطيع أن نقول أنه كلما ازدادت عدالة توزيع الدخل القومى بين الافراد كلما صار معيار متوسط الدخل الفردى أكثر دقة من حيث قياس متوسط رفاهية الفرد فى المجتمع .

أهمية التنمية الاقتصادية والجهود المبذولة فى سبيلها :

إن الحقائق التى أشرنا اليها فيما سبق والتى توضح لنا الفجوة الكبيرة بين التقدم والتخلف الاقتصادى هى التى تدعونا الى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية . والأمر الذى

يزيد من ضرورة الاهتمام بالتنمية هو أن هذه الصورة التى قدمناها عن حالة الدول النامية أو المتخلفة لم تتغير كثيراً طوال النصف قرن الماضى ، بل وأن الأحوال المعيشية كانت تتدهور من سيئ الى اسوأ فى حالات عديدة . هذا بينما كانت المجموعة الصغرى من الدول المتقدمة اقتصادياً ترتقى بصفة مستمرة ، وهكذا زادت الفجوة واتسعت بين الغالبية الكبرى من دول العالم التى تمثل مجموعة الدول النامية وبين المجموعة الصغيرة التى تمثل الدول المتقدمة اقتصادياً .

ليس من الغريب أن تتجه الكثير من مجهودات الاقتصاديين فى أنحاء العالم المختلفة فى العصر الحاضر نحو بحث مشكلة التنمية الاقتصادية فى تلك البلاد المتخلفة أو النامية والتى تمثل الأغلبية الساحقة فى المجتمع العالمى . ولكن المجهودات المبذولة فى سبيل التنمية الاقتصادية لم تقتصر على الدراسات النظرية والتطبيقية التى يقوم بها الاقتصاديون فى كل دولة . فلقد أخذت الحملة فى سبيل التنمية الاقتصادية طابعاً عالمياً إيجابياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقدمت الكثير من الدول المتقدمة اقتصادياً المعونات الى الدول النامية التى استقلت حديثا وبدأت تسعى جاهدة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وتم ذلك بطريق مباشر بإعطاء القروض والمساعدات الاقتصادية للدول النامية بصفة ثنائية ، وبطريق غير مباشر وذلك بمساهمة الدول المتقدمة فى المؤسسات الدولية التى تمنح القروض والمساعدات الفنية بشروط مناسبة الى الدول المتخلفة . ولقد كان البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD أكبر المؤسسات الدولية التى تقرض الدول النامية . فبالرغم من أن هذا البنك أنشئ بصفة أساسية لغرض مساعدة أوربا التى أصابها الدمار فى خلال الحرب الثانية إلا أنه تحول تدريجياً الى بنك دولى لمساعدة الدول النامية التى تسعى إيجابياً نحو تحقيق التنمية الاقتصادية . ولقد تفرع عن البنك الدولى مؤسستين هما منظمة التمويل الدولية IFC ومؤسسة التنمية الدولية IDA وكلتاهما أنشأت خصيصا بهدف مساعدة الدول النامية .

وبالرغم من أهمية القروض والمساعدات الاقتصادية التى تلقتها الدول النامية من الدول المتقدمة بصفة ثنائية أو عن طريق المؤسسات الدولية إلا أننا لا نستطيع أن نخفى الجانب السيئ من الصورة ، فكثير من هذه المساعدات الدولية إختلطت وما زالت تختلط بالنواحى السياسية الخاصة بعلاقة الدول المتقدمة الدائنة بالدول النامية

المدينة وهذا يقلل من أهميتها فى حقل التنمية الاقتصادية . ومع ذلك فإن هناك أمل أن يتخلص العالم مستقبلاً من هذه الشوائب السياسية . ولقد نادى الفيلسوف الاقتصادى جونار ميردال G. Myrdal - وهو سويدى الأصل - منذ أكثر من ربع قرن بأن تخصص الدول المتقدمة جزءاً طفيفاً من دخولها القومية أو من ميزانية إنفاقها الحربى لمساعدة الدول النامية ثم تقوم بتسليمه إلى صندوق دولى تشرف على إدارته هيئة دولية محايدة . ثم تقوم هذه الهيئة بتنظيم تسليم المساعدات الاقتصادية للدول النامية حسب إحتياجاتها ، وليس حسب رغبات الدول المتقدمة .

وبهذا يمكن أن تنتظم المساعدات الاقتصادية التى تتلقاها الدول النامية وتتخلص من عملية الضغوط السياسية التى ترتبط بها فى العصر الحاضر والتى تقلل كثيراً من أهميتها الاقتصادية .

كذلك كان لتجربة الاقتراض من الدول المتقدمة جانب سئ آخر الا وهو تراكم المديونية الدولية على الدول النامية وتزايد أعبائها . وكان هذا نتيجة أساءة أستخدام القروض من جهة الدول النامية والشروط غير المناسبة أو المجحفة للاقراض من جهة الدول المتقدمة . وأياً كان الأمر فقد أنعكست ظروف المديونية الدولية واعبائها المتزايدة بشكل صارخ ومؤلم على جهود التنمية فى كثير من الحالات .

وتقوم هيئة الامم المتحدة من جانبها بالكثير من الجهود الصادقة فى سبيل مساعدة الدول وهناك مثلاً برنامج التنميةUNDP ومنظمة التنمية الصناعية UNIDO التابعة لهيئة الأمم المتحدة وهيئة الغذاء الدولية FAO وهيئة الصحة العالمية WHO واليونسكو Unesco وبالرغم من صغر الحجم الكلى للمساعدات الإقتصادية والفنية التى تمنحها هيئة الامم المتحدة (بالمقارنة بالحجم الكلى للمساعدات الدولية) فان أهميتها كبيرة وذلك لبعدها عن كثير من المسائل السياسية . وبالاضافة الى ذلك فان الكثير من مساعدات الأمم المتحدة التى تأتى فى شكل تقديم النصائح والمساعدات الفنية والخبرة الإدارية والتنظيمية إلى الدول النامية لها أهمية كبيرة حيث أن فيها معاونة كبيرة لهذه الدول فى إختيار مشروعات التنمية الاقتصادية الأكثر صلاحية وفى إدارة هذه المشروعات بطريقة أكفأ . كما أنه لا يخفى أيضاً أهمية المساعدات التى تقدمها الأمم المتحدة فى سبيل رفع المستوى الصحى والتعليمى لأفراد الدول النامية وأثر ذلك فى رفع كفائتهم الإنتاجية .

جدول (١ ـ ٢)
نصيب الفرد من الناتج القومي ومعدلات نموه

الدولـــة	عدد السكان بالمليـون فى١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى: دولار ١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى: معدل النمو السنوى (٪) (١٩٨٠ـ١٩٩٢)
(١)إقـتـصـاديات منخفضة الدخل			
موازامبيق	١٦,٥	٦٠	٣,٦ –
الحبشة	٥٤,٨	١١٠	١,٩ –
تنزانيا	٢٥,٩	١١٠	صفر
اوغنده	١٧,٥	١٧٠	٠٠٠
بنغالاديش	١١٤,٤	٢٢٠	١,٨
النيجر	٨,٢	٢٨٠	٤,٣ –
الهند	٨٨٣,٦	٣١٠	٣,١
كينيا	٢٥,٧	٣١٠	٠,٢
مالى	٩,٠	٣١٠	٢,٧ –
نيجيريا	١٠١,٩	٣٢٠	٠,٤ –
نيكاراجوا	٣,٩	٣٤٠	٥,٣ –
الباكستان	١١٩,٣	٤٢٠	٣,١
الصين	١١٦٢,٢	٤٧٠	٧,٦
تاجكستان	٥,٦	٤٩٠	٠٠٠
غينيا	٦,١	٥١٠	٠٠٠
موريتانيا	٢,١	٥٣٠	٠,٨ –
هندوراس	٥,٤	٥٨٠	٠,٣ –
مصر	٥٤,٧	٦٤٠	١,٨
اندونيسيا	١٨٤,٣	٦٧٠	٤,٠

تابع جدول (١ ـ ٢)

الدولـــة	عدد السكان بالمليـون في١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	
		دولار ١٩٩٢	معدل النمو السنوي (٪) (١٩٨٠ـ١٩٩٢)
(٢)أقـتـصـــاديات ذات دخل متوسط أـ دخل مــتـــوسط منخفض :			
بوليفيا	٧,٥	٦٨٠	١,٥ –
الفلبين	٦٤,٣	٧٧٠	١,٠ –
السنغال	٧,٨	٧٨٠	٠,١
بيرو	٢٢,٤	٩٥٠	٢,٨ –
المغرب	٢٦,٢	١٠٣٠	١,٤
اكوادور	١١,٠	١٠٧٠	٠,٣ –
الاردن	٣,٩	١١٢٠	٥,٤ –
رومانيا	٢٢,٧	١١٣٠	١,١ –
لتوانيا	٣,٨	١٣١٠	١,٠ –
بلغاريا	٨,٥	١٣٣٠	١,٢
تونس	٨,٤	١٧٢٠	١,٣
اوكرانيا	٥٢,١	١٨٢٠	...
الجزائر	٢٦,٣	١٨٤٠	٠,٥ –
تايلاند	٥٨,٠	١٨٤٠	٦,٠
بولنده	٣٨,٤	١٩١٠	٠,١
تركيا	٥٨,٥	١٩٨٠	٢,٩
ايران	٥٩,٦	٢٢٠٠	١,٤ –
الاتحاد الروسي	١٤٩,٠	٢٥١٠	...
شيلي	١٣,٦	٢٧٣٠	٣,٧

تابع جدول (١ ـ ٢)

الدولــة	عدد السكان بالمليـون في ١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى دولار ١٩٩٢	معدل النمو السنوى (٪) ١٩٨٠ـ١٩٩٢
ب ـ دخل متـوسط مرتفع :			
جنوب افريقيا	٣٩,٨	٢٦٧٠	٠,١
البرازيل	١٥٣,٩	٢٧٧٠	٠,٤
ماليزيا	١٨,٦	٢٧٩٠	٣,٢
فنزويلا	٢٠,٢	٢٩١٠	٠,٨ـ
المجر	١٠,٣	٢٩٧٠	٠,٢
أورجواى	٣,١	٣٣٤٠	١,٠ ـ
المكسيك	٨٥,٠	٣٤٧٠	٠,٢ـ
الارجنتين	٣٣,١	٦٠٥٠	٠,٩ ـ
عمان	١,٦	٦٤٨٠	٤,١
بورتريكو	٣,٦	٦٥٩٠	٠,٩
كوريا الجنوبية	٤٣,٧	٦٧٩٠	٨,٥
اليونان	١٠,٣	٧٢٩٠	١,٠
البرتغال	٩,٨	٧٤٥٠	٣,١
العربية السعودية	١٦,٨	٧٥١٠	٣,٣ ـ

(*) مصدر البيانات للجدول (١ – ٢) تقارير البنك الدولى عن التنمية فى العالم .
أنظر تقرير ١٩٩٤ .

تابع جدول (١ ـ ٢)

الدولـــة	عدد السكان بالمليـون في ١٩٩٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	
		دولار ١٩٩٢	معدل النمو السنوى (٪) (١٩٨٠-١٩٩٢)
(٣)أقـتـصـاديات الدخل المرتفع			
ايرلنـده	٣,٥	١٢٢١٠	٣,٤
نيوزيلاند	٣,٤	١٢٣٠٠	٠,٦
اسرائيل	٥,١	١٣٢٢٠	١,٩
اسبانيا	٣٩,١	١٣٩٧٠	٢,٩
هونج كونج	٥,٨	١٥٣٦٠	٥,٥
سنغافورة	٢,٨	١٥٧٣٠	٥,٣
استراليا	١٧,٥	١٧٢٦٠	١,٦
المملكة المتحدة .	٥٧,٨	١٧٧٩٠	٢,٤
ايطاليا	٥٧,٨	٢٠٤٦٠	٢,٢
نيذرلاند	١٥,٢	٢٠٤٨٠	١,٧
كندا	٢٧,٤	٢٠٧١٠	١,٨
بلجيكا	١٠,٠	٢٠٨٨٠	٢,٠
فنلنده	٥,٠	٢١٩٧٠	٢,٠
الامارات العربية	١,٧	٢٢٠٢٠	٤,٣-
فرنسا	٥٧,٤	٢٢٢٦٠	١,٧
النمسا	٧,٩	٢٢٣٨٠	٢,٠
المانيا	٨٠,٦	٢٣٠٣٠	٢,٤
الولايات المتحدة	٢٥٥,٤	٢٣٢٤٠	١,٧
النرويج	٤,٣	٢٥٨٢٠	٢,٢
الدانمارك	٥,٢	٢٦٠٠٠	٢,١
السويد	٨,٧	٢٧٠١٠	١,٥
اليابان	١٢٤,٥	٢٨١٩٠	٣,٦
سويسرا	٦,٩	٣٦٠٨٠	١,٤

الفصل الثـانى (*)

الخصائص الاقتصادية الاساسية للدول النامية

أن التحدث عن الخصائص الاقتصادية للدول النامية لا يعنى اطلاقا وجود نوع من التجانس أو التماثل الكبير بين الدول التى تدخل تحت هذه التسمية وذلك من حيث ظروفها الاقتصادية . على العكس من ذلك أننا نستطيع أن ندرس حالة كل دولة نامية على حدة فيتبين لنا أن لها من الخصائص الاقتصادية ما يميزها عن بقية الدول الاخرى ولكننا فى معرض دراستنا الاقتصادية نلجأ فى بعض الأحيان إلى تجميع الحالات المتقاربة المتشابهة بغرض تكوين صورة عامة عن هذه الحالات ، ويفيدنا هذا بلا شك فى معرض دراستنا العلمية من حيث أن الاحتفاظ بمعيار أو مقياس عام لابد وأن يرشدنا حينما نتطرق الى دراسة حالة خاصة . وفى مجال موضوعنا الحالى فان معرفتنا بما يميز الدول النامية عموما أو بالخصائص الاقتصادية الأساسية بين الغالبية العظمى من هذه الدول لا بد وأن تكون له فائدته اذا ما تطرقنا الى دراسة حالة خاصة لدولة معينة من بينها .

وبالتالى فحينما نذكر أن الخصائص الاقتصادية الأساسية للدول النامية هى كذا وكذا لا بد وأن نذكر فى الوقت نفسه أن كل دولة من هذه الدول تختلف عن الأخرى من حيث درجة أو مدى إنطباق هذه الخصائص عليها ، وسنشير الى هذا كلما أمكن فى خلال العرض التالى . وسوف نقوم ببحث الخصائص الأساسية للدول النامية من ثلاث نواحى :

(١) الدخـل .

(٢) عناصر الانتاج .

(٣) النشاط الاقتصادى .

(١) انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد :

تكلمنا فيما سبق عن إنخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الدول النامية كما تطرقنا إلى ذكر بعض وجهات النظر فيما يختص بتحديد الخط الفاصل بين

---

(١) كتب هذا الفصل الاستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد .

التقدم والتخلف الإقتصادى على وجه التقريب فى الوقت الحالى وذلك أعتماداً على مقياس الدخل الحقيقى للفرد فى السنة . وتختلف الدول النامية كما رأينا من حيث درجة بعدها وقربها من هذا المستوى المتوسط للدخل ففى بعضها مثل دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول شرق آسيا يهبط متوسط الدخل الحقيقى للفرد الى أقل من ٢٠٠ ـ ٣٠٠ دولار فى العام وفى بعضها الآخر مثل عديد من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط يقترب متوسط الدخل الحقيقى للفرد من ألف أو ألف وخمسمائة دولار فى العام . وكلما ارتفع متوسط الدخل الحقيقى للفرد فأنه يتمكن من الارتفاع بمستوى معيشته الحقيقى من حيث كمية ونوعية السلع والخدمات المستهلكة كما أنه يتمكن من اقتطاع جزء أكبر من دخله لغرض الإدخار . وبالعكس كلما انخفض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فان مستوى معيشته الحقيقى يتعرض للإنخفاض ، كما أن مقدرته على الإدخار تتضائل ، أو قد يتعذر عليه الإدخار كلية ويتجه معظم انفاقه إلى النواحى الاستهلاكية الضرورية لمعيشته . وعلى ذلك فانه نتيجة لإنخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الدول النامية نجد أن حجم المدخرات القومية يتسم بالضئالة . والواقع أن الاحصائيات المتوفرة فى ١٩٩٢ تدل على أن معدلات الإدخار الحقيقى – أى نسبة المدخرات من الدخل القومى الحقيقى فى عشر من الدول النامية تتراوح ما بين ١٪ إلى ١٠٪ ، وفى إثنى عشر دولة بين ١٠٪ و ٢٠٪ هذا بينما ترتفع نسبة المدخرات إلى ٢٩٪ ، ٣٧٪ ، ٤٣٪ فى نيجيريا واندونيسيا والصين وهى من الدول ذات الدخل المنخفض وذلك على سبيل الإستثناء من جهة أخرى فإن نسبة المدخرات سجلت ارتفاعاً فى عديد من دول أمريكا اللاتينية ودول أوربا الشرقية وبعض دول الشرق الاوسط الى نحو ١٥٪ ـ ٢٥٪ فى بداية التسعينات إلا انها انخفضت وكانت سالبة فى عدد من بلدان آسيا وافريقيا .

واذا كان الانخفاض النسبى الملحوظ فى مستوى الدخل الحقيقى هو الذى يظهر لنا حقيقة التخلف الاقتصادى فان صغر معدل نمو هذا الدخل فى غالبية الدول النامية يؤكد لنا شيئاً آخر ألا وهو إتساع فجوة التخلف على مر الزمن . وتدل البيانات الإحصائية المتوفرة عن الحقبة الأخيرة أن تسعاً من الدول النامية فقط من بين نحو ١١٠ دولة قد أستطاعت أن تحقق نمواً فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى حدود تتراوح بين ٣٪ ـ ٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ ويلاحظ أن هذه

المعدلات المرتفعة نسبياً لا تعد كافية على الاطلاق فى رأى خبراء التنمية لتمكين الدول التى حققتها من اللحاق بالدول المتقدمة . أما فيما يخص الفئة الوسطى من الدول النامية فان بعضها قد أستطاع أن يحقق نمواً فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى خلال نفس الفترة فى حدود تتراوح بين ١٪ - ٣٪ . أما بالنسبة إلى الفئة السفلى من الدول النامية فانها لم تختلف كثيراً فى حالها عن عديد من دول الفئة الوسطى فى انها لم تستطع أن تحقق أى نمو على الإطلاق فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد كما أن عدداً منها قد تعرض للتدهور المطلق بمعنى انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فيها خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ، انظر ملحق الجدول (١ - ١) فى نهاية الفصل الأول .

وهناك عدد من الانتقادات التى توجه إلى متوسط الدخل الحقيقى للفرد كمعيار للتخلف أو التقدم الاقتصادى . والقسم الأول من هذه الإنتقادات يتركز حول عدم دقة البيانات الاحصائية الخاصة بالدخل القومى الحقيقى . أما القسم الثانى من الانتقادات فيتركز حول عدد من المشاكل الهامة التى لا يمكن تفاديها من عقد المقارنات الدولية بين الدخول الفردية . فالحقيقة ان احصائيات الدخل تتوافر لكل دولة بوحدات من العملة الوطنية الخاصة بها ، ولكى يمكن عقد المقارنة على المستوى الدولى لا بد من تحويلها أو التعبير عنها بعملة دولية واحدة مشتركة وهى الدولار الامريكى وهذه مسألة ليست بسيطة ابداً كما قد يبدو للبعض من غير المتخصصين . ويمكن القول ببساطة أن أسعار الصرف السائدة لكثير من العملات فى العالم لا تعبر بدقة عن الاسعار الفعلية او الحقيقية لهذه العملات . وحتى بافتراض العثور على أسعار الصرف الحقيقية وإستخدامها فان إنحرافاً من نوع أو آخر يظهر عند تحويل الأرقام الدولية الخاصة بالدخول إلى عملة مشتركة لأن السلع والخدمات الداخلة فى التجارة الدولية ليست ممثلة لمجموع السلع والخدمات التى تحتويها النواتج القومية .

وبالاضافة الى ما سبق هناك مسائل اخرى يجب أخذها فى الأعتبار قبل الاعتماد على متوسط الفرد من الدخل الحقيقى كمعيار لقياس التخلف الاقتصادى أو التقدم .

أولاً : أن الأرقام المشتقة الخاصة بنصيب الفرد قد تنحرف بسبب خطأ التقديرات السكانية ذلك لأن التقديرات الإحصائية للسكان فى عدد من البلدان النامية

تتعرض لشك كبير بشأن صحتها . وبالرغم من اهمية هذه المشكلة أينما وجدت فان مناقشتها وحلها يقع فى نطاق اختصاص خبراء الإحصاء والسكان . ولكن يمكن القول أن وجود تعداد سكانى سليم - أو على الأقل ليس محل لشك كبير - شرط أساسى لإستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى . وسوف نجد أنه من الأفضل فى بعض الحالات التى تهتز فيها الثقة كثيراً فى تعداد السكان أن نبتعد كلية عن الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى كمعيار لقياس التخلف أو التقدم الاقتصادى .

ثانياً : أن هناك اسبابا عديدة تدعو الى الانحراف عن الدقة أو التقدير الصحيح للنشاط الإنتاجى الكلى منها وجود قطاع غير رسمى Informal Sector لا يمكن تجاهل وزنه فى مجال الصناعات الحرفية والصغيرة والخدمات . وتقدر منظمة العمل الدولى ILO أن القطاع غير الرسمى فى الدول النامية ساهم بنحو ٥٪ إلى ٣٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى وذلك فى منتصف الثمانينات . ونشاط هذا القطاع لا يدخل فى احصائيات الناتج أو الدخل القومى إلا على سبيل التقدير الجزافى . ومن ثم فانه كلما زاد حجم القطاع غير الرسمى كلما انحرف تقدير الناتج القومى عن الدقة . ومن جهة اخرى فان الكثير من اصحاب الانشطة الانتاجية فى الدول النامية لا يدلون ببيانات صحيحة عن نشاطاتهم لاسباب من اهمها التهرب الضريبى . كذلك فإن من أوجه القصور المعروفة فى تقديرات الناتج القومى فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة وجود جزء هام من النشاط الانتاجى يتم داخل القطاع المنزلى بغرض الاستهلاك العائلى أو المقايضة مع الاقارب والمعارف أو البيع خارج قنوات السوق . وحينما تهمل الاجهزة الاحصائية الرسمية القيام بتقدير انتاج القطاع المنزلى أو تقوم بتقديره بشكل غير دقيق فإن هذا ينعكس على تقديرات غير دقيقة للناتج القومى

ثالثاً : هناك مشكلة تنبع من سوء توزيع الدخل القومى بين السكان ذلك لأن حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى بقسمة هذا على عدد من السكان فى البلاد يفترض ضمنياً المساواة المطلقة بين جميع الأفراد من المواطنين وفى جميع الأعمار . وبطبيعة الحال فإن هذا الافتراض غير واقعى فى أى مجتمع من مجتمعات العالم قديمها وحاضرها . ونستطيع أن نقول بصفة عامة أنه كلما ازدادت درجة العدالة فى توزيع الدخل القومى كلما صار مقياس متوسط نصيب الفرد

من الدخل أكثر دقة ومن الناحية الأخرى فان هذا المقياس قد يفقد صلاحيته تماماً بالنسبة لتلك الدول التى يتجه فيها نمط توزيع الدخل بعيداً عن العدالة الإجتماعية بشكل ملحوظ . ويحدث هذا فى الدول التى ما زالت عملية التوزيع فيها محددة بقوى إجتماعية أو إقتصادية غير مقيدة تعمل على تركيز الثروات بصفة مستمرة فى أيدى فئات قوية أو طبقات إجتماعية مميزة صغيرة العدد نسبيا . ومن الملاحظ أن مثل هذه القوى التى تدفع بعملية توزيع الدخل القومى فى اتجاهات غير عادلة بالنسبة لغالبية المجتمع تنشأ فى خلال مراحل اقتصادية مميزة مثل الإقطاع والرأسمالية الفجة (غير المقيدة) كما قد تنشأ فى ظروف الاستعمار الاجنبى أو التفرقة العنصرية أو الدكتاتورية السياسية أو فى ظل حكم القلة المستبدة مهما أتخذ له من شعارات قد تبدو براقة للبسطاء من الناس . وتشير التقارير والدراسات السياسية الى ان احتمالات وجود هذه الظروف التى تؤدى إلى الانحراف عن العدالة فى توزيع الدخل القومى تزداد كثيراً فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة .

ومن المعروف على المستوى الدولى أن بعض دول شمال غرب أوربا وعلى رأسها الدول الاسكندنافية ثم بريطانيا تتمتع بدرجة عالية من العدالة فى توزيع الدخل القومى بالمقارنة ببقية دول العالم . ومن ثم يمكن أعتبار متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى هذه الدول معبراً الى حد كبير عن مستوى الرفاهة الفعلى للفرد فى المتوسط . ومن جهة أخرى يتشكك الكثيرون ممن عالجوا موضوع مؤشرات التخلف أو التقدم الإقتصادى فى إمكانية الاستفادة على الإطلاق من معيار متوسط نصيب الفرد الناتج بالنسبة للدول النفطية الغنية حيث يشيع نمط بعيد جداً عن المساواة التى تفترض ضمناً فى هذا المعيار .

خصائص متعلقة بعناصر الانتاج :

٢ ـ (أ) العمل :

بالرغم من أن بعض البلدان النامية ـ مثل بورما وتايلاند ـ يتميز بندرة عنصر العمل بالنسبة لما لديه من موارد طبيعية ، إلا أن غالبية البلدان النامية المعاصرة تعانى من وفرة ملحوظة فى عنصر العمل بالنسبة إلى العناصر الإنتاجية الأخرى ـ وخاصة بالنسبة الى عنصر رأس المال . وهذا ما يدعونا إلى القول بأن البلدان النامية تتميز عموما بوفرة نسبية فى عنصر العمل . وإحصائيات العمل فى البلدان النامية ليست دقيقة على وجه العموم ، ولهذا يجب أن تؤخذ بحذر ولا تبنى عليها نتائج إلا فى حدود

المعقول نظرياً .

ويلاحظ من إحصائيات العمل الدولية (٤) أن نسبة النساء العاملات من مجموع السكان فى عدد من البلدان النامية لا تختلف كثيراً عن النسبة المماثلة فى البلدان المتقدمة ، وذلك بإستثناء بعض البلدان النامية التى تعوق تقاليدها عمل المرأة . كما يلاحظ أيضاً أن نسبة كبيرة من السكان فى البلدان النامية تعمل فى أعمار مبكرة من ١٠ ـ ١٩ عاما ، وهو وضع غير معهود فى البلدان المتقدمة .

والمقارنة الإحصائية بين الدول النامية والمتقدمة بالنسبة لهيكل قوة العمل قد تفصح لنا عن بعض اوجه التماثل ومع ذلك لا بد أن نقول أن أوجه المقارنة الحقيقى ضعيف حيث أن طبيعة الاعمال ودرجة المهارة العمالية ومميزات عنصر العمل تختلف كثيراً فيما بين البلدان النامية والمتقدمة إقتصادياً .

أما من حيث طبيعة الاعمال ، فالملاحظ فى البلدان النامية عموما أن الأفراد قد يشتغلون فى أعمال ضعيفة الإنتاجية للغاية ، خاصة فى نشاط الخدمات ، أو أعمال ذات طبيعة موسمية أو عرضية فى القطاع الأولى . كما يلاحظ أن العمال فى عدد كبير من البلدان النامية التى تقع فى المناطق الإستوائية وشبه الاستوائية يتميزون بالخمول وعدم الرغبة ـ وربما أيضا عدم القدرة ـ فى القيام بأيه أعمان تتطلب بذل مجهود مستمر ، أما بالنسبة لمسألة المهارات العمالية فانه لا يمكن الاعتماد (الا استثناء) على إحصائيات الدول النامية بشأنها ، وحتى بافتراض درجة متوسطة من الدقة فى بعض الحالات فانه لا يمكن استخدامها لغرض المقارنات الدولية . والسبب فى ذلك هو اختلاف التعاريف وبالتالى المقاييس المستخدمة لقياس المهارة العمالية بدرجاتها المتفاوتة . فمن يعرف بأن عامل ماهر فى دولة (أ) قد يدخل فى عداد العمال متوسطى المهارة فى دولة (ب) أو ربما فى عداد العمال غير المهرة فى دولة (جـ) ولكن يمكن أن نتبين عموما من الدراسات العملية والتقارير الدولية بشأن عنصر العمل فى الدول النامية أن هذا يتميز عموماً بدرجة منخفضة من المهارة .

ونستطيع أن نقول اجمالا أن الأدلة المتوفرة تؤكد أن لدى البلدان النامية وفرة نسبية من العمال ذوى المهارة المنخفضة وندرة تسبيبه شديدة فى عنصر العمل الماهر . ونظريا يمكننا تأكيد التقرير المذكور اذا ما قمنا بتعريف العامل الماهر بأنه : العامل الذى يمتلك القدرة والمران الكافى حتى يستطيع أن يؤدى بكفاءة الاعمال الحديثة التى

تعكس الثروة الموجودة من التقنية المتقدمة كما نتوقع إمكانية قيامه بأيه أعمال أحدث تتطلبها التجديدات والتطورات التقنية المستمرة وهذه كلها من خصائص الدول المتقدمة إقتصادياً أساساً .

وحينما نتعرض لتقييم جودة عنصر العمل فى الدول النامية فان المسألة لن تنحصر ببساطة فى ناحية المهارة الفنية وحدها ؛ لأن هناك نواحى أخرى هامة تتمثل بالسلوكيات مثل الرغبة فى العمل من أجل اكتساب الدخل ، والرغبة فى العمل من أجل العمل ، والرغبة فى العمل أو روح التعاون دخل المجموعات Spirit of teamwork . وتشير نتائج الدراسات فى هذه الموضوعات إلى أن العمال فى عديد من الدول النامية (المنخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط المنخفض) يتميزون عموماً بضعف فى هذه الرغبات بعكس العمال فى الدول المتقدمة اقتصادياً (٥) ومع ذلك لا بد من القول بانه لا يمكن وضع تقرير أجمالى وعام بشأن سلوكيات عنصر العمل فى الدول النامية . حيث قد تختلف هذه السلوكيات احياناً بدرجة كبيرة من دولة لأخرى .

٢ ـ (ب) الارض :

حينما تحدث الاقتصاديون الكلاسيك عن الارض فانهم قصدوا بها الأرض الزراعية ونظروا اليها كعنصر إنتاجى ثابت الكم والكيف . فهى هبة من الطبيعة لا تتغير فى مساحتها أو جودتها على مر الزمن . الا أن التعريف الحديث للأرض يجعلها تشمل عرض المعروف من جميع الموارد الطبيعية النافعة بما فيها الأرض الزراعية .كما أننا نتكلم الآن فى العصر الحديث عن إمكانية تغيير مساحتها وجودتها . وسوف نأخذ هنا بالمفهوم الحديث للأرض أى الموارد الطبيعية ، ومع ذلك فقد نتكلم أولا وبشكل أكبر عن خصائص الأرض الزراعية فى البلاد النامية لما لهذا العنصر من أهمية .

وثمة مسألة هامة ينبغى ذكرها أولا وهى أن عدداً كبيراً من البلدان النامية يقع فى داخل المنطقة الاستوائية أو بالقرب منها ، والاشجار الكثيفة والنباتات الوافرة النماء فى هذه البلدان قد تقود الكثيرين إلى الاعتقاد بأن أراضيها شديدة الخصوبة . ومع ذلك فالعكس هو الصحيح .

فالأراضى الإستوائية الحمراء معروفة بأنها تحتوى على حجر الحديد سهلة

الانسحاق ، شديدة الإنحدار وتسمح بتسرب المياة بدرجة كبيرة ، كما أن اراضى المناطق القريبة تتشابه معها فى خاصية تسرب المياه بالإضافة إلى أن خصوبتها منخفضة جداً . والكثافة النباتية الشديدة المشاهدة فى المناطق الإستوائية تقوم على طبقة سطحية رقيقة سوداء تكونت بفعل تحلل النباتات والأجسام التى تسقط على الأرض وبمساعدة الأمطار الموسمية الغزيرة . وزراعة أراضى المناطق الأستوائية وشبه الاستوائية بطريقة منتظمة واقتصادية يتطلب أولا إنتقاء عدد من المحاصيل الملائمة ثم ازالة كافة النباتات والأعشاب الأخرى والجذور . وغير أن مثل هذا العمل الذى يتسم بصعوبته وبتكلفته المرتفعة لن يمثل إلا خطوة أولى فى سبيل الزراعة الاقتصادية ، حيث يستلزم الأمر بعد ذلك إصلاح الأراضى بالطرق المناسبة وتنظيم عمليات الرى والصرف (٦) .

أما بالنسبة للبلدان النامية التى تتميز بخصوبة أراضيها الزراعية - بدرجة أو بأخرى - فإن بعض المقارنات فيما بينها وبين البلدان المتقدمة لها فائدتها . وأول مقارنة نعقدها تخص إنتاجية الأرض الزراعية والتى يمكن أن تقاس عموماً بمعدل الناتج / الفدان . ومما لا شك فيه أن إنتاجية الأراضى الزراعية تتأثر بعوامل عديدة بعضها طبيعية ملائمة أو غير ملائمة وبعضها دالة لحالة التخلف الإقتصادى . إلا أننا لن ندخل فى هذه المسائل التحليلية الآن ، ولهذا قد نحصر إهتمامنا فى وضع تقرير عن إنتاجية وحدة الأرض الزراعية فى الدول النامية . ولكن هذا يتطلب عقد مقارنة بين معدلات الناتج / الفدان بالنسبة لمحصول معين فى الدول النامية أو فى عدد من الدول النامية بالمعدلات المقابلة لنفس المحصول فى الدول المتقدمة .

ومرة أخرى وليست أخيرة - فان قلة الإحصائيات أو عدم دقتها قد تؤدى أحيانا إلى عدم إمكانية عقد مثل هذه المقارنة أو التقليل من أهميتها . وهناك ما يشير إلى أن انتاجية الأرض يمكن أن تكون مرتفعة فى بعض حالات البلاد النامية على سبيل المثال بورما وإرتفاع إنتاجية محصول الأرز فيها ، وأيضا إسرائيل خلال مراحل نموها الأولى فى الخمسينات والستينات وإرتفاع إنتاجية الأرض الصحراوية فيها بسبب الاهتمام بتحسين طرق الرى والتسميد . وتؤكد الاحصائيات أيضا إرتفاع إنتاجية الفدان فى مصر فى زراعات القطن والأرز بالمقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .

إلا أنّ الأدلة الإحصائية عن عدد من البلاد النامية وعدد من المحاصيل تشير إلى أن الصورة العامة تتمثل فى إنخفاض إنتاجية الفدان فى غالبية هذه البلاد بالمقارنة بالبلاد المتقدمة .

أما المقارنة الثانية فهى تختص بكثافة العمل على الأرض الزراعية ، أو بعبارة أدق معدل العمل / الفدان ، ويلاحظ أن هذا المعدل مرتفع جداً بصفة عامة فى البلاد النامية وذلك بالمقارنة بالبلاد المتقدمة إقتصاديا . ويقابل هذا الوضع من الناحية الاخرى إنخفاض شديد فى معدل رأس المال / الفدان فى البلدان النامية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة . وتعكس هذه المعدلات المذكورة ظاهرة تخلف الفن الإنتاجى المستخدم فى زراعة أراضى البلدان النامية ويلاحظ أن الإرتفاع الشديد فى معدل العمل / الفدان يعنى الانخفاض النسبى الشديد فى متوسط نصيب العامل الزراعى من الغلة الكلية حتى فى تلك الحالات التى إرتفعت فيها هذه الى حدها الاقصى (فى ظل حالة معينة من التقنية) .

والملاحظ فى معظم البلاد النامية ذات الدخل المنخفض أن المعدات والوسائل المستخدمة فى الأرض الزراعية تكاد تكون فى حالة جمود لم تتغير على مر عشرات السنين بل وأحيانا على مر القرون [٧] . ومع ذلك فقد شهدت البلدان متوسطة الدخل خلال ربع القرن الآخير تطورات تدريجية وهامة فى وسائل إستغلال الأراضى الزراعية بها . ولعل هذه الاتجاهات يرجع إلى إتجاه بعض كبار الملاك فى البلدان النامية خاصة فى بلدان أمريكا اللاتينية - لاستخدام الوسائل الآلية فى زراعة أراضيهم ، كما نجد أن الحكومات فى العديد من هذه البلدان النامية قد بذلت بعض الجهود فى سبيل تطوير وسائل الرى والصرف ونشر إستخدام الأسمدة الكيمائية وتحسين السلالات النباتية والحيوانية . وأحد المظاهر الاجتماعية / الاقتصادية المرتبطة بالندرة النسبية لعنصر الأرض الزراعية فى البلدان النامية هو شيوع نمط الملكية الصغيرة جدا مع وجود الإقطاعيات الزراعية الضخمة فى عديد من الحالات بجوارها . وملكية الأرض الزراعية تعتبر عموما مصدراً كبيراً للاعتزاز والفخر فى هذه البلدان ، وهذه الظاهرة فى ظل الظروف السابقة المشار إليها تتسبب فى وجود رغبة مهمة فى إمتلاك الأرض الزراعية وهذا ما أسماه لبنشتاين « جوع الأرض » Land hunger .

أما بالنسبة للموارد الطبيعية غير الزراعية فهناك ثلاث سمات شبه عامة تشترك فيها البلدان النامية .

أولا : أن الموارد المستغلة فعلاً هي تلك التي لم يستلزم إستغلالها قدراً كبيرا من رأس المال أو العمال المهرة أو القدرات التنظيمية المرتفعة ، وتلك التي تقع بالقرب من المدن أو الموانئ أو تلك التي تتميز بغنى طبيعي جذب إليها رؤوس الأموال والخبرات التنظيمية الاجنبية بل وأحيانا عنصر العمل الأجنبي أيضاً .

وثانياً: أن طرق إستغلال الموارد الطبيعية غير الزراعية المعروفة تتسم عموما بتخلفها بالمقارنة بما هو قائم في البلدان المتقدمة ، وذلك باستثناء حالة الموارد التي تقوم على استغلالها الشركات الكبرى لغرض إشباع الأسواق الخارجية ، وفي كثير من الحالات فان مثل هذه الشركات مملوكة جزئيا أو كلياً لأجانب أو أسسها أصلاً أجانب برأسمالهم وخبراتهم وبعض هذه الشركات أنتقلت ملكيتها الى حكومات الدول النامية .

ثالثا: ان معظم البلاد النامية تفتقر بشدة الى التقارير العلمية الكاملة أو الدقيقة عن ثروتها من الموارد الطبيعية غير الزراعية، وحقيقة أن بعض البلاد المتقدمة قد تعاني أيضا من هذه المسألة إلا أن مجال المقارنة مهما كان يعتبر ضعيفا .

٢ ـ (جـ) رأس المال :

يتكون رأس المال القومي من :

(١) رأس المال الإنتاجي ، وهذا يحتوى على تلك السلع التي تستخدم في عمليات الإنتاج مثل الآلات والمعدات ... الخ .

(٢) رأس المال الإجتماعي ، ويطلق عليه البنية الأساسية Infra structure وهذا يتضمن الطرق والكباري والخزانات والسدود والمستشفيات والمدارس .. الخ .

(٣) كمية المخزون من السلع والمواد الأولية .

ويثير تقييم رأس المال الموجود في أي إقتصاد مشاكل أكثر تعقيدا من تلك التي تظهر عند تقدير عنصر العمل أو الأرض ، وذلك سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الواقعية . فمن الناحية النظرية هناك مسألة التعريف الخاص برأس المال ، وأما من الناحية العملية فهناك مشكلة إخضاع الأنواع المختلفة من رأس المال لمقياس من نواع واحد . ولهذا فان تقييم رأس المال كما يتم عادة عن طريق ترجمة قيمة

الأصول الرأسمالية الحقيقية إلى قيم نقدية .

وتختلف تقديرات رأس المال فى أى مجتمع وفقا للأسلوب المستخدم فى هذه العملية ؛ كما تتأثر التقديرات بعدد من العوامل الاقتصادية من ابرزها التغيرات فى الاساليب الفنية للانتاج وحالة الطلب على المنتجات النهائية لرأس المال (٨) .

وعلى ذلك لا يمكن النظر الى أى تقديرات لرأس المال على أنها أكثر من تقديرات تقريبية . مثل هذه الإشارة الى طبيعة رأس المال ومسألة تقديره ضرورية وهامة قبل النظر الى الإحصائيات الخاصة به ، سواء فى الدول المتقدمة أو النامية. فالمقارنات الدولية فى مجال رأس المال مثلها مثل المقارنات الدولية بشأن عناصر الإنتاج الأخرى لن تكون لها فائدة أكثر من إعطاء الباحث صورة تقريبية بشكل علمى معقول عن الواقع .

والملاحظ من الدراسات الاقتصادية وتقارير الامم المتحدة أن هناك إجماع على أن الدول النامية تشترك جميعاً فى المعاناة من ندرة نسبية شديدة فى رأس المال بالنسبة الى العناصر الانتاجية الاخرى خاصة العمل . ويمكن القول عموما أن نصيب الفرد من رأس المال فى البلدان النامية منخفض انخفاضا بالغاً بالمقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً (٩) .

ولقد أتجهت بعض الأبحاث الإقتصادية الى قياس العلاقة بين معدل تكوين رأس المال ومستوى الدخل الفردى فى عدد من الدول المتقدمة والنامية المعاصرة إلا أنها لم تكشف إلا معامل إرتباط ضعيف فى هذا الشأن . ولكن من الممكن مع ذلك إكتشاف معامل إرتباط موجب ما بين معدل تكوين رأس المال ومعدل النمو الاقتصادى ففى حالات عديدة نجد أن الدول النامية المعاصرة ذات معدلات النمو المنخفضة فى الدخل تتميز عموما بانخفاض معدلات نمو الاستثمار والتى يمكن أن تتخذ مؤشراً لمعدلات تكوين رأس المال فيها بصفة عامة (١٠) .

وحينما نتحدث عن رأس المال وخصائصه فاننا أن نتطرق إلى « التقنية » أو الفن الانتاجى المقترن بهذا العنصر . والملاحظ أن رأس المال فى البلدان النامية مرتبط بالفنون الانتاجية المختلفة بشكل ظاهر . فالمعدات والادوات المستخدمة فى الزراعة وفى النشاط الحرفى فى البلدان النمية تعتبر بدائية أو متخلفة من حيث مستوى الفن الانتاجى . أما فى النشاط الصناعى الحديث والذى يحتوى على

مشروعات كبيرة ومتوسطة الحجم فيلاحظ أن الآلات والمعدات المستخدمة لا تختلف كثيراً من حيث مستواها الفنى عن أحدث ما وصلت إليه الفنون الإنتاجية فى البلدان المتقدمة اقتصادياً . ومع ذلك فالنشاط الصناعى الحديث فى البلدان النامية مازال وليداً وصغير المساهمة فى الناتج الصناعى الكلى (وسيأتى الكلام عن هذا فيما بعد حين نتطرق إلى خصائص النشاط الاقتصادى فى البلدان النامية) . أما عن المشروعات الصناعية الصغيرة فى البلدان النامية والتى تمكن معظمها من القيام فى ظروف الحرب العالمية الأولى ثم الثانية ثم أستمرت بعد ذلك بفضل الحماية الجمركية فالملاحظ أنها تعتمد فى معظم الأحوال على آلات ومعدات غير متطورة من الناحية الفنية .

٢ ـ (د) التنظيم :

التنظيم أحد عناصر الانتاج البشرية ، وعمل المنظم يتمثل فى تجميع عناصر الانتاج الأخرى لاستخدامها فى عملية انتاجية معينة يتخذ هو قرارها ويتحمل مخاطرة القيام بتنفيذها . وتعريف المنظم أو مفهوم وظيفة مثار جدل بين الاقتصاديين ففى رأى شومبيتر وهو أبرز من كتب فى هذا الموضوع أن المنظم رائد أو كشاف ، ووظيفته الأساسية هى التجديد Innovation وهذا يشمل تقديم سلع جديدة فى الأسواق ، إستخدام طرق للانتاج ، فتح أسواق جديدة ، كشف مصادر جديدة للمواد الخام ، وكذلك إعادة تنظيم الصناعة على أسس أحدث . ولقد ميز شومبيتر بين المنظم بهذا الوصف الذى يضعه وبين المدير الذى يكلف بتحمل مسئولية تنظيم أى مشروع من المشروعات مقابل راتب أو مكافأة معينة ، فهو يرى أن رؤساء مجالس الادارة و المديرين المستأجرين الذين يعهد اليهم القيام بأعمال ادارة وتنفيذ العملية الانتاجية وتنظيم شئونها المختلفة لن يقوموا بعملية التجديد التى يصفها لافتقار الرغبة أو الدافع ، أو قد يتأتى منهم قدر من التجديد ولكنه يتم بشكل روتينى ولن يرتقى أبداً الى المستوى الذى يتم فى ظل تسلط المنظمين الأفراد الذين يتملكون المشروعات أو النسبة الكبرى منها و يتحركون بدافع ذاتى .

ولكن الكتاب المحدثين لم يلتزموا كثيراً بالتفرقة التى يقيمها شومبيتر ، وفى عديد من الكتابات لم تكن هناك تفرقة كبيرة بين المنظم الرائد الذى رسم ملامح شخصيته وبين الشخص المستأجر الذى يعهد اليه بتحمل اعباء التنظيم أو تقمص

شخصية المنظم . بل أن البعض من الكتاب المُحْدثين يميل الى الاعتقاد بأن التطورات الحديثة المتمثلة فى ظهور المشروعات الضخمة ونموها قد أحدثت تغييراً جذرياً فى مفهوم التنظيم والإدارة يجعل من الصعب أو من العبث التكلم عن تلك الشخصية الفردية المتميزة التى تقود عملية التقدم الاقتصادى وتحمل مخاطرة التجديد المستمر ، وأن الادارة بمعناها العلمى قد أخذت دوراً قيادياً بديلاً .

وإزاء هذه الصعوبات النظرية فان القياس الكمى لعنصر التنظمى يحتوى على تعقيدات تفوق بكثير تلك التى تواجه محاولات قياس عناصر الانتاج الثلاث التقليدية ، بل أن المسألة تبدو مستحيلة - حتى الآن - بالرغم من الجهود التى بذلت تجاهها .

إن الاتفاق على تعريف محدد للمنظم أو لمفهوم عملية التنظيم يعد مشكلة فعلا وبدون هذا الاتفاق فانه من العسير علينا أن ننتفع كثيرا بنتائج بعض الدراسات الخاصة بعنصر التنظيم فى البلدان المختلفة ونستخدمها فى المقارنات الدولية ، فهذه الدراسات لم تكن واضحة أو موحدة فى تعريفها لفئة المنظمين . فبينما نجد ميلا من العديد من الكتاب الى تأكيد قلة اعداد وقلة كفاءة المنظمين فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة نلاحظ أن عددا من البحوث الخاصة ببعض الدول ، عن الهند والفلبين مثلاً ، تؤكد أن لديهم وفرة فى المنظمين الأكفاء ذوى الطموح والمقدرة المرتفعة على التجديد(١١) . ودراسة النمو الصناعى السريع فى مصر خلال حقبة الثلاثينات والحرب الثانية تؤكد أن الصناعة المصرية حينئذ لم تواجه آيه مشكلة خاصة بعنصر التنظيم ، بل أن نشاط المنظمين الأفراد كان أحد العوامل الهامة التى ساعدت النشاط الصناعى فى فترة كانت مناسبة لنموه (١٢) . ويعتقد لبنشتاين أن القدرات التنظيمية موجودة بالبلدان النامية ولكن ظروف التخلف الاقتصادى هى التى لاتسمح لها بالإنطلاق أو أن هذه الظروف تقيدها الى مشروعات معينة لا تتيح دفع عجلة النمو الاقتصادى بالمعدلات المرغوبة .

وعلى ضوء هذه الدراسات وغيرها نستطيع أن نلمس أن هناك بين هذه البلاد من لا يواجه اى مشكلة فى هذا المجال . إلا أن التقدير السليم للامور لا بد أن يعزى التباين فى الآراء الخاصة بعنصر التنظيم فى البلدان النامية جزئياً إلى المشاكل الخاصة بمفهوم عنصر التنظيم وكيفية القياس ، ومن ثم حتمية اللجوء فى هذه الدراسات - ربما اكثر مما ينبغى - الى الحكم التقديرى للباحث .

٣ ـ خصائص النشاط الإقتصادى :

(٣ ـ أ) ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم على مدى الاجل الطويل :

البطالة والتضخم ظاهرتين معروفتين فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .. ولكن البلدان النامية تتميز بصفة خاصة بارتفاع معدلات البطالة والتضخم بصفة مستمرة أو شبه مستمرة على مدى الأجل الطويل .

والجدول (٢ ـ ١) يبين معدلات التضخم خلال فترتين طويلتين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ فى عدد من البلدان النامية بالمقارنة بعدد من البلدان المتقدمة . ويتضح من الجدول ان متوسط معدل التضخم السنوى فى البلدان المتقدمة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ يتراوح ما بين ١,٥ ٪ كما فى حالة اليابان إلى نحو ٤ ٪ ـ ٥ ٪ فى معظم الحالات . وكانت هناك استثناءات من القاعدة كما فى حالة ايطاليا (٩,١ ٪) وأستراليا (٦,٤ ٪) اما فى البلدان النامية فان متوسط معدل التضخم السنوى خلال نفس الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢) ارتفع فوق ٤٤٠ ٪ كما فى حالة الأرجنتين يتراوح ما بين ١٥ ٪ ـ ٤٠ ٪ فى حالات كثيرة .. وبالطبع فإن هناك استثناءات من هذه القاعدة .. ومن هذه الاستثناءات حالة البلدان النامية التى يعتمد نشاطها الاقتصادى بصفة اساسية على انتاج البترول وتصديره حيث إنخفضت الاسعار العالمية لخام البترول خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠ بشكل مطرد الامر الذى انعكس فى معدلات تضخم سنوية سالبة داخل هذه البلدان . كذلك هناك عدد من البلدان النامية فى شرق آسيا ومنطقة الباسيفيكى تمتعت بمعدلات تضخم سنوية منخفضة . والجدول (٢ ـ ٢) يبين متوسط معدل التضخم السنوى فى البلدان المتقدمة اجمالاً مقارنا بالبلدان النامية مصنفة وفقاً للاقاليم الجغرافية وكذلك ايضاً تبعاً لاوضاعها الاقتصادية . وسوف نلاحظ من الجدول الاخير أن متوسط معدل التضخم السنوى فى مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل متوسطة الدخل كان ٢٦,٢ ٪ فى الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ وارتفع إلى ٧٥,٧ ٪ فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ .. وسوف نلاحظ ايضاً من الجدول ان متوسط معدل التضخم السنوى فى مجموعة البلدان النامية التى تعانى من ارتفاع المديونية للخارج بلغ ٢٠٨ ٪ فى ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ بينما لم يزد عن ٤٢,١ ٪ فى ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ، هذا بينما ان متوسط معدل التضخم السنوى فى البلدان المتقدمة (مرتفعة الدخل) انخفض من ٩,١ ٪ فى ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ إلى ٤,٣ ٪ فى ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ .

جدول (٢ ـ ١)

متوسط معدل التضخم السنوى (٪) فى بعض بلدان العالم

البـلد	الفتـرة	الفتـرة
بنغالاديش	٢٠,٨	٩,١
الهنـد	٨,٤	٨,٥
نيكاراجوا	١٢,٨	٦٥٦,٢
غانا	٣٥,٢	٣٨,٧
مصر	٩,٦	١٣,٢
بيرو	٣٠,١	٣١١,٧
الجزائر	١٤,٥	١١,٤
تركيا	٢٩,٤	٤٦,٤
سوريا	١١,٨	١٥,٥
البرازيل	٣٨,٦	٣٧٠,٢
الارجنتين	١٣٤,٢	٤٠٢,٣
جمهورية كوريا	٢٠,١	٥,٩
اليونان	١٤,٥	١٧,٧
العربية السعودية	٢٤,٩	١,٩-
اسرائيل	٣٩,٦	٧٨,٩
استراليا	١١,٨	٦,٤
المملكة المتحدة	١٤,٥	٥,٧
ايطاليا	١٥,٦	٩,١
فرنسا	١٠,٢	٥,٤
المانيا	٥,١	٢,٧
الولايات المتحدة	٧,٥	٣,٩
اليابان	٨,٥	١,٥
سويسرا	٥,٠	٣,٨

المصـــدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ .

جدول (٢ ـ ٢)

متوسط معدلات التضخم السنوى (٪)

فى البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية

	المعدل السنوى (٪)	المعدل السنوى (٪)
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط عموماً .	٢٦,٢	٥٧,٧
مجموعات البلدان النامية :		
ـ أفريقيا جنوب الصحراء .	١٣,٦	١٥,٦
ـ شرق آسيا والباسيفيكى .	١٦,٦	٦,٧
ـ جنوب آسيا .		
ـ بلدان أوربا ووسط اسيا .	١٨,٧	٤٧,٥
ـ الشرق الاوسط وشمال افريقيا .	١٧,٠	١٠,١
ـ أمريكا اللاتينية والكاريبى .	٤٦,٧	٢٢٩,٥
البلدان النامية ثقيلة المديونية	٤٢,١	٢٠٨,٠
البلدان ذات الدخل المرتفع	٩,١	٤,٣

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ .

بالنسبة للبطالة فإن من المسلم به فى البلدان المتقدمة أن هناك معدلاً طبيعياً لها وهو مقبول بصفة مستمرة ويطلق عليه المعدل غير التضخمى للبطالة (Non - Accelerating Inflation Rate of Unemployment) . ويتحدد هذا المعدل بالمعدلات المعتادة للبطالتين الاحتكاكية والهيكلية واللتان تعتبران من قبيل البطالة الأختيارية . وقد يصل هذا المعدل الطبيعى أو غير التضخمى إلى ٤ ٪ أو ٥ ٪ أو أقل أو أكثر قليلاً ، ولا يؤثر هذا المعدل فى اعتبار الاقتصاد متمتعاً بالتوظيف الكامل . أما البطالة الاجبارية فلا تبدأ فى الظهور الا مع بوادر الانكماش ولا ترتفع معدلاتها الا مع زيادة الموجة الانكماشية . وظهور البطالة الإجبارية أو السافرة ـ كما تسمى ايضا ـ يعنى ارتفاع معدل البطالة فوق المعدل غير التضخمى ويعنى ان الاقتصاد لم يعد بحالة التوظيف الكامل .. وبمقارنة احوال البلدان النامية بالبلدان المتقدمة بالنسبة للبطالة سنجد اختلافات كبيرة .. اولا سنجد ان البطالة الاحتكاكية والتى يفترض انها ظاهرة طبيعية أو مؤقتة بوجود افراد يبحثون عن وظائف ملاءمة لهم بصفة خاصة تتحول فى البلدان النامية إلى ظاهرة دائمة حتى انه لا يمكن الادعاء بأنها اختيارية دائماً .. مثال ذلك الشباب الذين تخرجوا من المدارس والمعاهد العليا والجامعات ويبحثون عن أعمال مناسبة لهم لأول مرة ، ويستمرون فى البحث سنة بعد أخرى ، لا يمكن الادعاء بأن هناك وظائف لهم فى مكان ما أو نشاط ما فى الاقتصاد .. انهم على سبيل التأكد ، بعد عام أو عامين من البحث وعدم العثور على وظائف مناسبة ، يعانون من بطالة إجبارية , وبالنسبة للبطالة الهيكلية الناشئة عن اختلاف ظروف هيكل الطلب على العمل عن ظروف هيكل العرض فإنها تظهر بصفة استثنائية أو مؤقتة فى البلدان المتقدمة حينما تكسد احدى الصناعات فيتعطل عمالها إلى أن يعاد تدريبهم على وظائف أخرى أو جديدة تتناسب مع ما تطلبه الصناعات أو الانشطة سريعة النمو أو الرائجة . أما فى البلدان النامية فالأمر يختلف تماماً . فمن الواضح فى هذه البلدان ان اختلاف ظروف هيكل الطلب على العمل عن ظروف عرضه ليس امراً استثنائياً أو عارضاً وانما يكاد يكون مستمراً أو حاداً .. فهناك اعداد كبيرة متعطلة تألف من افراد غير مؤهلين الا للعمل فى الزراعة أو فى بعض الانشطة الخدمية البسيطة بينما ان هناك طلب على عمال مدربين أو مؤهلين للتعامل مع التقنيات

الحديثة فى الانشطة الصناعية والخدمية الحديثة . وبينما يتم التخلص من البطالة الهيكلية فى البلدان المتقدمة تدريجياً عن طريق اعادة التأهيل أو التدريبات فان المشاهد فى البلدان النامية استمرار البطالة الهيكلية وتفاقمها مما يدل على قوة اسبابها من جهة والقصور الواضح فى علاجها من جهة أخرى . .ولهذا ايضاً لا يمكن الادعاء بأن البطالة الهيكلية فى البلدان النامية تعتبر اختيارية كما هو الحال فى البلدان المتقدمة بل هى بطالة اجبارية غالباً كما هو مشاهد فى الواقع ..

وبالرغم من قلة الاحصائيات التى يمكن الاعتماد عليها بالنسبة للبطالة الاجبارية أو السافرة open unemployment فى البلدان النامية الا ان المتاح منها يشير الى حدة مشكلتها خصوصاً فى الفترات التى تعم فيها ظروف إنكماشية .

والجدول (٢ ـ ٣) يبين معدلات البطالة السافرة فى البلدان النامية خلال الثمانينات .. ويلاحظ ارتفاع هذه المعدلات فى معظم الحالات .. أما فى الحالات التى تنخفض فيها معدلات البطالة السافرة مثل كوريا الجنوبية والارجنتين والفلبين وماليزيا فهى حالات بلدان نامية تميزت بارتفاع معدلات نموها خلال الثمانينات ..

وبخلاف البطالة السافرة التى تؤكد وجود أعداد من العمال لا يجدون عملاً بالرغم من رغبتهم فى ذلك فإن هناك البطالة المقنعة وهى من أحد المظاهر المميزة للبدان النامية بصفة عامة..

وتتمثل البطالة المقنعة فى وجود عمال أو موظفين فى انشطة انتاجية ولكنهم يزيدون عن احتياجات هذه الانشطة ومن ثم يمكن الاستغناء عنهم . ولقد تركزت البطالة المقنعة فى البلدان النامية تقليديا فى قطاع الزراعة حيث تسمح العلاقات الاجتماعية / الانتاجية السائدة فى الريف باستيعاب اعداد أكبر وأكبر على الرقعة الزراعية المحدودة بالرغم من امكانية اداء النشاط باعداد اقل .. ومع ذلك انتشرت البطالة المقنعة ايضاً فى عدد من البلدان النامية فى قطاع الخدمات سواء فى مكاتب الحكومة أو فى بعض الانشطة الخدمية الخاصة التى تسمح بتوظيف اعداد أكبر من العمل على حساب انخفاض انتاجية العامل احيانا الى ما يقرب من الصفر ..

جدول (٢ ـ ٣)

معـدلات البطـالة الســافرة

فى البلدان النامية خلال الثمانينات (٪) من قوة العمل

المنطقة	الدولة	٪
(١) أفريقيا جنوب الصحراء	بوتسوانا	٣١
	كينيا	٢٣
	نيجيريا	١٠
	تانزانيا	٢٢
	زامبيا	٣١
(٢) امريكا اللاتينية	الارجنتين	٦
	البرازيل	٨
	شيلى	١٧
	كولومبيا	١٤
	اكوادور	١٢
	فنزويلا	١٣
(٣) اسيـــا	بنغالاديش	١٢
	ماليزيا	٩
	الفلبين	٧
	كوريا الجنوبية	٤

المصدر : M. Todaro : Economic Development, 1994, p. 50.

نقلاً عن : World Labor Report, ILO, 1989.

(٣ ـ ب) الاعتماد على النشاط الأولى وصغر حجم النشاط الصناعى الحديث .

باستعراض احصائيات البلدان النامية وبياناتها الخاصة بالناتج المحلى الاجمالى وتقسيمه من حيث مصدره بين قطاعات النشاط المختلفة ، وكذلك البيانات الخاصة بقوة العمل الكلية وتوزيعها القطاعى يتضح لنا اعتماد هذه البلدان بصفة اساسية على النشاط الأولى وصغر أو ضئالة حجم النشاط الصناعى الحديث .

ففى بداية التسعينات نجد أن حوالى ٢٠ ٪ ـ ٦٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لدى البلدان النامية منخفضة الدخل قد تولد من قطاع الانتاج الأولى ، وفى اغلبية الحالات على وجه التحديد . وتبلغ النسبة المقارنة فى البلدان النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض نحو ٢٠ ٪ ، بينما تنخفض الى ما بين ٥ ٪ ـ ٢٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مجموعة البلدان النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع . ويلاحظ ان القطاع الزراعى لم يساهم باكثر من ٢ ٪ ـ ٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى للبلدان المتقدمة فى نفس الفترة ، أنظر الجدول (٢ ـ ٤) .

جدول (٢ ـ ٤)

مساهمة القطاع الزراعى (٪) فى الناتج المحلى الاجمالى - ١٩٩٢

أولاً مجموعات البلدان منخفضة الدخل *

٢٠٪ ـ ٣٠ ٪	٣١٪ ـ ٤٠ ٪	٤١٪ ـ ٥٠ ٪	٥١٪ ـ ٦٠ ٪	٦١٪ ـ ٦٥٪
ملاوى	سيراليون	اثيوبيا	نيبال	موزامبيق
كينيا	بنغلاديش	بودان	اوغندا	تنزانيا
نيكاراجوا	مدغشقر	تشاد	بوروندى	الصومال
باكستان	النيجر	غينيا ـ بساو		
الصين	الهند	راوندا		
موريتانيا	نيجيريا	بوركينافاسو		
سيريلانكا	توجو	مالى		
زمبابوى	بنين	افريقيا الوسطى		
هندوراس	تاجكستان	غانا		
	غينيا			
	السودان			

* بإستثناء مصر (١٨ ٪) واندونيسيا (١٩ ٪)

تابع جدول (٢ ـ ٤)

ثانياً مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط :

٥٪ ـ ١٠٪	١١٪ ـ ١٥٪	١٦٪ ـ ٢٠٪	٢١٪ ـ ٢٥٪	٢٦٪ ـ ٣٠٪
الاردن	المغرب	ارمنيا	الفلبين	منجوليا
جاميكا	الجزائر	السنغال	الكاميرون	سوريا
المجر *	تركيا	رومانيا	جواتيمالا	
المكسيك *	الاتحاد الروسى	تونس	ليتوانيا	
سلوفنيا *	البرازيل *		بارجواى	
كوريا *	اورجواى *		ايران	
العربية السعودية *				

* بلدان ذات دخل متوسط مرتفع .

ثالثاً : مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع *

٢٪	بلجيكا ـ الامارات العربية ـ المانيا ـ السويد ـ اليابان
٣٪	استراليا ـ ايطاليا ـ فرنسا ـ النمسا ـ النرويج
٤٪	نيذرلاند ـ الدنمارك
٥٪	فنلنده

* باستثناء ايرلنده (١٠٪)

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤ .

من جهة اخرى فإن القطاع الصناعى فى بداية التسعينات لم يسهم إلا بنحو ٢٠ ٪ ـ ٣٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل. وتستثنى حالات نيجيريا والصين وتاجكستان وزمبابوى وليسوثووواندونيسيا وزامبيا من مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل فى ان قطاعها الصناعى اسهم بنحو ٣٥ ٪ ـ ٤٠ ٪ من ناتجها المحلى الاجمالى .

ولكن يلاحظ ان النسب السابقة تتضمن النشاط الصناعى التقليدى والصناعات الاستخراجية بالاضافة الصناعية التحويلية الحديثة ـ Manufacturing Indury والاخيرة فقط بطبيعة الحال هى التى تعبر عن القوة الديناميكية الحقيقية الدافعة لعملية النمو . والرجوع الى الاحصائيات الخاصة ببداية التسعينات نجد أن الصناعة التحويلية الحديثة لم تمثل أكثر من ٥ ٪ ـ ١٥ ٪ من اجمالى ناتج النشاط الصناعى فى معظم حالات البلدان النامية منخفضة الدخل ، وانها تسهم بنحو ٢٠ ٪ـ ٣٥ ٪ من هذا الناتج الصناعى فقط فى حالات زمبابوى واندونيسيا وزامبيا وهذه البيانات تعنى ان مساهمة الصناعة التحويلية الحديثة فى حالة البلدان النامية منخفضة الدخل قد تتراوح بين ١,٥ ٪ـ ٥ ٪ (على الاكثر) من الناتج المحلى الاجمالى فى معظم الحالات .

وفى البلدان النامية متوسطة الدخل نجد أن مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى تراوحت ما بين ٣٠ ٪ـ ٤٥ ٪ فى معظم الحالات فى بداية التسعينات .. وتقل النسبة عن ٣٠ ٪ فى حالات معدودة بينما تتراوح بين ٤٥ ٪ الى ٥٥ ٪ فى حالات معدودة أخرى وهى دول المعسكر الاشتراكى السابق فى أوربا وآسيا بالاضافة الى كوريا والمملكة السعودية وعمان وبتسوانا . ولكن مرة أخرى بالرجوع الى الاحصائيات نجد أن الصناعة التحويلية الحديثة فى مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل لا تمثل فى بداية التسعينات أكثر من ٢٠ ٪ من ناتج النشاط الصناعى فى معظم الحالات وانها تتراوح ما بين ٢٥ ٪ـ ٤٥ ٪ من هذا الناتج فى عدد محدود جداً من هذه الدول (وهى دول المعسكر الأشتراكى السابق فى اوربا وآسيا ففى اذربيجان وجورجيا اسهمت الصناعة التحويلية الحديثة بنحو ٥٣ ٪ـ ٧٥ ٪ من ناتج النشاط الصناعى وهذين استثنائين نادرين فى الحقيقة) . ومعنى هذا ان اسهام الصناعة التحويلية الحديثة فى الناتج المحلى الاجمالى فى معظم حالات البلدان النامية متوسطة الدخل قد تراوح ما بين ٦ ٪ـ ١٠ ٪ فى بداية حقبة التسعينات .

ونستنتج مما سبق ان نشاط الانتاج الاولى [١٣] يعتبر النشاط الرئيسى فى الدول النامية من حيث مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى ومن هنا تأتى تسميتها احيانا بالدول الزراعية أو الدول المنتجة الأولية . ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان النشاط الزراعى أو انتاج السلع الأولية ليس به فى حد ذاته صفة خاصة تجعله قريباً للتخلف الاقتصادى . فهناك كما هو معروف بلدان متقدمة اقتصادياً مثل استراليا ونيوزيلاند تعتمد اعتماداً كبيراً على الانتاج الاولى فى نشاطها الاقتصادى ..

والواقع ان مشكلة قطاع الانتاج الاولى فى البلدان النامية تتمثل فى وجود عمالة زائدة فيه ـ كما أشرنا من قبل ـ مما يعنى إنخفاض متوسط انتاجية العمل . فاذا أضفنا الى هذا ان نسبة كبيرة من قوة العمل فى البلدان النامية ربما تتراوح بين ٦٠٪ الى ٨٠٪ فى بعض الحالات تعمل فى قطاع الإنتاج الأولى استطعنا ان نضع ايدينا على ملاحظة هامة بشأن العلاقة بين هذا القطاع وقضية التخلف الاقتصادى . ومما يذكر فى هذا المجال ان نحو ٦٨٥ مليون عامل زراعى فى آسيا وافريقيا انتجوا ما قيمته ١٩٥ مليون دولار امريكى فى اواخر الثمانينات بينما ان اقل من ١٪ من هذا العدد فى شمال امريكا (نحو ٤,٥ مليون عامل) انتج نحو ثلث هذا الناتج (ما قيمته ٦٠ مليون دولار) فى نفس الفترة وهذا يعنى ان انتاجية العامل الزراعى فى شمال امريكا كانت نحو خمسة وثلاثين ضعفاً انتاجية العامل الزراعى فى آسيا وافريقيا فى أواخر الثمانينات [١٤] .

ومن ناحية أخرى فان المقارنة ما بين حجم القوة العاملة بالقطاع الأولى وتلك العاملة بالقطاع الصناعى فى البلدان النامية ـ من جانب ـ ومقدار المساهمة النسبية لكل قطاع على حدة فى الناتج القومى من جانب آخر ـ يؤكد لنا الانخفاض النسبى فى إنتاجية العامل بالقطاع الأولى فى معظم البلاد النامية . ولذلك نستطيع أن نتبين أن الاعتماد النسبى الكبير على قطاع الانتاج الأولى فى ظروف انخفاض متوسط انتاجية العامل بهذا القطاع هو ما يدعو لإعتبار نشاط هذا القطاع مظهراً للتخلف الاقتصادى . وهذا نفسه ما يدعو إلى إضفاء صفة الاختلال الهيكلى على اقتصاديات البلاد النامية ، ونستطيع ان نقول أن هذا الاختلال يتمثل عموما فى وجود الجزء الأكبر من عناصرها الانتاجية مستخدما فى قطاع يتميز بانخفاض نسبى فى انتاجية هذه العناصر ..

(٣ ـ جـ) الاعتماد الرئيسى على تصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنوعة وتدهور شروط التبادل الدولى فى غير صالح البلدان النامية .

ان استعراض احصائية التجارة الدولية يفصح عن اعتماد معظم البلدان النامية فى صادرات السلع الأولية (السلع الزراعية والمواد الخام) كما يلاحظ ان معظم هذه الصادرات تتجه إلى البلدان المتقدمة . ومن جهة اخرى فإن استيراد المصنوعات يمثل النسبة الكبرى من واردات البلدان النامية ويلاحظ ان معظم هذه المصنوعات يتدفق الى البلدان النامية من البلدان المتقدمة إقتصادياً . هذه الظواهر لا تعد غريبة أو غير طبيعية فى اطار ما سبق ذكره من اعتماد اقتصاديات معظم البلدان النامية على النشاط الأولى بصفة رئيسية . وفى البلدان النامية منخفضة الدخل سنجد ان نسبة صادرات السلع الأولية فى اجمالى الصادرات عام ١٩٩٢ يصل الى ٥١ ٪ . ولكن باستثناء الصين والهند وباكستان وبنغلاديش ومصر من مجموعة البلدان منخفضة الدخل سنجد ان نسبة صادرات السلع الأولية فى اجمالى صادرات ١٩٩٢ يصل الى ما بين ٨٠ ٪ الى ٩٠ ٪ . وبالنسبة للبدان النامية متوسطة الدخل نجد ان نسبة صادرات السلع الاولية مثلت ٤٨ ٪ من اجمالى صادراتها فى ١٩٩٢ . ومرة أخرى فإنه باستثناء بعض الحالات التى نمى فيها النشاط الصناعى نسبياً من مجموعة البلدان النامية متوسطة الدخل ، وهى نحو عشرة بلدان فى اوربا الشرقية وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط بالاضافة الى كوريا وجنوب افريقيا ، سنجد ان صادرات السلع الأولية تصل الى نحو ٦٠ ٪ ـ ٨٠ ٪ من أجمالى صادرات هذه المجموعة .

من الناحية الأخرى فإن واردات السلع المصنوعة (الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأخرى) مثلت ٧٣ ٪ من اجمالى واردات البلدان النامية منخفضة الدخل فى ١٩٩٢ ، ولم يختلف الوضع عن ذلك بالنسبة للبلدان النامية متوسطة الدخل

ويلاحظ ان هيكل التجارة الخارجية للبلدان النامية على هذا النحو المذكور ليس بالهيكل السليم أو المتوازن حيث يعكس اختلالات النشاط الاقتصادى بداخلها . ومن جهة أخرى فان تدهور شروط التبادل التجارى الدولى فى غير صالح البلدان النامية فيه دلالة أخرى اكيدة على عدم سلامة هذا الهيكل ..

ومعنى هذا التدهور ان اسعار السلع الأولية قد انخفضت بالنسبة لأسعار السلع الصناعية أو انها لم تجاريها فى الارتفاع على مدى الزمن [١٥] .. وحيث ان السلع الصناعية تأتى اساساً من مجموعة البلدان المتقدمة فان معنى تدهور شروط التبادل الدولى هو ان البلدان النامية تخسر فى تجارتها الخارجية مع البلدان المتقدمة .. وهناك

استثناءات من هذا التقرير العام بطبيعة الحال لبعض البلدان النامية ، مثلاً حالة مجموعة البلدان النامية فى أوربا ووسط آسيا ومعظمها من المعسكر الاشتراكى السابق . وكذلك حالة البلدان النامية فى شرق آسيا ومنطقة الباسفيكى .. وسوف نجد أن معظم البلدان المتقدمة على عكس البلدان النامية ، قد استطاعت ان تحقق تحسنا فى شروط التبادل ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٢ ..

(٣ ـ د) العجز المستمر فى موازين المدفوعات ونمو المديونية للعالم الخارجى :

من الممكن بمراجعة موازين مدفوعات البلدان النامية التأكد من ان حصيلة صادرات البلدان النامية لم تحقق نمواً بنفس المعدلات التى كانت تنمو بها وارداتها على مدى الأجل الطويل .. ويرجع هذا الى اسباب كثيرة لسنا الآن فى مجال تحليلها ولكن لا شك ان بعض الملاحظات التى تراكمت لدينا حتى الآن من ارتفاع معدلات التضخم والاختلالات الهيكلية الداخلية لها علاقة اكيدة بضعف المقدرة التصديرية وزيادة الرغبة فى الاستيراد من الخارج .. وبالاضافة الى هذا فإن ما ذكرناه من تدهور شروط التبادل الدولى يؤكد أن تجارة السلع الأولية من جهة البلدان النامية لا تجرى فى صالحها .. وفى الجدول (٢ ـ ٥) بيان لحالة العجز فى ميزان الحساب الجارى فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٢ .. ويلاحظ تضخم قيمة العجز فى حالات كثيرة بين العامين المذكورين . . وعلينا للمقارنة ان نتذكر بان عجز الميزان الجارى يعكس عدم القدرة على تنمية موارد النقد الأجنبى من الصادرات (المنظورة وغير المنظورة) بما يكفى لتغطية مدفوعات الواردات (المنظورة وغير المنظورة) ..

وقد ترتب على العجز المستمر فى ميزان الحسابات الجارى فى معظم حالات البلدان النامية نضوب الاحتياطيات الدولية International Reserves ومن ثم ضرورة تغطية جانب من قيمة الواردات عن طريق الاقتراض من الخارج .. ويلاحظ ان استمرار العجز فى الميزان الجارى ارتبط باستمرار الحاجة إلى الاقتراض من الخارج . ومن جهة اخرى فإن الكثير من البلدان النامية لجأ الى الاقتراض من الخارج أيضاً بسبب الرغبة فى الاسراع بعملية التنمية .. وهكذا فإن المديونية الخارجية اصبحت لأكثر من سبب ـ مظهراً من المظاهر المميزة قطعاً للبدان النامية .. وواضح من الاحصائيات الدولية تضخم المديونية فى حالات عديدة مما يدل على استمرار العوامل المسببة لها ويدل على عدم مقدرة البلدان النامية على تصحيح أوضاعها . والجدول (٢ ـ ٦) يبين موقف المديونية الخارجية للبلدان النامية .

جـدول (٢ ـ ٥)

ميزان الحساب الجارى لبعض البلدان النامية

١٩٩٧٠، ١٩٩٢

	بعد التحويلات الرسمية مليون دولار أمريكى	
(١) بلدان نامية ذات دخل منخفضة	١٩٧٠	١٩٩٢
بنغلاديش	— ١١٤	٣٠١
الهنـد	— ٣٨٥	— ٤٨٠٩
نيكـارجـوا	— ٤٠	— ٦٩٥
باكـستان	— ٦٦٧	— ١٠٤٩
اندونيسـيا	— ٣١٠	— ٣٦٧٩
(٢) بلدان نامية ذات دخل متوسط منخفض		
بيـرو	٢٠٢	— ٢٠٦٥
الاردن	— ٢٠	— ٧٤١
كازخستان	٠٠	— ١٤٧٩
تايلاند	— ٢٥٠	— ٦٦٨٢
بولندا	٠٠	— ٦٥٨
تركيا	— ٤٤	— ٩٤٣
ايران	— ٥٠٧	— ٤٦٥١
الاتحاد الروسى	٠٠	— ١٦٠٠
(٣) بلدان نامية ذات دخل متوسط مرتفع :		
المكسيك	— ١٠٦٨	— ٢٢٨١١
الارجنتين	— ١٦٣	— ٨٣٧٠
كوريـا	— ٦٢٣	— ٤٥٢٩
اليونـان	— ٤٢٢	— ٢١٤٠
العربية السعودية	٧١	— ١٩٤٣١

جـدول (٢ ـ ٦)

إجمالى الدين الخارجى لبعض البلدان النامية

	مليون دولار أمريكى	
(١) بلدان نامية ذات دخل منخفضة	١٩٨٠	١٩٩٢
بنغلاديش	٤٠٥٣	٣١٨٩
الهنـد	٢٠٥٨٢	٧٦٩٨٣
نيجـريـا	٨٩٣٤	٣٠٩٥٩
نيكـارجـوا	٢١٩٢	١١١٢٦
باكـستان	٩٩٣٦	٢٤٠٧٢
مصـر	٢٠٩١٥	٤٠٠١٨
اندونيسـيا	٢٠٩٤٤	٨٤٣٨٥
(٢) بلدان نامية ذات دخل متوسط منخفض		
الفلبـين	١٧٤١٧	٣٢٤٩٨
بيـرو	٩٣٨٦	٢٠٢٩٣
الاردن	١٩٧١	٧٩٢٩
كازخستان	صفر	٢٥
تـونـس	٣٥٢٦	٨٤٧٥
تايلانـد	٨٢٩٧	٣٩٤٢٤
بولنـدا	٨٨٩٤	٤٨٥٢١
تركـيا	١٩١٢٣	٥٤٧٧٢
ايـران	٤٥٠٨	١٤١٦٧
الاتحاد الروسى	٢٢٤٠	٧٨٦٥٨
(٣) بلدان نامية ذات دخل متوسط مرتفع :		
البرازيـل	٧١٠١٢	١٢١١١٠
المكسيك	٥٧٣٧٨	١١٣٣٧٨
الارجنتين	٢٧١٥٧	٦٧٥٦٩
كوريـا	٢٩٤٨٠	٤٢٩٩٩

هوامش الفصلين الأول والثانى

(١) متوسط الدخل الحقيقى للفرد = الدخل القومى الحقيقى / عدد السكان

وعادة ما تستخدم تقديرات الناتج القومى الإجمالى GNP كممثل للدخل القومى الحقيقى فيقال متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . أما لفظة «الحقيقى» فتعنى إستخدام تقديريات الناتج القومى الإجمالى وفقاً لأسعار سنة معينة تستخدم كسنة أساس وذلك حتى يتم حذف أثر التغيرات فى الأسعار .

(٢) الواقع أن مستوى ٢٥٠٠ – ٣٥٠٠ دولار للفرد فى العام يمثل فى منتصف التسعينات المستوى العادى للدخل فى البلدان التى تقع فى قمة فئة الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط المنخفض ، ولكنه يمثل المستوى أو المتوسط المنخفض للمعيشة داخل الدول ذات الدخل المرتفع التى بلغ متوسط نصيب الفرد فى أقلها تقدماً ١٠,٠٠٠ دولار فى العام .

(٣) البيانات السابق ذكرها والخاصة بمعدلات نمو الدخل الحقيقى للفرد مستمدة ومجمعة من البيانات الاحصائية التى ينشرها البنك الدولى فى تقريره السنوى عن التنمية فى العالم World Development Report وآخر التقارير التى استخدمت عند اعداد هذا المؤلف تقرير ١٩٩٤ .

(٤) انظر احصائيات العمل فى المصادر الإحصائية لهيئة الأمم المتحدة :

U,N Demograhic Year Book.

وكذلك فى احصائيات منظمة العمل الدولية ILO فى فترة أواخر الثمانينات وهى المتاحة إلى الآن عن الدول النامية (بدرجة من الثقة) .

(٥) انظر : C. Kindleberger, Econmic Development, pp. 104, 105, McGraw Hill 1965.

وما زالت الدراسات الحديثة تؤكد الحقائق المذكورة وهو أن العديد من العوامل الاجتماعية تتداخل فى التأثير على انتاجية العمل فى البلدان النامية أنظر مثلاً :

M. Todaro, Economic Development, Longman, 1994, 5 th edtion, pp. 46 - 48.

(٦) أنظر : * Stephen Enke, Economics for Development, pp. 29 - 33, London, 1963.

* B. Higgins, Economic Development, Chapter 11, pp. 267 - 273, Allahabad, reprint, 1966.

(٧) فى خلال القرن التاسع عشر لم تكن البلاد النامية تخلو كلية من مظاهر التقدم الفنى الزراعى . فنجد بعض الزراعات الضخمة المتخصصة فى إنتاج محاصيل تصديرية للبلدان الصناعية (المتقدمة) قد اقيمت فى عدد كبير من البلدان النامية بالاعتماد على رأس المال الأجنبى . وكثيراً ما كانت الطرق الفنية المستخدمة فى زراعة الأرض فى الحالات المذكورة تتسم بالتقدم .

(٨) يختلف الأسلوب المستخدم فى تقدير رأس المال ، فهناك أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة Adjusted Historical Cost ، وتكلفة الأحلال Replacement Cost والتقدير التقريبى لطاقة الكسب للأصول الرأسمالية والذى ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار الظروف الحالية والمستقبلية .. انظر بعض المناقشات المفيدة فى J. Robinson, The accumlation of Capital, London, Macmillan, 1965, pp. 114 - 123.

(٩) بالرغم من ندرة الإحصائيات فإنه يمكن الاستدلال على ذلك بالبيانات المتاحة عن قطاع الصناعة التحويلية Manufacturing والذى يرتبط نسبياً بتقنيات متقدمة ومكلفة لرأس المال . وتظهر البيانات الإحصائية التى ينشرها البنك الدولى وغيره صغر حجم أو ضئالة حجم هذا القطاع فى غالبية الدول النامية ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط المنخفض . كذلك تشير التقارير إلى انخفاض حجم معامل رأس المال / العمل فى النشاط الزراعى فى معظم البلدان النامية .

(١٠) انظر تقرير البنك الدولى عن «الفقر» – تقرير التنمية فى العالم عام ١٩٩٠ ص ١٩٩ ، ٢١٠ – ٢١١ . كذلك تقرير البنك عن ١٩٩١ ص ٦٢ – ٦٧ عن محددات نمو الدخل والنسبة المئوية ، لحصة الناتج التى يفسرها نمو مدخلات عناصر الإنتاج .

(١١) أنظر :

- B. Higgins, Economic Development, Chapter 2, pp. 47 - 48, 60 - 62, and 391 - 394.

(١٢) أنظر :

- P. O. Brian, A Revolution in Egypt's Economic System, pp. 12 - 27, Oxford University Press, 1966.

(١٣) يلاحظ أن قطاع النشاط الأولى يشمل الزراعة وبعض أنشطة أولية أخرى . ولكن يجب أن يلاحظ أن الاحصائيات الدولية فى هذه المجالات ليست قابلة للمقارنة الدقيقة حيث لا تسير دائماً على نمط واحد فى تعريف النشاط الزراعى والنشاط الصناعى أو فى التفرقة بين النشاط الأولى وغيره ولذلك فإن الأرقام المذكورة يجب أن تؤخذ كمؤشرات عامة وليس أكثر من هذا .

(١٤) أنظر : - M. Todaro, Economic Development, p. 51.

(١٥) معدل التبادل للتجارة الدولية وهو ما يطلق عليه باختصار معدل التبادل الدولى Terms of Trade يحسب بطرق مختلفة من أبسطها وأوضحها وأكثرها شيوعاً فى الاحصائيات الدولية ما يسمى بمعدل التبادل الصافى للتجارة الدولية ويقيس الحركة النسبية لأسعار الصادرات تجاه اسعار الواردات . ويستخدم فى هذا كل من الرقم القياسى لأسعار الصادرات والرقم القياسى لأسعار الواردات على النحو الآتى :

$$\text{معدل التبادل الدولى الصافى} = \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}}$$

فإذا تحسنت أسعار الصادرات للدولة تجاه أسعار وارداتها كان هذا يعنى تغير معدل التبادل الدولى لصالح الدولة والعكس صحيح .

الفصل الثالث(*)

النمو الأقتصادى والتنمية الاقتصادية ووسـائل قياسـها

المبحث الأول

النمـو والتنميـة

١ ـ تقـديم :

رأينا فى الفصلين السابقين مفهوم التخلف الأقتصادى والخصائص الرئيسية للدول التى تعانى من هذه الظاهرة . ولا شك أن جميع دول العالم مرت بهذه المرحلة وكانت تعانى من التأخر والتخلف خلال فترة طويلة حتى جاءت الثورة الصناعية الأولى فاحدثت تغييرات جذرية فى قطاعات الانتاج المختلفة وفى مجالات المعيشة عامة . ثم كان أن انتشرت فى القرن التاسع عشر واتسع نطاقها فى العديد من دول أوربا الغربية واحدثت بها تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية . واعقب الثورة الصناعية الاولى ثورة ثانية وثالثة شملت العديد من الدول غربا وشرقا وحققت تقدما واضحا فى المجالات المختلفة ، فزاد كم الإنتاج من السلع والخدمات وزادت جودته ، وعم التبادل بين الدول القريبة والبعيدة وتضاعفت فرص العمل . كل هذا أدى الى زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع مستويات المعيشة والرفاهية .

على الرغم من كل هذا فإن العديد من الدول لم تحقق فائدة تذكر من هذه التغيرات التى شهدتها الساحة الدولية . ذلك أن عوامل التخلف وزيادة السكان بمعدلات عالية كانت بمثابة عوائق حالت دون التقدم والنمو . والمحصلة أن العديد من الدول ـ وعلى الاخص فى قارتى افريقيا وآسيا ـ ظلت تعانى من شدة الفقر وتدنى المستويات الغذائية والصحية والتعليمية .

ومن ناحية أخرى فإن الدول التى حققت تقدما واضحا ـ اذ زادت متوسطات الدخول الحقيقية وأرتفعت مستويات المعيشة فيها ـ وأصبح يطلق عليها الدول الصناعية

(*) كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية .

المتقدمة تعاني بدورها من مشكلة أخرى- وان كانت أقل الحاحا ولا يمكن مقارنتها بمشكلة الفقر فى الدول النامية - تتمثل فى التباين فى الدخل بين فئات المجتمع . إذ نجد فى العديد منها الشريحة ذات الدخل المرتفع تستأثر بنسبة مرتفعة من الدخل ، على أن الشريحة ذات الدخل المنخفض نصيبها ضئيل .

ونلمس من زاوية ثالثة - أن التباين فى الدخول بين الدول المقدمة والدول النامية يزداد اتساعا مع مرور الزمن . بمعنى أن فجوة الدخل تزداد تلقائيا بتتابع السنين وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التى تبذلها الدول النامية فى عملية التنمية الاقتصادية .

نخلص من المقدمة السابقة الى نتيجة على درجة بالغة من الأهمية وهى أن دول العالم تواجهها ثلاث مشكلات رئيسية :

١ - مشكلة التخلف الإقتصادى لمجموعة من الدول يقدر عدد سكانها بحوالى ثلاث أرباع سكان العالم . هذه المجموعة من الدول يقسمها الاقتصاديون وكذلك المنظمات الدولية الى تقسيمات لعل أكثرها شيوعا :

(أ) مجموع الدول النامية .

(ب) مجموع الدول النامية الأشد فقرا أو شديدة الفقر .

وتشير البيانات أن الدول ذات الدخل المنخفض والتى يبلغ عدد سكانها ٦٠ ٪ من سكان العالم لا يحصلون إلاّ على ٦ ٪ من الدخل العالمى والدول ذات الدخل المتوسط والتى يبلغ عدد سكانها ١٥ ٪ تحصل على ١٧ ٪ من الدخل العالمى ، على حين أن الدول الصناعية الغنية والتى يبلغ عدد سكانها ٢٥ ٪ تحصل على ٧٧ ٪ من جملة الدخل العالمى .

وقد قدر البنك الدولى عدد الفقراء فى الدول النامية بأكثر قليلا من بليون نسمة وعددهم فى الاقاليم الأشد فقرا بأكثر قليلاً من ٦٠٠ مليون نسمة .

وتوضح البيانات الموجودة فى الجدول ٣ - ١ سوء الأوضاع فى الاقاليم الفقيرة وتردى الأوضاع فى الاقاليم الأشد فقراً .

جدول ٣ ـ ١

مدى الفقر في الدول النامية وبعض مؤشراته

الإقليم	الإقليم الأشد فقرا			الإقليم الفقير			المؤشرات الإجتماعية		
	العدد بالمليون	النسبة إلى سكان الإقليم ٪	فجوة الفقر	العدد بالمليون	النسبة إلى سكان الإقليم ٪	فجوة الفقر	معدلات الوفيات الأقل من ٥٠ سنة ٪	معدلات الحياة سنة	المقيدين بالتعليم الأساسي ٪
أفريقيا شبه الصحراوية	١٢٠	٣٠	٤	١٨٠	٤٧	١١	١٩٦	٥٠	٥٦
شرقي آسيا	١٢٠	٩	٠,٤	٢٨٠	٢٠	١	٩٦	٦٧	٩٦
الصين	٨٠	٨	١	٢١٠	٢٠	٣	٥٨	٦٩	٩٣
جنوب آسيا	٣٠٠	٢٩	٣	٥٢٠	٥١	١٠	١٧٢	٥٦	٧٤
الهند	٢٥٠	٣٣	٤	٤٢٠	٥٥	١٢	١٩٩	٥٧	٨١
أوربا الشرقية	٣	٤	٠,٢	٦	٨	٠,٥	٢٣	٧١	٩٠
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٤٠	٢١	١	٦٠	٣١	٢	١٤٨	٦١	٧٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٠	١٢	١	٧٠	١٩	١	٧٥	٦٦	٩٢
كل الدول النامية	٦٣٣	١٨	١	١١١٦	٣٣	٣	١٢١	٦٢	٨٣

المصدر : Thirwall A.P., lyrowth and Development, ELBS edition,1994 , P. 12

II مفهـوم النمـو ومفهـوم التنميـة :

عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية . فكلاهما يعنى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد أى زيادة الاستثمار المنتج فى تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقى فى المجتمع . ويميل البعض الى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى - أى استخدامهما كمرادفين - حيث أن كلاهما يعنى التغير الى الأحسن . ويميل عدد من الكتاب الى استخدام مصطلح النمو الاقتصادى بشأن الدول المتقدمة إقتصاديا ، على حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الاقل تقدما . إلا أن الرأى الاعم والأصوب - والذى نتفق معه - هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين ، لهذا فإنه من المفيد أن نوضح تفصيلا مفهوم كل من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية (١) .

مفهوم النمو الاقتصادى :

يقصد بالنمو الاقتصادى حدوث زيادة فى اجمالى الناتج المحلى أو اجمالى الدخل القومى بما يحقق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى . وبالتعمق فى هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على :

(أ) أن النمو الاقتصادى لا يعنى فقط حدوث زيادة فى إجمالى الناتج المحلى بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة فى دخل الفرد الحقيقى ، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكانى . وكثيرا ما يزيد اجمالى الناتج المحلى فى بلد ما ، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى . فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلى فى هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصاديا .

وعلى ذلك فإن معدل النمو الاقتصادى = معدل نمو الدخل القومى - معدل

---

(١) يمكن الرجوع الى العديد من المؤلفات التى عالجت مفهوم النمو والتنمية مثل : (أ) د. عبد الحميد القاضى ، مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٥ صفحة ٨٠ وما بعدها .

(ب) د. عمرو محيى الدين ، التخلف الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، أنظر الفصل الرابع .

النمو السكاني . لذلك تعاني الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة - ومعظمها من قبل الدول النامية وعلى الاخص الشديدة الفقر - وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة . ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى الى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان والا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر .

وبمراجعة معدلات النمو السكاني في اقاليم العالم المختلفة يتضح تماما أن معدلات الزيادة في الدول النامية ما زالت مرتفعة بمقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة كما يتضح من بيانات الجدول ٣ - ٢ .

جدول ٣ - ٢

سكان العالم ومعدلات نموها (١٩٩٠)

الاقليم	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية ٪	معدل نمو السكان ٨٥ - ٩٠ ٪
افريقا شبه الصحراوية	٤٩٠	٩,٣	٣
الشرق الاوسط	٢٧٦	٥,٢	٢,٦
جنوب آسيا	١١٩٣	٢٢,٦	٢,٢
الشرق الأقصى	١٧٩٤	٣٣,٩	١,٤
امريكااللاتينية	٤٤٠	٨,٣	٢,٠
أوربا / FSU	٧٨٠	١٤,٩	٠,٤
شمال أمريكا	٣٠٤	٥,٨	١,١
العالم	٥٢٨٠	١٠٠	١,٧

المصدر : Tim Dyson, Population and Food , Rautedge, 1996 , pp. 30 , 33 .

يتضح من بيانات هذا الجدول ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية ولعل أعلى معدل يسود في الدول الافريقية شبه الصحراوية (٣ ٪) وادنى معدل يسود في الدول المتقدمة حيث بلغ في الدول الاوربية وفي دول الاتحاد السوفيتي السابقة (٠,٤) ويبلغ في شمال امريكا واستراليا ونيوزيلاند أكثر قليلا من ١ ٪ (يرجعه جزئيا الى الهجرة) .

(ب) أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية . فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من ١٠٠ مثلا في سنة ما الى ١٢٠ في العام التالي أي بمعدل ٢٠ ٪ فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار ٢٠ ٪ ؟ . يتعين للاجابة على هذا السؤال التعرف على اتجاه متوسطات الاسعار (اسعار الجملة أو نفقة المعيشة) . فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات (الزيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة) بلغت أكثر من ٢٠ ٪ لأدركنا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي وان كان قد حقق زيادة بمعدل ٢٠ ٪ إلا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد وربما أنخفض وعلى ذلك لا بد من استبعاد اثر التغير في قيمة النقود ، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم ، وعلى ذلك فإن :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي ـ معدل التضخم .

(جـ) أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد وأن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقته سرعان ما تزول بزوال أسبابها . فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد إستبعاد اثر التضخم . وعلى ذلك فإننا لا بد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية .

ولا شك أن الحروب والتقلبات الطبيعية قد يكون لها أكبر الأثر على معدلات النمو . ولتوضيح ذلك نسوق على سبيل المثال الآثار التي تولدت عن الحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) . فلقد ترتب على قيام تلك الحرب ارتفاع كبير في اسعار المنتجات الزراعية والمعدنية نتيجة لإقبال الدول المختلفة على شرائها وتخزينها خوفا من تحول

الحرب الكورية الى حرب عالمية ثالثة . فعلى سبيل المثال أرتفعت أسعار القطن المصرى ارتفاعاً كبيرا مما أدى الى زيادة حصيلة الصادرات وتحقيق فائض فى الميزان المدفوعات المصرى ، أستطاعت الحكومة من خلاله تدعيم رصيدها من الذهب . ترتب على كل ذلك زيادة ملموسة فى معدلات النمو الاقتصادى . كذلك فإن أرتفاع اثمان النفط خلال السبعينات واوائل ثمانينات القرن الحالى ارتفاعاً كبيرا أحدث زيادة كبيرة فى اجمالى الناتج القومى للدول أعضاء منظمة الأوبك ، فزادت متوسطات الدخول فيها زيادة كبيرة . إلاّ أن هذه الاوضاع سرعان ما تغيرت . فبانتهاء الحرب الكورية عادت أسعار المنتجات الأولية ، ومنها القطن ، الى ما كانت عليه قبل تلك الحرب ، كذلك فان اسعار البترول التى كانت بلغت سعراً خياليا (حوالى ٤٢ دولارا للبرميل) عادت وانخفضت الى مستويات شديده الانخفاض (حوالى عشرة دولارات للبرميل) . لكل هذا فأن هذا النمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادى . وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادى يعنى :

(أ) تحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل .

(ب) أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .

(جـ) أن تكون الزيادة على المدى البعيد .

هذا ويتعين الاشارة فى نهاية هذا التحليل أن النمو الاقتصادى يركز على الكم الذى يحصل عليه الفرد من الدخل فى المتوسط ، أى على كم السلع والخدمات التى يحصل عليها ، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى . إضافة الى أن النمو الاقتصادى يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية .

مفهوم التنمية الأقتصادية :

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية ، فيعرفها البعض بأنها العملية التى بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم . هذا الانتقال يقتضى احداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية فى البنيان والهيكل الاقتصادى . ويعرفها آخرون بأنها العملية التى بمقتضاها دخول الاقتصاد القومى مرحلة الإنطلاق نحو النمو

الذاتى . وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هى العملية التى من خلالها تتحقق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى على مدار الزمن والتى تحدث من خلال تغييرات فى كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة اضافة الى احداث تغيير فى هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .

وعلى ذلك فإن العناصر التى تنطوى عليها عملية التنمية هى :

أولاً : جميع ما أنطوت عليه عملية النمو والتى تتمثل فى :

(أ) زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .

(ب) أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .

(جـ) أن تكون الزيادة على المدى الطويل .

ثانياً : عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل فى :

تغيرات فى الهيكل والبنيان الاقتصادى :

كان قطاع الإنتاج الأولى - الذى يعتمد أساساً على الطبيعة - يستأثر بالعملية الانتاجية وتوليد الدخل فى كل دول العالم فى الماضى .. فكانت معظم دول العالم - ومـا زال العديد من الدول النامية - تتخصص فى إنتاج المنتجات الأولية ، وعلى الأخص الزراعية ، وتصديرها بحالتها أوبعد اجراء اضافات قليلة اليها ولا يولى الانتاج الصناعى اهمية تذكر . ويربط الاقتصاديون فى الوقت الحالى بين حالة التخلف وبين التخصص فى الإنتاج الأولى . لذلك فإن عملية التنمية تهدف - من بين ما لها من أهداف - الى تصحيح هذا الوضع آى تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها وذلك بالاهتمام بالصناعة واعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التى تتوافر مستلزمات انتاجها - من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعدنية - وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من العديد من المنتجات . هذه القضية - قضية التصنيع - ستقوم بعرض جوانبها ومناقشتها فى فصل مستقل من هذا الكتاب .

فالتنمية الاقتصادية تهدف الى توسيع نطاق الطاقة الانتاجية . فاضافة الى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة وبذلك يزيد الناتج المحلى ويتنوع الأنتاج فى المجتمع وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تباعاً من تبعيتها للعالم الخارجى .

ولا شك أن التقدم فى المجال الصناعى يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية وذلك بما يقدمه من أساليب وادوات ومعدات ومستلزمات انتاج تؤدى الى زيادة الطاقات الانتاجية ليس فقط فى الصناعة وانما كذلك فى الزراعة ، لأن هناك تبادلا للمنافع مشتركا بينهما . فالزراعة تزود الصناعة بعناصر عديدة ، كما أن الصناعة بدورها تزود الزراعة بالعديد من العناصر والتى يترتب على كل ذلك زيادة كبيرة فى إنتاجيتهما .

٢ ـ تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة . وهذا امر كثيرا ما لا يتحقق فى ظل النمو الاقتصادى . وعلى الرغم من أن العديد من الدول قد ينجح فى تحقيق معدلات عالية للنمو وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة فى اجمالى الناتج المحلى إلأ أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقة الغنية ، فى الوقت الذى لاتحصل فيه الطبقات الفقيرة إلأ على زيادات متواضعة . أما فى حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادى اعادة فى توزيع الدخل لصالح الفقراء .

وقضية سوء توزيع الدخل من القضايا الملحة والتى تستدعى ضرورة العمل على معالجتها . وتوضح البيانات التالية سوء توزيع الدخل المتاح فى الهند عام ١٩٨٣ بين شرائح السكان المختلفة :

الشريحة	أغنى ٢٠ ٪	الشريحة الرابعة	الشريحة الثالثة	الشريحة الثانية	أفقر ٢٠ ٪
نصيبها من الدخل ٪	٤١,٤		١٦,٣	١٢,٤	٨,١

حيث يتبين أن أغنى ٢٠ ٪ من السكان يستأثرون بأكثر من خمس الدخل وأفقر ٢٠ ٪ من السكان يحصلون على ٨ ٪ من اجمالى الدخل .

وتوضح الاحصائية التالية توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلى فى مجموعة من الدول ـ النامية والمتقدمة ـ بطريقة الخميس .

جـدول (٣ ـ ٣)
توزيـع الدخـل المتـاح للقطـاع العائلى
فى مجموعة من الدول (١٩٨٣)

الدولــة	أفقر ٢٠ ٪	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة	أغنى ٢٠ ٪
سيرى لانكا	٤,٨	٨,٥	١٢,١	١٨,٤	٥٦,١
كينيا	٢,٦	٦,٣	١١,٥	١٩,٢	٦٠,٤
زامبيا	٢,٤	٧,٤	١١,٢	١٩,٩	٦١,١
البرازيل	٤,٢	٥,٧	١٠,٧	١٨,٦	٦٢,٦
كوريا الجنوبية	٥,٧	١١,٢	١٥,٤	٢٢,٤	٤٥,٣
بيرو	٤,٤	٨,٥	١٣,٧	٢١,٥	٥٨,٩
المانيا الغربية	٦,٨	١٢,٧	١٧,٨	٢٤,١	٣٨,٧
المملكة المتحدة	٥,٦	١١,٥	١٨,٢	٢٥,٠	٣٩,٥
فرنسا	٦,٣	١٢,١	١٧,٢	٢٣,٥	٤٠,٨
الولايات المتحدة	٤,٧	١١	١٧,٤	٢٥,٠	٤١,٩

المصــــــدر : Hogendorn , Jam S. , Economic Development , Har-percollins Puplishers Inc ., p. 46 .

ويتضح من البيانات الواردة بالجدول ٣ - ٣ سوء توزيع الدخل بين شرائح السكان المختلفة فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة إلا أن الوضع فى الدول النامية أكثر سوءً ، كما أن معظم الدول المتقدمة تنعم بوجود طبقة عريضة من السكان دخولها معتدلة . فعلى سبيل المثال فإن ٦٠ ٪ من سكان المانيا كانوا يحصلون على ٥٥ ٪ من اجمالى الدخل ونفس الوضع فى المملكة المتحدة . وعلى العكس من ذلك فإننا نجد أن ٦٠ ٪ من سكان البرازيل لا يحصلون إلاّ على ٣٥ ٪ من إجمالى الدخل .

وتوجد صعوبات عديدة للتعرف على أثر عمليات التنمية على ظاهرة الفقر ونكتفى هنا الاشارة الى مدخلين رئيسيين للتعرف على هذه الظاهرة (١) .

(أ) مدخل الفقر المطلق ، والذى يعتبر الفرد فقيرا اذا انخفض دخله الحقيقى عن حد معين يطلق عليه حد الفقر Poverty Line والذى يتحدد طبقا لدراسات متخصصة تبين الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للفرد - والتى تختلف من دولة لاخرى طبقا لعوامل اجتماعية واقتصادية وطبيعية . فليس من المعقول أن يتساوى حد الفقر فى بلد مثل سويسرا مع بلد آخر مثل السودان . فحاجة المواطن السودانى من السلع والخدمات أقل كثيرا من حاجة المواطن السويسرى لها . وعلى ذلك فوفقاً لحد الفقر فى سويسرا قد يصبح كل سكان السودان من الفقراء . ومن الزاوية الأخرى فوفقاً لحد الفقر فى السودان قد لا يوجد فقير واحد فى سويسرا . كذلك لا بد من الاشارة الى أن حد الفقر يتغير من وقت الى آخر للبلد الواحد تبعا لتغير المستوى الاقتصادى من ناحية وتغير الاسعار من ناحية أخرى .

(ب) مدخل الفقر النسبى والذى يعتبر الفقر ظاهرة نسبية . فكل مجتمع يشمل أصحاب دخول عالية ومتوسطة ومتدنية ، سواء كان مجتمعا غنيا أو مجتمعا فقيرا ويعتبر هذا المدخل أن مجموعة الـ ٤٠ ٪ من السكان هى طبقة الفقراء دون ما نظر الى معدل دخلهم حتى أن كان اعلى من حد الفقر الذى سبق ورأيناه . وتتمثل جهود التنمية فى تخفيف حدة الفقر عن طريق السعى نحو رفع مستوى الدخل للطبقة الأشد

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن للقارئ الرجوع الى الفصل الرابع والذى كتبه الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر فى كتاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، للدكتور عبد العزيز عجمية وآخرين ص ٦٣ - ٦٩ ، طبعة ١٩٩٥ .

فقرا (٤٠ ٪ من السكان) . ولا بد من التنبيه إلى أن جهود التنمية لا تؤدى ابدا الى القضاء على ظاهرة الفقر النسبى .

(جـ) أما العنصر الثالث من عناصر التنمية الاقتصادية فيتمثل فى ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة واعطاء الأولويات لتلك الأساسيات وعلى الأخص التى تحتاج اليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الإقتصادية إضافة الى الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية . كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية ومن المحليات . فاذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الانتاج والاستهلاك بفعل قوى الطلب والعرض لحصلت سلع الاغنياء على النصيب الأكبر وقل الاقبال على انتاج السلع والخدمات التى يحتاج اليها الفقراء . إضافة الى ذلك فإن افراد الطبقة الفقيرة ليس لديهم المعرفة الكافية باسلوب الرشد الاقتصادى فى التصرف فى دخولهم . فالزيادة فى الدخول - لديهم - كثيرا ما تتجه الى الانفاق المظهرى والى البذخ فى العديد من المناسبات كالأعياد والمواسم والافراح والمآتم وغيرها أو فى تعاطى المكيفات والمخدرات . يحدث هذا على الرغم من شدة حاجتهم الى العديد من السلع والخدمات ذات الأثر الواضح على صحة الفرد مثل الألبان والخضر والفاكهة أو تلك التى لها أكبر الأثر على المستوى الثقافى وعلى قدراتهم الانتاجية مثل التعليم والمساكن الملائمة . ولن يتأتى ذلك إلاّ عن طريق التدخل الحكومى بصوره المختلفة ، وسواء عن طريق تدخل الدولة فى الانتاج أو فى تسعير المنتجات والخدمات الأساسية أو فى شكل وكم الدعم الذى تقدمه .

المبحث الثانى

مقاييس النمو الاقتصادى

رأينا فى المبحث السابق مفهوم كل من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية. اضافة الى ذلك فإن بعض الكتاب كثيرا ما يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادى كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصاديه إلاّ أن البعض يرى أن التقدم الاقتصادى يتناول الوسائل - أى تحسين إستخدام وسائل الإنتاج - فى سبيل تحقيق أحسن الأهداف .

وعلى الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو والتنمية والتقدم ، فإنها كثيرا ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر المشاركة .

ولعل ما يعنينا فى هذه المرحله هو الوسيلة التى عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية . أى ما هى الوسائل التى يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم فى دولة ما ؟

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية :

أولاً : معايير الدخل .

ثانيا : معايير اجتماعية .

ثالثا : معايير هيكلية .

وسنتناول هذه المعايير تباعاً فيما يلى :

أولاً : معايير الدخل .

تعتبر معايير الدخل - التى سنذكرها ونناقشها - أن الدخل هو المؤشر الأساسى الذى يستخدم فى قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادى .. ولا بد من التنبيه فى مطلع هذه الدراسة الى ضعف الأجهزة الإحصائية فى الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقى والاتفاق على البنود التى تحسب ضمن اجمالى الناتج القومى . واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل . كذلك فإن عدم ثبات اسعار الصرف الخارجية واختلاف الاسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التى يتعين أن تؤخذ فى الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات .

١ ـ الدخل القومى الكلى :

يقترح الأستاذ ميد Meade قياس النمو الاقتصادى بالتعرف على الدخل القومى الكلى وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل . إلأ أن هذا المقياس لم يقابل فى الأوساط الإقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدى الى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) . فزيادة الدخل القومى لا تعنى نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ، ونقص الدخل القومى لا تعنى تخلفا اقتصاديا عند إنخفاض عدد السكان بمعدل أكبر ، كذلك يتعذر الافادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى الدولة .

٢ ـ الدخل القومى الكلى المتوقع :

يقترح العض قياس النمو الاقتصادى على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلى . فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية ، كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة أضافة الى ما بلغته من تقدم تقنى . فى هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ فى الاعتبار تلك المقومات عند إحتساب الدخل .

٣ ـ معيار متوسط الدخل :

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما واكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادى فى معظم دول العالم . إلأ أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التى تواجه الدول النامية للحصول على ارقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقى للفرد . من بين هذه الصعاب أن احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة . كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك فى صحته ودقته نظرا لأختلاف الاسس والطرق .

وقضية أخيره ـ وليست آخرة ـ هى هل نقسم اجمالى الدخل القومى على جميع السكان أم نقسمة على السكان العاملين Working Force دون غيرهم . فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحى الاستهلاك ، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحى الانتاج ، ويعتقد الاستاذ كندلبرجير Charles Kindleberger أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه الى الإنتاجية وليس الى مستوى المعيشة أى

الى الدخل المنتج وليس الى الدخل المنفق . وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذى يجب الأخذ به لأن الهدف النهائى من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية .

ويقاس النمو الاقتصادى مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط . ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية .

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقى فى الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقى فى الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقى فى الفترة السابقة}}$$

فإذا فرضنا أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى بلد ما كان ٥٠٠ دولار فى عام ١٩٨٥ ارتفع الى ٦٠٠ دولار فى عام ١٩٨٦ ، فإن

$$\text{معدل النمو فى هذا البلد} = \frac{٦٠٠ - ٥٠٠}{٥٠٠} = \frac{١٠٠}{٥٠٠} = \frac{١}{٥}$$

أى أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقى زاد بمعدل ٢٠ ٪ إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو فى الدخل بين فترتين زمنيتين متاليتين ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب . فاذا كان متوسط الدخل الحقيقى عام ١٩٨٥ = $ل_٠$ ثم بلغ فى العام العاشر (١٩٩٤) $ل_١$ فيمكن حساب معدل النمو السنوى المركب (م) بالطريقة التالية [١]:

$$ل_{١٠} = ل_٠ (١ + م)^{١٠}$$

ودون التقيد بفترة زمنية معينة :

$$ل_ن = ل_٠ (١ + م_س)^ن$$

$$(١ + م_س)^ن = \frac{ل_ن}{ل_٠}$$

$$\therefore ١ + م_س = \sqrt[ن]{\frac{ل_ن}{ل_٠}}$$

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى المرجع السابق الاشارة اليه من ص ٨٠ ـ ص ٨٣ .

$$\text{م}_{\text{س}} = \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{ل}_{\text{ن}}}{\text{ل}_{\text{.}}}} - ١$$

٤ ـ معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادى :

وضع الاستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادى فى عام ١٩٥٢ ، ولقد وصل الى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التى قام بها فى هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود / دومار . عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثه عوامل :

(أ) الادخار الصافى Net saving

(ب) انتاجية رأس المال Productivity of Capital

(جـ) معدل نمو السكان Population growth

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتى :

$$D = SP - R$$

حيث D هى معدل النمو السنوى لدخل الفرد ، S هى معدل الادخار الصافى ، P هى إنتاجية رأس المال ، R هى معدل نمو السكان السنوى .

معدل النمو السنوى لدخل الفرد = معدل الادخار الصافى × انتاجية الاستثمارات الجديدة – معدل نمو السكان .

وقد أورد سنجر قيما عددية لهذه المتغيرات اذا أفترض :

أن معدل الأدخار الصافى (S) = ٦٪ من الدخل القومى .

وأن انتاجية الاستثمارات الجديدة (P) = ٠,٢٪

وأن معدل النمو السنوى للسكان (R) = ١,٢٥٪ .

إلا أن لنا على هذه التقديرات بعض الملاحظات :

(أ) أن نسبة الادخار الصافى من الدخل القومى (٦ ٪) تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته ، أما فى الوقت الحاضر فإن الدول النامية فى مقدورها ادخار نسبة أكبر .

(ب) قدر الاستاذ سنجر معدل النمو السكانى بـ ١,٢٥ ٪ وهذا الرقم اقل كثيرا من المعدلات السائدة فى الدول النامية ، إذ يقدر بحوالى ٢,٣ فى الدول النامية عامة ، ٢ ٪ فى جمهورية مصر .

(جـ) قدر الاستاذ سنجر انتاجية الاستثمارات السائدة بـ ٠,٢ ٪ وهى نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن المحقق فى معظم الدول النامية . ولقد قام أحد الباحثين - فى دراسة لنيل درجة الدكتوراه - بتقديرها فى مصر وتركيا بما يعادل ٠,٦ ٪ .

وعلى ذلك فإن معدل النمو السنوى لدخل الفرد فى الدول النامية طبقا لتقدير سنجر :

معدل النمو السنوى لدخل الفرد = (٠,٦ × ٠,٢) – ١,٢٥ = – ٠,٥ ٪

بمعنى أن الدول النامية تحقق معدلا سلبيا للنمو (– ٠,٥ ٪)

أما فى مصر [١] وطبقا للتعديلات المقترحة فإننا نجد أن :

معدل النمو السنوى لدخل الفرد = (١٢ × ٠,٤) – ٢ = ٢,٨ ٪

وهذا المعدل الأخير تحقق فى مصر فى الفترة الأخيرة ومن المتوقع زيادته الى ضعف هذا المعدل نتيجة لزيادة الاستثمارات من ناحية وتحسن فى انتاجية الاستثمارات بسبب تحسن واضح فى البنية التحتية فى مصر .

ثانياً : المعايير الاجتماعية :

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التى تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع ومايعتريها من تغيرات . فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية ، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية .

---

(١) بافتراض الإدخار الصافى = ١٢ ٪ ، معدل النمو السكانى = ٢ ٪ ، وأن أنتاجية الاستثمارات = ٠,٤ ٪ .

ولا شك أن الدول النامية تعانيٌ من عدم كفاية الغذاء ومن نقص ملموس في الخدمات الصحية ومن عدم كفاية المؤسسات التعليمية .

فتعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الاساسي لسكانها . وعلى الرغم من أن الانتاج العالمي للغذاء يزيد منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية بمعدلات تتمشى مع زيادة السكان عموما ، إلا أن العامل الذي يشغل الأذهان ويدعو الى ضرورة الاهتمام هو أن معظم الزيادة - وعلى الاخص في الآونة الأخيرة مصدرها دول شمال أمريكا . أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة انتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها . ترتب على هذا الوضع زيادة اعتماد الدول النامية على الانتاج من دول شمال أمريكا ومن مجموعة الدول الأوربية EEC . ولا شك أن لهذا الأمر مخاطرة الواضحة ، فبالاضافة الى صعوبات تدبير قيمة فاتورة هذه الواردات الاساسية فإن إنتاج دول الفائض قد يتعرض لتقلبات مما يهدد بحدوث أزمة فعلى سبيل المثال ، لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية هبط انتاج الحبوب العالمي في عام ١٩٧٢ ، واضحت كميات القمح المخزونة في أوائل عام ١٩٧٣ توازي استهلاك العالم لمدة أربعة اسابيع . معنى هذا أن تعرض محصول القمح في أحدى دول الإنتاج الرئيسية كاد أن يؤدي الى حدوث مجاعة ويحرم العديد من الدول النامية من الحصول على تلك السلعه الاساسية . ولولا عناية الله ورحمته اذ جاء محصول القمح وفيرا في عام ١٩٧٣ لتعرض العالم لمجاعة . معنى هذا أن العالم مهدد في أي وقت لمثل هذه الأزمات مما يدعو الى ضرورة العمل على زيادة انتاج السلع الغذائية الاساسية في الدول النامية - ويرد البعض تفاقم هذه المشكلة الى عدم الاهتمام بقطاع الزراعة في الدول النامية واهماله والإهتمام بقطاعات أخرى وعلى الاخص قطاع الصناعة التحويلية . فلقد انبهرت العديد من الدول النامية منذ خمسينات القرن الحالي بالتصنيع ، معتقدة انه الوسيلة للخلاص من الفقر والتخلف . ويرى العديد من الكتاب أن مسئولية هذا الاتجاه تقع على حكومات الدول النامية التي باركت الوضع وشجعته وفي بعض الحالات تحمست له ، وكذلك تقع المسئولية على المنظمات الدولية والتي بدورها قدمت المنح والمعونات والقروض للمشروعات الصناعية والى حد مالم تسهم في المشروعات الزراعية .

هذا الوضع أصبح يتطلب المبادرة والارادة السياسية - المحلية والعالمية - لتشجيع القطاع الزراعى فى الدول النامية حتى يتمكن من توفير الغذاء الاساسى والضرورى فيها . وذلك عن طريق القيام بالدراسات وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التى سيترتب على اقامتها زيادة إنتاج الغذاء .

نذكر هنا - على سبيل المثال - أن القضاء على ذبابة تسى تسى Tsetse فى دول افريقيا المدارية يحتاج الى استثمارات تبلغ قيمتها ثلاثة مليارات من الدولارات . اذا تمكنت تلك الدول من تدبيره وعلى الاخص من قبل المنظمات الدولية وعن طريق المنح والمعونات من الدول المتقدمة فإنه يترتب عليه وجود سبعة ملايين كيلو مترات مربعة من الاراضى الصالحة لتربية الماشية وانتاج العديد من الغلات . لا شك أن المنافع التى ستعود على سكان تلك الدول - ومن ثم على دول العالم الاخرى - لا تقارن باعباء هذا المشروع .

كذلك هناك شبه اجماع على اتفاق وتعاون دول العالم المختلفة لتكوين مخزون وقائى Buffer stock من السلع الغذائية الاساسية من قبل دول الشمال ، يستخدم لمقابل عجز أو نقص طارئ ويحول دون حدوث ازمة غذاء أو تقلب شديد فى الاسعار كذلك فإنه من المعلوم أن عدم توفر المقادير الكافية من الغذاء لا يؤدى فقط الى سوء الأوضاع الصحية وزيادة معدل الوفيات بين الاطفال والصغار ، وانخفاض متوسطات الحياة للكبار وانما يؤدى الى أنخفاض مستويات الانتاجية وما يترتب على ذلك من انخفاض فى الدخول .

فاذا انتقلنا الى معيار اجتماعى آخر - الصحة - فلاشك ان انخفاض مستوى الدخل له آثار مباشرة على صحة الإنسان . ولقد قررت منظمة الفاو FAO أنه يوجد بليون طفل على الاقل فى العالم يعانون من مشكلة سوء التغذية - (معظمهم فى الدول النامية ويمثلون ثلثى اطفال العالم) . يترتب على سوء التغذية بين الاطفال نتائج خطيرة اهمها وقف النمو والتخلف العقلى . كذلك فان سوء التغذية يمثل سببا رئيسيا للوفيات بين الأطفال ، اذ يبلغ معدل الوفيات بين الاطفال فى الدول النامية ضعف معدله فى الدول المتقدمة وتعتبر تكلفة الوقاية من الآثار التى تنجم عن سوء التغذية متواضعة بالمقارنة بالأضرار والخسائر الناجمة عنها . فعلى سبيل المثال قدرت تكلفة

الوقاية من سوء التغذية فى الاطفال بين سن ستة أشهر الى ثلاث سنوات - وهى أكثر الفترات خطورة - بحوالى ٥٠ دولاراً للطفل بالاسعار الجارية سنويا . وهذه التكلفة السنوية لتفادى سوء التغذية تساوى تقريبا التكلفة اليومية لمعالجة اثارها . فنقص فيتامين (أ) كثيرا ما يترتب عليه فقدان البصر، وتبلغ التكلفة السنوية لاعالة فاقد البصر الف مرة على الاقل القيمة السنوية لفيتامين (أ) المطلوب . وتوجد امثلة كثيرة تؤكد هذه الحقيقة . فالوقاية خير من العلاج ليس فقط من وجهة نظر الفرد وانما من وجهة نظر المجتمع ومن وجهة نظر الرفاهه الاجتماعية .

وعلى العموم فان العلاقة بين الدخل المنخفض وسوء التغذية علاقة متبادلة : فيعتبر الدخل المنخفض سببا لسوء التغذية ويعتبر سوء التغذية سببا لانخفاض الدخل .

فاصحاب الدخول المنخفضة لا يمكنهم الحصول على الغذاء الكافى ومن ناحية أخرى فإن سوء التغذية ونقص السعر الحرارية يؤدى الى فقدان الوزن والسأم وقلة التركيز والضعف الذهنى .

أما فيما يتعلق **بالتعليم والثقافة** ، فعلى الرغم من زيادة المنفق على التعليم فى الدول النامية فى الآونة الاخيرة ، فما زال متوسط نصيب الفرد من نفقات التعليم يمثل $\frac{1}{20}$ من مثيله فى الدول المتقدمة . كما تشير البيانات الحديثة أن معدلات الأمية فى الدول النامية ما زالت مرتفعة . وعلى الرغم من تحسن تلك المعدلات فى العشرين عاما الأخيرة إلاً أن العدد المطلق للأميين فى واقع الأمر قد زاد .

ويؤدى التعليم الى زيادة المعرفة والى اكتساب مهارات جديدة وهذه الامور تؤدى الى زيادة الانتاجية من ناحية ، والى ترشيد الانفاق من ناحية أخرى - بمعنى أن التعليم يؤدى الى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار وزيادة الادخار وهكذا . ومن زاوية أخرى فإن التعليم كثيراً ما يغير من القيم والآمال والمواقف والتى تكون غير ملائمة لعملية التنمية-من ذلك احداث تغييرات هيكلية غير ملائمة للبيئة أو ادخال انماط استهلاكية تعيق عملية الادخار أو استعارة أساليب الانتاج الحديثة والمكثفة لعنصر رأس المال . لذلك يتعين على المسؤلين الانتباه الى هذه الأمور ورسم السياسة التعليمية الملائمة ودوام متابعة المناهج الدراسية وملائمتها لأستراتيجية التنمية - لذلك يتعين على الدول أن تتدخل فى رسم السياسة التعليمية وفى متابعتها أما بطريق مباشر أو غير مباشر .

الحاجات الاساسية Basic Needs

بدأت أوساط ودوائر التنمية فى السبعينات تهتم بخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمياه النقية والصرف وغيرها واعتبرتها مؤشرا لدرجة النمو الاقتصادى والإجتماعى وأطلق على ذلك بمدخل الحاجات الاساسية للتنمية الاقتصادية .

لاقى هذا المدخل قبولاً متزايدا لأن تزويد المجتمع المباشر بهذه السلع والخدمات - التى تشكل الحاجات الاساسية - لا بد وأن يخفف ويحد من الفقر المطلق . ويفضل البعض هذا المدخل على الاستراتيجيات البديلة التى تسعى الى تعجيل النمو أو التى تعمل على زيادة دخل وأنتاجية الفقراء .

ويرى أنصار هذا المدخل ان استراتيجيات النمو كثيرا ما تفشل فى افادة الطبقات المحتاجة ، كذلك فأن زيادة الدخل يحتاج الى فترة أطول حتى تستطيع تلك الطبقات تحمل أعباء الحصول على الحاجات الأساسية اضافة الى ذلك فحتى فى حالة نجاح عملية التنمية فى زيادة الدخول فإذا طبقة الفقراء قلما تحسن توجيه تلك الدخول على الحاجات المختلفة بطريقة رشيدة - لذلك يرون ضرورة اسهام الدولة وتدخلها بطريقة تحقق للطبقات الفقيرة الحصول على حاجتها من الضرورات من سلع وخدمات .

وعلى الرغم من وجاهة تلك الحجج والأسانيد نجد أن العديد من الدول النامية لا تتحمس لهذا المدخل ، وتضيف الى ذلك أن المساندة الدولية لهذا المبدأ الجديد تمثل هجوما على سيادة الدول النامية وتشكل محاولة وضع صعوبات وعقبات أمام محاولاتها لتحقيق تغييرات هيكلية وبنيانيه تؤدى الى التعجيل بعملية التنمية . ذلك لأنها توجه مساعداتها من منح ومعونات وخبرات فنية نحو استراتيجية تلبية الحاجات الاساسية ، وبذلك تحد من المساعدات فى المشروعات التى تعمل على تحول الهيكل والبنيان الاقتصادى ، أى تجعل عملية التحول الصناعى صعبة . ويضيفون الى ذلك أن توفير الحاجات الاساسية هو من صور التمويل الاستهلاكى وعلى ذلك فإن عملية النمو الاقتصادى بدورها ستتأخر مما يعرض قضية توفير الحاجات الاساسية نفسها مستقبلا الى التوقف .

وفى رأينا أن قضية توفير الحاجات الاساسية من بين الأمور التى يتعين

إعطاءها المزيد من الرعاية والعناية اذ أنها تعتبر لونا من ألوان الاستثمار فى رأس المال البشرى ، والذى يعتبر بالآجماع عملاً منتجا مثله شأن الاستثمارات فى الصناعة وغيرها من ضروب الانتاج .

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر فإن هناك من يرى (Singh) أمكان الجمع بين استراتيجية الحاجات الاساسية واسراتيجية التصنيع جنباً الى جنب . وعلى الاخص وأن استراتيجية تلبية الحاجات الاساسية على المدى الطويل تتطلب تحويل الهيكل والبنيان الانتاجى فى صالح الصناعة .كما أن استراتيجية تلبية الحاجات الاساسية والتى تؤدى الى تحسن فى توزيع الدخل ـ تعمل بدورها على دفع عملية التصنيع .

المقاييس الاجتماعية : نتناول فيما يلى أهم المؤشرات الاجتماعية بقدر من التوضيح :

١ ـ معايير صحية :

لعل من بين المعايير التى تستخدم لقياس مدى التقدم الصحى :

(أ) عدد الوفيات لكل ألف من السكان ، عدد الوفيات لكل الف طفل من السكان [معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات بين الأطفال الرضع (أقل من سنه)] .

فأرتفاع معدل الوفيات يعنى عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية . وكل هذه من صفات التخلف .

(ب) معدل توقع الحياة عند الميلاد ، أى متوسط عمر الفرد ، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادى وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف لاقتصادى .

(جـ) كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب ، وعدد الافراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا .

ويوضح الجدول ٣ ـ ٤ بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية فى اقاليم العالم النامية .

جدول (٣ ــ ٤)

معدلات الوفيات ومعدلات الحياة فى الدول النامية (١٩٩٠)

الاقليــم	معدل الوفيات فى الألف لدون الخمس سنوات	معدل الحياة بالسنــة
افريقيا شبه الصحراوية	١٩٦	٥٠
شرق آسيا	٩٦	٦٧
الصين	٥٨	٦٩
جنوب آسيا	١٧٢	٥٦
الهند	١٩٩	٥٧
أوربا الشرقية	٢٣	٧١
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	١٤٨	٦١
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٧٥	٦٦
كل الدول النامية	١٢١	٦٢

المصدر : Thirlwall , Op. Cit , p. 12 .

يتضح من بيانات الجدول ٣ ـ ٤ ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض معدلات الحياة فى الاقاليم شديدة الفقر بالمقارنة بالأقاليم النامية الأخرى فتبلغ معدلات الوفيات ١٩٦ فى الألف ومعدلات الحياة ٥٠ عاما فى اقليم افريقيا شبه الصحراوية على عكس الوضع فى اقليم شرق آسيا حيث نجد الارقام على التوالى ٩٦ ، ٩٧ .

ويوضح الجدول ٣ ـ ٥ بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية لمجموعة من الـــدول .

جـــدول (٣ ـ ٥)
معـدل الوفيـات وتوقـع الحيـاة
فى عدد من الدول عام ١٩٩٠

الدولة	معدل الوفيات فى الألف لدون الخمس سنوات	معدل توقع الحياة عند الميلاد
الهند	١٤٢	٥٩,١
السودان	١٧٢	٥٠,٨
مصر	٨٥	٦٠,٣
الاردن	٥٢	٦٦,٩
كوريا الجنوبية	٣٠	٧٠,١
الولايات المتحدة	–	٧٥,٩
المملكة المتحدة	–	٧٥,٧
اليابان	–	٧٨,٦

المصدر : Thirlwall Op. cit , p.12.

يتضح من بيانات الجدول ٣ ـ ٥ ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض توقعات الحياة في الدول النامية عامة بالمقارنة بالدول المتقدمة ـ فعلى حين تبلغ معدلات الوفيات فى السودان ١٧٢ الف ، متوسطات الحياة ٥٠,٨ عاماً نجدها تبلغ فى كوريا الجنوبية ٣٠ فى الألف ، ٧٠,١ على التوالي . وبداهه فان الصورة أوضح بالمقارنة بالدول الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة واليابان .

٢ ـ معايير تعليمية :

سبق أن رأينا أهمية التعليم واثره الواضح على جانبى الانتاج والاستهلاك وأكدنا على أن هناك اجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً ، وأن هذا الضرب من الاستثمار ـ الاستثمار البشرى ـ يحقق عائداً مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل .

ومن بين المعايير التى تستخدم فى التعرف على المستوى التعليمى والثقافى :

(أ) نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من افراد المجتمع .

(ب) نسبة المسجلين فى مراحل التعليم الاساسى وكذلك نسبة المسجلين فى التعليم الثانوى من أفراد المجتمع .

(جـ) نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله الى اجمالى الناتج المحلى وكذلك الى اجمالى الانفاق الحكومى .

ويوضح الجدول ٣ ـ ٦ بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات التعليمية فى عينة من الدول النامية والدول المتقدمة .

جدول رقم ٣ ـ ٦

بعض المؤشرات التعليمية فى مجموعة من الدول

الدولة	نسبة المتعلمين من الكبار (١٩٩٠)	نسبة المقيدين فى التعليم الابتدائى من العدد الاجمالى فى سن الابتدائى		نسبة المقيدين فى التعليم الثانوى من العدد الاجمالى فى سن الثانوى	
	٪	١٩٦٥	١٩٨٨/ ٨٩	١٩٦٥	١٩٨٨/ ٨٩
بنجلاديش	٣٥,٣٪	٤٩	٦٣	١٢	١٧
تشاد	٢٩,٨٪	٣٤	٣٨	١	٧
السودان	٢٧,١٪	٢٩	٥٨	٤	٢٠
مصر	٤٨,٤٪	٧٥	٨٧	٢٦	٨١
كوريا الجنوبية	٩٦	١٠١	١٠٠	٣٥	٨٧
اليابان	٩٩	١٠٠	١٠٠	٨٢	٩٦
المملكة المتحدة	٩٩	٩٢	١٠٠	٦٦	٧٩

المصدر : د / عجمية وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

ويتضح من بيانات الجدول رقم ٣ ـ ٦ أن نسبة المتعلمين ونسبة المقيدين فى كل من التعليم الابتدائى والثانوى منخفضة نسبيا فى الدول النامية بالمقارنة بمثيلاتها فى الدول المتقدمة . إلأ اننا نلاحظ تحسن هذه النسب فى السنوات الاخيرة مما يعنى أن معظم الدول النامية بدأت تهتم بالتعليم وتوليه أهتماما كبيرا .

٣ ـ معايير التغذية :

سبق ورأينا أن العديد من الدول النامسة غير قادرة على توفير الغذاء الأساسى لسكانها مما يؤدى الى تعرضها الى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الانتاجية ومن ثم إنخفاض مستويات الدخول فيها . ومن بين المؤشرات التى تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها :

(أ) متوسط نصيب الفرد اليومى من السعرات الحرارية .

(ب) نسبة النصيب الفعلى من السعر الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد .

ويبين الجدول ٣ ـ ٧ بعض البيانات الخاصة بالتغذية فى مجموعة من الدول النامية .

جدول (٣ ـ ٧)

مؤشرات خاصة بالتغذية فى مجموعة من البلدان

الدولة	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية		النسبة من المتطلبات الضرورية	
	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٨٣	١٩٨٨
بنجلاديش	١٨٦٤	١٩٢٥	٨١	٨٣
الهند	٢١١٥	٢١٠٤	٩٦	٩٤
السودان	٢١٢٢	١٩٩٦	٩٠	٧٩
تشاد	١٦٢٠	١٨٥٢	٦٨	٧٤
غانا	١٥٦٠	٢٢٠٩	٦١	٩٥
مصر	٣١٦٣	٣٢١٣	١٢٦	١٢٧
الاردن	٢٨٨٢	٢٩٠٧	١١٧	١١٨

المصدر : المرجع السابق ص ٩٦.

يتضح من البيانات فى الجدول ٣ ـ ٧ انخفاض كل من متوسط نصيب الفرد اليومى من السعرات الحرارية والنسبة المئوية من المتطلبات الضرورية فى العديد من الدول النامية مثل غانا والهند والسودان وأن نجحت بعض الدول النامية مثل كل من مصر والهند فى تحقيق معدلات مرتفعة ولكن تبقى فى هذين الدولتين مشكلة سوء توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من سوء توزيع الغذاء .

٤ ـ معيار نوعية الحياة المادية The Physical Quality of Life Index

رأينا معيار الصحة ومعيار التعليم ومعيار التغذية وجميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها ، أما معيار نوعية الحياة المادية الذى وضعه مجلس أعلى البحار بواشنجتن Overseas Development Council فى عام ١٩٧٧ فهو معيار مركب ، أى يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ولذلك فإنه أكثر شمولية عن المعايير الفردية السابقة . ويتكون هذا المعيار من :

(أ) توقع الحياة عند الميلاد ـ مؤشر صحى للكبار .

(ب) معدل الوفيات بين الاطفال ـ مؤشر صحى للصغار .

(جـ) المعرفة بالقراءة والكتابة ـ مؤشر تعليمى للكبار .

وسنوضح طريقة حساب هذا المعيار فى ملحق خاص فى نهاية هذا الكتاب .

ويلاحظ أن هذا المعيار يعتمد على بعض جوانب الحياة ويهمل البعض الآخر ، كما أنه مهتم بالنتائج دون أنْ يتعرض للجهود المبذولة لتحقيق هذه النتائج كذلك فإنه يعطى اوزانا متساوية للجوانب الثلاث التى يتكون منها . وكذلك فإنه لا يأخذ فى اعتباره مستويات الدخل والقدرة على الشراء .

٥ ـ دليل التنمية البشرية : Human Development Index HDI

نجح برنامج الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٠ الى الوصول الى مقياس جديدعُرفَ بدليل التنمية ابشرية أو معيار التقدم البشرى . وهو من المعايير المركبة شأنه شأن معيار نوعية الحياة المادية . ويعتبر هذا المعيار محاولة للربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية بالناتج القومى المعدل بالقوة الشرائية . ويركز هذا المعيار على ثلاثة متغيرات .

(أ) توقع الحياة عند الميلاد .

(ب) معيار التحصيل العلمى ويتكون من جزئين : معرفة القراءة والكتابة ، متوسط عدد سنوات الدراسة فى المؤسسات التعليمية .

(جـ) متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة على الشراء .

وسنوضح طريقة حساب هذا المعيار فى ملحق خاص فى نهاية هذا الكتاب .

ترتب على إستخدام هذه المؤشرات الاجتماعية المدعمة بناحية اقتصادية الوصول الى نتائج مختلفة تماما عن نتائج المؤشرات الفردية التقليدية كما يتضح من المثال التالى . تشير الارقام الواردة فى الجدول ٣ ـ ٨ والخاصتين بدولتين ناميتين (موريتانيا وسرى لانكا) الى أنه على حين كان متوسط نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى فى موريتانيا ٤٤٠ دولاراً فى عام ١٩٨٧ ، وكان فى نفس العام فى سرى لانكا مساويا ٤٠٠ دولار ، فإننا نجد أن دليل التنمية البشرية بلغ ٠,٢٠٨ ، ٠,٧٨٩ فيهما على التوالى . فعلى الرغم من أن معيار الدخل كان فى جانب موريتانيا فإن دليل التنمية البشرية جاء فى جانب سرى لانكا .

جـــدول (٣ ـ ٨)

	متوسط نصيب الفرد من الدخل ١٩٨٧	توقعات الحياة ١٩٨٧	معرفة القراءة ١٩٨٥	الدخل المعدل ١٩٨٧	دليل التنمية البشرية
موريتانيا	٤٤٠	٤٧	١٧	٨٤٠	٠,٢٠٨
سرى لانكا	٤٠٠	٧١	١٨	٢٠٥٣	٠,٧٨٩

المصدر : Hogendorn , op. cit., p. p.40 .

كذلك فان ارقام متوسط نصيب الفرد متقاربة فى كل من الصين والهند (٣٣٠ ، ٣٤٠) على التوالى) ، إلاّ أن دليل التنمية البشرية لهما مختلف تماما حيث يبلغ ٠,٧١٦ فى الصين ـ وهو من أعلى المعدلات فى الدول النامية ـ ويبلغ ٠,٤٣٩

فى الهند ـ أى أقل من المتوسط العام فى الدول النامية . ويرجع ذلك أن متوسطات الحياة فى الصين يبلغ ٧٠ عاماً ومعامل معرفة القراءة والكتابة يبلغ ٦٩ ٪ على حين نجد الارقام فى الهند ٥٩ عاما ، ٤٣ ٪ على التوالى .

وفى نهاية تحليلنا لمقاييس النمو المختلفة قد يكون من المفيد أن نوضح فى الجدول ٣ ـ ٩ مجموعة من المؤشرات من خلالها يمكننا التعرف على درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى مجموعة من الدول النامية والدول المتقدمة .

جدول (٣ ـ ٩)

مجموعة مختاره من مقاييس النمو الاجتماعى والاقتصادى

الدولة	نصيب الفرد من الدخل ١٩٨٩	توقعات الحياة ١٩٨٩	معدلات الوفيات فى الالف ١٩٨٩	معرفة القراءة والكتابة ٪ ١٩٨٥	معرفة السعر الحرارية اليومية للفرد ١٩٨٨
اليابان	٢٣٨١٠	٧٩	٤	٩٩	٢٨٤٨
الولايات المتحدة	٢٠٩١٠	٧٦	١٠	٩٩	٣٦٦٦
البرازيل	٢٥٤٠	٦٦	٥٩	٧٨	٢٧٠٩
موريتانيا	٥٠٠	٤٦	١٢٣	١٧	٢٥٢٨
هاييتى	٣٦٠	٥٥	٩٤	٥	١٩١١
الهند	٣٤٠	٥٩	٩٥	٤٣	٢١٠٤
بنجلاديش	١٨٠	٥١	١٠٦	٣٣	١٩٢٥
اثيوبيا	١٢٠	٤٨	١٣٣	٥	١٦٥٨
موزمبيق	٨٠	٤٩	١٣٧	٢٨	١٦٣٢

المصدر : Anthony R. Souza , Fredrick Stutz , the World Economy , Resources , Location, Trade and Development, Macmillan College publishing Co. , p. 630 , 1994 .

يتضح من بيانات الجدول ٣ ـ ٩ أن الدول المتقدمة حيث متوسطات الدخول مرتفعة أن مؤشرات التقدم الاجتماعى فيها تعكس تقدمها وعلى العكس فأن الدول النامية ـ وعلى الاخص المنخفضة الدخل ـ تعانى من انخفاض متوسطات الحياة والمعرفة بالقراءة والكتابة ومعدل السعر الحرارية اليومية وارتفاع معدلات الوفيات ، وهى بدورها تعكس تخلفها الإقتصادى .

ثالثا : المعايير الهيكلية :

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو انتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية باسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقاً لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة . إلا أن هذا الوضع ـ وعلى الاخص منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ـ لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية الى غير صالحها ، وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجى . ومن هنا اتجهت تلك الدول الى احداث تغييرات هيكلية فى بيناتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الانتاج وتنويعه اضافة الى تحقيق زيادة فى الدخل ورفع مستويات المعيشة .

ترتب على هذا الأتجاه تغيرات واضحة فى الاهميات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر .

كل هذه المتغيرات يمكن أتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادى .

ولعل أهم تلك المؤشرات :

١ ـ الاهمية النسبية للإنتاج الصناعى الى اجمالى الناتج المحلى .

٢ ـ الاهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالى الصادرات .

٣ ـ نسبة العماله فى القطاع الصناعى الى اجمالى العمالة .

ولا شكل أن الاتجـاه الى التـصنيع لا بد وأن يؤدى الى زيادة اجـمـالى الناتج المحلى نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة ، ما سيؤدى الى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل . كذلك التغيرات تتضح من مراجعة بيانات الجدول حيث يوضح أمرين :

الاول : التغير الذى حدث فى بعض الدول النامية فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٦ .

الثانى : الفارق الواضح بين حالة بعض الدول النامية بمقارنتها بالحالة فى بعض الدول المتقدمة .

جدول (٣ ـ ١٠)

بعض المؤشرات الهيكلية فى مجموعة من الدول .

الدولة	نسبة الانتاج الصناعى الى الناتج المحلى		نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات السلعية		نسبة العمالة فى الصناعة الى جملة العمالة	
	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦/٨٩
مصر	—	١٦,٣	—	١٢	١٥	١٢
الهند	١٥	١٩	٤٩	٦١,٦	١٢	١٠,٨
المغرب	١٦	١٧	٥	٤٣	١٥	٢٥
نيجيريا	٧	٨	٢	—	١٠	٤,٢
تركيا	١٦	٢٥	٢	٥٤,٥	١١	١٤,٦
كوريا الجنوبية	١٨	٢٨	٥٩	٩١	١٥	٢٦,٧
السعودية	٩	٩	٢	٩	١١	١٤,٤
اليابان	٣٢	٣٠	٩١	٩٦,٧	٣٢	٢٣,٧
المانيا	٤٠	٣٢	٨٨	٨٩,٤	٤٨	٢٠
الولايات المتحدة	٢٨	٢٠	٦٦	٧٤,٩	٣٥	١٨,٤

المصدر : د . محمد عبد العزيز عجمية ، د. صبحى تادرس قريصة ، د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، ١٩٩٥ ، ص ١١٢ .

المبحث الثالث

تحليل معيار الدخل كمؤشر للنمو والتقدم

أستعرضنا فى المبحثين السابقين معيار الدخل والمعايير الاجتماعية المختلفة . ورأينا أن أكثر تلك المقاييس استخداما هو معيار الدخل سواء من قبل الدول المختلفة أو من قبل المنظمات الدولية . ونحاول فى هذا البحث عرض وشرح اوجه القصور المختلفة التى توجه الى هذا المعيار والوسائل المختلفة التى يمكن إتباعها لتلافى او الحد من اوجه القصور تلك .

أولاً : معالجة الانتاج الاستكفائى .

تنتشر فى معظم دول العالم النامية - ان لم يكن كلها - العديد من المعاملات خارج نطاق السوق ودون إستخدام النقود . فتوجد العديد من السلع والخدمات التى تنتج وتستهلك من قبل نفس الأفراد . فالمزارعون يستهلكون قدرا من انتاجهم من الحبوب والألبان والخضر والفاكهة ، كما أن ما شيتهم تستهلك قدراً من الاعلاف التى ينتجونها . كم أن سكان الريف يقومون بالعديد من الخدمات دون مقابل . ومن أمثلة تلك الخدمات طحن الغلال وصناعة الخبز ونقل المياه وأعمال البناء والتشييد والتجارة وغيرها ، إضافة الى قيام المرأة بمهام عديدة أخرى . كثيرا ما يتم التبادل بين أفراد الاسرة والأقارب والجيران وغيرهم دون مقابل نقدى ولكن لقاء المعاملة بالمثل وكثيرا ما يتعذر أو يصعب تقدير مقابل نقدى لهذه العمليات مما يؤثر بالتبعية على مدى شمول وصدق بيانات الناتج القومى .

وهنا نتساءل عن كيفية معاملة الانتاج الاستكفائى ؟ ففى حالات عديدة وفى العديد من الدول النامية - وعلى الأخص الاشد فقرا - لا تقوم الدولة بأية محاولة لتقييم هذ النوع من الانتاج مما يعنى أن إجمالى الناتج القومى فى هذه الحالة يصبح مقدرا بأقل من حقيقة .

ولكن حدث فى السنوات الاخيرة محاولات من العديد من الدول النامية لتقييم الانتاج الاستكفائى وهنا تثار - فيما يثار - صعوبة تقدير هذا الانتاج - فيشير أحد

الكتاب [1] الى صعوبة تقدير رطل من اليام Yam ـ وهو من السلع التى تنتج وتستهلك فى دولة غانا وتعتبر من سلع الغذاء الاساسية ـ فقد يقدر الثمن على أساس سعر السوق، وهنا نتساءل عن أى سوق حيث السعر يختلف من مكان لآخر بسبب عدم وجود سبل المواصلات او صعوبتها . كذلك تثار قضية اختلاف الاسعار من وقت الى آخر خلال العام . ويزيد معدل الخطأ فى حالة السلع التى تنتج للاستهلاك المحلى ـ حيث يستهلك الشطر الأكبر منها عند المنبع ـ ولا يتبادل فى الأسواق إلا بكميات محددة ـ ومن امثلة ذلك سلعة الموز فى الدول الأفريقية حيث يستهلك معظم الانتاج من قبل المنتجين ولا يتداول منه فى الاسواق إلا كميات ضئيلة . وتكون مرونة منحنى الطلب على سلعة الموز ـ فى تلك الدول ـ عادة شديدة القلة نظرا لضيق السوق . وعلى ذلك فإن زيادة فى الانتاج بمعدل ١٠ ٪ يصبح أثرها واضحاً على الاسعار لدرجة أن أسعار الموز نتيجة للزيادة فى العرض فى السوق قد تنخفض الى النصف . ومن المعلوم أنه كلما ازدادت الدولة فقرا كلما زادت اهمية قطاع الاستكفاء الذاتى ومن ثم شمول ودقة ارقام ومفردات الحسابات القومية . وعند تقدير مقابل سلع وخدمات الا ستكفاء الذاتى تميل العديد من الدول النامية الى الأخذ بالتقديرات الاقل لما فى ذلك من بعض المزايا التى يمكن أن تعود عليها . ومن أمثلة ذلك الحصول على قدر كبير من المنح والمعونات من الدول الأكثر تقدما ومن المنظمات الدولية ، وكذلك فان الدول الاشد فقرا حظيت فى الآونة الأخيرة من الإعفاءات من كل أو بعض ديونها لبعض الدول الغنية مثل السويد والنرويج وفرنسا وغيرها .

بالاضافة الى مشكلة تقدير مقابل للإستكفاء الذاتى فهناك بعض المعاملات النقدية ولكنها غير مسجلة وعادة يكون مصدرها عمليات محذورة أو غير قانونية وبالتالى لا يظهر لها مقابلاً ضمن بيانات الناتج القومى . ومن أمثلة ذلك تجارة الاسلحة وتجارة المخدرات وعمليات التهريب وما الى ذلك . وتحاول الدول النامية فى السنوات الاخيرة اضافة مقابل لبعض أو كل هذه الانشطة : عمليات المقايضة ، المعاملات النقدية غير المسجلة ، الانشطة الغير قانونية . بعض هذه الانشطة كثيرا ما

(١) Jan s. Hogendorn, Op. Cit., p. 29.

يطلق عليها الاقتصاد الخفى Undergound economy . اذا نجحت هذه الدول فى تقدير قيمة هذا الانتاج فقد يترتب على ذلك زيادة الناتج القومى الاجمالى بمعدلات تتراوح بين ٢٠ ، ٣٠٪ . بل نجد أن تقديرات الاقتصاد الخفى فى الهند تبلغ ٣٠٪ ، وتزيد عن ٥٠٪ فى بورما - ويلاحظ انه فى مجموعة من الدول معظمها فى امريكا الجنوبية - كولومبيا ، بوليفيا ، بيرو - جامیکا - ينسب الى الصادرات من المخدرات الحصول على ايرادات ضخمة يقدرها البعض بأنها تفوق أى بند آخر من بنود الصادرات .

ثانياً : مشاكل متعلقة بالناتج القومى الاجمالى كمقياس للرفاهة :

فإذا كانت مشكلة القياس تمثل مشكلة فإننا نتساءل عن مدى الصعوبات لايجاد أى إرتباط بين جملة الدخل فى دولة ما - وحتى إن كان المقياس دقيقاً - ومقدار الرفاهة أو مستوى المعيشة فى تلك الدولة . وتناقش مراجع مبادئ علم الاقتصاد هذه المشكلة من خلال : السكان والدخل ، السلع المنتجة ، وقت الفراغ ، السلع المعمرة ، توزيع الدخل . والتى سنقوم بمناقشتها تباعاً فيما يلى :

(أ) الدخل والسكان :

بداهة فإنه فى حالة تقييم نفس إجمالى الناتج القومى فى دولتين حجم سكانها مختلف) اليابان والمملكة المتحدة بفرض أن سكان الأولى ١٠٠ مليون نسمة والثانية ٥٠ مليون نسمة) ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن وضع الفرد فى الدولة الأقل عدداً سيكون أحسن . بمعنى أن المقاييس الإجمالية aggregate measures غير دقيقة ومن هنا ينبغى الأخذ بمتوسط نصيب الفرد من الدخل - وهذا يعنى التعرف على عدد السكان وهو بدوره كثيراً ما يمثل صعوبة فى العديد من الدول النامية . فبعض الدول لا يوجد بها تعداد للسكان - فمثلا يحسب عدد السكان فى جمهورية غانا على أساس مسح Survey كان أجرى فى ١٩٥٤ / ١٩٥٥ - كذلك فإن ارقام السكان كثيرا ما ترتبط بعملية جمع الضرائب ونحن نعلم ما يحيط بهذا الموضوع من تحايل وتهرب ، كذلك كثيراً ما تلعب العوامل السياسية دوراً فى اظهار عدد السكان بما يتفق مع مصالحها (لم يشهد لبنان تعداداً للسكان منذ ١٩٣٢) ، كذلك فإن الهجرة الموسمية

تؤدى الى عدم دقة الاعداد ، وبالمثل يترتب على تنقلات الرعاة عبر الحدود نفس النتيجة ، كذلك فإن إستخدام تعداد مشكوك فيه QUESTIONABLE CENSUS بغرض معرفة وحساب إجمالى الناتج القومى يترتب عليه اخطاء فى عدد السكان وهذه بدورها تزيد من الاخطاء فى إجمالى الناتج القومى .

(ب) مشكلة معالجة السلع :

يوجد عائق فى عملية القياس نتيجة أن الحسابات القومية لا تميز بين السلع المنتجة . فقد يزيد إنتاج السلع الحربية ـ تضاعف الناتج القومى الحقيقى أكثر من مرة فى المانيا النازية بسبب التوسع لهائل فى الانتاج الحربى ـ أو يزيد إنتاج السلع الرأسمالية كما يحدث فى حالة الدول التى تحاول النمو السريع من خلال استثمارات كثيفة فى الوقت الذى يوجد فيه نقص فى السلع الاستهلاكية (بلغت الاستثمارات فى الصين ٤٤ ٪ من إجمالى الناتج القومى فى الفترة التالية العام ١٩٥٨ ، وهذا أدى الى معاناة الاقتصاد الصينى) . أو قد تتوسع الدولة فى الإنتاج الصناعى المدعم بتعريفة جمركية حمائية مما يعنى زيادة فى اسعارها ، أو التوسع فى إنتاج سلع إستهلاكية فى ظل إستثمارات متواضعة مما يعنى نقص الإنتاج فى المستقبل . ولا شك أن كل هذه الأمور لها أكبر الأثر على حقيقة عملية التنمية . كذلك هل بعض المنتجات تؤثر على نوعية الحياة Quality of life كما فى حالة التوسع فى إنتاج السيارات وما يترتب على ذلك من ازدحام فى المواصلات وتلوث البيئة ، وزيادة فى إنتاج التليفونات وما ينجم عنه من تدنى من مستويات الخدمة ـ كذلك يتم الإنتاج بطرق غير آمنه مما يؤدى إلى حدوث مخاطر أو تلوث (يذكر فى هذا الصدد ما حدث فى ولاية Bhopal فى الهند عام ١٩٨٤ حيث تسبب مصنعا مملوكا لشركة Union Carbide Subsidiary فى وفاة أكثر من ٢٠٠٠ شخص واصابة عشرات الآلاف) ، وكذلك القاء المخلفات النووية فى غيانا ـ بيساو فى الثمانينات مقبل مبالغ مغرية دون النظر الى ما يترتب على ذلك من خسائر فى الأرواح أو أمراض خطيرة .

كذلك فان العديد من الدول تقوم باستغلال ثرورها المعدنية بكثافة دون النظر الى مصالح الاجيال المستقبلية وهى على علم بأن تلك الموارد معرضة للنفاذ . فتباشر عملية قطع الاشجار من الغابات دون النظر الى معدلات الاحلال ، وتستغل مصايد

الاسماك بطريقة غير علمية ، وتقيم الصناعات التى تزيد من معدلات التلوث (الحديد والصلب ، والاسمدة ، الاسمنت ، مصافى البترول ...) كما تقوم بزراعة مساحات واسعة من الأراضى بغلات تسمح لعوامل التعرية بالأنتشار . كل هذه الأنشطة - وما يترتب عليها من آثار هدم - لا يظهر لها مقابل فى الحسابات القومية مما يدعو الى ضرورة أخذها فى الاعتبار إذا اردنا أن نتعرف على صدق عملية التنمية وعلاقتها بالرفاهة . ولقد قام المعهد الدولى للموارد World Resources Institute يواشنجتن بدراسة رائدة فى هذا الشأن حيث أثبت أنه إذا أخذت الاعتبارات السابقة فى الحسبان فإن أثر ما على الناتج القومى الإجمالى سيكون واضحا . وطبقت تلك الدراسة على أندونيسيا خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٤ حيث بلغت معدلات النمو السنوية ٧١ ٪ . ولكن بعد الاخذ فى الحسبان الاستهلاك البيئى سلعة Environment depreciation على أساس ما يتبع فى أهلاك الأصــول الثابتة - فإن معدل النمو السنوى ينخفض الى ٤ ٪ .

كذلك هناك قضية هامة أخرى وهى عدم إنتظام عرض بعض السلع الاستراتيجية ، ومن أمثلة ذلك نقص عرض الوقود أو الحبوب بسبب التكدس فى الموانى أو عدم توافر النقد الاجنبى ، ونقص عرض بعض السلع الغذائية الهامة كالسكر بسبب التأخير فى إصدار اذون الاستيراد ، وكذلك انقطاع التيار الكهربائى بصفة متكررة فى ساعات الذروة لأن المولدات غير قادرة على الاحمال العالية .... كل هذه الأمور نلمس حدوثها فى العديد من الدول النامية ، ورغم آثارها الكبيرة على الرفاهة فإنها لا تنعكس على الحسابات القومية - حقيقة أن نقص تداول بعض السلع وانقطاع التيار لكهربائى سيؤدى الى نقص فى ارقام الدخول إلا أن أثره على الرفاهة بالسالب يفوق نقص الدخل .

كذلك فى حالة تساوى متوسط نصيب الفرد من الدخل فى دولتين ، إلا أن مواطنى الدولة الأولى يحصلون على حاجاتهم من السلع والخدمات بانتظام ودون مشقة وان السلع بها مكدسة فى مراكز التوزيع والمستودعات ، كما أن الخدمات المختلفة تعمل فيها بانتظام وذلك على عكس الوضع فى الدولة الثانية حيث يلهث مواطنوها بحثا عن السلع الاساسية وحيث يعانون من الاضطرابات التى تتعرض لها

الخدمات . فى هذه الحالة على الرغم من تساوى الدخل فى الدولتين إلا أن مواطنى الدولة الأولى يتمتعون بدرجة أعلى من الرفاهة عن مواطنى الدولة الثانية .

كذلك فإن للعوامل الجغرافية اثرها على الدخل والرفاهة ، فالمناطق الباردة والمعتدلة تجد نفسها فى حاجة الى ملابس معينة كما يتعين تزويد المساكن والمدارس والمستشفيات وغيرها بوسائل التدفئة ، ولا يستدعى الأمر هذه الأعباء فى المناطق الحارة بمعنى أنه يتعين على الدول فى المناطق الأولى تخصيص قدر ملموس من دخلها القومى لتقى نفسها شر البرد الأمر الذى لا يحدث فى الدول التى تقع فى المناطق الثانية . كذلك فإن تركيا وبيرو تعانى من الزلازل وتتعرض بنجلاديش للأعاصير ودول أخرى للبراكين ... وهكذا . كل هذه الأمور تؤثر بصورة واضحة على مستويات الرفاهة وليس لها تأثير يذكر على الدخل القومى .

(جـ) قضايا الجودة والوقت الفراغ والسلع المعمرة :

١ - فالسيارة الايطالية ماركة فيات وقيمتها مثلا ألف دولار أمريكى تبدو لأول وهلة موازية لسيارة فيات رومانية بنفس القيمة إلا أن درجة جودتها تختلف إختلافاً بيناً . كذلك فإن سلعة البنزين قد تتساوى فى الثمن فى البلدين ولكن يكون هناك اختلاف واضح بين البنزين فى مصر والبنزين فى السعودية نتيجة لنسبة الأوكتين . وهكذا فى العديد من السلع الأخرى .

٢ - لا تشمل حسابات الدخل القومى مقابلا للوقت الفراغ . وكان العديد من الدول يهدف الى تحقيق زيادة فى معدلات دخل الفرد وذلك عن طريق العمل لساعات اطول أى بتخفيض وقت الفراغ ، وكان هذا هدف الحراس الحمر Red guards فى الصين ولجنة المصانع فى كوريا . إلا أن هذه الصورة لم تعد مقبولة فى المجتمعات الصناعية الحديثة إذ تأكد أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة إطول - أى يعملون ساعات أقل - يزيد الإنتاج . فزاد وقت الفراغ الولايات المتحدة بحوالى ٢٢ ٪ خلال فترة ٣٥ عاما بعد عام ١٩٢٩ وهذا بداهة لم يظهر فى الحسابات القومية لتلك الفترة ، وكانت ساعات العمل فى السنة تبلغ ١٨٦٧ فى عام ١٩٥٠ فى الولايات المتحدة الامريكية انخفضت الى ١٦٣٢ فى عام ١٩٨٤ . وتختلف الدول

الصناعية المتقدمة فى هذا الموضوع حيث بلغت أيام العطلات السنوية فى الولايات المتحدة ١٣٤ يوما فى عام ١٩٨٣ بالمقارنة بـ ١٦١ يوماً فى بريطانيا، ٩٧ يوماً فى اليابان . ويبلغ متوسط ما يحصل عليه العامل من اجازة سنوية شهراً فى كل من فرنسا والمانيا بزيادة أسبوعين عن الوضع فى الولايات المتحدة واليابان .

٣ ـ كذلك هناك موضوع معالجة السلع المعمرة durable goods، إذ تظهر قيم هذه السلع كالثلاجات والسيارات والماكينات .. فى حسابات الناتج القومى الإجمالى فى نفس سنة إنتاجها وبيعها ، إلا أن هذه السلع تستمر فى تأدية الخدمة الاقتصادية لفترة طويلة . و ظرياً فإن منفعة تلك السلع لا تقاس بثمن شرائها ولكن بالخدمات التى تنساب منها خلال سنوات عمرها . ولا شك أن السيارة التى تعيش لفترة خمسة عشر عاماً وتقطع ١٥٠,٠٠٠ كيلو متر ينجم عنها خدمات أكثر من السيارة التى تصبح فى حالة سيئة بعد أربع أو خمس سنوات ولا تتجاوز المسافات التى قطعتها عن ٦٠ ألف كيلو . ومن وجهة نظر الرفاهة يوجد وجهان لهذا الموضوع :

(أ) لا جدال بأن الدول الصناعية المتقدمة لديها قدرا هائلاً من السلع المعمرة وعلى ذلك فإن رفاهة تلك الدول تصبح مقدرة بأقل من حقيقتها بمقتضى ارقام الناتج القومى الاجمالى الخاص بها . ومن ناحية أخرى فإن الدول النامية تحتفظ بما لديها من سلع معمرة لفترة اطول مما عليه فى الدول المتقدمة ، وعلى ذلك فان رفاهة الدول النامية تكون أقل مما عليه الوضع فى الدول المتقدمة وذلك لأن ناتجها القومى لا يعكس هذه الحقيقة (طوال حياة سلعها المعمرة) .

(ب) وجه العملة الآخر هو أن مصاعب الحياة اليومية فى الدول النامية لا حدود لها وتظهر بوضوح لزائريها وتتمثل فى سوء مواصلاتها واتصالاتها وتردى معظم الخدمات فيها ـ فنظراً لتخلف وسائل النقل فى دولة مثل نيجيريا فإن ضحايا حوادث السيارات تبلغ ١٦ ضعفاً لكل ميل سيارة عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ ـ العوامل المرتبطة بالنواحى النفسية Psychic concerns: حيث لا تشمل الحسابات القومية ما يعرف بالثمن النفسى Psychic cost ، فلا يدخل فى الحسابات القومية مقابل لظروف العمل ومدى الرضاء الوظيفى . فظروف العمل القاسية فى

غرب أفريقيا وجنوب آسيا حيث الحرارة والرطوبة المرتفعة والوسائل البدائية وذلك بالمقارنة بظروف العمل فى معظم دول أمريكا الشمالية وغرب أوربا ليس لها مكان فى الحسابات القومية .

ثالثا : المشاكل المرتبطة باستخدام إجمالى الناتج القومى لعقد مقارات عبر الزمن .

فإذا قلنا أن الناتج القومى الإجمالى لدولة ما فى العام الحالى يزيد عما كان عليه فى عام ١٩٨٠ مثلا بمقدار ٤٠ ٪ ، فإن مثل هذه العبارة يشك فى مدى صدقها. ذلك لأن اى طالب من طلاب الاقتصاد المبتدئين يستطيع أن يعلم أن التضخم يؤثر على أرقام الدخل والإنتاج الاسمية وبذلك يتعذر اجراء مقارنة صادقة بدون ادخال بعض التعديلات (يستخدم فى ذلك الرقم القياسى المرجح للأسعار Weightes price index) . وكلما ازدادت الدولة فقراً وكلما كانت الاحصاءات أقل توفراً ، كلما توقعنا أن هذه الدولة غير قادرة على اجراء تعديلات على أسعارها القياسية . وحيث أن التنمية تؤدى الى تغير فى الأثمان - نتيجة للتحول فى الطلب - فإن هذا يؤدى الى بروز مشكلة فى الأرقام القياسية فى أى محاولة لمقابلة التضخم .

وتستخدم معظم دول العالم الارقام القياسية المرجحة للأسعار base - weight-ed price index حيث يكون الأساس هو متوسط الاسعار فى فترة سابقة . فإذا كانت سنة الاساس هى ١٩٧٦ مثلاً (١٠٠) فإن أسعار سنة المقارنة - ١٩٩٢ مثلا تنسب إليها (١٦٥) ويطلق على هذا المقياس الرقم القياسى للاسبير نسبة الى صاحبه Etienne Laspeyres . ويمكن إستخدام رقماً قياسياً آخر باسعار سنة المقارنة terminal year price index - حيث تصبح السنة الاخيرة بمثابة الأساس (١٩٩٢ = ١٠٠) وعلى ذلك فان الأرقام القياسية للسنوات السابقة تكون أقل (١٩٨٨ = ٨٨) وذلك فى حالة حدوث تضخم فى الاسعار . ويطلق عليه الرقم القياسى لباش نسبة الى صاحبه Paasche ، ويستخدم البنك الدولى هذا المقياس ، وهناك كذلك رقما قياسيا آخر يستخدم المتوسط الهندسى ويطلق عليه الرقم القياسى لفيشر والذى يعتمد على المقياسيين السابقين بعد تعديلهما إلاّ أنه قليلاً ما يستخدم لما يحويه من تعقيد .

مثال فرضى :

قد يكون من المفيد شرح هذا الوضع من خلال مشكلة الأرقام القياسية لحالة يكون النمو فيها مختلفاً طبقا لاختيار الرقم القياسى [1] .

فإذا فرضنا أن دولة البرازيل لا تنتج إلاّ سلعتين هما السيارات والارز :

بلغ إنتاج السيارات فى البرازيل مائة سيارة عام ١٩٨٦ وكان ثمن السيارة C١٠٠٠ .

بلغ إنتاج الأرز فى البرازيل ٩٠٠,٠٠٠ بوشيل في عام ١٩٨٦ وكان سعر البوشل C ١ .

وعلى ذلك يكون إجمالى الناتج القومى للبرازيل فى عام ١٩٨٦ : C١٠٠,٠٠٠ (قيمة السيارات) + C٩٠٠,٠٠٠ (قيمة الأرز) = مليون C . وحيث أن الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٢ شهدت تضخما ملموساً وفى نفس الوقت زاد إنتاج السيارات الى ١٠٠٠ سيارة على حين زاد إنتاج الأرز الى مليون بوشل فقط ، أما عن التغير فى الأثمان فكان متواضعاً فى حالة السيارات اذ أرتفع سعر السيارة بمعدل ١٠٠ ٪ بينما كان كبيرا فى حالة الأرز حيث أرتفع ثمن البوشل من C ١ الى C ٢ . وعلى ذلك أصبحت قيمة الإنتاج على الوجه التالى :

١٠٠٠ سيارة × C ٢٠٠٠ = ٢ مليون C

مليون بوشل ارز × C ٣ = ٣ مليون C

وعلى ذلك يصبح إجمالى الناتج القومى = ٢٠٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠٠ = ٥ مليون C .

بمراجعة الارقام السابقة يتبين أن إجمالى الناتج القومى نما خمس مرات منذ ١٩٨٦ ، الا أن قدرا من الزيادة مرجعة التضخم . وهنا نتسائل عن مقدار الزيادة الناجمة عن النمو - دون التضخم - وهذا يتوقف على الرقم القياسى المستخدم كما يتضح من التحليل التالى .

---

(1) Jan S. Hogendorn , op. cit, pp.,. 34, 35 .

فباستخدم الرقم القياسى للاسبير (سواء باستخدام الرقم القياسى لاسعار التجزئة أو الرقم القياسى لاسعار الجملة) فى مثالنا السابق كانت الأوزان فى سنة الأساس (١٩٨٦) هى ١٠ للسيارات ، ٩٠ للأرز .

ويمكننا الحصول على الرقم القياسى المرجح لاسعار لعام ١٩٩٢ عن طريق الوزن (W) مضروبا فى الزيادة المئوية فى الاسعار (R) والتى هى ٢٠٠ للسيارات ، ٣٠٠ للارز .

R x W		W	R
٢٠٠٠	=	١٠ x	٢٠٠
٢٧٠٠٠	=	٩٠ x	٣٠٠
٢٩٠٠٠ (مجموع R x W)			

بقسمة الرقم الأخير على ١٠٠ (٢٩٠٠٠ ÷ ١٠٠ = ٢٩٠) نحصل على الرقم القياسى المرجح للأسعار Weighted price index بمعنى أن الأسعار أرتفعت بمعدل ٢,٩ مرة فى الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٢ وتكون الخطوة الأخيرة حساب الناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ وذلك عن طريق قسمة الناتج القومى الإجمالى على الرقم القياسى المرجع للأسعار :

$\frac{\text{٥ مليون C}}{\text{٢,٩}}$ = ١,٧٢ مليون C ، بمعنى أن إجمالى الناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ يساوى ١,٧٢ مليون .

ومع ذلك فإنه يمكننا إستخدام طريقة أخرى لحساب اجمالى الناتج القومى لعام ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ (طريقة Paasche) وذلك على الوجه التالى :

إنتاج ١٩٩٢ مضروبا فى اسعار ١٩٨٦ = قيمة الإنتاج فى ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ .

١٠٠ سيارة x ١٠٠٠ C = مليون C

مليون بوشيل ارز x C١ = مليون C

الناتج القومى الإجمالى الحقيقى لعام ١٩٩٢ بأسعار ١٩٨٦ = ٢ مليون C .

وعلى ذلك يتضح إنه بأستخدام هذا الاسلوب نجد أن الدخل القومى الإجمالى الحقيقى تضاعف فى الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٢ ، وذلك بزيادة تزيد عن ١٦٪ عن الطريقة السابقة .

رابعا : المشاكل والصعوبات بإستخدام إجمالى الناتج القومى فى المقارنة بين الدول .

إذا فرضنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى سنة ما يبلغ فى الهند ثلاثة أضعافه فى بنجلاديش ، فإن هذه العبارة تثير عدة تساؤلات . فحتى تكون المقارنة صحيحة يتعين تحويل أرقام الناتج القومى فى الدولتين الى عملة واحدة (يقوم الدولار الامريكى حالياً بهده المهمة) . وعلى ذلك يتعين تحويل كل من أرقام الهند من الروبية الى الدولار الأمريكى وكذلك أرقام بنجلاديش من التاكا Taka إلى الدولار ، وهذا ما تقوم بإجرائه هيئة الأمم والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى حتى يمكن إجراء المقارنة . وهكذا نجد أن أسعار الصرف التى تستخدم فى معظم الدول النامية لا تعكس حقيقة القوة الشرائية لعملاتها وذلك لأن العديد من تلك العملات مثبتة إلى مستويات مفتعلة من قبل الحكومات ، بمعنى أنها لا تعكس تماماً العلاقة بين العرض والطلب لتلك العملات فى أسواق الصرف الخارجى لدرجة أنه فى العديد فى تلك الدول نجد أن عملية شراء وبيع العملات الاجنبية يكاد يكون محذوراً الا من خلال البنوك المركزية . كذلك كثيرا ما نجد للعملة أكثر من سعر صرف واحد فهناك سعر يتحيز نحو الصادرات وضد الواردات ، بمعنى أن السعر الرسمى كثيراً يكون بعيداً عن السعر الذى يتحدد فى السوق الحرة ، ناهيك عن الأسعار التى تسود فى السوق السوداء .

وحتى فى حالة وجود سوق حرة للصرف الأجنبى فإن الأمر لا يخلو من مأخذ ففى كوريا الجنوبية - حيث تتوفر سوق حرة للصرف الأجنبى - بفرض أن الدولار الأمريكى يساوى ٧٠٠ ون Won ، فهذا السعر لا يعكس إلا قوة الدولار الشرائية فى كوريا أو قوة الون الشرائية فى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للسلع والخدمات التى يتم تبادلها خارجياً . أما السلع والخدمات التى لا تدخل ضمن التجارة الخارجية فليس لها من تأثير عى سعر الصرف . هذه الحقيقة لها أهمية كبيرة عند المقارنة بين

دولة نامية وأخرى متقدمة ذلك لأن قدراً كبيراً من السلع والخدمات لا يتم تبادله عبر الحدود . ويشمل ذلك السلع التى تتصف بإرتفاع نفقات نقلها كمنتجات الألبان ومواد الغذاء الطازجة والسلع التى يتعذر نقلها مثل مواد البناء ومعظم الخدمات . وإذا كانت أسعار السلع والخدمات التى لا يتم تبادلها عبر الحدود لا تختلف من ناحية تطور أسعارها مع السلع التى تتبادلها مع الدول الأخرى فإن سعر الصرف الخارجى يعتبر مؤشراً صحيحاً ، إلا أن واقع الأمر أن تطور أسعار السلع التى لا يتم تبادلها خارجيا يختلف إختلافاً واضحاً عن تطور السلع التى يتم تبادلها بين الدول . وسبب الاختلاف مرده ندرة رأس المال فى الدول الأقل تقدماً ووفرة عنصر العمل . وعلى ذلك فأن السلع المكثفة لعنصر العمل تصبح اسعارها منخفضة بالمقارنة باسعارها فى الدول المتقدمة ، كما أن معظم الخدمات والسلع غير النمطية تشمل قدراً أكبر من عنصر العمل ، هذه الخدمات والسلع تنتج أساساً للأستهلاك المحلى وليس للسوق الخارجى ، على ذلك يمكننا القول أن تلك السلع والخدمات - التى لا يتم تبادلها بين الدول - أرخص فى الدول النامية ، وعلى ذلك فالنتيجة هى أن الدولار الأمريكى يشترى قدراً أكبر من تلك السلع والخدمات عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية . فعلى سبيل المثال قدر أن ثمن السلع التى لا يتم تبادلها خارجياً فى الهند يبلغ حوالى ١٣ ٪ من ثمنها فى الولايات المتحدة لامريكية . وكذلك فإن نفس غذاء الحبوب ، ايجار شقة من غرفتين، ثمن خدمات النقل العامة ، كل هذا يكلف فى شنغهاى ٩٠٠ دولاراً أمريكياً على أساس السعر الرسمى dolar - yuan . على حين أن ذلك يكلف ٤٨٠٠ دولاراً فى مدينة ارير Ann - Arbor بولاية متشجن بالولايات المتحدة الأمريكية . وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى والذى يبلغ ٣٣٠ دولاراً فى عام ١٩٨٨ فى الصين لا بد وأن يعنى أكثر كثيراً من هذا بالمقارنة مع نظيره الامريكى . هذه الظاهرة اطلق عليها أثر جلبرت و كرافس Gilbert and Kravis Effect نسبة الى صاحبيهما ملتون جلبرت وايرفنج كرافس الذين كانا أول من قدرا كيف أن الدخل الحقيقى لبلد ما يكون أقل من حقيقته من خلال استخدام اسعار الصرف الاجنبية - وقد وضحت دراستها المبدئية أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى ثمان دول أوربية مقدرة بالدولار الأمريكى على أساس أسعار الصرف السائدة كان

مقدراً بأقل من حقيقته بمعدل يتراوح بين ١٨ ٪ إلى ٧٠ ٪ بالمقارنة مع الولايات المتحدة الامريكية . وتشير الدراسات الحديثة الخاصة بالدول النامية أنه بإستخدام اسعار الصرف لإغراض المقارنة فأنه متوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى يقدر بحوالى ٢٠٠ ٪ بالنسبة للدول التى يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل ٦٠٠ دولار سنويا ، وأكثر من ٣٠٠ ٪ بالنسبة للدول التى دخل الفرد فيها ٢٠٠ دولار فى المتوسط سنوياً .

وقد ترتب ـ فى الآونة الأخيرة ـ على إستخدام معدلات الصرف الأجنبى بغرض المقارنات نتائج أسوأ نظراً لما توارد على سعر صرف الدولار الأمريكى من تغيرات كبيرة . فعندما تتغير اسعار الصرف فإن إجمالى الناتج القومى سيتأثر بدرجة أكبر . فعلى سبيل المثال فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى اليابان كان يزيد عن متوسط نصيب الفرد من الدخل فى المملكة المتحدة فى ١٩٧٨ بحوالى ٤٧ ٪ إلا أنه انخفض فى عام ١٩٨٠ بمعدل ٥ ٪ ولا يرد هذا التحول إلى إنخفاض معدلات النمو فى اليابان فأنخفض فجأة فيها وفى نفس الوقت زاد بمعدلات كبيره فى المملكة المتحدة ، بل الذى حدث العكس ، أما هذا التحول فسببه الأساسى أن سعر صرف الأسترلينى أرتفع بالنسبة للدولار على حين أنخفض سعر الين .

وتوضح البينات الواردة فى الجدول ٣ - ١١ متوسط نصيب الفرد من الدخل فى مجموعة من الدول بالدولار الامريكى مقارنة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل فى عام ١٩٧٠ بالدولار الامريكى وعلى أساس الاسعار الدولية ـ تطبيقا لأثر جلبرت وكرافس والذى يتضح منه أن متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الدول النامية مقدراً بأقل من حقيقته بمعدلات كبيرة .

جدول (٣ - ١١)

متوسط نصيب الفرد من الدخل واثر جلبرت وكرافس (١٩٧٠)

الدولـــة	متوسط نصيب الفرد من الدخل بالدولار الأمريكى (اسعار الصرف الرسمية)	متوسط نصيب الفرد من الدخل بالدولار الأمريكى (الاسعار الدولية)
كولومبيا	٣٢٩	٧٦٣
فرنسا	٢٩٠٢	٣٥٩٩
المانيا الاتحادية	٣٠٨٠	٣٥٨٥
الهند	٩٨	٣٤٢
ايطاليا	١٦٩٩	٢١٩٨
اليابان	٢٠٠٣	٢٩٥٢
كينيا	١٤٤	٢٧٥
المملكة المتحدة	٢١٤٣	٢٨٩٥
الولايات المتحدة	٤٨٠١	٤٨٠١

المصـــدر : Thirwall , op. cit., p.

خامسا : الفقر وتوزيع الدخل :

لعل من أهم المشاكل المرتبطة بقياس النمو الاقتصادى هو أن إجمالى الناتج القومى ومتوسط نصيب الفرد من الدخل لا تعنى الكثير عن توزيع الإنتاج والدخل . ومع ذلك وعلى الرغم من الأهمية النسبية لهذا المؤثر فإن التوزيع الغير متساوى للدخل يؤثر سلبيا فى عدة إتجاهات حيث توجد شريحة قليلة من السكان تتمتع بدخول عالية ونفوذ واسع وذلك على قمة شريحة عريضة ترزخ تحت الفقر وما يترتب على ذلك من توتر إجتماعى وسياسى ومفارقات اقتصادية . وحتى فى ظل عمليات التنمية وما يرتبط بها من زيادة فى الدخل فإن تلك الضغوط والتوترات لا بد وأن تستمر ، ذلك لأن الطبقة الغنية سيكون نصيبها فى الزيادة أكبر . ويطلق الاقتصاديون لفظ « الفقر المطلق » absolute poverty لوصف وضع ذلك القدر من السكان الذى يعيش تحت الحد الادنى لمستوى المعيشة المقبول nominally acceptable standard of living، أى ذلك القدر من الدخل الذى لا يمكن صاحبه من الحصول على الاستهلاك الضرورى- مستوى الكفاف . وبمراجعة التقديرات الخاصة بحساب الفقر المطلق نجد أن هيئة الأمم قدرت أن ٥٩ ٪ من سكان الحضر فى الدول الأقل تقدما ، ٧٢ ٪ من سكان الريف يعانون من الفقر المطلق . وتوضح الاحصائية التالية نسبة السكان فى الحضر والريف ، فى بعض الدول النامية الذين يرزحون تحت الفقر المطلق .

جدول (٣ ـ ١٢)

النسبية المئوية للسكان الذين يعانون من الفقر المطلق

١٩٧٧ ـ ١٩٨٧

	الحضـر	الريـف
الأكوادور	٤٠	٦٥
جواتيما	٦٦	٧٤
جاميكا	–	٨٠
المغرب	٢٨	٤٥
الفلبين	٥٠	٦٤

المصدر : . Hogendorn, op. cit., p. 42

ويقدر البنك الدولى أنه بإستخدام مقاييس بديلة تعتمد على الاستهلاك وليس الدخل فأن حوالى ١,١ بليون نسمة فى عام ١٩٨٥ يعانون من الفقر المطلق فى الدول الأقل تقدماً ومن بينهم ٦٣٠ مليون نسمة أى ١٨ ٪ من سكان الدول الأقل تقدماً يمكن تصنيفهم أشد فقراً[1] .

ويوضح الجدول التالى توزيع قطاع الفقراء طبقاً للإقليم ونسبتها الى السكان فى عام ١٩٨٥ .

---

(١) كان تعريف الفقر ينصب على الفرد الذى يبلغ دخله أقل من ٣٧٠ دولاراً للإستهلاك معدلاً للقوة على الشراء أما الأشد فقراً فلاصحاب دخول تبلغ أقل من ٢٧٥ دولاراً .

جدول (٣ - ١٣)

قطاع الفقراء ـ طبقاً للأقاليم ـ وبالنسبة الى السكان فى عام ١٩٨٥

الاقليـــم	الاشد فقرا (الاستهلاك أقل من ٢٧٥ $	الفقراء (الاستهلاك أقل من ٣٧٠ $
إقليم الصحارى	٣٠	٤٧
آسيا	٩	٢٠
الصين	٨	٢٠
جنوب آسيا	٢٩	٥١
الهند	٢٣	٥٥
الشرق الأوسط ، شمال أفريقيا	٢١	٣١
أمريكا اللاتينية ـ دول الكاريبى	١٢	١٩
كل الدول الأقل تقدماً	١٨	٣٣

المصـــــدر : . Hogendom, op. cit., p. 43

ومن الظواهر الهامة تركز الفقر فى بعض اجزاء الدولة الواحدة مما يؤدى الى قيام فروق صارخة بين أبناء البلد الواحد . ففى المملكة المتحدة نجد أن متوسط الدخل فى أى من المقاطعات لا يختلف بأكثر من ٢٠ ٪ عن المستوى العام للدخل ، على حين يرتفع الى ٦٠ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية . أما الوضع فى الدول الأقل تقدماً فهو اسوأ من هذا بكثير ، فمتوسط نصيب الفرد فى الولاية التى تقع فيها مدينة ريو دى جنيرا يبلغ عشرة اضعاف متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الولايات الشمالية الشرقية الفقيرة (يقطن فى هذه الولايات أكثر من نصف السكان الفقراء على حين لا يتجاوز عدد سكانها ربع سكان البرازيل) . ويبلغ دخل الفرد من سكان الساحل فى بيرو ١٢ ضعف الفرد من سكان ولايات الأمزون ، وهكذا فى معظم الدول النامية ، حيث يوجد تركيز فى مناطق معينة للفقر . ويرجع التباين فى الدخل بين أجزاء من

الدول النامية إلى الأسباب الآتية

(أ) ملكية الأرض وإمكانية زيادتها ، ويرجع التباين إلى أسباب تاريخية واجتماعية .

(ب) الندرة الكبيرة فى بعض التخصصات والحرف : المهندسين ، الاطباء ، المدرسين ، المحاسبين ، المعلمين .. مما يؤدى الى ارتفاع مرتباتهم بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى .

(جـ) عدم تمتع عناصر الأنتاج بحرية الانتقال ، عدم توفر المعلومات والقوة الإحتكارية المبنية على قوة النفوذ السياسى والإقتصادى .

(د) عدم المساواة نتيجة الهيكل الإجتماعى القائم والذى يستبعد البعض على أساس الدين ، الأصل والجنس من مزاولة بعض المهن أو أقتناء الأرض .

(هـ) حتى عندما تحاول الدولة اصلاح الوضع وتقليل الفوارق عن طريق إستخدام الضرائب والنفقات التحويلية ، فإن هذه الوسائل كثيراً ما تكون قليلة الفاعلية فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة بسبب تخلف الأساليب والادوات .

(و) نجد أن سياسات الحكومات السعرية ، الاعانات ، الضرائب ، الأئتمان ، تخصيص النقد الأجنبى ، توزيع الأراضى وغيرها كثيراً ما تكون فى جانب المؤيدين والقادرين وفى غير صالح المعارضين والضعفاء .

(ى) النمو السكانى وما يترتب عليه من زيادة فى عدد سكان المجموعات الشابة وما يترتب على ذلك من زيادة فى الأعباء الحقيقية للطبقات الفقيرة .

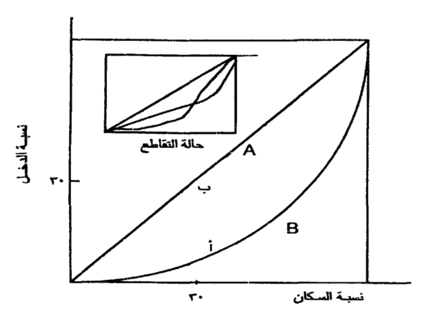
مقاييس عدم المساواة :

توجد عدة مقاييس للتعرف على التباين فى توزيع الدخل نشير إلى أهمها :

(أ) منحنى لورنز : LORENZ CURVE

يمكن قياس التباين فى الدخل عن طريق منحنى وضعه لورتز الاحصائى الامريكى فى عام ١٩٠٥ . حيث يوضح فى شكل بيانى نسبة الدخل المكتسب (على

المحـور الرأسى) إلى نسـبـة السكان الذى يـحـصلون على هذا الدخل (على المحـور الأفقى) .



شكل ١ منحنى لورنز

فإذا كان الدخل موزعاً توزيعا عادلاً فإن ٣٠ ٪ من السكان يحصلون على ٣٠ ٪ من الدخل المكتسب وأن ١٠٠ ٪ من السكان يحـصلون على كل الدخل . أمـا إذا كـان الدخل موزعاً توزيعاً غير عادل فإن أفقر ٣٠ ٪ من السكان مثلاً لا يحصلون إلاَّ على ١٠ ٪ من الدخل (النقطة أ) وفى حالة تساوى توزيع الدخل فإن منحنى لورنز يكون مائلاً ٤٥ْ مع نقطة الأصل . وكلما زاد الميل كلما زادت نسبة عدم المساواة وتنشأ مشكلة فى حالة المقارنة بين دولتين أو بين فترتين زمنيتين إذا تقاطع المنحنيان كما يتضح من المربع الصغير فى الشكل ـ ١ .

ونظراً لقصور منحنى لورنز فقد لجأ البنك الدولى للإنشاء والتعمير إلى طريقة أخرى تتلخص فى عـرض البيـانات المتـاحـة عن طريق ترتيب البيـانات بإسـتـخـدام طريقـة الخمـيس . وتوضح الإحـصـائيـة التـاليـة توزيع الدخل فى الهند باسـتـخـدام هذه الطريقة والتى منها يتضح أن أفقر ٢٠ ٪ من السكان تحصل على ٨ ٪ من الدخل ، وأن أغنى ٢٠ ٪ من السكان تحصل على ٤١ ٪ من الدخل .

جدول (٣ – ١٤)

توزيع الدخل المتاح فى الهند على المجموعات السكانية (١٩٨٣) ٪

أغنى ٢٠ ٪	المجموعة الرابعة	المجموعة الثالثة	المجموعة الثانية	أفقر ٢٠ ٪
٤١,٤	٢٢	١٦,٣	١٢,٤	٨,١

كما يوضح الجدول التالى بيانات لمجموعة من الدول المتباينة فى توزيع دخولها موزعه بطريقة الخميس .

جدول (٣ – ١٥)

توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلى فى مجموعة من الدول بطريقة الخميس

الدولة	أغنى ٢٠ ٪	المجموعة الرابعة	المجموعة الثالثة	المجموعة الثانية	أغنى ٢٠ ٪
سرى لانكا	٤,٨	٨,٥	١٢,١	١٨,٤	٥٦,١
كينيا	٢,٦	٦,٣	١١,٥	١٩,٢	٦٠,٤
زامبيا	٣,٤	٧,٤	١١,٢	١٩,٩	٦١,١
البرازيل	٢,٤	٩,٧	١٠,٧	١٨,٦	٦٢,٦
يوغوسلافيا	٦,١	١١,٠	١٦,٥	٢٣,٧	٤٢,٨
كوريا الجنوبية	٥,٧	١١,٢	١٥,٤	٢٢,٤	٤٥,٣
تنزانيا	٥,٨	١٠,٢	١٣,٩	١٩,٧	٥٠,٤
بيرو	٤,٤	٨,٥	١٣,٧	٢١,٥	٥٨,٩
المانيا الغربية	٦,٨	١٢,٧	١٧,٨	٢٤,١	٣٨,٧
المملكة المتحدة	٥,٦	١١,٥	١٨,٢	٢٥,٠	٣٩,٥
فرنسا	٦,٣	١٢,١	١٧,٢	٢٣,٥	٤٠,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٧	١١,٠	١٧,٤	٢٥,٠	٤١,٩

المصدر : Hogendorn , op. ct p. 46

ب ـ معامل جينى : Gini coefficient

طريقة أخرى للتعرف على عدم العدالة فى توزيع الدخل عن طريق معامل جينى نسبة الى صاحبها الإحصائى الإيطالى جينى والتى قدمها فى عام ١٩١٢ والتى تعتمد على منحنى لورنز . فكما سبق وذكرنا أنه كلما زاد عنصر عدم العدالة فى التوزيع كلما زاد إنبعاج منحنى لورنز . فاذا راجعنا الشكل السابق (رقم ١) فإننا نلاحظ إنه كلما زاد الميل كلما زادت المساحة A وقلت المساحة B ويطلق على المساحة (A / A + B) معامل جينى . وعلى ذلك كلما كان التوزيع يتسم بعدم المساواة كلما زادت مساحة A ومال معامل جينى إلى الكبر . وتوضح البيانات الواردة فى الجدول التالى جدول ، حسابات جينى الحديثة ، حيث يتضح إرتفاع معامل جينى لمعظم الدول النامية وإنخفاضه فى الدول المتقدمة وقلة من الدول النامية .

جدول (٣ – ١٦)

معامل جينى لمجموعة مختارة من الدول

الدولـــة	معامل جينى	الدولـــة	معامل جينى
أكوادور	٠,٦٦	فنزويلا	٠,٥٢
جاميكا	٠,٦٦	تركيا	٠,٥١
العراق	٠,٦١	المكسيك	٠,٥٠
البرازيل	٠,٥٧	تونس	٠,٥٠
السنغال	٠,٥٣	الهند	٠,٤٢
كندا	٠,٣٢	الولايات المتحدة الامريكية	٠,٣١
المملكة المتحدة	٠,٣٢	اليابان	٠,٣١
باكستان	٠,٣٦	كوريا الجنوبية	٠,٣٦
ماليزيا	٠,٣٦	أندونيسيا	٠,٣١

c

المصـــدر : Hgendorn , op. /it, p. 47 .

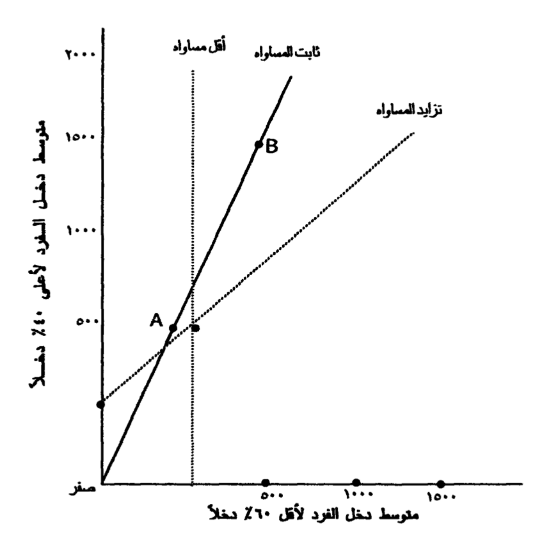
والمشكلة الرئيسية لهذا المقياس يتمثل فى أن الدولة ذات التوزيع المختلف للدخل من الممكن أن يكون لها نفس معامل جينى . يحدث هذا فى حالة تقاطع منحنيا لورنز لدولتين كما سبق وأشرنا إلى ذلك . لهذا تجد أن البنك الدولى يفضل إستخدام طريقة الخميس على الرغم من أن ذلك يتطلب إستخدام أكثر من رقم للدولة الواحدة .

وعلى العموم فيمكن القول أن أغنى ١٠ ٪ من سكان الدول الأقل تقدما يحصلون على حوالى ٣٠ - ٤٠ ٪ من ادخل ، على حين نجدهم فى الدول المتقدمة لا يحصلون إلا على ٢٠ ـ ٣٠ ٪ من الدخل .

(جـ) منحنى كوزنتز لتوزيع الدخل

Kuznets Curve of Income Distribution

فى مجال التساؤل عن العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل ـ أى هل يؤدى الى مزيد من عدم المساواه أو يقلل من سوء التوزيع ـ قدم الأستاذ كوزنتز Simon Kuz-nets ، أستاذ الأقتصاد بجامعة هارفارد الأمريكية ، شكلا يرصد فيه على المحور الرأسى متوسط نصيب الفرد من الدخل لأعلى ٤٠ ٪ من السكان دخلاً على حين يرصد على المحور الأفقى متوسط دخل الفرد لأقل السكان دخلا (٦٠ ٪) . ويوجد خط يقطع من نقطة الأصل ـ يعرف بمنحنى كوزنتز ـ يوضح التوزيع الغير متغير للدخل مع زيادته . ويوضح الشكل رقم ٢ هذا الوضع .



شكل (٢) منحنى كوزنتز

فعند النقطة A يحصل ٤٠ ٪ من السكان على دخل للفرد متوسطه ٨٠٠ دولار ، على حين يحصل ٦٠ ٪ من السكان على دخل متوسطه ٢٠٠ دولار . وعند النقطة B فإن النمو الاقتصادى أدى الى حصول الفرد فى الفئة ذات الدخول العليا (٤٠ ٪) على ١٦٠٠ دولار سنويا على حين زاد نصيب الفرد فى فئة الدخول الدنيا الى ٤٠٠ دولاراً . معنى ذلك أن نقتطى A ، B الواقعتين على منحنى كوزنتز تحقق نفس نسبة التوزيع بين المجموعتين [1] .

(١) لمزيد من الشرح والتحليل يرجع الباحث إلى : HOGENDORN, OP. cit ., PP. 49 - 52

سادسا : إجمالى الناتج القومي مقابل إجمالى الناتج المحلى

GNP versus GDP

النقطة الأخيرة فى تحليل توزيع الدخل هى إحتمال أن قدراِ من الدخل المكتسب داخل حدود الدولة يستحق الى الأجانب . فكما نعلم أن إجمالى الناتج القومى يقصد به الدخل المكتسب من إنتاج السلع والخدمات فى فترة زمنية معينة بواسطة مواطنى دولة معينة - أى أن مجموع الناتج المحلى والأجنبى المستحق للمقيمين ، وهو يساوى كل الدخل المكتسب فى الإنتاج المحلى إضافة الى عائد الإستثمارات وتحويلات العاملين المحولة من الخارج وذلك بعد إستبعاد الدخول المكتسبة محليا والمستحقة للأجانب . وفى مقابل ذلك فإن إجمالى الناتج المحلى يعنى الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات داخل حدود الدولة دون نظر الى إستحقاق هذا الدخل الى المقيمين أو الاجانب . بمعنى أن هناك إختلافاً قد يكون واضحاً بين كل من إجمالى الناتج القومى وإجمالى الناتج المحلى . فعلى سبيل المثال كان إجمالى الناتج المحلى فى إتحاد جنوب افريقيا فى عام ١٩٨٧ أكثر من إجمالى الناتج القومى بحوالى ١٥ ٪ مما يعنى أن ١٥ ٪ من الدخل فى إتحاد جنوب افريقيا كان مستحقا لأجانب ، ذلك أن قدراً كبيراً من المنشآت كان مملوكاً لأجانب وأن المهاجرين من العمال يحولون جزءاً من مستحقاتهم إلى ذويهم فى بلدهم الأصلى . كذلك الوضع فى دول مثل تايلاند ، ماليزيا شيلى ، مراكش ، فنزويلا حيث أن قدراً من الدخل يحول الى الخارج . ومن هنا فإن إجمالى الناتج المحلى لتلك الدول يزيد على إجمالى الناتج القومى بـ ٧ ٪ ، ٥ ٪ ، ١٣ ٪ ، ١٥ ٪ ، ٣ ٪ على التوالى .

كذلك فإن دفع الفوائد المستحقة على القروض الأجنبية من الأسباب التى تؤدى الى زيادة إجمالى الناتج المحلى على إجمالى الناتج القومى كما فى حالة الأرجنتين حيث يزيد الأول على الثانى بمقدار ١٠ ٪ .

ويقال العكس عن مصر حيث يزيد إجمالى الناتج القومى على إجمالى الناتج

المحلى نتيجة أن مئات الألوف من المصريين يعملون فى الخارج - وعلى الأخص فى دول الخليج العربى . وحيث يقومون بتحويل قدر كبير من مستحقاتهم إلى أهليهم وذويهم فى مصر ، وكذلك الحال فى الهند واليمن حيث يزيد إجمالى الناتج القومى على إجمالى الناتج المحلى بحوالى ٩ ٪ ، ٢٥ ٪ على التوالى .

وفى المملكة العربية السعودية يزيد إجمالى الناتج القومى الإجمالى على الناتج المحلى الإجمالى (وذلك قبل حرب الخليج) بحوالى ٢٧ ٪ وذلك بسبب الإستثمارات الكبيرة التى تملكها السعودية فى الخارج ويرتفع الرقم الى أكثر من ٥٠ ٪ فى الكويت قبل الغزو العراقى . وعلى العموم فإن الناتج القومى الاجمالى فى العديد من الدول النامية ككل يزيد على اجمالى الناتج المحلى بسبب ما يقوم به رعاياها الذين يعملون فى الخارج من تحويلات .

الفصل الرابع (*)

نظريات واستراتيجية التنمية الإقتصادية

رأينا مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى ، وهذا يعتمد على أمور عدة من أهمها زيادة الاستثمار . وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التى تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الاهداف المطلوبة . وفى سبيل ذلك سنناقش فى الصفحات التالية الموضوعات التالية :

(أ) أهمية التركيز على رأس المال المادى كمحدد رئيسى لعملية التنمية .

(ب) مبدأ الدفعة القوية أى أهمية تكوين رأس المال على نطاق كبير .

(جـ) استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن .

أولاً : التركيز على تكوين رأس المال المادى:

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية الذى تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومى تركز التحليل الاقتصادى حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تركيم رأس المال المادى ومعدل نمو الناتج القومى ، أى أن المتغير الاستراتيجى المهين فى تحقيق هدف التنمية يتمثل فى الانفاق الاستثمارى الضخم ، وأن البلاد النامية إذا نجحت فى توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها فى بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق فى التقدم الاقتصادى ، وذلك أسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة والتى كانت يوماً ما دولاً زراعية، أى على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التى مرت

(*) كتب هذا الفصل الاستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية والاستاذ الدكتور صبحى تادرس قريصة .

بها الدول الصناعة فى مسيرتها فى طريق النمو الاقتصادى ، وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها وأصبحت المشكلة فى كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة . ولم يكن هذا الاعتقاد ينفى وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية بل كان الرأى منعقداً من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية وأيضاً من جانب خبراء الأمم المتحدة فى أواخر الأربعينات والخمسينات بأن التراكم الرأسمالى هو لب التنمية الاقتصادية .

يوضح الاستاذ روستو فى نظريته عن مراحل النمو الاقتصادى أن عملية النمو الكاملة تمر بخمس مراحل هى : مرحلة المجتمع التقليدى ، ومرحلة التهيؤ للانطلاق، ومرحلة الانطلاق ومرحلة النضج ، ومرحلة الاستهلاك الوفير . ويخلص روستو من تحليله إلى أنه لكى تصل البلاد النامية إلى مرحلة الانطلاق Take - off Stage عليها أن تحقق ثلاثة شروط مترابطة يقف على قمتها الارتفاع بمعدل تكوين رأس المال. فعليها أن تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى ١٠ ٪ من ناتجها القومى ، وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التى تحقق معدلات نمو عالية ، وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة .

وقد أكد الاستاذ أرثر لويس A. Lewis أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة فى التراكم الرأسمالى بما فى ذلك المعرفة والكفاءات . وكان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذى يزيد سكانه سنوياً بمعدل ٢ ٪ كى يحقق ارتفاعاً فى معدل نمو نصيب الفرد قدره ٢ ٪ يجب أن يرتفع بالطبع نمو دخله القومى بمعدل ٤ ٪ ، ولكى يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومى سنوياً ، فعليه أن يرفع ادخاره الاختيارى إلى ١٢ - ١٥ ٪ ويضيف إليه ادخاراً اجبارياً إلى ما يقرب ١٠ - ١٣ ٪ ورأيه أن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والإرادة .

ولقد احتل تحليل العوامل المحددة لعرض رأس المال والطلب عليه فى البلاد

النامية مركزاً محورياً فى كتاب الأستاذ نيركسة « مشاكل تكوين رأس المال فى الدول المتخلفة » . Capital Formation in Underdeveloped Countries ولكنه كان أكثر حذراً بالمقارنة مع غيره من المتحمسين لدور رأس المال إذ أنه بمفرده غير كاف لتحقيق التقدم الاقتصادى .

ولم يقتصر الحماس الشديد لدور رأس المال الهام فى عملية التنمية الاقتصادية على الاقتصاديين التقليدين بل تحمس له أيضاً اقتصاديون ماركسيون جدد «بول باران» وأن اختلفوا فى محتويات البرنامج الاستثمارى والذين يقومون به حيث يرون أن على الدولة وليس المشروعات الخاصة القيام به ويرى باران أن تكوين رأس المال على نطاق ضخم أمر ضرورى لتحقيق عملية التنمية التى شبهها بالطائرة التى تتطلب عملية اقلاعها أن تصل إلى سرعة عالية .

ولتوضيح كيف يترتب على الاستثمار معدلات مرتفعة فى تكوين الطاقات الإنتاجية العينية معدلات عالية من النمو الاقتصادى نشرح فيما يلى نموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادى . ينطلق نموذج هارود – دومار من عدد من الأفتراضات والتعاريف الأساسية :

١ – علاقة اقتصادية مباشرة وثابتة بين الحجم الكلى لرصيد رأس المال القومى ولنرمز له بالحرف (ك) والناتج القومى ولنرمز له بالحرف (ن) وعلى سبيل المثال نفترض أن نسبة هذه العلاقة $\frac{ك}{ن}$ = ٣ ، بمعنى أنه يلزم اضافة ٣ دولار إلى رأس المال القومى – استثمار فى طاقة انتاجية – لإنتاج اضافة إلى الناتج القومى قيمتها دولار واحد ولنطلق على هذه النسبة معامل رأس المال / الإنتاج ٣ : ١ ولنرمز لها بالحرف (م) أى أن $\frac{ك}{ن}$ = م وحيث افترضنا ثبات هذه النسبة والتى كما أشرنا تقاس بقسمة رأس المال على الناتج القومى نحصل على المعدالة الآتيــة :

$$م = \frac{\Delta ك}{\Delta ن} \quad \text{..........} \quad (١)$$

٢ – يدخر الاقتصاد القومى نسبة معينة وثابتة من دخله القومى ولنرمز للادخار المحقق

بالحرف «خ» كما نرمز لنسبة الادخار إلى الدخل القومى بالحرف «د» وبالتالى نحصل على المعادلة :

$$د = \frac{خ}{ن} \quad \text{...} \quad (٢)$$

٣ - الاستثمار القومى ونرمز له بالحرف (ث) ويمثل مقدار الاضافة إلى رأس المال القـومى .

أى أن :

$$ث = \Delta ك \quad \text{...} \quad (٣)$$

٤ - تعادل الاستثمار مع الادخار أى أن :

$$ث = خ \quad \text{...} \quad (٤)$$

من المعـادلة (١) ، (٣) نستنتج أن $م = \frac{ث}{\Delta ن}$ أو ث م Δ ن .

ومن المعادلة (٢) ، (٤) نستنتج أن ث = د ن وبالتالى تكون .

$$م \Delta ن = د ن \quad \text{...} \quad (٥)$$

وبقسمة طرفى المعادلة (٥) على الناتج القومى نحصل على المعادلة الآتية :

$$\frac{م \Delta ن}{ن} = \frac{د ن}{ن}$$

$$\text{أو} \quad \frac{م \Delta ن}{ن} = د \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta ن}{ن} = \frac{د}{م} \quad \text{.......................} \quad (٦)$$

أى أن معدل تغير نمو الدخل القومى = $\frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المـال / الإنتاج}}$

وهذا هو الشكل المبسط لنموذج هارود - دومار للنمو الاقتصادى الذى ينص على أن معدل النمو الاقتصادى معرفاً بمعدل نمو الدخل القومى الحقيقى يشترك فى تحديده النسبة التى يدخرها المجتمع من دخله القومى (د) والتى يحولها إلى استثمار فى طاقات إنتاجية عينية ، ومعامل رأس المال / الإنتاج (م) . ومن منطق هذه العلاقة يرتبط معدل نمو الدخل القومى الحقيق طرديا وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر ويستثمر

وعكسياً بمعامل رأس المال / الإنتاج ، أى أنه عند مستوى معين لمعامل رأس المال / الإنتاج يرتفع معدل نمو الناتج القومى كلما ارتفعت نسبة ما يدخره المجتمع ويستثمره الاقتصاد القومى والعكس ، كما أنه عند مستوى معين لنسبة الادخار إلى الدخل القومى يرتفع معدل نمو الدخل أو الناتج القومى كلما انخفض معدل رأس المال / الإنتاج أى كلما ارتفعت إنتاجية الاستثمار والتى تقاس بمقلوب رأس المال / الإنتاج ، أى أن معدل نمو الدخل أو الناتج القومى يتحدد طبقاً لهذا النموذج بمعدل الاستثمار الجديد وإنتاجيته . ولو طرحنا معدل نمو السكان ولنرمز له بالحرف (س) من معدل نمو الدخل أو الناتج القومى نحصل على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى ولنرمز له بالحرف (ض) وتصبح صياغة نموذج هارود – دومار كالآتى :

$$ض = \frac{د}{م} - س \quad .... (٧)$$

ولنضرب مثالاً عددياً يوضح محددات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومى طبقاً لمنطق هذا النموذج . فلو افترضنا أن بلداً متخلفاً يزيد سكانه بمعدل ٣٪ سنوياً ويستهدف رفع معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى بمعدل ٤٪ يتعين عليه طبقاً لهذا النموذج أن يرتفع دخله أو ناتجه القومى بمعدل ٧٪ وعلى هذا الأساس إذا كان معامل رأس المال / الإنتاج ٣ : ١ فى المتوسط يتعين على هذا البلد أن يدخر ويستثمر ما نسبته ٢١٪ من دخله القومى ويمكن التأكد من صحة هذا بتطبيق لامعادلة رقم (٧) .

$$ض = \frac{٢١٪}{٣} - ٣٪ = ٤٪$$

وطبقاً لمنطق هذا النموذج نستنتج أيضاً أنه إذا استثمر هذا البلد موارده الإدخارية فى تكوين وحدات إنتاجية ذات كثافة رأسمالية خفيفة ، أى كان معامل رأس المال / الإنتاج منخفضاً وليكن ٢ : ١ بدلاً من ٣ : ١ فيمكن لهذا البلد أن يحقق النمو المنشود فى نصيب الفرد من دخله أو ناتجه القومى بادخار واستثمار ١٤٪ فقط من

دخله القومى . ومرة أخرى للتوضح :

$$ض = \frac{١٤ع}{٢} - ٣ع = ٤ع$$

تعرضنا فيما سبق لمسألة التركيز على تكوين رأس المـال العينى كعنصر رئيسى فى عملية التنمية . وهنا نعرض للمبررات الرئيسية لضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار فى إنشاء طاقات إنتاجية صناعية ، أى إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية على أساس أن البلد المتخلف يعنى قبل كل شىء الوضع المتخلف للصناعة . وكان الاعتقاد راسخاً لدى غالبية الاقتصاديين ورجال الحكم فى البلاد النامية أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف فى جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وأنه لابد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادى من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية حتى يمكن تطوير مختلف أنشطة الإقتصاد القومى وتحقيق إنطلاقته الذاتية فى مسار التقدم الاقتصادى والاجتماعى بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشى والثقافى لأفراد المجتمع .

ولم يكن هناك اختلاف على أولوية التصنيع بل كان الاختلاف على طبيعة الصناعات التى يتعين التركيز على إنشائها . فرأى البعض إعطاء أولوية البدء فى القيام باستثمارات البنية الهيكلية Infrastructure ولقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، وهو نمط النمو الصناعى الذى سلكته الدول الصناعية ، على حين رأى البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة – الحديد والصلب مثلاً – ولصناعة الآلات والمعدات والذى يسمى « بالنموذج الروسى للتصنيع » وآخرون رأوا ضرورة تحقيق توازن بين مختلف الصناعات .

ولقد قدمت حجج قوية للتركيز على التنمية الصناعية كحل جذرى لمشكلة التخلف الاقتصادى ونجمل فيما يلى الحجج الرئيسية المؤيدة للتصنيع فيما يلى :

١ – الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة ، فهى دول متقدمة لأنها أصبحت دولاً صناعية ، أى لأنها تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية . فالعلاقة

بارزة ووثيقة بين التقدم الاقتصادى بوجه عام والتقدم الصناعى بوجه خاص .

٢ - النشاط الإنتاجى الصناعى نشاط ديناميكى بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الإنتاجى الأولى والزراعى . وإن تنمية القطاع الصناعى سوف يتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذى يتخذ شكل البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى والذى تشكو منه معظم البلاد المتخلفة .

٣ - إن تنمية القطاع الصناعى سوف يصحح الاختلال الهيكلى فى الاقتصاد القومى للبلاد المتخلفة ويؤدى إلى تنويع منتجاتها وصادرتها ويحقق لها قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادى والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج . فتنويع الإنتاج المحلى والصادرات يؤدى إلى التخلص من مخاطر التخصص فى إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية وما يصاحبه من تقلبات فى حصيلتها من النقد الأجنبى كما سيحول شروط التجارة Terms of Trade لصالحها أو على الأقل يوقف إتجاه تحول شروط التجارة ضدها .

ومن الأسباب الرئيسية وراء التقلبات الشديدة فيما تحققه البلاد المتخلفة من نقد أجنبى ضعف مرونة عرض صادرتها الأولية والزراعية ، مع استثناء سلعة يشتد عليها الطلب كالبترول ، فى مواجهة تقلب الطلب الخارجى عليها . كما أنه من الأسباب الرئيسية وراء إتجاه تحول شروط التجارة ضد صالح البلاد المتخلفة المصدرة للمنتجات الأولية والزراعية بطء نمو الطلب الخارجى عليها بسبب البدائل الصناعية للمنتجات الاولية ونمو الطلب على السلع الزراعية والغذائية بمعدل أقل من نمو الدخول فى البلاد المستوردة بفعل قانون إنجل على عكس الحال بالنسبة للطلب على المنتجات الصناعية . وعلى ذلك فالتصنيع بتنويعه الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد من إنتاج وتصدير المنتجات الأولية سوف يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد المتخلفة مما يترتب عليه قدراً من الاستقرار فى حصيلتها من النقد الأجنبى ويرفع من معدل نمو الطلب على صادرتها ويعمل على إيقاف إتجاه التحول فى شروط التجارة ضد صالحها

٤ – أخيراً فإن تنمية النشاط الإنتاجي الصناعي يلعب دوراً هاماً في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية مما يفتح آفاقاً واسعة لخلق خبرات ومهارات جديدة ويشيع روح الإنتظام والدقة وإدراك أهمية الوقت ، فالقطاع الصناعي يخلق « وفورات خارجية » تدفع عجلة التقدم الاقتصادي أكثر جداً من القطاعات الأخرى .

ثانياً : ضرورة تكوين رأس المـال على نطاق كبير أو تطبيق ما عرف بمبـدأ (الدفعـة القويـة Big Push) :

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية على أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة . ويوصي هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية ، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف ، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين وإلا لا تنجح التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف . وإن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي بل لا يلبث أن يرتد الاقتصاد القومي إلى وضعه الأول من التخلف والركود . وبصدد التدليل على ضرورة استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية ضروري ولازم لإنجاح أي برنامج أو خطة تنمية يشبه الاقتصاديون الاقتصاد القومي بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية كي تبدأ سيرها وتتلخص من الجاذبية الأرضية وبالقياس لابد من حد أدنى من الجهد الإنمائي يجب بذله قبل أن يتسنى التغلب على المقاومة الذاتية لعوامل التخلف . إن تطبيق مبدأ الدفعة القوية Big Push أمر ضروري لتحقيق إنطلاقة الاقتصاد المتخلف في معراج التقدم .

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المـال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة

تدريب القوى العاملة وهى مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها ، والتى سوف تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل فى توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة ، وأيضاً اغراق حجم ضخم من الاستثمار في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها رأسياً وأفقياً. فالوفورات الخارجية على جانب الطلب تنبع من حقيقة تكامل دالة الطلب الكلى على إنتاج المشروعات الصناعية فى مجموعها أو عدم قابليتها للتجزئة ، وذلك لتنوع وتعدد وتكامل حاجات المستهلكين مما يؤدى إلى إتساع السوق أمام كل مشروع صناعى ، والوفورات الخارجية فى جانب عرض الإنتاج تنبع من خاصية تكامل أو عدم قابلية دالة عرض إنتاج المشروعات فى مجموعها للتجزئة وذلك للتعامد والتشابك بين مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لمشروعات صناعية معينة مع الصناعات الأخرى أفقياً ورأسياً الأمر الذى يستدعى إنشاء جبهة عريضة من الصناعات فى آن واحد كى تتوافر مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لكل صناعة مما يخفض من تكاليف إنتاج كل منها . كما أن القيام ببرنامج استثمارى ضخم سوف يستفيد من خاصية « عدم قابلية دالة الأدخار القومى للتجزئة » حيث أن الاستثمار على نطاق واسع يقتضى النظر إلى الإدخار نظرة قومية شاملة وبالتالى العمل على تعبئة أكبر قدر منه ، كما أن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدى إلى زيادة سريعة فى الدخل القومى مما يمكن معه الارتفاع بالميل الحدى للإدخار (الزيادة الحدية فى الإدخار الناتجة عن الزيادة الحدية فى الدخل) وذلك لارتفاع المرونة الدخلية للإدخار ، الأمر الذى يمكن البلد المتخلف من الارتفاع بنسبة ما يدخره من دخله القومى مع صعوده فى مسار التقدم الاقتصادى وبالتالى زيادة اعتماده على الموارد المحلية .

وبتفصيل أكثر نعرض لتحليل روزنشتين - رودان (*) الذى قدم فكرة الدفعة

(*) اقتصادى ينتمى إلى إحدى دول شرق أوربا استقر فى الولايات المتحدة .

القوية وتبرير ضرورتها وتحليل فاعليتها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

قدم روزنشتين – روادان فكرته عن الدفعة القوية فى صدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وإن كان عدداً من الاقتصاديين حاولوا تعميمها على المناطق المختلفة الأخرى فى العالم .

بعد أن يرفض روزنشتين – روادان الأسلوب التدريجى للتنمية ينطلق من فرض أساسى أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئياً وكلياً فى قطاعها الزراعى ، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع فى شكل دفعة قوية . ولقد فاضل روزنشتين – روادان بين أسلوبين للتصنيع ، بين النموذج الروسى للتصنيع وبين نموذجه الذى يقترحه للمناطق المتخلفة .

يتضمن النموذج الروسى للتصنيع بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل – صناعة ثقيلة – صناعات لإنتاج الآلات ، صناعات خفيفة ... الخ . ويستهدف الاكتفاء الذاتى معتمداً اعتماداً كلياً على الموارد المحلية ويرفض روزنشتاين – روادان هذا الأسلوب للبلاد المتخلفة لأنه يستلزم قدراً هائلاً من الموارد ، يلزم لتحقيقها الضغط الشديد على الاستهلاك المنخفض أصلاً ، كما أنه باتجاهه لعزل الاقتصاد القومى عن الاقتصاد العالمى يحرمه من فوائد ومزايا تقسيم العمل الدولى ويبعده عن التوزيع الأمثل لموارده الاقتصادية . أما الأسلوب الذى يقترحه لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل فى توجيه حجماً كبيراً من الاستثمار فى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية فى إقامتها فى آن واحد فى حين أن إقامتها على إنفراد لم يكن يحقق تلك الجدوى . وفى البلاد المتخلفة التى ينقصها مستوى معقول من البنيه التحتية ورأس المال الاجتماعى يتعين القيام بها أيضاً لضرورتها ، لقيام الصناعات الاستهلاكية . وعليه يتعين إقامة توازن ليس فقط بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية التى يتضمنها برنامجه الاستثمارى بل أيضاً بينها وبين

مشروعات رأس المال الاجتماعى ، هذا إلى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولى متمثلاً فى إجتذاب رؤوس أموال أجنبية واستيراد السلع الإنتاجية المتاحة من البلاد المتقدمة . ويرى روزنشتين - رودان ضرورة أن يكون للدولة دوراً بارزاً فى عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التى يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية . فالسوق المحلية الضيقة فى البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة . فالمستثمر ينى قراره بالاستثمار على أساس الاستفادة الخاصة Private benefit وليس على أساس الاستفادة الاجتماعية Social benefit.فقد يكون المشروع ذا جدوى اقتصادية اجتماعية مرتفعة ولكن ذى جدوى اقتصادية خاصة منخفضة . فعلى سبيل المثال لا يجد المستثمر الخاص من مصلحته تدريب وتأهيل العمال وإكسابهم المهارات التى تتطلبها الصناعة الحديثة لأنه لا يستطيع أن يضمن بقاءهم فى مشروعه بعد حصولهم على التأهيل المطلوب . وعليه فقيام الدولة بتخطيط وتنفيذ برامج استثمارى ضخم لإنشاء مرافق رأس المال الجتماعى ومجموعة متكاملة من الصناعات الاستهلاكية يوفر الخدمات الإنتاجية المطلوبة للمشروعات الصناعية الجديدة التى يتقرر القيام بها لجدواها الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن تدخل الدولة ضرورى لضمان توفير الموارد التمويلية ولاسيما لضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية وبشكل يكفل لها أداء مهمتها الاقتصادية . وفى الدفاع عن مبدأ الدفعة القوية والتغلب على عقبة ضيق السوق أمام الاستثمار الصناعى على نطاق ضيق يسوق المثال التالى : لو فرضنا أن عدداً من العمال سحبوا من القطاع الزراعى للعمل فى مصنع جديد وحيد للأحذية فى المجتمع ، فإن هذا المصنع سوف يواجه مشكلة ضيق السوق فى تصريف إنتاجه ولا يحل مشكلة هذا المصنع إلا إذا أنفق العمال كل ما يحصلون عليه من دخول على شراء إنتاج هذا المصنع . وهذا غير ممكن عقلاً . أما إذا تم بناء عدداً من المصانع لإنتاج العديد من السلع الاستهلاكية فى آن واحد فهنا يتسع السوق أمام كل المصانع حيث أن كل مصنع يخلق طلباً على إنتاج المصانع الأخرى . فالدخول التى يحصل عليها العمال فى

كل مصنع تخلق طلباً ليس فقط على إنتاج مصنعهم بل على السلع التى تنتجها المصانع الأخرى وذلك لتنوع وتكامل الحاجات إلى العديد من السلع والذى يعنى أن الطلب على إنتاج المصانع فى مجموعها يتميز بالتكامل وبالتالى فإن دالة الطلب لا تقبل التجزئة . وهكذا يرى روزنشتين – رودان أن إتساع السوق بهذا الشكل يخلق نوعاً خاصاً من الوفورات الخارجية يمكن أن تترجم إلى نقص فى النفقات .

إن تكامل دالة الطلب على السلع التى يطلبها المستهلكون ينبع كما ذكرنا من حقيقة تنوع الحاجات الإنسانية وتعددها وعدم قابليتها للتجزئة وعليه فإنتاج مجموعة السلع الاستهلاكية التى تشبع الحاجات الاستهلاكية المتعددة والمتكاملة تؤدى إلى إتساع السوق . أما إنشاء الصناعات الاستهلاكية واحدة تلو الأخرى على فترات زمنية متلاحقة أى اتباع أسلوب التدرج فى التصنيع سيجعل كل واحدة من هذه الصناعات يواجه مشكلة تصريف إنتاجها . ويضيف رودان بأن هناك نوع آخر من الوفورات الخارجية تظهر خلال عملية التصنيع على نطاق واسع منها ما سبق أن تكلم عنه الفريد مارشال بالنسبة للمشروع القائم داخل الصناعة التى تحقق نمواً . وهذا النوع الآخر من الوفورات الخارجية هو الذى يتحقق لصالح كل صناعة نتيجة لإنشاء وتوسع صناعات أخرى ، أى كل صناعة تخلق وفورات للصناعات الأخرى المتكاملة معها أفقياً ورأسياً بسبب تكامل وعدم تجزئة دالة الإنتاج على مستوى القطاع الصناعى ككل ، وعلى ذلك لكى يتحقق هذا النوع من الوفورات يتعين الاستثمار فى عدد من الصناعات مرة واحدة مع تكوين حجم ملائم من الاستثمار الاجتماعى . ويؤكد رودان عدم تصوره لنجاح صناعة جديدة وحيدة فى بيئة غير صناعية ، كما يضيف أيضاً الاستفادة من تكامل دالة الإدخار القومى فى ظل تنفيذ برنامج استثمارى ضخم الذى قد يثير مشكلة تمويل حادة فى المراحل الأولى للتنمية ولكن يجادل بأن دفع عجلة التنمية بقوة على أساس تكامل دالتى الطلب والعرض ستحقق نمو الدخل القومى بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدى للادخار وبالتالى يتزايد اعتماد البلد النامى على موارده الذاتية فى تمويل عمليات التنمية .

ثالثاً : استراتيچيات النمو :

١ - استراتيچية النمو المتوازن :

صاغ الاستاذ نيركسه جوهر فكرة الدفعة القوية التى قدمها روزنشتين - رودان فى صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية « استراتيچية النمو المتوازن » حيث يركز نيركسه على الحلقة المفرغة التى يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعى مؤكداً على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذى لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدراً من التوازن بين القطاع الصناعى والقطاع الزراعى ، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعى عقبة أمام نمو القطاع الصناعى . ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المنتجة .

واستراتيچية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل فى الراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة فى وجه صادرات البلاد المتخلفة . كما أن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فعالية آليات السوق يلقى على الدولة القيام بدور فى مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات .

وفى صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثمارى الضخم فى استراتيچية النمو المتوازن يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية فى المحل الأول وذلك لعدم ثقته فى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التى تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التى تصدر المواد الأولية . ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغى أن يأتى من موارد القطاع الزراعى . فهو يرى أنه يجب تعبئة

المدخرات العينية المتمثلة فى البطالة المقنعة فى هذا القطاع ، وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها فى بناء مرافق الاستثمار الاجتماعى . وهذا سوف يرفع من إنتاجية القطاع الزراعى نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعاملين ، وهنا يرى فرض ضرائب زراعية ، وتحويل شروط التبادل بين ما يبيعه الفلاح وما يشتريه لغير صالحه ، أى شراء منتجاته بأسعار أقل من أسعار المنتجات التى يشتريها .

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى استراتيچية النو المتوازن نجمل أهمها فيما يلى :

١ - يرى البرت هرشمان .قدم استراتيچية النمو غير المتوازن والتى سنتعرض لها بعد قليل - إن تنفيذ استراتيچية النمو المتوازن ستنتهى إلى فرض اقتصاد صناعى متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدى راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر إلا بأوهى الصلات وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائى التى أورثها الاستعمار الأجنبى فى الماضى للبلاد المتخلفة وما ترتب على ذلك من آثار وخيمة على اقتصاديات هذه البلاد . ولكن يرد مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن على أن نيركسه ومن قبله روادان أدركوا أهمية تنمية القطاع الزاعى بصورة متوازنة مع القطاع الصناعى .

(ب) يوجه انتقاد آخر إلى استراتيچية النمو المتوازن يقوم على أساس عدم واقعيتها لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها . فيقول سنجر أن مشكلة البلاد المتخلفة تتمثل فى وجود نسبة عالية من القوة العاملة فى القطاع الزراعى الذى تنخفض إنتاجيتها بشدة وأن مجهودات التنمية يتعين أن تنصب على إحداث تغيير جذرى فى هيكل العمالة وذلك بتخفيض نسبة القوة العاملة فى الزراعة تخفيضاً كبيراً ورفع إنتاجيتها وهذا يقتضى تنمية زراعية ضخمة حتى لا يقف عدم تنمية هذا القطاع عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع الصناعى ، وأن أحداث هذه التنمية الزراعية الضخمة يعنى القيام بدفعة قوية فى القطاع الزراعى إلى جانب الدفعة القوية المقترحة للقطاع الصناعى . وهذا يقتضى توافر موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المختلفة ، وإلا فى ظل الموارد الاستثمارية المحدودة سينتهى الأمر بتطبيق استراتيچية النمو المتوازن إلى

مجرد رفع الكفاية الإنتاجية للقطاعات المختلفة دون إحداث التغيير الهيكلى المطلوب فى الاقتصاد المتخلف .

(جـ) انتقد البعض استراتجية النمو المتوازن على انها سوف تؤدى إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولى بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية . ولكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن نيركسه يحرص على المحافظة على النظام الدولى وعلى تقسيمه للعمل ولأنه كروردان من قبله ينصح فى استراتيچيته تركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة وصناعات سلع الإنتاج التى تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد البلاد النامية على استيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة.وتقديره الواقعى للظروف المعاصرة التى تحكم حركة رؤوس الأموال الأجنبية هو الذى دعاه إلى دعوة البلاد المتخلفة للاعتماد على تعبئة مواردها المحلية دون توقع الكثير من الاستثمارات الأجنبية .

(د) انتقد البعض تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية فى إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة . ويقول النقاد أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل فى الأجل الطويل . لأن هذا الأسلوب سوف يظهر قصوره فى تنمية المدخرات الحقيقية فى الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الإدخار ، وصحيح أن التوسع فى تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع بمعدل نمو الدخل القومى فى المراحل الأولى للتنمية ولكنه سوف يتسبب فى إبطاء عملية التنمية بالمقارنة بما كان يحدث لو أن الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية .

(هـ) يرى البعض أن تطبيق هذه الاستراتيچية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية . وهو انتقاد له وزنه أثبتت تجارب التنمية ولاسيما فى بلاد أمريكا اللاتينية التى اتبعت سياسة إحلال الواردات والتى يمكن اعتبارها تطبق استراتيچية الكثير من جوانب الدفعة القوية والنمو المتوازن ، ولكن لم يكن

نيركسه يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق فى الاعتماد على التمويل التضخمى أكثر من قيامها بمجهودات جادة فى تعبئة مواردها الحقيقة .

٢ - استراتيجية النمو غير المتوازن :

ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادى هيرشمان وإن كان قد سبقه بيرو Perrox فى تقديمه صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو . وتمثلت نظرية بيرو فى أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائى على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافى وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق فى الاقتصاد القومى .

انطلق هيرشمان من انتقاد سنجر لاستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها الذى دعا إلى تبنى البلاد المتخلفة استراتيجية نمو غير متوازن .

اتفق هيرشمان مع أصحاب استراتيجية النمو المتوازن فى عدة نقاط هى : إن المقدرة على الاستثمار الفردى منخفضة فى البلاد المتخلفة بسبب ضعف المتاح من رأس المال الإنتاجى ، كما أنه يؤيدهم فى ضرورة تحليل عملية التنمية على أساس إفتراضات الحركة وليس السكون ، كذلك يؤكد على أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات بالمقارنة مع الوضع فى البلدان المتقدمة .

أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية فى التنمية معارضاً إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير فى حجم الانفاق الاستثمارى ومحبذاً أن يبدأ التصنيع فى المدن الكبرى لأن الاستمار فى صناعة فى فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار فى صناعة أخرى فى فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات ، ودعاً إلى استراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها فى التغلب على العجز فى إتخاذ قرار الاستثمار الذى تفتقر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومى أن يشق طريقة باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية فى هذه البلاد يجب أن تبقى

على الضغوط وعدم التناسب وإختلال التوازن . فالنمط المثالي للتنمية عند هيرشمان يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيداً عن التوازن . فكل خطوة إنمائية تخلق إختلال في التوازن سوف يصحح نفسه عن طريق إحداث إختلال في التوازن لخطوة تالية أي أن كل خطوة إنمائية يدفع إليها إختلال في التوازن سابق عليها وتتمخض بدورها عن إختلال في توازن جديد يحث الاقتصاد على أن يخطو مرة أخرى وهكذا .

فالدفعة القوية يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات استراتيجية أو رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفير استثمارات أخرى مكملة بدلاً من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها . فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل . وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللا توازن السابقة وتخلق حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل . وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحواجز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة تخلق حالة لا توازن لاحقة .

وتتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار استراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات . ويوضح هيرشمان معالجة هذه المشكلة على مستويين :

المستوى الأول في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع الاستثمار الإنتاجي المباشر والمستوى الثاني في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر .

ولتوضيح الحالة الأولى يستعين هيرشمان في تحليله بمنحنيات الناتج المتساوى الذي يعبر كل منها عن مستوى إنتاج كلي معين يمكن تحقيقه بأي نسبة مزج فنية ممكنة بين الموارد الاستثمارية التي توجه لكل من قطاع الاستثمار في تكوين رأس المال

الاجتماعى وقطاع الاستثمار فى تكوين رأس المال الإنتاجى المباشر . ومن المعروف طبقاً لمنطق هذه الأدوات التحليلية أن منحنى الناتج المتساوى الذى يقع فى مستوى أعلى من غيره يعبر عن مستوى أعلى من الناتج الكلى .

والمستوى الثانى يكون فى المفاضلة بين أولوية الاستثمار فى صناعات أو مشروعات الاستثمار الإنتاجى المباشر ، وهنا يرى هيرشمان أن هذا يتم على أساس تركيز الاستثمار فى النشاط الإنتاجى (مشروع أو صناعة) الذى يتولد عنه أكبر قدر ممكن مما اسماه الترابطات إلى الخلف والترابطات إلى الأمام.وعلاقات الترابط إلى الأمام وإلى الخلف تنبع من علاقات التكامل بين العمليات الإنتاجية التى تقوم بها المشروعات الصناعية . ولنأخذ مثالاً مبسطا عن ثلاثة مشروعات صناعية يتخصص كل منها فى عملية إنتاجية . يتخصص المشروع (أ) فى إنتاج مادة أولية يستخدمها المشروع (ب) كمستلزم إنتاجى لإنتاج سلعة وسيطة والتى يستخدمها المشروع (ج) كمستلزم إنتاجى لإنتاج سلعة نهائية ، ولنفترض أن الاستثمار ركز فى إنشاء المشروع (ب) وهنا يذهب التحليل إلى أن الاستثمار فى مشروع الإنتاج الوسيط (ب) يخلق فائض طلب على منتجات المشروع (أ) كنتيجة لعلاقة الترابط الخلفية كما أنه يخلق فائض عرض بالنسبة للمشروع الذى يتخصص فى إنتاج السلعة النهائية (ج) بسبب علاقة الترابط الأمامية . وفائض الطلب سوف يحفز الاستثمار فى إنشاء المشروع الذى ينتج المادة الأولية كما أن فائض العرض يحفز الاستثمار فى المشروع (ج) الذى يتخصص فى إنتاج السلعة النهائية . وهكذا فإن الاختلال فى التوازن الذى خلقه التركيز على الاستثمار فى المشروع (ب) سوف يحفز إلى الاستثمار فى المشروعات التى ترتبط به خلفياً وتلك التى ترتبط به أمامياً ويصحح هذا الإختلال فى التوازن ، ويبدأ إختلال جديد فى التوازن يلعب نفس الدور الذى لعبه وضع اللا توازن الأول . ويرى هيرشمان أنه يمكن التوصل إلى إكتشاف درجات الترابطات الخلفية والأمامية عن طريق جداول المنتج والمستخدم على مستوى المشروعات والصناعات ، وبالطبع فإن الحالة المثلى فى البرنامج الاستثمارى تكون فى القيام بالاستثمارات التى تحقق أقصى قدر ممكن من

الترابطات الأمامية والخلفية . وإذا تبين صعوبة تحقيق ذلك فإن هيرشمان يفضل الاستثمارات فى الصناعات التى تحقق ترابطات خلفية أكثر لاعتقاده أن مثل هذه الاستثمارات لها قدرة أكبر على تحريك عملية التنمية ، كما يلاحظ أن المشروعات التى تقع فى حلقة وسيطة من سلسلة العمليات الإنتاجية المتكاملة تتمتع بدرجة عالية من الترابط بالمقارنة بالمشروعات التى تقع فى بداية ونهاية الخط الإنتاجى . فمشروعات الحديد والصلب لها أعلى معدل كلى للترابط للخلف وللأمام بينما مشروعات الإنتاج الأولى – الزراعية والتعدين – لها درجة ترابط منخفضة عموماً . وهذا يفسر اهتمام البلاد النامية بصناعة الحديد والصلب واستياءها من الاعتماد الكبير على النشاط الإنتاجى الأولى لضآلة آثاره الترابطية للأمام وللخلف ، كما يفسر الهجوم الشديد على الثنائية الاقتصادية لضآلة الآثار النهائية للقطاع الحديث على الناتج القومى والعمالة وأيضاً اهتمام هذه البلاد بصناعات بدائل الواردات بدلاً من الاهتمام بصناعات التصدير التى ارتبطت بالتخصص فى الإنتاج الأولى والثنائية الاقتصادية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن أهم انتقاد يوجه إلى استراتيجية النمو الغير المتوازن يتمثل فى إفتراض أن هذه الاستراتيجية تجرى بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية . ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال فى التوازن من حض المنظمين الأفراد على إتخاذ قرارات الاستثمار . ومؤدى هذا أن التنمية الاقتصادية لا تتم فى ظل التخطيط الشامل الذى يتضمن حصر وتعبئة الموارد الاستثمارية الكلية وتوجيهها إلى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى طبقاً لما تقرره الخطة القومية على أساس تعظيم العائد الاجتماعى للاستثمارات . وهناك اتفاق على أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية فى ظل محدودية الموارد الاقتصادية التى يتعين تعبئة أكبر قدر منها وتوجيهها إلى أفضل الاستخدامات من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل ، وهذا لا ينفى الصعوبات التى تواجه عمليات التخطيط وتنفيذ أهدافه كما لا يعنى بالضرورة إهمال الاستثمارات التى تقوم على أساس المبادأة الفردية وبدافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون فى نطاق أولويات الخطة الاقتصادية الشاملة .

رابعاً : تقييم عـام لنظريـة التنميـة :

انتقد العديد من الاقتصاديين التركيز الشديد على دور رأس المال بوجه عام ورأس المال المـادى بوجه خاص فى تحريك ودفع عجلة التنمية . ونشير فيما يلى لآراء بعض الاقتصادين فى هذا الصدد .

١ – يشير هالبرونر إلى أنه يترتب على التركيز الشديد لأهمية التركيز الرأسمالى اهمال عوامل التغير الإجتماعية والسياسية البالغة الأهمية فى عملية التنمية.

٢ – يضيف كيرنكروس إلى أن الدراسات الاحصائية فقدرت أن مساهمة التركيم الرأسمالى لا تزيد عن ٢٥ ٪ من معدلات النمو التى تحققت ، واما الثلاثة ارباع الباقية فترد إلى عوامل اخرى منها الكفاءات التنظيمية والإدارية والافادة من الابتكارات والاساليب الإنتاجية التى لا تتطلب إلاّ القليل من الاستثمارات .

٣ – تشير الدراسة التى قام بها دينستون عن مصادر النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة فى الفترة ١٩١٩ – ١٩٥٧ إلى أن ١٥ ٪ فقط من الزيادة التى تحققت فى الدخل القومى ترجع إلى الزيادة فى حجم رأس المال المادى ، على حين نجد أن تحسن نوعية العمل وعدد ساعات العمـل والتقـدم الفنى والتنظيمى مسئولة عن بقية الزيـادة [1] .

٤ – تشير الدراسة التى قام بها رداواى Redaway عن نمو الصناعة البريطانية خلال الفترة ١٩٤٨ – ١٩٥٤ أنه يعزى إلى عنصرى رأس المـال والعمل نصف الزيادة فى معدلات النمو اما النصف الآخر فمرده نوعية المهارات والخبرات .

٥ – يؤكد الاستاذ شولتز على أهمية الاستثمارات فى رأس المـال البشرى وعن شدة حاجة الدول النامية لمثل هذه الاستثمارات للاسهام فى تكوين الكوادر الفنية

---

(١) سنعود إلى عرض دراسة دينستون بقدر من التفصيل عند الحديث عن موضوع تمويل التنمية الاقتصادية .

والإدارية والتنظيمية : ونضيف أن نجاح مشروع مارشال فى اعادة اعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية حقق أكثر مما كان متوقعاً منه وذلك بسبب تقدم العنصر البشرى فى هذه الدول ، على حين كان الأثر الانمائى للمعونات الخارجية للبلاد النامية أقل بكثير وذلك بسبب تخلف العنصر البشرى فى هذه المجموعة من الدول .

٦ – يهاجم العديد من الاقتصاديين حالياً تجارب التنمية فى الدول النامية التى ركزت على التركيم الرأسمالى وفى نفس الوقت لم تول الجوانب الاجتماعية كتخفيض حجم البطالة والعمل على تحقيق العدالة فى توزيع ثمار التنمية وغيرها الأهمية المطلوبة .

ويرى هؤلاء الاقتصاديون أنه لا يصح الحكم على أن بلداً ما حقق تنمية حقيقة إلا إذا كان قد سار شوطاً فى مكافحة ظاهرة الفقر بين أغلبية سكانه وفى تحقيق عدالة فى توزيع دخله القومى والقضاء على البطالة بأشكالها ، ولا يمكن القول بأنه حقق تنمية حتى ولو تضاعف نصيب الفرد من دخله القومى ، ويأسف هؤلاء المنتقدون لفشل تجارب التنمية الاقتصادية فى كثير من دول العالم الثالث حيث لم يتحقق أى تقدم فى مكافحة هذه العلل الثلاثة – الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل القومى – الأمر الذى يشير إلى شىء خاطىء فى استراتيچية التنمية التى سارت عليها هذه البلاد. ومن هنا ارتفعت صيحات هؤلاء الاقتصاديين بإعادة النظر فى استراتيچية التنمية التى ركزت على الجانب الاقتصادى والتى تقيس نجاح الجهود الإنمائية بارتفاع نمو الدخل القومى ونصيب الفرد منه وطالبوا باستراتيجية جديدة للتنمية تتجه مباشرة إلى مكافحة ظاهرة الفقر المطلق وتحقيق تخفيض متواصل فى عدد العاطلين عن العمل مع التقليص المستمر فى الفجوة الدخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتبنى ما يطلق عليه استراتيچية « تلبية الحاجات الأساسية » والتى من أهم أهدافها ضرورة توفير القدر المعقول من مأكل ومشرب وملبس وتعليم أساسى وعناية صحية .

ويثور جدل حول طبيعة هذه الاستراتيچية وإمكانية تمويلها ويطالب الراديكاليون

بأن تكون هذه الاستراتيجية التقليدية ، يعاد فى ظلها صياغة الخطط والبرامج الاستثمارية إعادة شاملة توجه فيها الموارد الاستثمارية نحو الأنشطة التى يترتب عليها تحسين فى مستويات المعيشة والصحة والتعليم للجبهة العريضة من الجماهير كتنمية الريف وخلق فرص عمل إضافية عن طريق إقامة صناعات صغيرة الحجم مع إعادة توزيع ثمار التنمية لصالح ذوى الدخل المنخفض من جماهير الشعب .

كما يطالبون بضرورة العمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية السائدة ومنع استيراد السلع الكمالية مع تطبيق نظام توزيع للسلع والخدمات يخدم الجماهير العريضة من الشعب . ويرون فيما يتعلق بالتمويل ضرورة الاعتماد الذاتى بتعبئة الموارد المحلية وعدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تسيرها مصالح احتكارات الدول الرأسمالية المتقدمة كما يطالبون بزيادة تملك المواطنين وإشرافهم على مواردهم الطبيعية وتخفيض التبعية الثقافية للخارج وزيادة الطاقة التعليمية والتكنولوجيا المحلية وإحداث تغييرات اجتماعية بما فيها تحقيق إصلاح زراعى مناسب وإتباع سياسة ضريبية ملائمة وخلق فرص تعليم وتدريب ملائم . ويعترف هؤلاء الاقتصاديون بأن أبحاثهم لم تصل بعد إلى مرحلة يمكن القول معها أنهم حددوا استراتيجية واضحة المعالم لتلبية الحاجات الأساسية والخطوات والوسائل العملية القادرة على تحقيق هدفها المنشود .

وعلى الطرف النقيض يقف الاقتصاديون التقليديون الليبراليون الذين لا يعترفون بإمكانية الحديث عن إمكانية وجود استراتيجية مبنية على مفهوم الحاجات الأساسية ويميلون إلى اعتبار هذه الحاجات الأساسية مرحلة إنتقالية فى عملية التنمية يتوجب إجتيازها بشكل لا يعوق المراحل اللاحقة للتنمية ويرون أنه يجب تكبير « الكعكة الاقتصادية » قبل التفكير فى توزيعها . ويؤكدون أنه لو طبقت استراتيجية الحاجات الأساسية فإنها لا تعوق فقط تنمية الدخل القومى بتشتيت الاستثمارات فى أنشطة تعمل على تلبية سريعة لحاجات المواطنين بل سوف يكون العبء التمويلى ضخماً يفوق طاقة الموارد المحلية ، لذلك يتعين الاستعانة بالاستثمارات والمساعدات الخارجية

على نطاق كبير .

ويقف بين هذين الفريقين من الاقتصاديين الراديكاليين والتقليديين فريق معتدل يرى ضرورة التوفيق بين أهداف التنمية كما سارت على المفاهيم التقليدية وأهداف استراتيچية الحاجات الأساسية.أى البحث عن توفيق أمثل بين أقصى قدر من نمو الدخل القومى الحقيقى مع تحقق أكبر قدر من عدالة التوزيع / ومكافحة البطالة بأشكالها وتوفير القدر المناسب من أساسيات الحياة . ويرون أن بعض عناصر استراتيچية الحاجات الأساسية تكمل استراتيچية التنمية القائمة فى شكل برنامج تنموى انتقائى يوجه لمعالجة المشاكل التى تصاحب عملية التنمية كالبطالة وتوزيع الدخل وسوء التغذية وهبوط المستوى الصحى والسكن لشريحة مهمة من المواطنين مع تحديد دقيق لمفهوم الحاجات الأساسية .

ولا شك أن أعباء تمويل البرامج التنموية التى تتضمن برامج مواجهة تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين سوف تزداد ، مما يلقى أعباء إضافية على إمكانيات تعبئة الموارد المحلية والخارجية وترشيد استخدامها وضبط هذا الاستخدام حتى لا يهدد الأهداف الموسعة للتنمية .

الفصل الخامس *

النظريات الاجتماعية فى التنمية الاقتصادية

١- بويك : الثنائية الاجتماعية Sociological Dualism

نظرية الثنائية الاجتماعية هى محاولة من أحد الكتاب الهولنديين بويك Boeke لتفسير التخلف الاقتصادى بعوامل إجتماعية وكان بويك موظفاً بالحكومة الهولندية لشئون الهند الشرقية (أندونيسيا ومجموعة المستعمرات الهولندية فى شبة القارة الهندية) وتأثر كثيراً بتجربته الخاصة التى أكتسبها خلال عمله بأندونيسيا ، وأعتقد أن الخبرة التى اكتسبها من هذه التجربة يمكن أن تفيد فى بحث حالات العديد من الدول المتخلفة (الدول النامية) .

ويعرف بويك الثنائية الاجتماعية بأنها ظروف التضارب ما بين نظام اجتماعى مستورد مع نظام اجتماعى داخلى من طراز آخر . هذا النظام المستورد يتمثل غالباً فى الرأسمالية ، ولكنه قد يتمثل فى الاشتراكية أو الشيوعية أو مزيج من هذه الأنظمة . هذه الثنائية الاجتماعية تمثل شكلاً من أشكال التفتت Form of Disintegration الذى شوهد بوضوح مع ظهور الرأسمالية فى المجتمعات التى تعيش فى ظروف مغايرة للرأسمالية .

ويفرق بويك ما بين الرأسمالية والأستعمار ، لقد أرتبط دخول الرأسمالية فى المجتمعات المتخلفة غالباً بالأستعمار ، ولكن قوة الغزو الحقيقية تمثلت فى الرأسمالية . فبينما ارتبط الاستعمار بالقوى السياسية والعسكرية إرتبطت الرأسمالية بفلسفة وتنظيم يمكن أن تبقى بهما فى الدول المتحررة من الأستعمار ، وفى رأيه أن هذه الدول إذا شاءت أن تبدأ التقدم الإقتصادى فلا بد لها من الأعتراف بهذه الحقيقة بدلاً من القاء كل ما نعانى فى سلة المهملات المسماة بالأستعمار .

وبعد أن ينتهى بويك من تعريفه العام للثنائية الإجتماعية يذهب فى بحث السبب الأصلى لها وهو فى رأيه الاختلاف بين الشرق والغرب (ويستشهد بالقول المشهور بأن الشرق شرق ، والغرب غرب ، وابداً لن يلتقى الطرفان) . فالمجتمع

---

(١) كتب هذا الفصل أ . د . عبد الرحمن يسرى أحمد .

الشرقى له خصائصه المتميزة تماماً عن الغرب ، ومن ثم تنشأ الثنائية الأجتماعية نتيجة دخول تنظيمات غربية فى هذا المجتمع . وحيث ظاهرة الثنائية مرتبطة بالإقتصاد الشرقى تجد أن بويك لا يفرق فى نظريته بين هذا المصطلح ومصطلح الأقتصاد الثنائى .

وللاقتصاد الثنائى عدة مميزات أساسية وإحدى هذه المميزات هى الرغبات المحدودة Limited Wants لدى المستهلك الشرقى وذلك على عكس الرغبات غير المحدودة Unlimited Wants لدى المستهلك فى المجتمع الغربى . ويرجع ذلك الى أن الإحتياجات فى المجتمع الشرقى تتحدد أساساً بعوامل إجتماعية وليس بعوامل إقتصادية ، ويترتب على هذا أن الفرد الشرقى فى نشاطه الإنتاجى يسلك سلوكا مغايراً فهو يعمل لساعات أقل إذا ارتفع معدل أجره ، ويبذل مجهوداً أقل فى الزراعة إذا أرتفعت أسعار المحاصيل وهكذا .. وباختصار فان بويك يفسر ظاهرة منحنى عرض الجهد الملتوى للوراء على أسس سلوكية إجتماعية . ويشير أيضاً إلى حقيقة متصلة بالظاهرة السابقة إلا وهى غياب دافع الربح من المجتمع الشرقى . لقد لاحظ بويك أن الأرباح التى تجذب الشرقى هى أرباح المضاربة ، ولكن هذا النوع من الأرباح يفتقد خاصيتى الأستمرار والإنتظام اللتان تميزان فكرة الدخل . وبالإضافة يلاحظ عدم وجود أو قلة وجود التجار المحترفين . فاحتراف النشاط التجارى فى مجتمع القرية الشرقية مسألةغير معهودة كما أن رجال الصناعة الشرقيين يتميزون بعدم حبهم لاستثمار رأس المال فى المجالات التى تحتويها هذه العملية ، وبقلة عنايتهم بالعمليات النهائية فى صناعة السلع وعدم التقيد بمستويات معينة للجودة ، وكذلك بقلة مرونة العرض ونقص المهارات التنظيمية ، والإدارية وغياب التخصص السليم . كل هذا على عكس الحال تماما لما هو قائم فى النشاط الصناعى الغربى ، الذى يعتمد على التنظيم الرأسمالى سواء فى الدول الغربية المتقدمة أو فى بعض ثنايا الاقتصاد الشرقى [١].

وبسبب كل هذه الأختلافات بين الاقتصاديات الشرقية والغربية فإن بويك

---

(1) J.H. Boeke , Economics and Economic Poicy of Dual Societies , Nek Yourk , 1953 .

- يستنتج أن النظرية الاقتصادية الغربية لا يمكن أن تنطبق على الدول المتخلفة اطلاقا. ان النظرية الاقتصادية الغربية تقوم على أساس افتراضات منها الرغبات غير المحدودة والإقتصاد النقدى وتنظيمات عديدة أخرى غير موجودة فى المجتمعات الشرقية .

أن النظريات الغربية تقوم على أساس تفسير سلوك المجتمع الرأسمالى ، بينما أن القرى الشرقية تعيش فى مرحلة سابقة للرأسمالية ، وعلى هذا فأن بويك ينتقد بشدة أيه محاولات لشرح مسألة توزيع عناصر الانتاج بين الاستخدامات المختلفة أو توزيع الدخل بين هذه العناصر على أساس نظرية الانتاجية الحدية ، وذلك لأن أحد الافتراضات الأساسية للنظرية وهو حركية العناصر الإنتاجية ليست موجودة فى المجتمع الشرقى .

متضمنات النظرية بالنسبة للسياسة الاقتصادية :

أعتقد بويك - بادئ ذى بدئ - أن خير سياسة يمكن أن يتبعها العالم الغربى أزاء الدول المتخلفة (النامية) هو أن يتركها فى حالها ، وذلك لأن أيه مجهودات لتنمية هذه الدول على أساس فكر أو تنظيم غربى يمكن أن يسبب مزيداً من التدهور الإقتصادى . ولا بد فى رأيه من التسليم بالثنائية الاجتماعية حتى يمكن تلمس السياسة السليمة للتنمية الإقتصادية ، وذلك لأن أية محاولة للعمل على أسس مغايرة لا يمكن أن تنجح فى تغيير القوى الاجتماعية السائدة فى ظل الثنائية ومن ثم تنتهى الى تحقيق لا شئ.

وقبول الثنائية الاجتماعية والإقتصادية يقود إلى نتيجتين هامتين بالنسبة لسياسة التنمية :

١ - عدم إمكانية رسم سياسة عامة للمجتمع ككل .

٢ - أن ما يمكن أن يكون نافعاً لأحد أجزاء المجتمع يمكن أن يضر الأجزاء الأخرى .

فمثلاً فى الزراعة يناقش بويك أن أيه محاولة لتحسين الطرق المتبعة فى القرية الشرقية بالوسائل الغربية يمكن أن تقود إلى تقهقر أو ارتداد للخلف ، لأن عقلية الفلاحين لن تتقبل الظروف الجديدة ، ولا يمكن أن تتغير بهذه الظروف لأن ثقافة

مجتمع القرية مرتبطة بظروف البيئة ، ولذلك فان طرق الزراعة الشرقية لا يمكن أن تتحسن بأستخدام طرق غريبة . بعبارة أخرى أن النظام الزراعى الموجود فى القرية الشرقية هو نظام متكيف مع البيئة ومرتبط بها ، وعلى ذلك لا يمكن أن يوصف بأنه نظام متخلف يمكن أن يستبدل بنظام متقدم .

أما بالنسبة للصناعة الشرقية فانها سوف تظهر دائماً بمظهر مختلف كلية عن الصناعة الغربية حتى إذا كانت السلعة المنتجة واحدة فى الحالتين . ويعتقد بويك أن تقدم الصناعة الشرقية على أساس الفنون الانتاجية الغربية مسألة مستحيلة تماما ، كما أن الأخذ بالأمثلة الغربية فى النواحى الإقتصادية والاجتماعية أمراً ليس ممكناً عموماً ، ويضيف قائلاً أن أية محاولات من جانب المشروع الشرقى للأخذ بالطرق الغربية لن يؤدى إلا إلى ضياع أيه ميزات تنافسية كان يتمتع بها أصلا .

كذلك بالنسبة للحكومات لم ير بويك أى مجال لتطبيق سياسات إقتصادية مماثلة لتلك التى تطبقها الحكومات الغربية . فمثلاً بالنسبة للبطالة رأى أنه لا يمكن معالجتها بأيه وسائل حكومية مثل الاعانات حيث أن نوعية المتعطلين مختلفة والموارد الاقتصادية محدودة وأيه محاولة لدفعها فى مثل هذه النواحى لن تؤدى إلا إلى استنزافها فقط .

ويستنتج من مناقشتة أن أية تنمية إقتصادية قائمة على أساس تنظيمات أو أفكار غربية لن تؤدى إلى أيه نتائج أيجابية ، على العكس تؤدى إلى التدهور .. فمثلاً فى ظل افتراض الرغبات المحدودة نجد أن انتاج الغذاء أو أية مصنوعات استهلاكية أخرى على نطاق الإنتاج الكبير داخل المجتمع الشرقى سوف يؤدى إلى إغراق الاسواق وهبوط الأسعار .

ولقد رأى بويك أن التأثير الغربى على الطبقات القائدة فى المجتمعات المتخلفة يؤدى إلى اتجاه هذه الطبقات بعيداً عن مجتمعاتهم ومشاكلها ، وقد يضع هؤلاء القادة - فى ظل هذه الظروف - برامج طموحة لتحقيق التنمية الإقتصادية ، ولكن الجماهير لن تستطيع أن تساير هذه البرامج بتنظيماتها الغربية .

وبهذا تنتهى البرامج الطموحة إلى لا شئ . وأكثر من هذا أن الجماهير فى خلال هذه العملية تفتقد قدرتها على التحرك الذاتى نحو النمو ، تلك القدرة المستمدة من حضارتها الأصلية .. فاذا ما حدث هذا تحقق الركود الاقتصادى .

ولكن كيف يمكن أن يتحقق النمو فى رأى بويك ؟

هل يقترح لنا أى سياسة ايجابية للتنمية ؟ إن فكرته الاساسية هى أن التصنيع أو أى تقدم فى الزراعة هى عمليات تحدث على مهل Slow Process ولا بد من أن تكون هناك بداية مرتبطة بالحجم الصغير للمشروعات ومرتبطة بظروف الثنائية التى تحكم الإطار العام .. وأن القادة الجدد للمنتجات الشرقية التى تعانى من الثنائية لا بد أن يكونوا رجالا عاديين من جمهرة الشعب ، ولا بد أن يكون لديهم شعور قوى بوجود المسئولية الإجتماعية على المستوى المحلى بين الجماهير .. ولكن كيف يمكن أن يحدث هذا ، لم يعط لنا بويك اجابات ولكنه يوصى بالصبر الملائكى . إن تحقيق هذه الأهداف يأتى بطيئاً فى رأيه على أساس الاعتقاد بالخير والسلام والصبر .

انتقادات نظرية بويك :

١ - تأثر بويك شخصياً بالتجربة الهولندية فى اندونيسيا وفشلها ، وان تعميمه المطلق لحالة اندونيسيا على البلدان المتخلفة عموماً يتنافى مع ما نعرفه من اختلاف فى ظروف هذه البلدان. حقيقى أن البلدان المتخلفة تتشابه فى ظروفها ولكنها لا تتساوى وعلى هذا فان تعميم الحالة الخاصة على العامة يصح فى حدود معينة ، ولا يمكن أن يكون بالطريقة التى يكاد بويك يجزم بها . بالإضافة إلى هذا فان نظريته لا يمكن أن تكون عامة بمعنى أنه يأخذ فى الحسبان المجتمعات الشرقية فقط متجاهلاً بذلك المجتمعات غير الشرقية والغربية المتخلفة مثال غالبية دول أفريقيا الوسطى وجنوب الصحراء ودول أمريكا اللاتينية .

٢ - أن فكرة الثنائية الإجتماعية إذا ما أخذت بمفهومها الواسع بمعنى التناقض بين ثقافة مستوردة وأخرى قومية يمكن أن تساهم فى تفسير التخلف الإقتصادى ، ولكن ربط مفهوم الثنائية الاجتماعية بالاختلاف الابدى بين الشرق والغرب يقلل من عموميتها .

٣ - أن محاولة تفسير الثنائية الاقتصادية بمعناها المعروف على أساس الثنائية الإجتماعية - كما حددها بويك - يعرض الاقتصادى المذكور للكثير من الانتقادات ذلك لأن الثنائية الاقتصادية ظاهرة موجودة فى بعض الدول التى لا تعانى من مثل التناقض الذى يشيع فى ظروف الثنائية الاجتماعية (مثال ايطاليا بها ثنائية اقتصادية : الجنوب متخلف نسبياً والشمال متقدم ، ومع ذلك فمن الناحية الاجتماعية ليس بها

ثنائية اجتماعية بالمعنى الذى يحدده بويك) .

٤ ـ أن تحليل بويك لبعض الجوانب الإقتصادية كان ضعيفا ، وكانت النظرية النيو كلاسيكية هى النظرية المتمثلة فى ذهنه طوال الوقت ، يحكم بها أو يحتكم إليها فى تحليله ثم يهاجم . أما معلوماته عن التنمية فكانت أيضا مرتبطة بما جاء فى نظرية شومبيتر عن التنمية الاقتصادية . ونود أن نقول أن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية تتعرض للإنتقاد الشديد حالياً ، ولا يعتقد أحد بصحتها المطلقة فى ظروف الدول المتخلفة على الأخص ، وهناك بلا شك افتراضات أصلح منها فى تحليل الإقتصاديات المتخلفة (انتقاد افتراض الرشد الاقتصادى ـ انتقاد افتراض حركية عناصر الانتاج والتوظيف الكامل) .

٥ ـ يربط بويك بين ظاهرة قلة الدافع للعمل لساعات أكبر أو ضعف الحافز على المخاطرة فى الأعمال من أجل الربح من جانب آخر وبين طبيعة الفرد الشرقى من جانب آخر علماً بأن مثل هذه الظواهر يمكن أن تفسر بعوامل اقتصادية عامة ليست قاصرة بأيه حال على الشرق ، ولقد سبق لروبرت مالتس فى القرن ١٩ ولعديد من الكتاب من بعده التكلم عن ظاهرة عرض العمل الملتوى للخلف وتفسيرها بأسباب اقتصادية وغير إقتصادية . ومعنى هذا أن اقتصار بويك على أخذ العوامل الاجتماعية السائدة فى الشرق فى تفسير هذه الظاهرة يعد خطأ تحليليا . أضف إلى هذا عدم وجود أيه دليل مادى أكيد على صحة تحليل بويك لهذه المسألة حتى بالنسبة لحالة أندونيسيا التى أنشغل بها .

وتظهر ضعف مناقشة بويك بصورة أوضح حينما يناقش مسألة غياب دافع الربح من المجتمع الشرقى ، فهو يدلل على صحة هذا باتجاه معظم أصحاب الأموال الى المضارية فى أسواق المال حيث تحقق أرباحا سريعة تفتقد خاصيتى الانتظام والاستمرار اللتان تميزان الدخل . كما يضيف أن رجال الاعمال الشرقيين يتميزون بعدم حبهم لاستثمار رأس المال والمخاطرة المحتواة فى هذه العملية ، والواقع أن هذه الأدلة التى يسوقها فى حد ذاتها لا تثبت أى شئ مما يحاول إثباته ففى غياب الأسواق المنتظمة والبيئة الصناعية المتقدمة يقل الحافز على الاستثمار حيث تزداد مخاطرته ويصعب تفسير قلة الحافز هنا بعدم الرغبة فى الاستثمار والدخل المنتظم ، فهناك شواهد كثيرة تدل على أن الأستثمارات الغربية قد تأثرت هى أيضاً بظروف الدول

المتخلفة حينما جاءت اليها وأتجهت الى البحث عن مصادر الأرباح السريعة والمضمونة . فى هذه الظروف لا يمكن إذاً أن تفسر تصرفات الافراد فى المجتمعات الشرقية المتخلفة على أنها متأثرة بمسائل سلوكية ، وإنما الأصح أن تفسيرها على وجهها الاقتصادى . حيث تعبر عن الرغبة القوية فى تفادى الخسائر والتحقيق السريع لأكبر قدر من الأرباح فى ظل ظروف إقتصادية معينة .

٦ ـ تعرض رأى بويك الخاص بالرغبات المحدودة للفرد الشرقى إلى الكثير من الإنتقادات ، فقد يقال أن الأفراد فى البلدان المتخلفة (شرقية أو غربية) قد لا يتمكنون من الحصول على كميات أكبر أو نوعيات أفضل من تلك السلع التى لديهم فى الاسواق فعلا أو من سلع أخرى جديدة . ولكن هذه تتعلق بالدخل الحقيقى المنخفض وإرتفاع هذا الدخل تنهى مثل هذا الوضع . احتمال آخر فى المناقشة .. يمكن أن يقال أن معرفة الأفراد فى البلدان المتخلفة قليلة بالنوعيات الراقية من السلع التى يعرفها الغربيون والتى تولدت من خلال عمليات التقدم التكنولوجى والإقتصادى فى المجتمعات الغربية المتقدمة . وقد يكون من بين هذه السلع ما يعكس احتياجات وظروف البيئة والثقافات الغربية بوجه خاص . ولكن أغلبية هذه السلع تعكس عموما ظروف التقدم البشرى . إن عدم إلمام أو جهل الكثيرين فى البلدان المتخلفة بهذه بالنماذج الاستهلاكية الراقية المتجددة التى تعكس دائما تجدداً وتنوعاً مستمراً وتقدما فى الاحتياجات البشرية ولا يعنى اطلاقا أن هؤلاء الأفراد ذوى طبيعة خاصة أو سلوك مختلف ، ولا يجيز إطلاقا وصفهم بذوى الرغبات الإقتصادية المحدودة .

بل أن هناك الكثير من الدلائل التى يسوقها الاقتصاديون فى الوقت الحاضر والتى تبين تأثر النموذج الاستهلاكى للأفراد فى البلدان المتخلفة بتلك النماذج الاستهلاكية التى يعرفها الأفراد فى البلدان المتقدمة . وهذا تأكيد بوجود ظاهرة المحاكاة فى مجال الاستهلاك على المستوى الدولى وليس فقط على المستوى المحلى داخل مجتمع معين . ومما لا شك فيه أن القدرة على التقليد والمحاكاة محددة بمستويات الدخول ولكن الرغبة فى التقليد أو الرغبة فى المباهاة بين أفراد المجتمع موجودة ولكنها قد تكون كامنة أو أى غير ظاهرة ، ولكن يمكن أن تظهر مع مزيد من التقدم الأقتصادى .. ومما لا شك فيه أن الاطلاع على موازين مدفوعات الدول

المتخلفة يؤكد صحة هذه المسألة .. فحينما تزداد حصيلة صادرات الدول النامية فى سنة ما نجد أن فى السنة التالية زيادات فى مدفوعات الواردات من السلع الاستهلاكية الغربية .

٥ ـ ب ـ ماكليلاند : دافع الأنجاز ودوره فى التنمية الإقتصادية :

قام ماكليلاند[1] D. Mc clleland بتحليل سلوك الأفراد المنتمين لعدد من فئات المجتمع الأمريكى بغرض تمييز واختيار دافع نفسى معين اسماه دافع الانجاز Achievement Motivation ، وهذا الدافع يميز الأفراد الذين يمتلكونه عن غيرهم بأنهم منذ صغرهم أكثر قدرة على بذل العمل الشاق فى إتمام الواجبات التى يأخذونها ، وأنهم أسرع فى تعلم الأشياء الجديدة ، كما يستطيعون انجار الأعمال على وجه أكمل . ومن طبيعة هؤلاء الأفراد أيضاً كراهية أى نوع من الضغوط التى قد تقع عليهم من جانب معلميهم أو رؤسائهم أو المشرفين عليهم ، فتتأثر كفائتهم عكسيا فى حالة ممارسة الضغط عليهم . وهم كذلك لا يتأثرون بالجوائز أو الحوافز الشائعة التى لا ترضى الفرد العادى ، فمثلاً لا يثير إهتمامهم أن يمنحوا بعض الراحة من عناء العمل أو يوعدوا ببعض الجوائز المالية ، وكرجال أعمال نجد أن هؤلاء الأفراد الذين يمتلكون دافع الأنجاز لا يخضعون للضغوط الإجتماعية التى قد تفرضها القيم الإجتماعية الشائعة أو المؤسسات الإجتماعية ، ومن طبيعتهم مقاومة هذه الضغوط ، وهم ميالون لتفضيل النظرة الموضوعية فى اختيار شركائهم أو معاونيهم ، فيلجأون مثلاً للاستعانة بالأكفاء من الخبرات والمتخصصين بدلاً من الأقارب والأصدقاء .. وكذلك نجد أنهم لا يهتمون بالأعمال العادية التى تمتاز بالأمان ، وكذلك لا يميلون إلى أعمال المضاربة التى قد تتضمن أرباحا سريعة وعالية ، وإنما يهوون الأعمال التى تحتوى على مخاطرة ، وهم دائماً يضعون نصب أعينهم هدف إنجاز الأعمال بأحسن ما يمكن حتى لو تضمن هذا مجهودا مستمرا أو مصاعب غير عادية . وبعد ذلك قام ماكيلاند بوضع عدة افتراضات نلخصها كالآتى :

١ ـ إن الأفراد الذين يمتلكون دافع الإنجاز يأتون من فئات معينة تتميز بأن لها ظروف إجتماعية متميزة بشكل واضح عن بقية المجتمع .

(1) D Mc Clleland. " Community Development and the Nature of Human motivation : Some Implication of Recent Research " . paper presented to the Conf . on Community development and National change - MIE , Dce . 1957 .

٢ - إن من الممكن إيجاد ارتباط قوى بين درجات نجاح الأفراد فى أعمالهم والدرجات التى تعطى مسبقاً لدافع الإنجاز .

٣ - إن اختلاف معدل النمو الاقتصادى يمكن تفسيره على أساس قوة دافع الإنجاز وتوافره لدى أفراد المجتمع .

ولقد قام ماكيلاند بأجراء تجاريه لقياس دافع الإنجاز واختبار الإفتراضات السابقة المرتبطة به ولكن النتائج التى حصل عليها بينما أضفت بعض التأييد للافتراضات إلا أنها لم تكن من القوة والدقة بحيث يمكن الإدعاء بأنها مؤكدة لها . ولم تكن الصعوبات التى واجهها فى القياس العملى لدافع الإنجاز [١] - فيما يبدو بذات أهمية كبيرة بالمقارنة بتلك التى واجهها فى استنباط طبيعة الظروف الاجتماعية الخاصة بأولئك الأفراد الذين يتميزون بقوة دافع الإنجاز لديهم ولذلك نجد أن ماكليلاند له أكثر من رأى فى هذا الخصوص كالآتى :

١ - أن الأفراد الذين يتميزون بقوة دافع الإنجاز يأتون من عائلات تتميز بأنها عصامية بمعنى أنها قاست فى البداية ثم أستطاعت بالمجهود الذاتى أن تثبت مقدرتها وتفوقها .

" Families in which there has been a stress in early self.reliance and master" .

٢ - إن أفراد الطبقة المتوسطة عموماً يتميزون بقوة الإنجاز بالمقارنة بأفراد الطبقة العالية ، ويعلل ذلك جزئيا بأن أفراد الطبقة العالية قد تمكنوا من تحقيق معظم مطالبهم المادية والاجتماعية .

٣ - اعتمد على بحوث قام بها آخرون ليؤكد وجود إرتباط ما بين العقائد الدينية ودافع الإنجاز ، فهناك طوائف دينية معينة يتميز أفرادها بقوة دافع الأنجاز [٢]

---

(١) الأبحاث فى الدوافع الإنسانية وطرق قياسها كثيرة أنظر مثلاً :

B. Higgins, the Peasant Society, chapter 13 .

(٢) من أوائل وأهم من تطرقوا لهذا الموضوع ماكس ويبر Max Weber ثم كتب من بعده آخرون ، ومن البحوث التى يمكن الرجوع إليها :

The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism E. Fischeff, Social Research 1944, PP. 53 - 77 .

.وبالأضافة الى هذا واجه ماكليلاند صعوبات قياسية على المستوى التجميعى أكثر مما واجه على المستوى الجزئى . فالنتائج التى حصل عليها بالنسبة لدافع الأنجاز (من حيث درجة قوته أو ضعفه) على مستوى المجتمع ككل وكذا نتائج محاولاته لايجاد الأرتباط بين هذا من جهة ومعدل النمو الأقتصادى على مدى فترة زمنية طويلة من جهة أخرى ، لا يمكن وصفها بأكثر من أنها تخمينات علمية ، وفى بعض الحالات غير دقيقة .

٥ ـ جـ ـ هاجن : نظرية المجتمع القروى : The Peasant Socicty [1]

يبدأ هاجن بوضع مفهوم التنمية الإقتصادية ومتطلباتها ، فيقول أن التنمية الاقتصادية لا بد أن ترتبط بتكوين رأس المال ، وليس هذا لأن عملية تكوين رأس المال لها أهميتها فى حد ذاتها ، ولكن لأنها تقترن بعملية التقدم التكنولوجى ، وعلى هذا الأساس فهو يبحث متطلبات التنمية على أساس الإنتقال من مجتمع يتميز بمعدل منخفض للتكوين الرأسمالى مرتبط بمعدل منخفض للتقدم التكنولوجى إلى مجتمع يتمير بأرتفاع معدلات التكوين الرأسمالى والتقدم التكنولوجى .

وبهذا يضع هاجن تعريفاً للتنمية الاقتصادية يستخدمه كأساس لشرح نظريته فى التخلف ، فهو يحاول تفسير التخلف الإقتصادى بالتساؤل عن العوامل التى تعوق المجتمع المتخلف عن الوصول إلى مرحلة التقدم التكنولوجى والاقتصادى . ويستطرد هاجن بعد هذا الى وصف المجتمعات المتخلفة فيرى أن أغلبها يتكون من الفلاحين ، وعلى هذا يصف المجتمع المتخلف بأنه مجتمع قروى أو مجتمع فلاحين Peasant Society ويعود بعد هذا ليضع وصفا تجريديا للمجتمع القروى من كافة النواحى النفسية والاجتماعية بجانب النواحى الاقتصادية .

فيذكر أن المجتمع القروى يتكون من عدد كبير من القرى بالإضافة إلى عدد محدود من المدن التى تتميز بوجود بعض النشاط التجارى المتخصص بها ويلاحظ أن حركة عنصر العمل تتسم بضعفها الشديد ، فهناك أعداد قليلة جدا تخرج من القرية الأصلية إلى قرى أخرى أو إلى المدن .

---

(1) E. E Hagen " An Analytical Model of the Transition to Economic Growth ," ,M.I.I. CIS (Doccmeut C / 57 / 12) .

وبالنسبة للمهن تجد أن المهنة الأساسية هى الزراعة ومعظم الفلاحين يقوم بزراعة قطع صغيرة جداً ، فدان أو أقل . بالأضافة إلى ذلك قد يكون هناك بعض الصناع الحرفيين . أما العائلة فنجد أن الصور العامة هى صورة العائلة الممتدة Ex-tended Family . والعلاقات ما بين سكان القرية علاقات بسيطة تتمثل فى مبادلات فى انتاج القرية وذلك فى حدود ضيقة ، وخارج حدود القرية نجد الصفوة Elites ، ويعيش معظم أفراد هذه الفئة فى المدينة أو فى المراكز الكبيرة باستثناء عدد قليل منهم الذين يضطرهم عملهم إلى العيش فى القرى ولكن هؤلاء يحاولون دائما الهرب من القرى إلى المدن ، فهم ينظرون أساساً إلى عملهم ومعيشتهم بالقرية على أنها مسائل مؤقتة .

وفى رأى هاجن أيضا أن المجتمع القروى لديه اتصالات قليلة جدا بالدول الأجنبية ، وقد تعرض هذا الرأى لإنتقاد كبير لأن العديد من المجتمعات المتخلفة له تجارة كبيرة من السلع الأولية مع العالم الخارجى ، ومع ذلك يمكن القول أن معظم الأفراد فى المجتمع القروى ليس لهم علاقات بالعالم الخارجى والواقع أن الذين يعملون فى نشاط التصدير والأستيراد هم وحدهم الذين يتصلون بالدول الأجنبية وليس الفلاحون . فقطاع التصدير فى المجتمعات المتخلفة رغم مساهمته فى الدخل القومى إلا أن أتصاله بالعالم الخارجى يتم من خلال عدد محدود من مؤسسات التصدير والتى كثيراً ما كانت فى يد مشروعات أجنبية .

وبعد تحديد صفات المجتمع المتخلف ـ المجتمع القروى ـ يتجه هاجن إلى مقارنتها بصفات المجتمع المتقدم ، ويستعرض التناقض القائم بينهما لكى يخرج بنتائج معينة يفسر بها أسباب التخلف وأهم صفة للمجتمع المتقدم ـ كما ذكرنا ـ هى تمتعه بمعدل عالى للتراكم الرأسمالى والتقدم التكنولوجى .

تفسير أسباب التخلف :

١ ـ بالنسبة لهيكل العلاقات الإجتماعية : من الناحية الإجتماعية والنفسية نجد أن صفوة المجتمع المتخلف من ناحية والفلاحون من ناحية أخرى يعيشون فى عوالم مختلفة داخل المجتمع القروى . وهذا على عكس الموجود فى المجتمع المتقدم اقتصاديا حيث تنتشر صفوة المجتمع عموما ما بين القرى والمدن الصغيرة والكبيرة ، وهذه مسألة لها أهميتها فى عملية التقدم التكنولوجى والاقتصادى فى رأى هاجن .

٢ ـ المجتمع القروى يتميز بوجود طرائق للانتاج متخلفة فنيا ، ويمكن أن تكون

بدائية ، وهذا بعكس المجتمع المتقدم تكنولوجيا الذى يعمل دائما على الاستعانة بالعلم والتقدم التكنولوجى فى تحسين الانتاج وزيادته .

٣ - بالنسبة لتفكير ونفسية الفرد الذى يعيش فى المجتمع القروى بالمقارنة بالفرد فى المجتمع المتقدم تكنولوجيا ، يلاحظ هاجن أن عددا قليلا جدا من أهل القرى هو الذى يستطيع أن يتصور مدى إمكانياته البشرية خارج النشاط الزراعى التقليدى ، أما الأغلبية فلا تستطيع أن تتصور أى شئ سواء أنهم فلاحون ، فالفرد العادى ليس لديه أى نوع من التصورات ، فلا يستطيع مثلا أن يتصور أن له قدرة على التحكم فى بعض الظواهر الطبيعية الخاصة بالانتاج .

وفى المجتمعات الزراعية للدول المتخلفة نجد أن الفلاح عموماً لا يستطيع أن يكون لنفسه حتى بعض التصورات المحددة عن أمكانية تنظيم الرى أو الصرف أو تحسين نوعية المحصولات أو زراعة محصولات جديدة أو استخدام طرق جديدة للانتاج .

٤ - هناك اختلاف فى الدوافع الأساسية بين المجتمع القروى والمجتمع المتقدم اقتصاديا ، فالأخير يتميز بوجود أعداد كبيرة نسبيا من الأفراد لديهم دافع الأنجاز (١) أى لديهم رغبة لكى يكونوا قادة مثلا ، أو أصحاب مشروعات ناجحة ... الخ .

أما فى المجتمع القروى فنجد أن الأفراد لهم دوافع مختلفة ، ودافع الإنجاز مثلا غائب إلى حد كبير . بينما أن هناك دوافع أخرى أساسية تؤثر فى تصرفات أفراد المجتمع : منها مثلا دافع إرضاء الآخرين أو دافع المجاملة .

كذلك هناك الدافع للاعتماد على الآخرين ، فيلاحظ أن الفرد العامل يبحث دائما عن رئيس له بعكس الفرد فى المجتمع المتقدم ، أى أن هناك دافع لكى يكون مرؤوسا وليس رئيسا .

هذه الدوافع تمثل الدوافع الأساسية التى يمكن أن تحكم أعمال الأفراد وتؤثر فى نشاطهم الإقتصادى . ويذكر هاجن أن الفارق فى الدوافع الأساسية هو المتسبب فى وجود اختلاف فى درجة التقدم التكنولوجى . دافع الإنجاز ودافع الرئاسة لها دور كبير فى عملية التجديد الإقتصادى .

---

(١) دافع الأنجاز : Achievement Motivation : أنظر تحليل ، ماكليلاند ، عن هذا الدافع النفسانى الذى يعتقد أنه ضرورى لنمو روح المخاطرة فى الأعمال الجديدة ولإنجاز هذه الأعمال .

٥ ـ القيم والمبادئ : يؤكد هاجن أن الصفوة والفلاحين يتصرفون بطريقة مماثلة جدا دلالة على سيادة قيم ومبادئ اجتماعية واحدة لديهم ، فمثلاً رغبة الصفوة فى شغل مراكز عسكرية مرتفعة ومراكز إدارية أو أمتلاك أراضى وعقارات لا تختلف عن الدوافع الموجودة لدى الفلاحين فى امتلاك أراضى أو الوصول إلى بعض المراكز الاجتماعية المشرفة فى القرية .

٦ ـ العلاقات الشخصية : يعتقد هاجن أن سلوك الفرد تجاه الأفراد الآخرين فى المجتمع القروى لا يعتمد على أحتياجه الرشيد لهؤلاء الأفراد أو قدرتهم فى النواحى الإنتاجية ، ولكنه يعتمد على المركز الاجتماعى لهؤلاء الأفراد ، وبالتالى يتم أختيار المناصب على أساس المركز الأجتماعى أو العلاقة الاجتماعية .

ويقول هاجن أن الفلاح مثلاً لا يعتمد على العامل الأكثر كفاءة لمساعدته فى عمل ، وإنما يختار المساعدين له من بين أهله وأصحابه بغض النظر عن مسألة الكفاءة .

هذه الخصائص الست السابقة تتسبب فى اعاقة التقدم التكنولوجى فى المجتمع القروى . وبعد هذا يوضح هاجن أن هناك خمس قوى يمكن أن تؤثر فى المجتمع القروى فتحدد عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم الاقتصادى . ومن هذه القوى أثنتان من داخل الاطار العام للمجتمع ـ أى فى نطاق تطوره التدريجى ـ أما الثلاث قوى الأخرى فهى تخرج عن نطاق تحكم المجتمع ، أما بالنسبة للقوتين اللتين تنبعان من خلال التطور التاريخى للمجتمع القروى فهما :

(أ) النمو العلمى التدريجى للمعلومات التى تتكون لدى الأفراد بخصوص العوامل المتحكمة فى الانتاج وتقدم الفنون الانتاجية .

(ب) التوتر الأجتماعى الذى يشعر به الأفراد المنتمون للصفوة فيدفعهم للقيام بأعمال غير عادية .

أما عن القوى الثلاث الأخرى فهى :

أ ـ الضغط الذى يمكن أن يتسبب فى تغيير هيكل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع .

ب ـ التغير فى الفرص الاقتصادية .

جـ ـ فرض التغير عن طريق القوة الأجنبية المسيطرة على المجتمع مثال الاستعمار .

ويرى هاجن أن التقدم الاقتصادى يتطلب أساسا تغير نظرة الفرد فى المجتمع إلى العالم الذى يعيش فيه ، فلا بد أن تنتصر القيم الصالحة الملائمة للتقدم فى مجالات العمل والعلاقات الطبقية والاجتماعية والفنون الإنتاجية .

ولكن هاجن يعتقد أنه مهما كان حجم القوة المحركة للتقدم فان أثرها بمفردها لن يكون أبداً من الكبر بحيث يغير حالة المجتمع القروى من مرحلة التقدم التكنولوجى الزاحف creeping Technological progress إلى مرحلة التقدم التكنولوجى المضطرد - الذى يمكن أن يتخطى أثر العوامل الداخلية العديدة التى تعمل على بقاء هذا المجتمع فى حالة التخلف . ومن هنا فإن التخلص من التخلف الاقتصادى يتطلب فى رأى هاجن أكثر من قوة من القوى الخمس التى ذكرناها .

وتثير هذه النتيجة تشاؤم هاجن حيث لا يتوقع ظهور هذه القوى فى الحياة الواقعية للمجتمع القروى فى آن واحد ، بل هى تظهر متفرقة ومن ثم فان أثر أى منها لن يؤدى وحده الى تحقيق الانطلاق الاقتصادى .

وبعد أن يصل هاجن إلى هذه المرحلة فى التحليل كان طبيعيا أن يتجه إلى بحث الدور الذى يمكن أن يقوم به عنصر التنظيم فى عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع القروى . فالمنظمون فى رأيه هم الذين قادوا عملية التقدم التكنولوجى وعملية النمو الاقتصادى فى البلدان المتقدمة فى الماضى ، وفى مقدرتهم أن يقوموا بدور هام فى سبيل الخروج بمجتمعات القرويين من دائرة التخلف فى الحاضر .

ويتحول السؤال بهذا إلى كيفية خلق طبقة قادرة من المنظمين فى ظل ظروف المجتمع القروى . وبطبيعة الحال يمكن أن نرى من التحليل السابق أن طبقة المنظمين لا يمكن أن تظهر فى مجموعة الفلاحين بأفكارها وتصوراتها وقيمها المحدودة التى تحكم دوافعها ونشاطها الاقتصادى ، ولذلك يبحث هاجن عن المنظمين فى طبقة الصفوة . ويقوم هاجن بتقسيم الصفوة إلى مجموعتين : مجموعة عليا ومجموعة سفلى . والمجموعة العليا هى الصفوة من أفراد المجتمع الذين استقروا اجتماعيا . أما المجموعة السفلى فهى تلك التى تضم أولئك الذين لم يستقر وضعهم اجتماعيا فى صفوة المجتمع ، فهى مجموعة تسعى لتأكيد مركزها الاجتماعى حيث تشعر بخطر يتهددها .

ويرى هاجن أن المجموعة العليا من صفوة المجتمع لا تستطيع أن تمارس العمل الأساسي للتنظيم حيث يفتقد أفرادها دافع الإيجاز أو الرغبة في إنشاء مشروعات جديدة تحتوى على مخاطرات غير عادية . وبالنسبة للمجموعة السفلى من الصفوة فان هاجن يعتقد أن بأمكانها القيام بأعمال اقتصادية غير عادية من أجل المحافظة على مركزها الاجتماعي وتأكيده . وهذ التصرفات غير العادية من جانب المجموعة الأخيرة هي التي يمكن أن تدفع عجلة النمو في المجتمع القروى .

والسؤال الذي يدور الآن في الأذهان : ما هي السياسة الملائمة للتنمية الإقتصادية في ظل هذا التحليل لهاجن ؟

بلا شك أن صورة الدائرة المفرغة التي تواجهنا في المجتمع القروى تبدو واضحة ، فالمجتمع الذي يمتثل لنمط معين لا يتغير هو مجتمع راكد ، كما أن المجتمع الراكد هو الذي يؤكد إحترام النمط الثابت من التنظيمات والعلاقات .

ويضيف هاجن قائلا إنه إذا أراد الناس في أى مجتمع أن يحققوا تقدما اقتصاديا فلا بد أن يرغبوا فيه أولا ، أى النمو الاقتصادى لا يتحقق بصورة تلقائية فهو يبدأ برغبة رشيدة مدعمة بعمل جاد ، وتحقيقا لتحليل هاجن فان اندفاع الأفراد المنتمين للشريحة السفلى من صفوة المجتمع نحو تحقيق بعض أهداف أقتصادية غير عادية يمكن أن تؤدى إلى التقدم التكنولوجي وإلى النمو الاقتصادى ، ولكن هاجن يؤكد لنا أيضا بالإضافة أن هذه الأعمال غير العادية من جانب فئات المجتمع لا بد أن ترتبط باستجابة عامة من أفراد المجتمع الذين يتعاونون معهم .

ولكن هل هذه سياسة مفتوحة أو شرط أساسي لبدء التنمية ؟ ويجيب هاجن على هذا السؤال بالنفي ، ويؤكد أن ما يقترحه لا يجب أن ينظر اليه بهذه النظرة فهو يعتقد أن القوى الحقيقية المؤثرة على تقدم المجتمعات أو تأخرها والتي سبق الإشارة اليها هي التي تحدد الطريق والسرعة التي يتحرك بها المجتمع في عملية التقدم . فالعوامل الخارجية مثلاً قد تساعد على كسر الدائرة المفرغة ، على سبيل المثال ، فان اتساع الأسواق يهئ ظروفاً أقتصادية موافقة وهذه يمكن أن تعمل على انتقال المجتمع إلى مرحلة التقدم التكنولوجي السريع . ومن ذلك يعود هاجن ليؤكد لنا أن التوسع في الأسواق (مثلا أسواق الصادرات) في حد ذاته لم يلعب دوراً معينا مهما في نقل

مجتمع الفلاحين إلى مجتمع متقدم ، وهو يقصد بهذا عموما التأكيد في الفكرة القائلة - بأنه لا بد من وجود فئة معينة تقود التقدم الأقتصادى والمجتمع ، وأنه من الضرورى لهذه الفئة أن تعمل فى ظروف ملائمة .

ويؤكد لنا هاجن أيضاً أن المعلومات الفنية المستوردة أو الفنون الإنتاجية المستوردة قد تساعد فى عملية التقدم ، ولكن حيث أن الأصل فى عملية التقدم التكنولوجى أنها تعتمد على قوى ذاتية أو محلية مثل التقدم العلمى واهتمام الصناعات بتطوير وسائل الانتاجية ... الخ ، فان استيراد الفنون الإنتاجية المتقدمة قد لا يجدى كثيراً .

إن أفراد الدول المتخلفة لا يستطيعون أن يتعلموا العلوم والفنون الإنتاجية المستوردة من الدول المتقدمة بالسهولة التى يتعلمون بها اللغات الأجنبية ، فهناك فارق بين العمليتين ، والأكتشافات العلمية وتطوير الفنون الانتاجية يحتاج إلى استعداد معين - أسلوب معين تجاه الحياة وتصور من جانب الأفراد لقدرتهم على التأثير فى العالم المادى وكذلك أيضا بالنسبة لفنون الإنتاج والعلاقات داخل قطاع الإنتاج .

فالعلاقات داخل المصنع الحديث تعتمد كثيراً على ثقافة المجتمع وعلى سلوك الأفراد الذين يعملون فيه ، وعلى هذا يستنتج هاجن أن أستيراد بعض المصانع الحديثة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة قد لا يؤدى إلى النتائج المطلوبة إذا كانت علاقات الإنتاج والأفراد هذه المصانع ما زالت مرتبطة بالنمط التقليدى للسلوك والتصورات الشائعة فى المجتمع القروى .

وأخيرا يرى هاجن أن الخطر الأجنبى فى مواجهة المجتمع المتخلف قد يمثل قوة دافعة لها وزنها فى عملية التحول . ذلك لأن الخطر الذى يتهدد الأمة أو البلد من جانب قوى معادية خارجية قد يدفعها دفعاً الى تنظيم علاقاتها الاجتماعية والإنتاجية وأهدافها وإعادة صياغتها . ويرى هاجن أن هذا العنصر قد يكون ذو أهمية كبرى خاصة اذا ما ارتبطت عملية التخطيط داخل البلد المتخلف فى مواجهة الخطر الخارجى بهدف احداث التغيرات الاجتماعية المطلوبة والتقدم التكنولوجى .

٥ - د - هوزلتز : دور العوامل الاجتماعية فى تحديد عرض عنصر التنظيم والتنمية الأقتصادية :

قام هوزلتز Hoselitz [1] ببحث الظروف الاجتماعية التى تؤثر فى عرض المنظمين على أساس أن نشاط هؤلاء هو الأساس فى عملية التجديد ، ومن ثم فى عملية التنمية الاقتصادية . ولقد أظهر من جانبه تأييدا كبيراً لهذه البحوث التى ربطت ما بين الشخصية التى تتمتع بدافع الانجاز من جهة وشخصية المنظم الناجح من جهة أخرى . ولذلك وافق على أن البحث فى الظروف الاجتماعية الملائمة لانجاب الأفراد الذين يمتلكون دافع الانجاز سوف يساعد بلا شك فى تكوين نظرية عن العوامل الاجتماعية التى تتحكم فى عرض فئة المنظمين ومن ثم فى عملية التجديد . ولكن هوزلتز يضيف إلى هذا التقرير السابق شيئا آخر- سبق لشومبيتر تأكيده - وهو أن مجرد وجود دافع قوى للانجاز لدى مجموعة من الأفراد بالمجتمع لا يعد شرطا كافيا لتوليد أعداد من المنظمين ، فلكى يقوم المنظمون بأداء أعمالهم لا بد من توافر مناخ اجتماعى ملائم لهم ، وأشار إلى أن البحوث الخاصة بالمجتمعات ترجع إلى وجود دافع انجاز قوى لدى بعض الفئات ، ومع ذلك فان نظرة هذه المجتمعات تختلف بالنسبة إلى هدف حيازة الثروة مقارناً بالأهداف الأخرى . فحيث ينظر المجتمع المتخلف نظرة عدم إستحسان للأعمال التى تستهدف حيازة الثروة ، فلن يكون هناك مجالا لإطلاق دافع الإنجاز الموجود لدى الأفراد والعكس صحيح . ويلاحظ . أن المجتمع يضفى احتراما ويعطى تقديراً خاصا للمناصب العسكرية والدينية والقائمين بالوظائف الإدارية الحكومية ، ولهذا فان هناك أتجاها عاما من الأفراد لتفضيل الأعمال بالجيش والحكومة والسعى لتقلد المناصب الدينية هذا بينما أن هناك شبه استهجان للأعمال الجديدة التى تستهدف تكوين الثروة الشخصية ، وقلة احترام لها مما يثبط من هم الأفراد الذين يمتلكون القدرة على إقامة مشروعات جديدة . ويضيف هوزلتز أن زيادة عرض المنظمين وقيامهم بنشاطهم التجديدى يستلزم الأطار القانونى

---

(١) أنظر :

B.F. Hoselitz, Non – economic Factors in Econ. Development, American Review, May 1957 .

الملائم ، مثل إنشاء أو تعديل القوانين التى تحمى وتنظم استخدام المخترعات وتلك التى تنظم قواعد عمل المشروعات التحويلية .. الخ . واثباتا لوجهة النظر المذكورة [1] يشير هوزلتز إلى أتجاه بعض أبناء البلدان المتخلفة للعمل كمنظمين العمل خارج بلادهم ونجاحهم فى مشروعاتهم بشكل ملحوظ ، بينما لو بقوا داخل بلادهم ما حققوا أى شئ يذكر . ومثال هذا هجرة بعض أهالى الصين إلى جنوب آسيا خلال القرن التاسع عشر وقيامهم بإنشاء مشروعات ناجحة حيث هاجروا ، ولو بقوا فى الصين ما هيأت لهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى ذلك العصر الإمبراطورى أى نجاح يذكر ، وهناك أمثلة أخرى لمنظمين من بلدان متخلفة وناجحين فى أعمالهم خارج بلدانهم كالهنود فى دول شرق أفريقيا ، اللبنانيون فى عديد من بلاد غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض البلدان المتقدمة .

ولكن هل يمكن أن يتكون دافع قوى للانجاز لدى بعض الأفراد فى المجتمعات المتخلفة وكيف ؟ وتحت أى الظروف الأجتماعية يمكن أن ينطلق لتحقيق التنمية الأقتصادية ؟ إن هذه التساؤلات تحتاج إلى دراسات عملية داخل كل مجتمع متخلف على حده حيث تختلف الظروف الإجتماعية من مجتمع لآخر اختلافا شاسعا فى بعض الأحوال .

ويستعين هوزلتز بالنظرية الحدية الاجتماعية Social Marginality وتتلخص فى أن بعض أفراد المجتمع يشعرون بأن مراكزهم الاجتماعية غير مستقرة أو مهددة ، وذلك لأسباب قد تكون ثقافية أو عنصرية أو أجتماعية ، ولهذا فانهم يندفعون لانجاز بعض الأعمال غير العادية حتى إذا ما حققوا نجاحا استطاعوا أن يغيروا من وضعهم الاجتماعي ويمكن أن توصف تصرفات هؤلاء الأفراد بأنها منحرفة Deviated بمعنى أنها خارجة عن أطار التصرفات العادية للمجتمع ، ومثل هذه التصرفات المنحرفة فى مجال النشاط الاقتصادى ترتبط بالتجديد وتنعكس فى قيام مشروعات جديدة ، أو أنتاج سلع جديدة او اتباع طرق جديدة للانتاج او التنظيم ... الخ ، وفى حالة تحقيق النجاح

---

(١) وجهة النظر التى يبديها هوزلتز تجد تأييداً كبيراً على أساس أنها مستمدة من واقع التاريخ الاقتصادى للدول المتقدمة .

تتحقق التنمية الإقتصادية ، وتنتهى صفة الانحراف او الخروج عن الاطار التقليدى - التى لصقت بنشاط التجديد ، أو بتصرفات الأفراد الذين قاموا بهذا النشاط ، وتصبح كلها امورا عادية فى ظل الظروف الجديدة . ومن ناحية أخرى ينبغى ان نلاحظ أن طبيعة المجتمعات المتخلفة قد لا تساعد اطلاقا على نجاح مثل هذه التصرفات الخارجة عن الإطار التقليدى للمجتمع . مثل هذه التصرفات قد تقاوم بصورة سلبية وذلك بعدم التعاون أو التجاوب مع اصحاب الأفكار او المشروعات الجديدة وقد تأتى مقاومة المجتمع فى صورة ايجابية مثلا اذا مارست الحكومة ضغوطا قانونية على أصحاب المشروعات الجديدة أو اصحاب الأفكار الجديدة .. ومثل هذه الضغوط الرسمية من جانب الجهاز الحكومى قد تأتى عمدا فى حالة المعارضة من جانب بعض رجال الحكومة تبعاً لمصالح ذاتية أو لجهل من جانبهم، أو قد تحدث بصفة عارضة ولكن قوية ومؤثرة ، مثال تدخل الروتين الحكومى والعراقيل التى يثيرها على طريق كل تجديد فى البلاد المتخلفة .

الفصل السادس [1]

أثر العوامل الاجتماعية على عملية التنمية

(تحليل وسياسات مقترحة)

ناقشنا من قبل عدداً من النظريات التى تضع فروضاً محددة من العلاقة بين العوامل الاجتماعية وحالة التخلف الاقتصادى وسوف نقوم الآن بمحاولة لتحليل أثر العوامل الاجتماعية سلبياً أوإيجابيا على عملية التنمية معتمدين فى هذا على النظريات التى سبق ذكرها وكذلك أيضا على الواقع العملى للبدان المتخلفة أو النامية كما تسمى .

ويهمنا فى البداية أن نتفق معاً على مجموعة العناصر الأساسية لعملية التنمية الإقتصادية وذلك لكى نبحث فيما بعد كيفية تأثر هذه بالأوضاع الاجتماعية والقيم والدوافع السائدة فى ظروف التخلف الإقتصادى .

ودراسة ظروف التخلف الاقتصادى للدول النامية المعاصرة وكذلك دراسة الآراء المختلفة بشأن مستلزمات أو عناصر التنمية تؤكد أن هناك ثلاث عناصر أساسية لا غنى عنها فى عملية التنمية الاقتصادية وهى :

١ - تكوين رأس المال — Capital formation

٢ - التجديد — Innovation

٣ - حركية عنصر العمل — Mobility of Labor

ولقد سبق أن تكلمنا عن مفهوم تكوين رأى المال والتجديد فى صفحات سابقة . أما مفهوم حركية عنصر العمل Mobility of Labor فنعنى به انتقال العمل من مكان لآخر داخل البلد داخل نفس القطاع أو بين قطاعين مختلفين وكذلك نعنى إنتقال العامل من مشروع لآخر أو من تخصص لآخر ، أو من درجة لأخرى من المهارات العمالية داخل نفس التخصص . والنقطة الأخيرة على جانب من الأهمية فى ظروف التنمية الإقتصادية حيث لا يتم تلقائيا أو تدريجيا كما يحدث فى ظروف النمو

---

(١) كتب هذا الفصل أ . د . عبد الرحمن يسرى أحمد والمرجع مقال سابق له بنفس العنوان وقد سبق نشره .

الاقتصادى المطرد فى الدول المتقدمة ، بل أن هناك احتياج أكبر إلى أعداد وتدريب خاص لعامل واستعداد من جانبه لتلقى مثل هذا التدريب مقابل توقع اكتساب دخل أكبر وقبوله لقدر أكبر من المسئولية فى عمله فى الوقت نفسه .

ولسنا فى حاجة أن نؤكد حقيقة أرتباط هذه العناصر وكذلك ضرورة التنسيق فيما بينها فى عملية التنمية الاقتصادية أما عن كيفية هذا التنسيق فهذه مسألة تترك لظروف كل دولة متخلفة أو نامية .

والخطوة التالية فى بحثنا هى تحليل أثر هذه العوامل الاجتماعية المختلفة على العناصر الثلاث للتنمية والتى ميزناها .

أولاً : تحليل أثر العوامل الاجتماعية على عملية تكوين رأس المال :

أن تكوين رأس المال بمعدلات متزايدة سنويا يعد عنصرا رئيسيا لعملية التنمية الاقتصادية فى رأى العديد من الكتاب . وعملية تكوين رأى المال ترتبط بالتجديد فى النشاط الصناعى والزراعى على السواء وخاصة حيثما يتخذ التجديد صفة التقدم التكنولوجى . فمن جهة نجد أن الاستثمار يساهم فى استيعاب التطورات التكنولوجية ومن الجهة الاخرى نجد أن هذه التطورات تنشئ فرصاً مربحة للاستثمار . وكذلك ترتبط عملية تكوين رأس المال بحركية العمل (بالمفهوم الذى أوضحناه) فلا يمكن مثلاً أن يرتفع معدل التكوين الرأسمالى فى القطاع الصناعى الحديث فى الدولة المتخلفة دون التدفق العمالى الضرورى من قطاع الانتاج الأولى وتقبل الحرفيين التقليديين مسألة التخصص فى أعمال قد لا تكون متماثلة مع تخصصاتهم الأصلية وكذلك أيضا تقبل العمال سواء فى الزراعة أو الصناعة لمسألة التدريب أو الأعداد المهنى لرفع مهاراتهم أو لممارسة أعمال جديدة تتفق مع التطورات التكنولوجية التى تأخذ مجراها فى سياق عملية تكوين رأس المال وهكذا ، وحينما نقوم ببحث أثر العوامل الاجتماعية على عملية تكوين رأس المال سواء من ناحية توفير التمويل اللازم أو من ناحية الاستثمار فإننا لا نتوقع أن تمتد دائرة بحثنا لتشمل كل شئ ولذلك فمن الجدير بالذكر إن نلفت النظر إلى أن الاهتمام سوف يتركز فيما يلى على تحليل أثر العوامل الاجتماعية الوثيقة الصلة بالمحددات الأساسية لعملية تكوين رأس المال .

١ - يتضح من دراسة الظروف الأقتصادية للبدان المتخلفة أن النسبة العظمى من المدخرات يمكن تجميعها من ملاك الأراضى الكبار والمتوسطين وكذلك من التجار

. وفى بريطانيا ساهمت مدخرات التجار وكبار الملاك لأراضى فى تمويل صناعة القطنيات والحديد وذلك فى بداية الثورة الصناعية . وحدث ذلك أيضا فى عدد من البلدان الأوربية وكذلك فى اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر. فما الذى يمنع الفئات المذكورة فى الدول المتخلفة المعاصرة من المساهمة بمدخراتها فى عملية بناء رأس المال فى النشاط الصناعى ؟ وقد يرجع الامر كما يؤكد بعض الاقتصاديين إلى عدم وجود المناخ الملائم للتصنيع من حيث عدم تكامل دالة العرض أو عدم تكامل دالة الطلب أو من حيث عدم توافر المهارات العمالية الملائمة أو الكفاءات التنظيمية ، أو ربما يرجع الأمر كما يؤكد البعض الآخر إلى ظروف المنافسة الشديدة التى تتعرض له الصناعات الناشئة فى الدول المتخلفة من جانب الصناعات الراسخة فى الدول المتقدمة حتى مع أفتراض وجود الحماية الجمركية . وثمة سبب آخر يذكر هو أن الحكومة فى بعض البلدان المتخلفة قد تدخلت كثيراً فى النشاط الأقتصادى حتى أصبح المناخ غير ملائم لأصحاب المشروعات الخاصة بما يقلل الحافز لديهم على الاستثمار . هذا بينما أن نشاط المشروع العام فى هذه البلدان لم يكن كافيا لتعويض النقص فى الاستثمار الخاص . ولكن مع التسليم بأن هذه العوامل وغيرها تلعب دورا هاما فى تحديد معدل التكوين الرأسمالى إلا أنها ليست كل شئ . ذلك لأن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التى تلعب دورا لا يقل أهمية بالنسبة لمسألة بقاء مدخرات القطاع الزراعى داخله وكذلك بالنسبة لعدم إقبال كبار التجار على الأستثمار فى الصناعة ، فهناك مسألة تفضيل الأرض- أو جوع الأرض Land hunger كما يطلق عليها لينشتاين [1] ولقد أكد هاجن فى تحليله للمجتمع القروى Peasant Soceity أن القيم الإجتماعية السائدة فى هذا المجتمع تدفع المزارعين وغيرهم إلى امتلاك الأراضى والعقارات [2] . ويقول أرثر لويس أنه لا يمكن اعتبار الدخول الكبيرة التى يحصل عليها

---

(1) H. Leibenstein, Econ. Backwardness and Econ. Grewth pp. 40 - 41

أنظر وصف خصائص النشاط الزراعى فى البلدان المتخلفة فى الصفحات المذكورة .

(2) E. Hagea," An analytical Model of the Transition to Econ Growth" M.I.T., C.S (Document CI 57 - 12) p. 30 .

وهناك ملخص وافى لنظرية هاجز فى :

B. Higgins Econ. Development . Chapter 13 .

المزارعون مصدرا من مصادر المدخرات التى يمكن تحويلها إلى استثمارات منتجة Productive Investment والسبب فى هذا أن أصحاب هذه الدخول يستخدمونها فى شراء مساحات جديدة من الأراضى أو الانفاق على رجالهم الخصوصيين بالقرية أو ربما لبناء الكنائس أو دور العبادة الأخرى أو المقابر الفاخرة أو فى بعض الأعمال الخيرية أو قد يؤثرون إنفاقها بصورة بذخية فى أيه أعمال أجتماعية تهمهم عن إستثمارها فى نشاط منتج [1] . أما بالنسبة لكبار التجار فى البلدان المتخلفة فقد لوحظ عموما أن كثيرا منهم يفضلون الأمان فى نشاطهم التقليدى أو الاستثمار فى النواحى المضمونة مثل أمتلاك العقارات السكنية عن المخاطرة فى إنشاء أعمال جديدة ، كما تشيع فيما بينهم الرغبة فى الأحتفاظ بنسبة عالية من رؤوس الأموال فى شكل نقدى سائل فى خزائنهم الخاصة وكذلك فى البنوك الأجنبية ، وخاصة بالنسبة للعاملين بقطاع التجارة الخارجية ولن يعجز الباحث عن العثور على ابعاد أقتصادية لهذه التصرفات ، ولكن لا شك أن ظروف البيئة الاجتماعية فى البلدان المتخلفة تسهم مباشرة فى فرض قيود على الافكار والتصورات بالنسبة لكل ما هو جذيد وفى تحديد مدى ميل الأفراد إلى الأحتفاظ بالأعمال التقليدية للرغبة فى الامان Safety desire . وغنى عن القول بأن مثل هذه العوامل السلبية تلعب دوها فى نشاط التجارة والخدمات كما فى بقية نواحى النشاط الاقتصادى وبهذا ـ نساهم فى وضع حواجز امام تدفقات مدخرات كبار التجار خارج نشاطهم الاقتصادى .

٢ ـ لا بد أيضا من بحث السلوك الاستهلاكى للطبقات القادرة على الادخار داخل القطاع العائلى فى المجتمعات المتخلفة ومدى تأثره بالعوامل الاجتماعية ففى معظم هذه المجتمعات نجد أن الأفراد المنتمين إلى عائلات كبار لمزارعين والتجار وكذلك افراد الطبقة المتوسطة يتجهون بصفة مستمرة الى البحث عن نماذج راقية من الأستهلاك . وغنى القول أن مثل هذه السلوك الاستهلاكى له أثره المباشر فى مقادير المدخرات المتاحة على مستوى الاقتصاد ككل وليس هناك شك فى أن أرتفاع دخول هذه الطبقات نسبيا يتيح لها أن تنفق على الأستهلاك بصورة مغايرة للاتجاه العام فى البلدان المتخلفة ، ولكن من الناحية الأخرى نجد أن هناك عوامل نفسانية واجتماعية

---

(1) A . Lewis, Theory of Ecen . Growth , p. 227 .

متعددة تتدخل فى تحديد المنفق على الاستهلاك ومن ثم فى تحديد مدخرات هذه الطبقات . فالبحث عن نماذج الاستهلاك الراقى أو البذخى (يطلق عليه أرثر لويس Censpicous consumption) مسألة تحدث بسبب اندفاع أفراد الطبقات المرتفعة الدخول فى المجتمعات المتخلفة فى تقليد بعضهم البعض أو بسبب بحثهم عن وسائل تميزهم أو تظهرهم اجتماعيا على من هم دونهم من طبقات .

وحيث تختلف البلدان المتخلفة عموماً الى النوعيات الراقية من السلع الاستهلاكية يلاحظ عموماً أرتفاع الانفاق على الواردات من هذه السلع من البلدان المتقدمة إقتصاديا . ولهذا نجد أن قدرا مرتفعا من مكتسبات العملات الأجنبية المتاحة للبدان المتخلفة ينفق فى هذا السبيل ما لم تتدخل حكوماتها بشكل جاد ، عن طريق تحديد حصص منخفضة للاستيراد أو رفع الضرائب الجمركية بشكل كبير أو تحديد حصص ضيقة من النقد الأجنبى للأفراد عن طريق الرقابة على النقد . ولقد لاحظ بنت هانسن وج . مرزوق فى دراسة لهما عن الاقتصاد المصرى أرتفاع الميل للاستيراد بشكل واضح لدى كبار ملاك الأراضى فى الفترة السابقة للأصلاح الزراعى وذلك بسبب رغبتهم للعيش وفقاً لنمط استهلاكى أوربى [1] .

ولا يخفى إذاً أثر أرتفاع الميل لاستيراد السلع الاستهلاكية الأجنبية (بشكل واضح) على حصيلة النقد الأجنبى وما كان يمكن ادخاره منها لاستيراد المعدات الإنتاجية الأجنبية والتى تلزم بصفة أساسية فى للتنمية الأقتصادية المراحل الأولى .

٣ ـ ان تعبئة أكبر قدر من المدخرات الحقيقية وخلق الأئتمان وتنظيم تدفقات المشروعات يتطلب وجود جهاز مصرفى على قدر من الكفاءة . ولكن لكى تنشأ المصارف وتستطيع ممارسة وظائفها واداء دورها فى عملية التنمية الاقتصادية لا بد من توافر نوعيات معينة من المنظمين .. ولقد لاحظ هوزلتز B F . hoselitz أن افتقار البلدان المتخلفة إلى نوعيات المنظمين الذين يتوافر لديهم الدافع القوى لانشاء المصارف وإدارة أعمالها إنما يرجع إلى القيم الاجتماعية الشائعة ضد التمويل بالفائدة

(1) B . Hansen & G. Marzouk , Development and Econ . Poliey in U. A. R, pp 177 - 178 .

واحتقار ممارسة مثل هذا العمل لاختلاط الأمر بمسألة الربا usury [1] ولقد قارن الكاتب المذكور ما بين هذه الظروف وما كان سائدا فى أوربا حتى أواخر القرن الخامس عشر . وهذا التحليل على جانب كبير من الصواب خاصة فى تلك البلدان التى تأثرت فيمها الاجتماعية لفترات طويلة من الزمان بالأديان السماوية أو الفلسفات الأخلاقية المشابهة . ومن الواضح من قراءة التاريخ أن تمويل المشروعات فى أوربا منذ بداية الثورة الصناعية اعتمد كثيراً على مصارف أسسها افراد غير منتمين اجتماعياً مثال اليهود أو بعض طوائف المهاجرين الأوربيين داخل البلاد الأوربية الجديدة التى استقر فيها .

ومن ناحية أخرى فان هناك مسألة اقناع الأفراد المدخرين فى البلدان المتخلفة بالتعامل المنتظم مع المصارف . ولقد أقترح فريق من الأقتصاديين رفع سعر الفائدة فى البلدان المتخلفة كعلاج على أساس أن هذا العمل سوف يشجع الأفراد على حفظ مدخراتهم لدى المصارف ويعودهم تدريجيا على التعامل معها والثقة بها . ولكن التساؤل الذى يمكن أن يثار هنا هو إلى أى مدى يمكن اكتساب ثقة الأفراد فى مؤسسات جديدة عن طريق الحوافز المادية المحدودة - مثلا رفع سعر الفائدة بمقدار ٢٪ بينما أنهم غير مؤمنين بالفائدة أصلاً والواقع أن مستوى الثقافة و المعرفة والتدين لدى المدخرين من أفراد المجتمع يلعب دوراً هائلاً فى تحديد الثقة بأى مؤسسات جديدة إذا كانت هذه المؤسسات مالية . وبالاضافة الى هذا فكما أن القيم الإجتماعية المضادة لتجارة المال تلعب دوراً فى تقليل دافع رجال الأعمال نحو أنشاء المصارف فانها تلعب دوراً ربما أكبر بكثير - فى تقليل أهمية سعر الفائدة كحافز للادخار .

٤ - يؤثر وضع العائلة الممتدة فى البلدات المتخلفة فى عملية الإستثمار والنشاط الصناعى فهذه العملية تحتوى على قدر كبير نسبياً من المخاطرة بالإضافة إلى أعبائها المالية والإدارية . وبينما يقف صاحب المشروع الصناعى ليتحمل وحده مثل هذه المخاطرة واعباؤها المختلفة نجد أن أفراد العائلة الممتدة يشاركون جميعاً بصورة أو

---

(1) B. F. Hoselitz, Non - econemic Factors in Econ Development, Amreican Ecoon, Review, May 1957 .

بأخرى فى أيه أرباح يحققها ويقال ان هذا يضعف الرغبة فى انشاء الاستثمارات الصناعية فى البلدان التى يشيع بها نمط العائلة الممتدة فى الحياة الاجتماعية ، وتزداد رغبة الأفراد القادرين على انشاء هذه الاستثمارات فى التصرف بأموالهم ومجهوداتهم فى أنشطة غير إقتصادية أو ربما يزداد تفضيلهم للفراغ عموماً ومع ذلك ، قد يكون هناك سبل أخرى فى ظل الظروف المذكورة . فلقد أظهرت بعض الدراسات أن أفراد العائلة الممتدة فى المجتمعات المتخلفة قد يلجأون إلى إقامة المشروع الصناعى عن طريق المشاركة المالية والادارية ، وفى هذا الوضع فان الجميع سوف يشاركون فى الخسارة أو الربح . ونمط المشاركة العائلية فى النشاط الزراعى فى البلدان المتخلفة هو نمط مشاهد بكثرة خاصة بين العائلات المتيسرة الحال فيها أو الكبيرة أعدادا ويرجع أساساً إلى الرغبة فى التجمع لتثبيت أواصر العلاقات العائلية ولزيادة المكانة والمهابة الاجتماعية بين الآخرين الذين لا ينتمون للعائلة . وانتقال هذا النمط الاجتماعى / الاقتصادى من الزراعة إلى الصناعة أمر يستحق التسجيل .

٥ ـ لقد قامت الحكومات فى غالبية البلدان المتخلفة بالتدخل فى النشاط الاقتصادى بدرجة ملحوظة ، كما اتسعت دائرة المشروع العام فى عدد من البلدان المتخلفة خلال الستينات والسبعينات . ولهذا فمن الضرورى أن نبحث فى أثر العوامل الاجتماعية على عملية تكوين رأس المال التى كانت تتم من خلال الأجهزة الاقتصادية للدولة أو التى تمت فى المشروعات العامة . والبحث فى هذه المسألة ليس يسيراً بأى حال من الأحوال حيث لم يتطرق إليها كتاب التنمية الاقتصادية إلا استثناء أو بطريق غير مباشر .

وفى تحليل هذه المسألة فاننا نسلم أولا بالرأى الشائع بأن الحكومات فى الدول المتخلفة أقدر عن جمع التمويل اللازم للاستثمارات الضخمة اللازمة لعملية التنمية .. وكذلك فان المشروعات العامة التى تتمتع بتأييد الدولة أما عن الطريقة الحماية أو الدعم أو تسهيل الاقتراض من المصارف الخ .. تعتبر أقدر بلا شك على تمويل برامجها الاستثمارية عن المشروعات الخاصة . ولا جدال فى أن درجة التدخل الحكومى فى النشاط الأقتصادى وكذلك قيام المشروعات العامة هى مسائل محكومة باعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية .. ومثال الاعتبارات الاجتماعية : القيم الاجتماعية

السائدة بخصوص الملكية الخاصة أو العامة . وبخصوص الحرية الفردية وحدودها أو مدى القيود التي يمكن أن تفرض عليها ، وكذلك أيضا الضغط الاجتماعي الذي يقع على السلطة السياسية من جانب الطبقة العاملة أو من جهة المثقفين بخصوص ضرورة مشاركتها الفعالة في عملية التنمية الأقتصادية ..وهذه الاعتبارات الاجتماعية التي نشير إليها هي الاعتبارات العامة . ولكننا بالإضافة إلى هذا نحتاج لبحوث اجتماعية / سياسية بخصوص تكوين سلطة الدولة والجهاز الحكومي في البلدان المتخلفة حتى نستطيع أن نتصور على ضوئها كيفية تأثر القرارات الاقتصادية عموماً ـ وعملية تكوين رأس المال خصوصاً ـ ببعض العوامل الاجتماعية ، ولا أتصور أننا نستطيع في ضوء ما لدينا من معلومات أن نعطي أكثر من أمثلة عامة في هذا الشأن ... في البلاد المتخلفة التي ينتمي حكامها إلى طبقة كبار ملاك الاراضي نلاحظ ترددا هائلا من جانب الحكومات أو امتناع عن المساهمة في الاستثمارات الصناعية الثقيلة وميلاً إلى الاستمرار في الاعتماد المتطرف عن النشاط الزراعي والصناعات الخفيفة في إكتساب الدخل القومي وبالتالي فانه من الطبيعي في هذه الحالات أن يستمر الاعتماد على كثير من المصنوعات الاجنبية إلا في أوقات الازمات السياسية والحروب أو في الاوقات التي تثور فيها أزمات حادة في النقد الأجنبي . ولا يخفى أن أستمرار تدفق المنتجات الصناعية الاجنبية يضعف من قدرة الصناعة الوطنية على القيام أو النمو حيث ترتفع تكلفتها النسبية بشكل ملحوظ في بداية نشأتها . والنتيجة إذاً هي إنخفاض معدل تكوين رأس المال في الصناعة عموماً . وكذلك أيضا نجد أن حكومات هذه البلدان تعمل على توسيع حلقة التعامل المصرفي في النشاط الزراعي على وجه الخصوص . ويلاحظ أيضا أنه حينما يأتي التفكير الجدي في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية فان برنامج الاستثمارات الحكومية يبقى مقيدا بمشروعات إصلاح الري والصرف أو أستصلاح الاراضي أو انشاء الطرق والكباري أو غيرها من الاستثمارات الاساسية Infra - Structure . وهناك نموذج آخر من البلدان المتخلفة التي يحكمها العسكريون ولقد أصبح هذا نموذجا شائعا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث أجتاحت البلدان المتخلفة موجة من الانقلابات العسكرية . ويحتاج الأمر هنا إلى تحليل سياسي / أجتماعي دقيق لمعرفة الاصول والقيم والانتماءات الفكرية للحكام العسكريين وأنعكاس هذه جميعاً على السياسة الاقتصادية لبلادهم .

ومحاولة أكتشاف مدى تأثير معدل التكوين الرأسمالي في ظل هذه الظروف . والبت في مثل هذه المسائل يحتاج الى دراسات مستقلة .

٦ ـ ويلاحظ أن التغيرات في البناء الطبقي للمجتمع لها أهميتها الكبيرة في النشاط الأقتصادي عموماً من كافة جوانبه . وهذه التغيرات تعكس التحركات الاجتماعية داخل الطبقات المختلفة نتيجة لظروف إجتماعية وثقافية أو قد تأتي نتيجة ظروف اقتصادية أو سياسية داخلية وخارجية . الخ . ويترتب على هذه التغيرات الاجتماعية الهيكلية تغيرات في شكل المؤسسات الاجتماعية والسياسية وتغيرات قانونية وكذلك أيضاً تغيرات في النشاط الأقتصادي قد يكون لها أحيانا آثار بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية . ومن أستعراض تاريخ انجلترا الاقتصادي تجد أن قيام ثورتها الصناعية لم يكن ممكنا الا بعد ثورة الفلاحين Peasants Revolt وأنتهاء عصر الإقطاع بعد ذلك وزرع طبقة جديدة وهي طبقة الرأسماليين . ولقد تسلحت هذه الطبقة بمفاهيم اخلاقيات جديدة للعمل والكسب المادي أستمدتها من الاتجاهات الدينية المسيحية Protestant التي أنشقت على الكنيسة وفكرها التقليدي الذي ساد وسيطر على الفكر في العصور الوسطى . ولقد قامت الطبقة الجديدة في اطار الرأسمالية بعمليات الادخار والاستثمار على نطاق لم تعهده ولا تستطيع طبقة أخرى من المجتمع القيام به ونجد أن آرثر لويس يقترح في كتابه Theory of Econ . Growth أن تكوين رأس المال في المجتمعات المتخلفة إنما يتوقف على نمو الطبقة الرأسمالية وتهيئة الأمان السياسي المناسب لها [1] ولو أن الأمر كذلك لكان علينا أن نبحث في البناء الطبقي للمجتمع ـ من حيث الأحجام النسبية للطبقات المختلفة وطبيعة العلاقات بينها والافكار والقيم السائدة حتى نتوصل إلى تحديد العوامل الاجتماعية / الاقتصادية التي تعرقل نمو طبقة الرأسماليين ثم نعمل على إزالة هذه العراقيل . ولكن الواقع أن العديد من البلدان المتخلفة في الوقت الحاضر يرفض الامتثال للنمط التقليدي للنمو الرأسمالي الذي يعتمد على المشروع الفردي ، وهذا بطبيعة الحال يقلل جدا من أهمية أقتراح لويس . ومن الناحية الاخرى فشلت الشيوعية أيضا في أن تغزو سوى عدد محدود جدا من البلدان المتخلفة خلال القرن العشرين بينما ثمة تيارات أشتراكية

---

(1) Ibid , pp . 233 .

معتدلة أنتشرت فى هذه البلدان وارتبطت أساسا بقضايا العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى بين أبناء الأمة وتدعو إلى مزيد من الحقوق للطبقة العاملة . والواقع أن التطورات فى عدد متزايد البلدان المتخلفة تتمخض عن انتصارات للطبقة العاملة على نمط مشابه جدا لما يحدث فى الدول الغربية المتقدمة أقتصاديا . ونعود إلى الاقتراح السابق لآرثر لويس فنجده فى أساسه يهدف الى زيادة نصيب الارباح فى الدخل القومى وذلك ليزداد الادخار ثم الاستثمار بينما أن ما يحدث الآن فى العديد من البلدان المتخلفة يأتى بنتائج معاكسة تماما . فالتغيرات الاجتماعية فى وضع الطبقة العاملة قد أنتهت الى أعادة توزيع الدخل القومى لصالح هذه الطبقة وذلك عن طريق رفع معدلات الاجور وأحيانا بأعطاء العمال فرصة المشاركة فى الارباح وبالتوسع فى تقديم الخدمات الاجتماعية المجانية لافراد العائلات العمالية .. هذا فى نفس الوقت الذى ترتفع فيه أسعار الضرائب على الشرائح العليا من الدخول وتتعرض فيه السلع الكمالية [1] لضرائب مرتفعة . وهكذا نجد أن التغيرات فى البناء الطبقى فى المجتمعات المتخلفة تقود الى توزيع الدخل فى صالح الطبقة ذات الميل المنخفض للأدخار وهذا على النقيض تماما مما كان يحدث فى أوربا فى القرنين الثامن والتاسع عشر حيث سادت أجور الكفاف .. ولا شك أن الوضع المذكور يقلل من قدرة البلدان المتخلفة على تكوين الادخار الحقيقى وبالتالى على الاستثمار . وبينما يمكن الاستعانة بالتمويل التضخمى والقروض الأجنبية كوسائل مكملة للمدخرات القومية الحقيقية إلا أنه لا يمكن زيادة الاعتماد عليها دون تعريض برنامج التنمية الاقتصادية بأكمله للخطر .

ثانياً : تحليل أثر العوامل الاجتماعية على عملية التجديد :

تعتبر عملية التجديد Innovation حيوية وضرورية للغاية للتنمية الاقتصادية ولقد أتضحت هذه الحقيقة للكثير من كتاب التنمية الاقتصادية فعبروا عنها بطرق

---

(١) كثير من السلع التى تعتبر كمالية فى البلدان المتخلفة يجرى أعتبارها ضرورية فى البلدان المتقدمة اقتصاديا وإذا شئنا وضع مفهوم علمى للسلع الكمالية فى البلدان المتخلفة لقلنا ببساطة أنها التى لا تتمكن الطبقة العاملة - وهى جمهرة الشعب - من شرائها .

مختلفة . ولعل شومبيتر كان اول من كتب بوضوح فى التجديد فأبرز أهمية هذه العملية وحلل بدقة الصلة بينها وبين عملية التنمية الاقتصادية . ولذلك لا يزال الاقتصاديون حتى الآن يستخدمون المفهوم الذى وضعه شومبيتر للتجديد والذى يؤكد على أهمية الدور الخاص الرئيسى للمنظم فى عملية التجديد . وقد يعترض البعض على هذا بأن ظروف الدول الغربية التى كان شومبير يجرى تحليله فى إطارها تختلف عن ظروف البلدان المتخلفة ومن ثم فان ما ينطبق على الأولى لا ينطبق على الأخيرة .. إلا أننا نستطيع بواسطة التحليل أن نؤكد أن الدور الرئيسى الذى أفرده شومبيتر فى عملية التجديد لن يختلف فى حالة البلدان المتخلفة عن ابلدان المتقدمة حتى مع التسليم باختلاف ظروفها . فمن الممكن القول أن عملية التجديد تتحدد بثلاث محددات رئيسية :

١ - توافر الاختراعات والأفكار التى قد يؤدى تطبيقها فى النشاط الاقتصادى الى ظهور فرص غير عادية للارباح .

٢ - وجود المنظم الرائد الذى تتوافر لديه الرغبة فى تحمل مخاطرة التطبيق العملى لأحدث الاختراعات أو الافكار .

٣ - العثور على التمويل الضرورى وكذلك عناصر الانتاج الأخرى التى لا يستطيع المنظم بدونها أن يقوم فعلا بعملية التجديد .

وفى تحليل شومبيتر نجده يفترض توافر الاختراعات والأفكار وكذلك يفترض أن النظام المصرفى فى الاقتصاد الرأسمالى مرن وقادر على الوفاء بمعظم طلبات الاقتراض وذلك باستثناء الوضع فى ظروف الرخ الشديدة . وعلى أساس هذه الافتراضات السابقة نجد أن شومبيتر يتجه الى الاعتقاد بان أهم المحددات لعملية التجديد ومن ثم للتنمية الاقتصادية ، هو عنصر التنظيم والظروف المؤثرة فى عرضه وكفائتة فإذا ما قمنا - من الناحية الأخرى - بالنظر فى ظروف البلدان المتخلفة فاننا نلاحظ تخلفها الشديد فى ميدان البحوث العلمية والتكنولوجية كما أننا نعلم أيضا أن هذه البلدان تعانى من أنخفاض المدخرات الحقيقية كما أن الجهاز المصرفى بها حديث النشأة بالإضافة إلى أنه لا يستطيع خلق الائتمان على نفس النمط أو النطاق القائم فى

البلدان المتقدمة اقتصاديا ، فهل يعنى هذا أننا لا نستطيع أن نفرد إلى عنصر التنظيم نفس الدور الرئيسى الذى أعطاه له شومبيتر فى عملية التجديد ؟ كما اننا لا بد أن نبحث أيضا فى الظروف المهيئة لدور البحث العلمى والاختراع وكذلك أيضا فى كيفية تمويل المشروعات الجديدة كمحددات رئيسية لعملية التجديد ؟ ولكن الواقع هو أن البلدان المتخلفة لا تعانى من قصور فى ناحية الاختراعات الفنية والأفكار العلمية الصالحة فى مجالات النشاط الاقتصادى بالرغم من تخلفها التكنولوجى والعلمى لسبب بسيط وهو أنها تستطيع من الناحية الفنية والعملية أن تعتمد على حصيلة المخترعات والاكتشافات العلمية المتراكمة لدى الدول المتقدمة اقتصاديا .. فالعلم فى القرن العشرين مختلف عنه فى القرنين الثامن والتاسع عشر ، فليس هناك اخفاء أو حجز على المخترعات والافكار العلمية إلا باستثناء تلك الخاصة بالصناعات الحربية ومشروعات الفضاء . ولكن يقابل الميزة المذكورة صعوبات عملية قد تصبح بالغة أحيانا تتمثل فى أن معظم الاختراعات والأفكار العلمية التى استفادت منها الدول المتقدمة اقتصاديا تحتاج إلى رأس مال ضخم نسبياً ، حيث أن هذه الدول قطعت شوطاً كبيراً منذ بداية الثورة الصناعية فى مجال تكثيف رأس المال فى العملية الإنتاجية . وبطبيعة الحال فإن هذه الظروف تزيد من مشكلة التمويل التى تعانى منها البلدان المتخلفة . وبالرغم مما تثيره هذه الظروف الصعبة من عراقيل أمام عملية التجديد إلا أنها لا تقلل من أهمية الدور الرئيسى الذى يتعين على المنظم أن يقوم به بل أنها فى الواقع تزيد من أهمية هذا الدور . فالمهمة الرئيسية الملقاة على عاتق المنظم فى الاقتصاد المتخلف تتمثل فى عملية اختيار دقيق لكى ينتقى من بين الاختراعات التى طبقتها الدول المتقدمة بنجاح تلك الأكثر ملائمة على أساس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج المتاحة فى بلده . وكذلك تلك التى يمكن أن يتنبأ بنجاحها فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلده .

وحيث نستطيع أن نتبين أن العنصر البشرى (التنظيم) هو الذى يقوم بالدور الرئيسى فى عملية التجديد فى البلدان المختلفة فإننا نستطيع أن ننطلق بعد هذا إلى بحث العوامل الاجتماعية المتخلفة المؤثرة على عرض وكفاءة هذا العنصر داخل هذه البلدان . وبالإضافة إلى هذا سوف نهتم ببحث ظروف المناخ الاجتماعى الملائم

لانطلاق عنصر التنظيم بما يحقق التنمية الاقتصادية . وغنى عن القول أن أثر العوامل الاجتماعية على عملية التجديد ستتضح من خلال هذا التحليل .

العوامل الاجتماعية وأثرها على عرض وكفاءة المنظمين فى البلدان المتخلفة :

لقد شرح شومبيتر أن عرض المنظمين بالمجتمعات يتوقف على عاملين أساسيين :

١ ـ معدل الأرباح .

٢ ـ المناخ الأجتماعى .

والعامل الأول لا يمسنا بصفة مباشرة فى التحليل الحالى . أما بالنسبة للمناخ الاجتماعى فهو فى رأى شومبيتر عبارة عن مزيج مركب من مجموعة القيم الاجتماعية للبلد والهيكل الطبقى للمجتمع Class strueture والدوافع النفسية الاجتماعية وكذلك أيضا النظام التعليمى . أما بالنسبة للقيم الاجتماعية فنجد أنها تتدخل مباشرة فى تقدير أهمية النجاح بالنسبة للمشروعات الجديدة وبالتالى بالنسبة لمنظميها . والأسئلة التى تثار فى هذا الشأن حتى يمكن أعطاء الحكم الصائب هى مثلا : هل يعطى المجتمع أهمية كبرى لنجاح المشروعات الجديدة أم لا ؟ وهل هناك أعمال تقليدية يضعها المجتمع موضع الاحترام ؟ وهل يستطيع أن يغير من نظرته تجاهها أم لا ؟ والاجابات على مثل هذه الأسئلة تعين الباحث فى معرفة التقدير الاجتماعى لعملية التجديد ولعنصر التنظيم .

ولقد أشرنا من قبل فى الفصل الحالى الى التغيرات فى الهيكل الطبقى للمجتمع وأثارها على عملية تكوين رأس المال . وبالنسبة لعملية التجديد سواء بصفتها المستقلة أو من واقع أتصالها الوثيق بعملية تكوين رأس المال ، فان هذه التغيرات الهيكلية الاجتماعية لها أيضا آثارها الهامة . وتلخيصا لمسائل سبق سردها فان هذه التغيرات الهيكلية تحدث بدرجات متفاوتة من القوة فى المجتمعات المختلفة كما أنها تنعكس على المناخ السياسى لهذه المجتمعات بأشكال مختلفة ثم تأتى محصلاتها فى قوانين أو قرارات اقتصادية رسمية تضمن حقوقا معينة للطبقة العاملة أو تضع حدوداً معينة

على تصرفات أصحاب الاعمال أو على دخولهم . وعلى سبيل التكرار مثلا صدور قوانين تؤكد حصول العمال على حد أدنى من الأجور أو معدلات للأجور مرتفعة نسبيا (وأحيانا حق المشاركة فى الأرباح) وقوانين تعطى العمال الحق فى مزيد من الراحة عن ذى قبل وأخرى تضع حدوداً قاطعة على حق أصحاب الاعمال فى فصل العمال (وأحياناً أيا كانت الاسباب لهذا الفصل) ومن الناحية الأخرى رفع سعر الضرائب على الشرائح العليا من الدخول وزيادة الضرائب غير المباشرة على بعض السلع والخدمات التى يقع عبئها على أصحاب الدخول المرتفعة دون غيرهم . وكل هذه القوانين أو القرارات التى وضعت لإرساء بعض الحقوق العمالية وحماية المزيد منها ولإعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقة العاملة إنما تؤثر تأثيرا سيئا على ما أسماه شومبيتر بالمناخ الملائم لعنصر التنظيم الذى يمكن أن يمارس عملية التجديد . ومع ذلك فلا بد أن نثير فى هذا المجال ضرورة التفرقة ما بين المشروع الخاص والمشروع العام ... فلقد كان هدف شومبيتر تحليل المناخ الاجتماعى الخاص بالمشروعات الرأسمالية لإكتشاف العراقيل التى تقف أمام منظميها فى سعيهم للتجديد، تلك العراقيل التى تتسبب بالتالى فى استمرار أو خلق الركود الاقتصادى (الذى يسميه شومبيتر التدفق الدائرى Circular flow) فما بال المشروعات العامة - هل تتأثر حركة التجديد فيها بنفس الأسباب المذكورة بأعلى ؟ ليس هناك من شك فى أختلاف الوضع ، ومع ذلك فإن هناك بقية من تحليل شومبيتر صالحة للاستخدام فى تحليل وضع المنظم والتجديد فى ظروف المشروع العام . لقد ميز شومبيتر ثلاث دوافع للمنظمين فى عملية التجديد منها أثنان يصلحان فى ظروف المشروع الخاص أو العام وهما الرغبة فى إثبات القدرة الشخصية والرغبة أو الولع بالخلق والابتكار ، أما الثالث فهو خلق المشروع الاقتصادى أو توسيع حجمه للأغراض الخاصة . والسؤال الذى قد يرد على الذهن الآن هو هل تتأثر الرغبات فى إثبات القدرة الشخصية والولع بالخلق والابتكار لدى المنظم العام فى الدولة المتخلفة بالقوانين والقرارات الهادفة إلى إعطاء مزيد من الحقوق للعمال أو بإعادة توزيع الدخول فى صالحهم . وفيما أعتقد فإن الإجابة بالنفى إلا تحت ظروف خاصة [1]. ومع ذلك فان هناك جوانب أخرى ينبغى

---

(١) مثال أن يكون المنظم العام منتسبا أجتماعيا أو فكريا إلى طبقة أو فئة لا تتعاطف مع الحركة العمالية .

التنبيه إليها وهى تؤثر فى المنظم العام كما تؤثر فى النظام الخاص . حقيقى أن رغبة المنظم العام Puplic entrepreneur فى التجديد يمكن أن لا تتأثر إطلاقاً بظروف الملكية العامة ولكن قدرة هذا المنظم على إتمام عملية التجديد بنجاح كما يشتهى قد تتأثر الغاية . ولنفترض لإثبات هذا أن المنظم العام يرغب فى التجديد باستخدام فن إنتاجى مكثف لرأس المال أو موفر للعمل .. هل يستطيع حقاً المنظم العام أن يقدم على عملية التجديد هذه فى ظل الظروف التى قد تفرض عليه زيادة القوة العاملة فى مشروعه العام بدلا من ثباتها أو أنتقاصها ؟ وفى ظل بعض القرارات الحكومية المتحيزة للطبقة العاملة والتى قد تسمح بزيادة الأجور بمعدلات تفوق الزيادة فى الإنتاجية هل يستطيع المنظم العام حقاً أن يشعر بأهمية نجاحه فى عملية التجديد ؟ حقيقى أنه لن يحصل على الربح لنفسه ، ولكن لا يزال يعتبر أن الربح أو إذا شئنا تسميته بالفائض (القيمة المضافة - الاجور) هو أقرب المقاييس دقة عند الحكم على كفاءة إتمام عملية التجديد ، ومن ثم فالربح أو الفائض هو المقياس الذى يمكن المنظم العام استخدامه فى إثبات كفاءة مشروعه حتى يتلقى التقدير الادبى الذى ينتظره من الدولة ... وبدون وجود الإثبات الظاهر على كفاءة عنصر التنظيم وبدون تلقى التقدير الأدبى فى حالة النجاح لا أخال عملية التجديد تجد من يقوم بها من تلقاء نفسه أو بالحماس الضرورى لنجاحها فى إطار المشروعات العامة .

وأخيراً بالنسبة للدوافع النفسية / الاجتماعية التى أشار إليها شومبيتر إلى دورها فى تحديد المناخ الاجتماعى الخاص بعنصر التنظيم فاننا سوف نجد فى بعض البحوث الأخيرة أهتماما كبيرا بها وقد تطرقنا إلى معظمها من قبل .

لقد كتب غير شومبيتر فى موضوع التجديد عدد ليس بقليل من الكتاب . ولقد أعطى بعضهم اهتمامه الاساسى للعوامل الاقتصادية بينما أعطى آخرون أهتماما كبيراً للعوامل الاجتماعية المؤثرة فى عرض وكفاءة عنصر التنظيم الذى يتعهد عملية التجديد . وفيما يلى نستعرض أهم الآراء التى تهمنا فى بحثنا مع التعقيب عليها ولقد قمنا بأستعراض أهم النظريات فى هذا المجال فى الفصل السابق حينما تعرضنا إلى نظرية بريك فى الثنائية الاقتصادية وماكيلاند عن دافع الانجاز وهاجن فى تحليله للمجتمع الفردى وهوزلتز عن الحدية الإجتماعية .

ثالثاً : تحليل أثر العوامل الاجتماعية على حركية العمل :

تقوم النظرية الاقتصادية على أساس ان الحاجات لا نهائية unlimited wants وأن الفرد يسعى لتعظيم اشباعه وبناء على هذا وبافتراض الرشد الاقتصادى Ration-al economic behavior فان العامل سوف يرحب دائما بالحصول على معدل أعلى للاجر ويسعى إلى ذلك حتى لو أقتضى الأمر الإنتقال من مشروع إلى مشروع أو من مكان لآخر . ولو سئل العامل أن يعمل لعدد إضافى من الساعات فانه يتردد فى هذا لأنه سيفقد جزء من وقت فراغه المخصص للراحة ومع ذلك فان قراره النهائى سوف يتحدد بمدى الاغراء المادى الذى يأتى فى شكل أرتفاع معدل الأجر . وبينما تشكك النظرية الاقتصادية كثيرا فى حركية عنصر العمل دوليا إلا أنها تكاد تجزم بحدوثها على مستوى الاقتصاد الواحد داخل أى بلد من البلاد . ومنذ فترة الثلاثينات فى القرن الحالى بدأت بعض التعديلات الهامة تدخل فى هذه النظرية . وجاءت هذه التعديلات فى سياق التغيرات الاقتصادية التى انتابت النشاط الاقتصادى فى معظم الدول الغربية وظهور النقابات العمالية القوية فى سوق العمل وكذلك مع التغيرات الحضارية التى أتت بتغيرات واضحة فى النظرية تجاه الحياة العصرية . ولقد تنبه العديد من الاقتصاديين الذى تناولوا موضوع إقتصاديات العمل الى أن العوامل غير الاقتصادية لها دورها فى الحد من حركية عنصر العمل . ولقد كتب الكثير فى هذا الموضوع ونحن نحتاج فى مجال بحثنا الحالى الى تمييز العوامل الاجتماعية من بين العديد من العوامل غير الاقتصادية التى تؤثر فى حركية العمل كما أننا نحتاج الى التركيز على تلك العوامل الاجتماعية التى تشيع فى ظروف الدول المتخلفة خاصة .

١ ـ بالنسبة إلى الافتراضات الأساسية لنظرية حركية العمل نشير أولا إلى أن عدداً من البحاث المهتمين بالمجتمعات المتخلفة قالوا بأن الاحتياجات الإنسانية فى هذه المجتمعات محدودة Limited wants على عكس ما تفرضه النظرية الاقتصادية الغربية وأرجع هذا إلى أن الاحتياجات تتحدد أساسا بمسائل غير أقتصادية . ومن ضمن من كتب فى هذا الموضوع بويك Boeke (وهو هولندى تأثر كثيراً بتجربة خاصة أكتسبها خلال عمله بأندونيسيا أثناء الاحتلال الهولندى لها) واعتقد أن الفرد فى المجتمع المتخلف يسلك سلوكا مغيرا لما تفرضه النظرية الاقتصادية الغربية حيث

يعمل لساعات أقل إذا ارتفع أجره وذلك لأن أحتياجاته محدودة ، والسبب عنده أن هذه الاحتياجات تتحدد بعوامل اجتماعية [1] .

والواقع أننا فى بحثنا لأهمية الارتفاع فى الأجر النقدى بالنسبة إلى بذل المزيد من الجهد فى نفس الحرفة أو كدافع لتحرك العامل من النشاط الأولى إلى الصناعة يجب أن نذكر الآتى : أن أهمية الأجر المرتفع تتأكد بصورة واقعية حينما يستخدم فى تحقيق رغبات العامل من حيث شراء السلع التى كان محروماً منها كليا أو محروما من اشباع نفسه منها ، ويتضح من بعض الدراسات ان كثير من العمال القرويين الذين أنتقلوا للصناعة استمروا فى الأنفاق على نفس النمط الاستهلاكى القديم أو قاموا بالانفاق على سلع تقليدية جدا (مثل شراء المواشى فى قراهم الأصلية [2]) . ومثل هذا السلوك فى حد ذاته يؤكد عدم اندماج العامل فى المجتمع الصناعى الجديد عليه ، ولكى يحدث الاندماج المطلوب لا بد أن يرى العامل السلع الصناعية الجديدة بالنسبة له وأن يفكر فى شرائها ، أى أن تثور رغبته فى حيازتها وأستهلاكها بدون هذا لا يمكن أن نتوقع أن يتكون لدى العامل القروى ما يسمى بالرغبات غير المحدودة . ومن ثم لا يصح منا أن نتوقع منه رغبة فى بذل المزيد من العمل للحصول على مزيد من الأجر ما لم يمر بظروف استثنائية خاصة . وهكذا نلاحظ أن ظاهرة منحنى غرض العمل الملتوى للخلف Backward sloping supply curve ليس ضرورة نتيجة الكسل أو تفضيل الراحة أو نتيجة قيم اجتماعية خاصة ضد العمل فى المجتمع المتخلف وإنما هو نتيجة طبيعية لجمود التصورات الفردية بشأن كيفية التصرف فى الدخل . وبالتالى فإنه فى مناقشة الرغبات المحدودة أم غير المحدودة لدى العامل فى البلد المتخلف يجب أن نلاحظ أن شيوع الرغبات المحدودة قد يكون نتيجة طبيعية للجمود الاجتماعى التقليدى فى نماذج الاستهلاك وعدم الاحاطة بنماذج حديثة . وشيوع منحنى عرض العمل الملتوى للخلف يضع بلا شك حدوداً كبيرة على طاقة

---

(1) J. H. Boeke. Economics and Economic Policy of Dual Soeieties New York 1953 . the book cited as " Boeke " Economics See p. 40 .

(2) A . Lewis pp. 227 - 230 .

العمل الفعلية التى تتنتقل من قطاع النشاط الأولى إلى الصناعة او من صناعة الى اخرى ذات اجر مرتفع نسبياً .

أما بالنسبة لإفتراض الرشد الاقتصادى فى التصرفات فإن أحداً لا يستطيع إنكار القدر الكبير من التجريد المتضمن فيه ... ولقد هوجم افتراض الرشد الاقتصادى على يد أقتصاديين غربيين داخل المجتمعات المتقدمة على أساس أنه افتراض مثالى قائم على التجريد ويفترض أن التصرفات الإنسانية تعكس فقط العوامل الاقتصادية بينما انها قد تكون غريزية كما يقول فيلن T. Veblen أو قدتتحدد بعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية بجوار العوامل الاقتصادية كما قال كثيرون . ولا نستطيع أن ندافع عن هذا الافتراض عند تحليل سوك الأفراد داخل المجتمعات المتخلفة . وهناك شك عام بأن العامل فى البلد المتخلفة يضع قراراته بالإنتقال من مشروع لآخر أو من صناعة لأخرى أو من مدينة لأخرى بناء على العوامل الاقتصادية فقط بناء على عديد من العوامل من ضمنها وليس ضرورة من أهمها العوامل الاقتصادية . والمناقشة التالية تتضمن تحليلا لأهم العوامل التى تتدخل فى تحديد حركة العمل .

٢ - إحدى المسائل الهامة التى تحد من حركة العمل من النشاط الأولى إلى النشاط الصناعى داخل الاقتصاد المتخلف هى أن النشاط الأخير ينمو عادة بضواحى المدن أو داخلها أى بعيداً عن القرية . ولهذا فإن العامل الذى يقبل على العمل بالصناعة لا بد وأن يغير موطنه الأصلى فينتقل إلى سكنى المدن أو ضواحيها . ولقد كتب الكثير فى هذا الموضوع ، وكل ما نريد هنا هو أن نبرز أهم النقاط فى المناقشة مع تحليل أهمها .

أن الفرد فى المجتمع القروى التقليدى Traditional Peasant Soc. لا يستطيع بسهولة هجران عائلته أو أصدقاؤه والتخلى عن العلاقات الاجتماعية التى ينمو فيها منذ صغره ويشب معتاداً عليها ، ومن الجانب الآخر فإن الانتقال إلى المجتمع الجديد يتضمن عددا من المشاكل بعضها كبير الأهمية مثل العثور على مسكن والاعتياد على جيرة أفراد غرباء لا تربطه بهم أيه صلات اجتماعية سابقة (صداقة أو قرابة) وليس

لديهم نحوه أية التزامات اخلاقية فى حالة تعرضه لأية مشكلة . ومثل هذه الظروف الجديدة لها من الناحية النفسية أثر قطعى فى شعور العامل القروى المهاجر بعدم الاطمئنان والافتقار إلى الأمان . وحينما لا يستطيع العامل القروى أن يستقر فى الضواحى الصناعية فانه سوف يعود إلى موطنه الأصلى .. وهذه المسائل لها أهميتها التى لا تنكر فى الحد من هجرة العمال الزراعيين إلى الصناعة . وقد يزداد تقديرنا لأهميتها إذا ما تذكرنا أن العامل القروى قد نشأ فى بيئة مكونة من أفراد ذوى تصورات محدودة وقدرة ضعيفة على مواجهة المشاكل غير التقليدية ومن ثم تخوف كبير وليس بغريب مما يمكن أن يأتى به الدهر . وتأكيداً لهذا التحليل نلاحظ أن أكثر الأفراد استعداداً لهجرة القرية إلى المدن أما أن يكونوا من ابناء القرية الذين تلقوا قدراً من الثقافة فاتسعت تصوراتهم ومداركهم أو من بين الأفراد المنتمين إلى عائلات صغيرة وفقيرة (فقيرة بالنسبة للمستوى السائد داخل القرية) أو من أولئك الذين يعانون من مشاكل الاقطاع الظالم أو من بين مرتكبى الجرائم الهاربين من العدالة .
كما يمكن أيضاً أن نلاحظ سهولة أتخاذ قرار الهجرة من القرية الى المدينة حيث تقوم الصناعة حينما تتم الهجرة بصورة جماعية - أى فى شكل مجموعة من أبناء القرية إلى المدينة حيث يعتزمون الانتقال إلى المجتمع الجديد فيستطيعون حينئذ السكنى معاً أو متجاورين ومعاونة بعضهم البعض فيما يتعرضون له من مشاكل اقتصادية واجتماعية . ولعل هذا هو ما يؤكد أن تمتع بعض الدول المتخلفة بنظم تقدمية تكفل قدرا من الضمان الاجتماعى لعمال الصناعة أو وجود نقابات عمالية منظمة يساهم فى تقليل المشاكل المذكورة . كما يمكن أن نحكم فى ضوء هذا العرض أن مجرد أرتفاع الأجر النقدى فى النشاط الصناعى بالنسبة للزراعة لا يغطى حسابات العامل القروى للضمانات الاجتماعية التى يحصل عيها بصورة طبيعية فى قريته بالإضافة إلى أنه قد لا يغطى تكلفة السكن المرتفع الايجار والمواصلات داخل المدينة الصناعية .

٣ - يجب أن نضيف إلى ما سبق أن تحرك العامل فى المجتمع المتخلف يعتمد على نجاحه فى التخلص من الأشكال التقليدية الاجتماعية التى تعطيه قدر من الأمان المادى والاجتماعى وتربطه بقدر من الإلتزامات التبادلية . أن العائلة الكبيرة

أو الممتدة Extended family فى المجتمع المتخلف تمثل فى حد ذاتها عائقا هائلاً أمام الحركة العمالية لأنها توفر نظام الضمان الاجتماعى لأفرادها من جهة ولأن تساندها من جهة أخرى غالبا ما ينقص الجاذبية الفعالة للعائد المادى الفردى .. ففى ظل نظام العائلة الممتدة تجد أنه إذا ما واجه الفرد مشكلة مالية فأن أقاربه ملتزمين عائليا بمساعدته أما إذا أنتعشت أحوال الفرد المادية فإنه لا بد أن يقاسم ، حظه السعيد ، مع بقية أقاربه خاصة المحتاجين منهم .. ولقد ناقشنا ان تعود العامل القروى على قدر من الضمان فى قريته يقلل من عزيمته على الهجرة إلى المدينة ومواجهة مشاكل غير معلومة بمفرده والآن نضيف إلى هذا ان الحافز على الهجرة ومواجهة المشاكل انفراديا يضعف بصورة أكبر إذ يعلم العامل القروى المهاجر أنه فى حالة تحقيقه نجاحاً يذكر فانه لا بد وأن يقاسم دخله المتزايد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع بقية أفراد عائلته فى القرية .

٤ ـ هناك أيضاً مسألة عدم الاستجابة للتنظيم الادارى داخل النشاط الصناعى من جانب العامل القروى لأسباب اجتماعية وثقافية وأثرها على حركية العمل . فالعامل القروى منذ نشأته داخل إطار اجتماعى معين يحدد بصورة تقليدية المكانة الاجتماعية لكل فرد ويحافظ عليها . وهناك فى جميع البلدان المتخلفة تقريبا ـ خاصة قديمة الحضارات ـ التزامات وتقاليد اجتماعية ليست فقط كفيلة بالمحافظة على مثل هذه الأوضاع وإنما أيضا تضفى عليها هالة من المهابة والاحترام . وبمقارنة هذه العلاقات الاجتماعية التقليدية التى تسود داخل مجتمع القرية بشبكة العلاقات الإدارية التنظيمية والفنية التى تسود فى المشروعات الصناعية نجد أن الأخيرة تقوم على أسس مختلفة كلية . فنظام الرئاسات والترتيب فى الدرجات لا يقوم على أساس المكانة العائلية أو إلى الحسب والأصل ولا يرتبط بالعمر أو بالاخلاق الشخصية .. وإنما يرتبط بدرجة المهارة والكفاءة فى ممارسة العمل ، والنتيجة الطبيعية هى عدم إستجابة العامل القروى للنظام الجديد وشعوره تجاهه قد يصبح عبارة عن مزيج من قلة الاحترام واللا مبالاة أو الخوف أحيانا . والواقع أن لهذا الأمر أهمية كبرى ، فالعامل القروى لكى ينتقل فعلا إلى النشاط الصناعى ويصبح جزءا منه يساهم فى نموه لا بد أن ينخرط فى التنظيم الجديد للعلاقات داخل الصناعة ويقتنع فكريا به وبأهميته له .

وبتعبير آخر لا بد أن ترتفع مستوى تصورات العامل القروى وأفكاره حتى يقبل الوضع الجديد فى الصناعة ككل بما فيه من مزايا مادية - الارتفاع فى مستوى المعيشة المادى - ومتاعب اجتماعية - التغير فى طبيعة العلاقات والمعاملات الفردية . ولقد لاحظ الباحثون المهتمون بهذه المسائل فى الدول المتخلفة أن القصور فى التصورات والتشبث النفسانى بالأوضاع والعلاقات الاجتماعية التقليدية إما أن يؤدى إلى تردد العمال القرويين فى قبول الانخراط بالنشاط الصناعى والعمل به أو يودى - فى حالة دخولهم للنشاط الصناعى - إلى عدم استجابتهم بسهولة لمتطلبات العمل من نحو ضرورة تلقى مزيد من التدريب والتنفيذ الدقيق لتعليمات رؤسائهم والتعاون بروح طيبة معهم ومع الآخرين من زملائهم ، وهناك مناقشة مماثلة بخصوص الصناع والحرفيين وتقبلهم الانخراط فى الصناعة الحديثة . فالانقلاب من الوضع المستقل للصانع الحرفى الى مجرد عامل فى تنظيم صناعى كبير لا يتضمن مجرد تغير مكان أو طبيعة العمل بل أيضاً فقدان الحرية الشخصية نتيجة الارتباط بالآلات الحديثة وقبول مبدأ تقسيم العمل داخل المصنع وكذلك أيضاً يتضمن فقدان المكانة الاجتماعية التى أكتسبها الصانع الحرفى هو أو عائلته من قبل فى ممارسة حرفته خلال سنوات طوال . ومثل هذه المسائل التى تتعلق بقيمة الفرد وبطريقة تقدير مكانته إجتماعيا تؤثر فى قرار قبول الانتماء إلى الصناعة الحديثة .

نتائج مستخلصة من التحليل ومقترحاته :

نستطيع الآن أن نستخلص بعض النتائج من التحليل السابق كما أننا سوف نضيف عدداً من المقترحات التى يمكن أن تفيد فى مجال رسم سياسة واقعية للتنمية الاقتصادية .

أولاً : نتائج ومقترحات خاصة بعملية تكوين رأس المال :

١ - رأينا أنه تحت ضغط مجموعة من الظروف الاجتماعية السائدة فى المجتمعات الزراعية التقليدية مثل تفضيل الأرض والميل الى الظهور واكتساب المراكز الاجتماعية فان معظم المدخرات التى تتكون لدى المزارعين تتجه تلقائيا نحو إستثمارات غير منتجة وأشكال أخرى من الانفاق البذخى أو الاكتناز .. ويتجه الكثيرون

الى الاعتقاد بأن الحل الملائم يكمن فى قوانين الإصلاح الزراعى [1]. حيث بواسطتها تفرض حدود قصوى على ملكية الأرض كما يمكن أيضا أن تساهم وسائل مختلفة فى الحث على رفع الإنتاجية فى انشاط الزراعى ، ولقد ساهمت هذه القوانين فعلا فى التهيئة للثورة الزراعية الأوربية من قبل . ولكن يجب أن نحمل فى الأذهان مسألة أختلاف ظروف الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر عن ظروف الدول الأوربية فى القرن التاسع عشر فالأخيرة كانت تشهد ظروف نمو مستمر تكنولوجى مضطرد وهجرة تلقائية لرأس المال والعمل من الزراعة إلى الصناعة . وفى العصر الحاضر قام عدد من الدول المتخلفة باستصدار تشريعات للرصلاج ازراعى ولم تكن مثمرة بالشكل المتوقع . ومن البحث يمكن أن نؤكد أن قوانين الإصلاح الزراعى وحدها لا يمكن أن تهيئ حلا كاملا لمشكلة إتجاه مدخرات المزارعين فى نواحى استثمارية غير منتجة أو لتغرق فى أنواع من الانفاق الاجتماعى غير المثمر . يجب فى أعتقادنا أن يكون هناك اتجاه إيجابى من الحكومة فى توعية المزارعين وملاك الأراضى بشتى الطرق الممكنة وذلك لحفزهم على تغيير النمط التقليدى فى سلوكهم الانفاقى . ويمكن لنا أن نتنبأ بأن الاستثمار فى برامج التوعية التى توجه توجيها سليما على أساس عملى مدروس يمكن أن تمهد الطريق للاستفادة من تشريعات الاصلاح الزراعى . ومن الناحية الأخرى يجب على الحكومة أن تتفادى أيه سياسات تستهدف الضغط على المزارعين من أجل استثمار مدخراتهم خارج النشاط التقليدى . وذلك لأن المزارع يشعر أصلا بنوع من عدم الأمان عند الخروج من النشاط الزراعى التقليدى ومن الممكن أن تتزايد مخاوفه فى ظروف الضغط عليه وتنعدم رغبته فى استثمار مدخراته .

٢ ـ وبالإضافة الى ما سبق يجب التفكير بصورة عملية فى إيجاد بدائل مغرية للاستثمار التقليدى فى الأراضى والعقارات أو للانفاق البذخى وحيث تقل رغبة ملاك

---

(١) لقد كان لروبرت مالتس الفضل فى اقتراح قوانين الاصلاح الزراعى لأول مرة واستصدر هذه القوانين بأشكال أو بدرجات متفاوتة فى الدول الأوربية وساهمت فى حل الكثير من مشاكل قطاعها الزراعى وهيأت للثورة الزراعية التى حدثت فيما بعد .

الأراضي والمزارعين والتجار في المخاطرة بمدخراتهم خارج نشاطهم التقليدي لأسباب اجتماعية - اقتصادية عديدة فانه ينبغي على المسؤلين عن تمويل التنمية الاقتصادي التركيز على اكتشاف الوسائل والأجهزة التي يمكن أن يجمع بها أكبر قدر من هذ المدخرات . ولا يغيب عن الأذهان أن مثل هذه الوسائل أو الأجهزة الادخارية يجب أن تتمتع أولا وقبل أي شئ بثقة المزارع ورضاه لدرجة أن يطمأن لها أطمئنانا كاملا .
ومثال هذا استصدار سندات حكومية ممتازة والترويج لها بواسطة وسائل الاعلان المختلفة مع استعداد جهاز الإصدار لسداد قيمتها نقداً أو فورا عند المطالبة ، وكذلك يمكن التوسع في إنشاء بنوك الاستثمار بالقرى تعمل على اتاحة تمويل بالمشاركة مع اتاحة أكبر قدر من المرونة لمديري هذه البنوك في التصرف مع العملاء لإكتساب ثقتهم ومع ذلك فمن جهة أخرى لا بد من تنظيم عمل هذه البنوك على مستوى الاقتصاد ككل من جهة موحدة أو بواسطة عدد قليل من البنوك الكبرى للتأكد على الاهداف الانمائية لها ويجب أيضا تدعيم الثقة بالقدرة المالية لهذه البنوك بأكبر قدر ممكن .

ولقد تبينا من البحث أن رفع سعر الفائدة لن يكون سلاحاً مجدياً في تجميع المدخرات حينما يضعف الوعي المصرفي وتضعف الثقة في الأجهزة أو المؤسسات المصرفية نفسها التي تقوم بجمع المدخرات أو حينما تشيع قيم اجتماعية دينية أو أخلاقية ضد الفائدة . وعلى هذا يجب أن يحجم المسئولون عن استخدام سياسة رفع سعر الفائدة في غير مكانها في سبيل محاولة تجميع المدخرات . وقد يثمر الإتفاق انشاء مؤسسات تمويلية مميزة تسهم مباشرة في عملية الاستثمار مع على توعية المدخرين من أفراد المجتمع بهذه المؤسسات التمويلية ودورها في عملية التنمية واشاعة الثقة فيها أكثر مما تثمر سياسة رفع سعر الفائدة للأسباب السابقة .

ولقد لاحظنا ان القيم الإجتماعية القائمة ضد التمويل بالفائدة واختلاط الأمر بمسألة الربا يلعب دوراً هاماً في بعض البلاد المتخلفة في تقليل الدافع للأدخار لدى الافراد وللاستثمار لدى رجال الأعمال . ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نقترح ضرورة مساهمة الحكومة في إنشاء البنوك أو المؤسسات التمويلية التي لا تتعامل بالفوائد في مثل هذه الحالات وذلك بالإضافة إلى المقترحات السابقة بشأن تنمية الوعي المصرفي .

٣ - لاحظنا أن الصراع الاجتماعي بين الطبقات داخل المجتمعات المتخلفة فى العصر الحاضر يتمخض عن انتصارات الطبقة العاملة على نمط مشابه لما يحدث فى المجتمعات المتقدمة إقتصاديا وأن مثل هذا التطور الاجتماعى فى الدول المتخلفة له خطورته الكبرى على عملية تكوين رأس المال كما فصلنا فى تحليلنا . ولا يملك الاقتصادى أن يقف من هذه التغيرات موقف المعارضة حيث يقع هذا خارج نطاق سلطانه . وغاية ما يمكن للإقتصادى أن يفعل هو أن ينبه رجال السياسة وكافة المهتمين بقضية التنمية الاقتصادية إلى خطورة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الميل المنخفض للادخار فى المراحل الأولية للتنمية . فينبغى أن يكون المجتمع النامى جاداً فى نظرته ويرى أن مزيدا من الحقوق الاقتصادية للطبقات العاملة تحتاج إلى فترات عمل أطول وإلى رفع ملموس فى معدلات التكوين الرأسمالى أولا ، وأن مجرد اقتطاع جزء من دخل الطبقات المرتفعة الدخل وإعطاء مزيد من الراحة والدخل للطبقات العاملة فى بداية التنمية لا يمكن أن يكون أكثر من مسكن سياسى واقتصادى مؤقت لا يلبث أن ينتهى أثره أو تتضح حقيقة مساهمة فى مزيد من التخلف الأقتصادى على مستوى المجتمع ككل . وإذا شئنا إكتشاف مزيد من الحقيقة فلا بد أن نبين الطبقة العاملة التى تنعم بزيادة أجورها هى طبقة العمال الصناعيين بالمدن وهى صغيرة نسبياً فى كافة المجتمعات المتخلفة وأن الفئة الكبرى من العمال التى تعمل بقطاع الزراعة لا تحصل على مكاسب مشابهة ، ولهذا فإنها ليست مسألة عدالة إجتماعية فى توزيع الدخل القومى لصالح الطبقة العاملة بقدر ما هى مسألة صراع للقوى الإجتماعية . بل أن الدخول الحقيقية للعمال الزراعيين قد تتدهور فى بعض المجتمعات المتخلفة نتيجة إتجاه الحكومة لترك أسعار السلع الصناعية تعكس التكلفة المتزايدة بسبب تزايد الأجور مع العمل على تحديد أسعار المنتجات الزراعية بشدة . وفى أوربا الغربية لعبت أجور الكفاف دوراً كبيراً فى استمرار عملية التكوين الرأسمالى والتقدم التكنولوجى بمعدلات عالية . وحتى فى الأتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية حينما سيطرت الفلسفة الماركسية على التطبيق الاشتراكى وهى تنادى بدكتاتورية الطبقة العاملة نجد أن الدولة قد أنتهجت منذ البداية أسلوباً من شأنه ضغط الأجور وذلك لضغط الاستهلاك بصفة عامة لكى يتاح أكبر قدر من المدخرات لعملية الاستثمار بل وأكثر من هذا فإن اتباع أسلوب التكثيف الرأسمالى فى الاتحاد السوفيتى

كان من آثاره امتداد فترة الحرمان والتقشف للطبقة العاملة حتى نهاية حقبة الخمسينات تقريباً . أن فهم هذه الحقائق على المستويات السياسية العليا فى المجتمعات المتخلفة التى تسعى للنمو مسألة فى غاية الأهمية ، ولو تم الإقتناع بها لأمكن توجيه العوامل المؤدية للتغيرات الاجتماعية بطريقة سليمة . فمن الممكن للحكومات فى الدول المتخلفة الكف عن رفع الشعارات ووضع السياسات التى تستهدف ترضية الطبقة العاملة والإنفاق بدلاً من ذلك على برامج التوعية التى تستهدف تفجير طاقتها نحو مزيد من العمل ، وأفهام العمال أن زيادة الدخول الحقيقية وليس النقدية هو الهدف وأن هذا لا يتحقق إلا بالتدريب ورفع الإنتاجية الحقيقية وأن الصراع لزيادة الدخول النقدية لا يمكن أن يحقق أى شئ أو من الجانب الآخر فإن مزيداً من الديمقراطية فى تكوين النقابات العمالية والبرلمانات يمكن أن يعين الطبقات العاملة على الحصول على حقوقها بصورة تدريجية تتفق مع نمو الدخل القومى الحقيقى ، ومن الممكن فى ظل هذه الظروف فقط أن تنمو المدخرات القومية خلال عملية التنمية بمعدلات تسهم ايجابيا فى تكوين رأس المال مع الإقلال من الاعتماد مع وسائل التمويل التضخمى والأجنبى التى لا تستطيع حكومات معظم الدول المتخلفة استخدامها وتوجيهها بنجاح كما يشير الواقع .

ثانياً : مقترحات بالنسبة لعملية التجديد :

لقد لاحظنا أن القيم الإجتماعية السائدة تحدد نظرة المجتمع إلى الأعمال الجديدة وتقديره لنجاحها ، كما أن القدرة الموجودة لدى بعض أفراد المجتمع على القيام بعملية التجديد تتوقف على تنمية المسئولية وروح القيادة والرغبة فى التغيير وكل هذه دوافع نفسانية يمكن تنميتها داخل ظروف إجتماعية وثقافية معينة ، ولقد ورد فى سياق التحليل عدد من الآراء بشأن طبيعة هذه الظروف . ويمكن لنا هنا أن نضيف إلى ما سبق بعض الاقتراحات المحدودة والتى تستلزم دراسة تفصيلية بالنسبة لكل مجتمع متخلف على حده إذا ما شئنا الإستفادة بها .

١ ـ أن أول هذه الأقتراحات هى ضرورة الأنفاق من جانب الحكومة على تهيئة المناخ الاجتماعى الملائم لعملية التجديد وذلك بالبرامج المدروسة التى تستهدف تغيير نظرة المجتمع إلى الأعمال الجديدة وإلى هدف حيازة الثروة مقارناً بالأهداف الأخرى.

٢- تشجيع رجال الأعمال على الدخول فى بعض الصناعات الجديدة التى يتضح بالبحث العلمى أن بها ميزات نسبية وتقرير جوائز تشجيعية من جانب الدولة للناجحين فى كافة المجالات الجديدة .

٣- بالإضافة إلى السابق يلزم تهيئة الأطار القانونى لتنظيم الاستفادة بالمخترعات وإعفاء المنظمين المجددين من الضرائب لفترة معينة من السنوات أو إعانتهم مالياً إذا تبين ضرورة ذلك . وليس المقصود هنا هو التخلص من عبء الضرائب أو منح الإعانة المالية فى حد ذاته وإنما المقصود هو إظهار تقدير الدولة للأعمال وتشجيعها لما لهذا من أثر هام على الرغبة فى التجديد بالنسبة لمن هم فى حلبة الإنتاج وكذلك بالنسبة لمن يدخلوا بعد هذه الحلبة ولديهم ملكات تنظيمية كامنة .

٤ - يجب الاهتمام ببرامج التعليم لخلق قيم قوية وتنمية الشعور بالمسئولية منذ الصغر وعمل دراسات عملية إختبار دافع الإنجاز وتوجيه من يمتلكون هذا الدافع التوجيه السليم فى التعليم والأعمال .

٥ - أما بالنسبة للقطاع العام فينبغى وضع نظم دقيقة لأختيار المنظمين الأكفاء دون التأثر بمسائل القرابة أو الصداقة أو الرغبة فى خدمة الآخرين وإرضائهم وهى مسائل شائعة بين المسئولين فى الدول المتخلفة كما ينبغى أن تضع الإدارة الاقتصادية مقياساً علمياً سليماً للربح التجديدى الذى ينشأ عن التجديد أو الإبتكار (١) حتى يمكن تشجيع المنظم المجدد بما يتلائم مع كفائته عن طريق الجوائز التقديرية أو المكافآت المالية السخية أو الاعفاء من الضرائب .

ثالثاً : مقترحات بالنسبة لحركة العمل :

١ - أن شيوع الرغبات المحددة لدى العامل فى المجتمع المتخلف قد يكون نتيجة طبيعية للجمود الأجتماعى التقليدى فى نماذج الاستهلاك وعدم الاحاطة بنماذج جديدة . وهذه النتيجة لها ما يؤكدها فى عدد من الدراسات الاجتماعية / الاقتصادية

---

(١) راجع مفهوم الربح الأبتكارى فى « أقتصاديات الأعمال » تأليف د . جميل توفيق ، د. صبحى قريصة- حيث من الممكن الإنتفاع بهذا المفهوم عملياً فى مثل هذه الحالات .

التى إهتمت ببحث السلوك الاستهلاكى لطبقة العمال القرويين الذين ينتقلون للصناعة . وعلاجها يتمثل فى القيام بحملة اعلامية على مستوى المشروع . أو ربما على مستوى المجتمع ككل تستهدف تغيير تصورات العامل وأفكاره التقليدية وذلك من أجل وضع أهداف استهلاكية جديدة نصب عينيه يسعى إليها وبالتالى يسعى لزيادة دخله من أجلها عن طريق مزيد من العمل . وينتظر بالتالى أن يساهم هذا مساهمة فعالة فى إصلاح شكل منحنى عرض العمل الملتوى للخلف .

٢ ـ حيث لا يستطيع الفرد فى المجتمع القروى هجران عائلته بسهولة والتخلى عن البيئة الاجتماعية التى نشأ فيها منذ صغره فإنه من الطبيعى أن تضعف رغبته فى الإنتقال من القرية إلى المدينة حيث تقوم الصناعة الحديثة . ويمكن لنا بالتالى أن ندرك أن مجرد إرتفاع الأجر النقدى فى الصناعة قليلاً فوق مستوى الكفاف السائد فى الزراعة قد لا يكفى إطلاقا لجذب العامل القروى إلى المدينة (كما يفترض آرثر لويس فى نموذج ، النمو الاقتصادى بغرض غير محدد للعمل) وفى نفس الوقت لا يمكن مطالبة الصناعة الجديدة فى الدول المتخلفة أن تتحمل عبء رفع معدلات الأجور بالنسبة للعمال القرويين الجدد إلى الدرجة التى تكفى لاجتذابهم أى الدرجة التى تكفى لإعطاء العامل القروى المهاجر شعوراً بالأطمئنان وأن لديه قدرة مالية لمواجهة الحياة الجديدة التى لم يعتادها . فمما لا شك فيه أن أنخفاض إنتاجية العامل القروى المهاجر وإحتياجاته إلى التدريب يقف حائلا أمام إمكانية رفع أجره كثيرا فوق المستوى الذى أعتاده فى قريته . وبالإضافة إلى هذا فإن الصناعات الجديدة فى الدول المتخلفة تتحمل تكلفة رأسمالية ضخمة لإضطرارها للاستثمار فى بعض النواحى الخارجية عن نشاطها الأصلى وذلك لعدم تكامل دالة العرض ... وفى ظل هذه الظروف لا يمكن مطالبة الصناعة بتحمل أعباء إضافية بشأن رعاية العمال اجتماعياً ورفع أجورهم بشكل غير مناسب مع إنتاجيتهم . فإذا ما تفهمنا هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية فإن الحل الواقعى يتمثل فى قيام الحكومة برعاية المهاجرين من أبناء القرى إلى المدن الصناعية وذلك بإقامة مؤسسات متخصصة تستهدف تقديم خدمات لهم تسهم فى حل مشاكل السكن والمواصلات والمرض والبطالة وكذلك تقديم نصائح لهم بخصوص مشاكلهم الاجتماعية وإقامة نوادى لهم يلتقون فيها لإشاعة روح الجماعة

بينهم ولكى يتم تثقيفهم فيها بطريقة أو بأخرى ... واستطيع أن أقول أنه فقط بالانفاق الحكومى على مثل هذه الشئون الاجتماعية الخاصة بالعمال المهاجرين للمدن يمكن فقط جذب أعداد وفيرة من العمال القرويين الى الصناعة بأجور تزيد قليلاً عن مستويات الكفاف التى يحصلون عليها فى الزراعة ، كما يمكن رفع كفائتهم الإنتاجية . وهناك حل آخر لنفس المشكلة التى نتعرض إليها وتتمثل فى إقامة الصناعات الحديثة كلما أمكن بالقرب من القرى ... ونقول كلما أمكن لأن هناك مسائل اقتصادية ، عديدة تحكم قرار توطن الصناعة ، فيجب الموازنة بينها من جهة وبين الفائدة التى يكون تعود بجذب العمال القرويين دون الحاجة الى إعداد مساكن لهم أو التكفل بإقامة مواصلات خاصة بنقلهم أو العديد من الخدمات الاجتماعية التى يلزم توافرها لإشاعة مناخ إجتماعى سليم يعين على اسغلال طاقتهم للعمل وزيادتها تدريجيا .. ومع ذلك يلاحظ أن قرار توطن الصناعة الحديثة فى المدن الكبرى فى البلاد المتخلفة قد أرتبط أحيانا عديدة برغبة المشرفين على سياسة التصنيع أو المخططين أن لا يبتعدوا عن المدن لما تتميز به من تقدم نسبى لا يتوافر فى بقية المجتمع ... ولقد لاحظ هاجن عموماً أن صفوة المجتمع المتخلف تميل إلى المعيشة فى المدن الكبرى وإلى العزلة عن القرويين الذين يمثلون غالبية المجتمع ، وهذا على عكس الموجود فى المجتمعات المتقدمة اقتصادياً حيث تنتشر صفوة المجتمع ما بين القرى والمدن وأعتقد أن هذه مسألة لها أهميتها فى عملية التقدم التكنولوجى والاقتصادى .

٣ ـ لقد لاحظنا أيضاً أن وجود الالتزامات والمنافع التبادلية داخل العائلة الممتدة ينقص من جاذبية الدخل المرتفع الذى قد يكون ممكنا إكتسابه بالعمل لساعات أطول وبتغيير نوع أو مكان العمل . فالأرتفاع فى دخل أحد أفراد الأسرة لا يبقى له وحده بأى حال ومثل هذا الوضع العائلى المستقر فى المجتمعات المتخلفة ليس سهل التعديل إلا أنه يمكن تقديم بعض المقترحات التى تعين على تغييره بمرور الزمن . فمثلاً يمكن إنشاء نظم داخل المصانع تستهدف حفز العمال على إدخار نسبة دخولهم مقابل إفادتهم بمزايا عينية لا يسهل تحويلها للأقارب مثل السكن ومثل العلاج المجانى وتعليم العامل مجاناً أو إقامة أنواع من النشاط الترفيهى لعائلة العامل الصغيرة . ومثل هذه الخدمات لا يمكن توسيع دائرتها والتى يدفع العامل مقابلها النقدى من دخله إنما

تستهدف خلق الدافع لدى العامل للإستهلاك وإنتفاعه هو وعائلته الصغيرة بأكبر جزء ممكن من دخله حتى تزداد الرغبة فى تنميته عن ذريق التدريب والعمل لساعات أطول وعدم التردد فى الانتقال للأعمال التى تدفع معدلات أعلى للأجور إذا ما وجد فرصة سانحة أمامه . من جهة أخرى فإن من الممكن الاستفادة علمياً من وضع العائلة الممتدة باقامة المشروعات الاستثمارية العائلية على اساس المشاركة الكاملة فى التمويل وفى الربح والخسارة مع توجيه هذه المشروعات من قبل الدولة ومساعدتها .

٤ - لكى يندمج العامل القروى الذى يدخل الصناعة فى النشاط الجديد ويصبح جزءاً منه يساهم فى نموه لا بد له من أن يقتنع به فكرياً وأن يحترم بفهم شبكة العلاقات الادارية والتنظيمية والفنية التى تسود داخله والتى تختلف جذرياً عن شكل العلاقات الإجتماعية / الاقتصادية السائدة داخل النشاط الزراعى . ولكى يحدث هذا الإندماج الاجتماعى والفكرى للعامل القروى الحديث بالصناعة لا بد من إقامة برامج تثقيفية مدروسة لازالة القصور فى تصوراته وتشبثه النفسانى بالأوضاع الاجتماعية التقليدية التى تسود القرية وينبغى أن يراعى المسؤلين ضرورة إنماء الصلات الاجتماعية ما بين كافة العاملين بالمشروع الصناعى . ومن ثم فإن الحفلات أو الدورية التى تضم أسرة المشروع الصناعى لمناقشة بعض المشاكل الخاصة بمشروعهم أو بالعاملين سوف يكون لها أهميتها الكبرى فى تنمية روح العمل داخل الجموعة team work spirit وزيادة شعور العامل بالمسئولية ومن ثم استعداده للتدريب وللعمل لساعات أطول كلما لزم الأمر .

الفصـــل السابع

تمـويل التنمية الإقتصاديـة

١ - تمهيـــد

يعتقد بعض الإقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الإقتصادية فى الدول النامية هى إفتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال . يرد ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الإستثمار والذى يتحدد أساساً بسعة السوق ، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الإدخار وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لإنخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الإدخار كذلك منخفضة .

لذلك فإن التنمية الإقتصادية تتطلب فى أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة الخبيثة فى أضعف نقطها والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الإقتصادى .

وقبل أن نتطرق إلى شرح وتحليل مصادر التمويل المختلفة ـ سواء الداخلية أو الخارجية – نرى أنه من المفيد عرض وشرح بعض الأمور المتعلقة بالمدخرات والإستثمارات .

٢ - المدخرات والإستثمارات المحلية :

قد يكون من المفيد أن نستهل دراسة تمويل التنمية بشرح المقصود برأس المال فى الدول النامية . يقصد برأس المال الكميات المتراكمة من الموارد المادية التى تساهم بمرور الزمن فى زيادة التدفق من السلع والخدمات وكثيراً ما نلمس إختلاف مفردات الكميات المتراكمة من الموارد المادية التى تتمشى مع هذا التعريف من دولة إلى أخرى . فنجد أن بعض أوجه الإتفاق الإستهلاكى فى الدول المتقدمة تمثل إتفاقاً رأسمالياً

---

* كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية .

فى الدول النامية . ففى حين نعتبر بعض الأدوات المنزلية فى حضر وريف الدول المتقدمة مثل المطرقة وغيرها من أدوات التجارة والدراجة البخارية من السلع الإستهلاكية بينما تمثل أدوات إنتاج فى بعض الدول النامية . فالفلاحون فى الدول النامية يستخدمون مثل هذه الأدوات يومياً فى مجالات الإنتاج المختلفة ، فعلى سبيل المثال تستخدم الدراجة البخارية كوسيلة نقل هامة فى العديد من الدول النامية . فتستخدم فى نقل الكاكاو والفول السودانى وبالات القطن والواح المطاط وغيرها . كذلك فإن العديد من الخدمات اليومية يتعين إعتبارها إستثماراً وليس إستهلاكاً ، ولعل أهمها خدمات التعليم والخدمات الصحية والتى أصبح يطلق عليها « رأس المال الإجتماعى » . فإذا أخذنا بهذا المفهوم – أى إعتبار الانفاق على التعليم بمثابة تكوين لرأس المال – فإنه فى هذه الحالة يمثل من ثلث إلى نصف تكوين رأس المال فى الدول النامية . ويضيف الأستاذ ميردال Gunnar Myrdal صعوبة أخرى فى التفرقة بين الإدخار والإستثمار إذ يدعى أن زيادة الإنفاق على السلع الإستهلاكية فى الدول النامية يؤدى إلى زيادة مباشرة فى الإنتاج أى أن الإستهلاك فى هذه الحالة يمكن إعتباره إستثماراً . وتشير البيانات إلى أن زيادة الإستهلاك وتحسين نوعيته تؤدى إلى زيادة فى الإنتاجية ومن ثم زيادة فى الإنتاج ، وعلى العكس فإن نقص الإستهلاك الغذائى فى الدول النامية تؤدى إلى نقص الإنتاج .

هذا وقد كان مفهوماً لفترة طويلة الأهمية الحيوية لتكوين رأس المال فى عملية التنمية الإقتصادية . ويستند هذا الإعتقاد على ندرة رأس المال فى الدول النامية ووفرته فى الدول المتقدمة . إلا أن هذا الإعتقاد بدأ يتراجع أمام كتابات عدد من الإقتصاديين ومنهم كيرنكروس Cairncross وسولو Solo وماسل Benton Massell1 وآخرون وهم بصدد شرح الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية . فلقد إتفقت أراؤهم على نتيجة هامة تتلخص فى أن كم رأس المال المادى أقل أهمية من عنصر إنتاجية وكفاءة مدخلات inputs العملية الإنتاجية . وبدأ الإقتصاديون الذين يتعاملون مع حسابات النمو التركيز على مجموع إنتاجية العامل Total Factor Productivity (TEP) وحقيقة أن الزيادة فى الإنتاج ليست كلها ناجمة عن الزيادة فى كم المدخلات .

وتحدثوا عن المتبقى Residual أى عن النمو الناجم عن التغير فى النوع وليس فى الكم . وعلى ذلك فإذا كانت الزيادة فى كم رأس المال المادى ليست بالضرورة هى السبب فى النمو فما هى الأسباب الحقيقية التى تؤدى إلى الزيادة فى إنتاجية العامل ومن ثم فى دخله ؟ كان الاعتقاد السائد أن الزيادة فى دخل العامل يمكن ردها أساساً إلى التقدم الفنى . إلا أنه بالتعمق فى دراسة هذا الموضوع تبين أن الأسباب الرئيسية وراء معظم الزيادة فى الإنتاج ترد إلى :

(أ) التحسن فى نوعيةعنصر العمل نتيجة للتعليم والتدريب والخبرة ، والزيادة فى إنتاجية كل ساعة عمل الناجمة عن نقص ساعات العمل .

(ب) إعادة تخصيص الموارد وذلك بالتحول من إستخدامات تتسم بإنخفاض الإنتاجية إلى إستخدامات تتسم بإرتفاع الإنتاجية بما فى ذلك إستخدام موارد جديدة لم تكن تستخدم من قبل .

(جـ) إقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفورات .

د – تحسين سبل الإنتاج نتيجة للتقدم التكنولوجى .

ومن الإقتصاديين الذين أولوا موضوع المتبقى وعناصر مكوناته أهمية خاصة أدوارد دينسون Edward Denison حيث أجرى عمليات لحساب إسهام العوامل المختلفة فى نمو الدخل الحقيقى للعامل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ١٩٠٩ – ١٩٧٣ مستعيناً بنموذج كوب – دوجلاس Cobb - Dauglas Production function [1] .

وقد تبين من دراسته أن ٩١ ٪ من الزيادة الحقيقية فى دخل العامل فى الفترة ١٩٢٩ / ٥٧ كانت ناجمة عن عوامل أخرى غير الزيادة فى كم رأس المال وأن ٩ ٪ فقط كانت ناجمة عن زيادة رأس المال . أما الأرقام فى الفترة ١٩٤٨ – ١٩٧٣ فكانت ٨٥ ٪ ، ١٥ ٪ على التوالى .

ويتضح من البيانات الواردة فى الجدول التالى نتائج الدراسة التى قام بها دينسون.

(1) Hogendorn, op. cit., p. 90.

جدول (٦ – ١)

العوامل المسئولة عن الزيادة في دخل العامل الحقيقي في الولايات المتحدة في الفترة ١٩٠٩ – ١٩٧٣ (٪)[١]

البيـــــان	١٩٠٩ – ١٩٢٩	١٩٢٩ – ١٩٥٧	١٩٤٨ – ١٩٧٣
حجم رأس المال	٢٩	٩	١٥
نقص عدد ساعات العمل	١٩-	٣٣-	٨-
التعليم	٢٩	٤٢	١٩
زيادة إنتاجية العامل نتيجة نقص عدد ساعات العمل	١٩	٢١	–
التقدم الفني	٢٠	٣٦	٥٤
إقتصادية الحجم	٢٣	٢١	١٥

وبدراسة النتائج التي توصل لها دينسون يمكن أن نخلص إلى ما يلي :

١ – وضحت الدراسة أهمية كم رأس المال المادي في الفترة الأولى (١٩٠٩ – ١٩٢٩) في إحراز قدر ملموس من النمو ، إلا أنها كانت أقل من مجموعة عوامل أخرى (التعليم ، المتقدم الفني ، إقتصاديات الحجم) .

٢ – قلت الأهمية النسبية لرأس المال في الفترات التالية وتحقق التقدم نتيجة لمجموعة العوامل الأخرى (التعليم – التقدم الفني – إقتصاديات الحجم – زيادة إنتاجية العامل نتيجة نقص ساعات العمل) .

٣ – ترتبط الدراسة أساساً بالولايات المتحدة الأمريكية وإقتصادها متقدم ، إلا أن هذا لا ينفي أهمية العوامل الأخرى غير رأس المال المادي في الدول الأخرى ومنها مجموعة الدول النامية .

---

(١) المصدر : Hogendorn, Op. Cit., p. 92 .

وتسود فى الدول النامية – بطبيعة الحال – المشروعات المكثفة لعنصر العمل نظراً لوفرته ولذلك يصبح هناك أهمية خاصة لعنصر رأس المال المادى . إلا أن الدراسات خلصت إلى وجود معامل إرتباط ضعيف وإن كان ملحوظاً بين الدول النامية ذات معدل النمو الأعلى والتى لديها معدل مرتفع لتركيم رأس المال . فاظهرت دراسة للبنك الدولى شملت معظم الدول النامية – خارج الدول النفطية – خلال الفترة ١٩٦٣ / ٨٧ أن زيادة فى المتوسط بمعدل ١ ٪ فى معامل الإستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى ترتب عليها زيادة متواضعة فى معامل النمو مقدارها ١ر ٪ .

كما تشير بعض الدراسات فى الدول النامية المستخدمة لنمط دينسون أن الزيادةفى إنتاج العامل نتيجة للزيادة فى الإستثمار فاقت الوضع فى الدول المتقدمة وأنها مسئولة عن نصف الزيادة فى حالة بعض الدول النامية .

وعلى ذلك خلص بعض الإقتصاديين إلى أن الزيادة فى رأس المال فى الدول النامية عامة تسهم بحوالى ٢٥ ٪ من معدل النمو . ومن هنا فإن النظرة القديمة التى كانت تعول على إسهام رأس المال المادى فى إحداث النمو إعتراها قدر كبير من التغير. . وهذا يقتضى ضرورة الإهتمام بموضوع الإنتاجية وزيادة كفاءة الإستثمارات . ومن هنا يتعين على الدول النامية أن تولى إهتماماً أكبر إلى العوامل المؤدية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية مثل التعليم وإقتصاديات الحجم والإدارة السليمة وحسن تخصيص الموارد .

بالرغم من كل ذلك يثار التساؤل عن أسباب زيادة كفاءة الإستثمارات فى بعض الدول عنها فى البعض الآخر ؟ تكمن الإجابة عن هذا التساول فى إختلاف سياسات الإستثمار بين الدول المختلفة ، إضافة إلى التباين فى مناخ الإستثمار ومدى ملاءمة أو عدم ملائمة الأوضاع الإجتماعية السائدة من عادات وتقاليد وأعراف . فكانت كفاءة الإستثمارات فى كوريا الجنوبية أعلى منها فى العديد من الدول النامية الأخرى (أى كان معدل النمو الذى يمثل العلاقة بين الزيادة فى الدخل الناجمة عن الزيادة فى معدل الإستثمار مرتفعاً نسبياً) . فكانت الزيادة السنوية فى الدخل فى الفترة ٨٠ / ٨٧ حوالى ٧٪ وكان معدل الإستثمار ٣١ ٪ ، بمعنى أن كفاءة الإستثمار كانت ٢٣ ٪ – فى نفس الوقت كان الرقم بالنسبة للدول النامية عامة ١٦ ٪ . هذا وقد

تصل الكفاءة فى بعض الدول أربعة إمثالها فى دولة أو دول أخرى .

ولقد ترتب على نقص الإستثمار فى الدول النامية نقص فى معدلات النمو ، وبصورة أكبر فى الدول النامية التى تعانى بشدة من المديونية الخارجية . ولقد أخطأت تلك الدول بدعم الإستهلاك – أى عدم الإلتجاء إلى تخفيضة – على حساب الإستثمار فى الوقت الذى كان يتعين عليها أن تتبع سياسة الشد على البطون . فى تلك المجموعة من الدول إنخفضت كفاءة الإستثمارات من ٢٣ ٪ فى الفترة ١٩٧٨ / ٨٠ إلى ١٦ ٪ فى الفترة ١٩٨٣ / ٨٦ . فإذا نجحت تلك الدول فى زيادة كفاءة رأس المال المحلى بمعدل ١٠ ٪ فإنها تكون فى موقف أحسن بكثير من زيادة تدفقات رؤوس الأموال من الدول الغنية – بما فى ذلك من معونات وإستثمارات .

٣ – توزيـــع الإستثمارات :

لعل من الموضوعات التى لا تنال إهتماماً يذكر هو موضوع توزيع الأستثمارات على قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة . فمن الملاحظ أن معظم الإستثمارات تتجه إلى الصناعة وإلى تطوير وميكنة الزراعة – هذا الإتجاه من المؤكد أن يؤدى إلى تعثر عمليات النمو . ففى ظل إقتصاديات السوق يترتب على ندرة رأس المال فى أحد القطاعات إرتفاع معدل عائد هذا القطاع طبقاً لمبدأ الكفاءة الحدية للإستثمار مما يؤدى تلقائياً إلى تدفق الإستثمارات نحو هذا القطاع . إلا أن هذا التسلسل لا يتحقق فى حالة عدم كمال الأسواق أو فى حالة التدخل الحكومى مما يؤدى إلى تفشى مشاكل سوء توزيع وتخصيص الإستثمارات . وهنا نتساءل عن تلك القطاعات التى عادة لا تنال حقها من الأستثمارات ! ولماذا نجد أن ٤٠ ٪ فقط من الإستثمارات فى الدول الصناعية المتقدمة تتجه إلى العدد والآلات ! وإلى أى القطاعات تتجه باقى الإستثمارات فى تلك الدول؟

هناك أربعة قطاعات تستأثر بمعظم الإستثمارات فى الدول الصناعية المتقدمة ويعزى إليها إستمرار النمو والتقدم .

(أ) الإســكـان :

بصورة عامة يتعين على الدولة أن توجه ٢٠ ٪ من إستثماراتها نحو قطاع

الإسكان ، وربما يتطلب الوضع زيادة هذه النسبة فى حالة الدول النامية التى تعانى من الضغط السكانى ومن حركة النزوح من الريف إلى المدن ، ناهيك عن تلك التى تعانى من سوء وضع مساكنها - فى هذه الحالة يتعين عليها أن توجه قدراً أكبر من إستمثاراتها نحو هذا القطاع وإلا فأنها ستواجه بمشاكل إجتماعية خطيرة فى المستقبل. ولعلنا نشهد فى الوقت الحاضر ما تعانيه معظم الدول النامية نتيجة ندرة المساكن من ناحية وسوء حالها من ناحية أخرى - يؤكد هذا إنتشار الأحياء الفقيرة فى معظم مدنها ففى كلكتا تنتشر الأحياء الفقيرة ويطلق عليها (bustees) ويطلق عليها فى إستانبول (Gese Kondus)وفى مدينة مكسيكو (Colonias Proietaries) وهكذا .

لدرجة أن هذه المساكن والأحياء الفقيرة أصبحت تمثل ٤٣٪ من سكان الحضر فى الدول النامية كما يتضح من الإحصائية الآتيـة (١) .

جـدول (٦ - ٢)

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون فى أحياء فقيرة

بوجاتا (كولومبيا)	٦٠٪	مدينة المكسيك (المكسيك)	٤٦٪
كلكتا (الهند)	٦٧٪	نيروبى (كينيا)	٧٠٪
كولومبو (سيرى لانكا)	٤٤٪	رسيف (البرازيل)	٥٠٪
داكار (السنغال)	٦٠٪	تونس (تونس)	٤٣٪
دار السلام (تنزانيا)	٥٠٪		

ولعل ما نشهده ، فى مدن جمهورية مصر العربية وعلى الأخص القاهرة أثر زلزال ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ من آثار مدمرة لأكبر دليل على سوء وضع المساكن فى العديد من أحياء مدينة القاهرة .

(ب) المشروعات العامة :

تشمل المشروعات العامة شبكة المواصلات والقوى المحركة ومحطات المياه والمدارس والمستشفيات وغيرها والتى كثيراً ما يطلق عليها مشروعات البنية التحتية حيث

(1) Hogendorn, John S., op. cit., P. 95 .

تحظى بحوالي ٤٠٪ من جملة التركيم الرأسمالى فى الدول المتقدمة .

ولذلك ينصح الاقتصاديون الدول النامية بتخصيص مثل هذه النسبة لإقامة هذه المشروعات الحيوية والتى لايمكن أن تنهض اقتصادياتها دون أن تتوفر . إلا أن قدرة الدول النامية المالية لا تقوى على تخصيص هذا القدر المرتفع من استثماراتها المحدودة الى تلك المشروعات مما يؤدى الى ضعف وعدم كفاءة ادائها الاقتصادى . فالكهرباء لا تصل الى كل ارجاء الدولة وكثيراً ما تنقطع وعلى الأخص فى فترات الذروة ، والطرق الجيدة قليلة والمواصلات السلكية واللاسلكية كثيراً ما لا تعمل .. وهكذا . ولقد شهدت مصر هذا الوضع خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الحالى مما كان له أسوأ الأثر على الانتاج والانتاجية .

وقدرت حكومة الهند أنه ترتب على إنقطاع التيار الكهربائى وعدم انتظامه انخفاض معدل النمو فى الانتاج المحلى الاجمالى الحقيقى بحوالى ٢٪ سنوياً فى الفترة ١٩٧٥/٨٠ . هذا وتشير البيانات إلى أن أربعة أخماس سكان الدول النامية محرمون من التيار الكهربائى وأن استهلاك الفرد من الكهرباء يقدر بعشر استهلاك الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويضيف البنك الدولى الى ذلك أن نصف التليفونات فى الدولة النامية لا تعمل وأن من بين كل عشر مكالمات خارجية تسعة لا تستجيب وأن من ربع الى ثلث سكان المدن فى الدول النامية محرومون من المياة النظيفة ومن الصرف الصحى .

(جـ) المخـــزون السعلى Inventories :

يتألف المخزون السلعى من مستلزمات الانتاج المختلفة سواء أكانت منتجات أولية، وقود ، قطع غيار ومنتج نهائى والتى تشكل من ١٠-١٢٪ من جملة الاستثمارات فى الدول المتقدمة . ونجد أن معظم الدول النامية لا تهتم بتخصيص الموارد اللازمة لمقابلة مفردات المخزون السلعى نتيجة لاعتقادها بأن ضروب الاستثمار الأخرى أكثر الحاحاً وعلى الأخص وأن معظم الدول النامية تعانى من ندرة رؤوس الأموال المادية المحلية من ناحية كما أنها تواجه مشكلة عجز ميزان المدفوعات وندرة النقد الأجنبى من ناحية

أخرى . يترتب على انخفاض تلك الاستثمارات نقص فى عرض بعض مستلزمات الانتاج من المنتجات الأولية وشحة المخزون من قطع الغيار وفى حالات نقص المخزون النهائى عن حد الأمان : لذلك كثيراً ما نشاهد فى الدول النامية اسطولا من الشاحنات أو وحدات من المصانع لا تعمل لعدم توفر قطع الغيار والتى قد تكون رخيصة نسبياً .

وعلى سبيل المثال نذكر أن مصانع النحاس فى زامبيا توقفت عن العمل بسبب عدم وجود قطع غيار معينة ، كذلك قد تتوقف مصانع المياه الغازية عن العمل لعدم وجود سدادات الزجاجات ، كذلك قد يتعذرشحن الدقيق بسبب نقص الأكياس وهكذا .

(د) التشييد :

تتركز الاستثمارات فى قطاع الصناعة أساساً فى شراء العدد والأدوات والآلات . إلا أن حقيقة الأمر توضح أن من تصف الى ثلثى رأس المال الثابت فى الصناعة يتجه الى الاستثمار فى التشييد . لذا فإن أى نقص فى الاستثمارات الخاصة بالتشييد إنما تمثل نقط اختناق فى عملية النمو ، وعلى ذلك فإن ما يواجهة قطاع التشييد من ناحية تدنى كفاءه الشركات التى تقوم بهذه المهمة والندرة النسبية فى مواد البناء – من حديد واسمنت ـ وكذلك فى المعماريين وغيرهم من الفنيين. كل هذه الأمور تمثل نقط اختناق للنمو الاقتصادى . ومما لاخلاف عليه فى الوقت الحاضر أن ارتفاع نفقات التشييد وطول فترة البناء كثيرا ما يترتب عليها اختلال الهيكل المالى للمشروع بما يؤدى الى الانحراف عن جدواه الاقتصادية – هذا الوضع نشهدة بوضوح فى العديد من المشروعات الصناعية فى مصر .

٤ ـ تمويل عملية تكوين رأس المال :

من أين تحصل الدول النامية على الأموال المطلوبة لعملية التنمية ؟ وكيف تتم عملية تكوين رأس المال ؟

لاشك أن الدول النامية تحصل على حاجتها إلى الأموال من مصدرين رئيسيين

هما الموارد المحلية والموارد الأجنبية ـ أى المدخرات المحلية والتدفقات الأجنبية – ويمكن ـ على سبيل التكرار والمراجعة ـ تتبع تسلسل تكوين رأس المال من العرض التالى :

(١) $$Y = C + I + (X - M)$$

حيث (Y) تمثل الناتج القومى الاجمالى،(C) تمثل الانفاق ، (I) الاستثمار ، (X) الصادرات ، (M) الواردات ، ومن المعلوم أن الانفاق والاستثمار الحكومى تدرجان ضمن الاستثمار والاستهلاك .

وحيث أن

(٢) $$Y = C + S$$

أى الناتج القومى الاجمالى = الاستهلاك + الادخار

وبالتعويض بين المعادلتين ٢,١ نحصل على

(٣) $$C + I + (X - M) = C + S$$

وبالتعويض وتحويل (X- M) إلى الطرف الآخر فى المعادلة (٣) نحصل على

(٤) $$I = S + (M - X)$$

بمعنى أن فرص الاستثمار فى دولة ما تتحدد بقدرتها على الادخار المحلى اضافة الى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وفى حالات عديدة تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات مما يدعو الدولة الى الاقتراض من الخارج ، بمعنى أن زيادة الواردات عن الصادرات تسبب تدفق رؤوس الأموال من الخارج والتى تنشأ نتيجة لفائض مدخرات الأجانب .

وسنتناول بالعرض والشرح والتحليل فى باقى هذا الفصل دراسة الموارد المحلية والموارد الأجنبية . فنخصص المبحث الأول لشرح وتحليل الموارد المحلية ، والمبحث الثانى لشرح وتحليل الموارد الأجنبية ، والمبحث الثالث والأخير لمناقشة ازمة المديونية العالمية .

المبحث الأول

المـوارد المحليـة

تتكون مصادر التمويل المحلى من شقين رئيسيين أولهما الأدخار الاختيارى وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعيه واختياراً وبمحض رغباتهم والادخار الاجبارى وهو ما يفرض على الافراد من قبل قوة خارجة عن ارادتهم.ولا يوجد فارق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر فى مدى التأثير فى كل منهما باتباع سياسة معينة .

وتتمثل المدخرات المحلية فى مدخرات القطاع العائلى والتى يمكن استثمارها مباشرة فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، وكما يمكن اقراضها الى قطاع الأعمال العام والخاص والى الحكومة أما بطريق مباشر أو بطريق وسيط مثل المصارف ، ومن مدخرات قطاع الأعمال والتى تشمل الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة ، ومن مدخرات الحكومة والتى تنشأ نتيجة لزيادة ايرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية باصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها فى مجالات الاستثمار .

وسنتناول بالعرض والمناقشة والتحليل على التوالى تلك المصادر فى الصفحات التالية.

أولاً : مدخـرات القطـاع العـائـلى :

تمثل مدخرات القطاع العائلى الفرق بين الدخل المتاح – أى الدخل بعد تسديد الضرائب – وبين الانفاق على أوجة الاستهلاك المختلفة . وتعتبر مدخرات القطاع العائلى أهم مصادر الادخار فى الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة . فعلى حين تمثل مدخرات القطاع العائلى فى الولايات المتحدة الأمريكية ٥٠ ٪ من جملة المدخرات (فى الوقت الذى تمثل فيـه مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومى ٥٠ ٪) كانت أنصبة القطاع العائلى وقطاع الأعمال والقطاع الحكومى فى الهند فى عام ١٩٧٨ /١٩٧٩ موزعة بينها على التوالى على الوجة التالى :

٢٧٨,٤ ، ١٩,٩ ، ١,٧ أى أن مدخرات القطاع العائلى كانت بمثابة مصدر الادخار الرئيسى وقس على ذلك الوضع فى معظم الدول النامية .

وتتمثل مصادر الإدخار فى القطاع العائلى فى :

١ - المدخرات التعاقدية كاقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التى تنشئها الهيئات والمؤسسات - تتفق هذه الأوعية فى طبيعتها الإلزامية وإتصافها بقدر من الإستقرار .

ب - الزيادة فى الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها فى صورة نقود أو أصول أخرى كالحلى والمجوهرات أو تأخذ شكل الودائع فى صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم فى شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة .

جـ - الإستثمار المباشر فى إقتناء الأراضى والمزارع والمتاجر والمساكن والتى تنتشر أكثر ما تنتشر فى البيئات الريفية حيث يصاحب الإستثمار الإدخار . فالمدخر هو نفسه المستثمر .

د - سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة .

وتزداد أهمية المصدرين الأولين (المدخرات التعاقدية والودائع والأوراق المالية)، فى الدول المتقدمة وفى الدول النامية التى حققت شوطاً من التقدم حيث تنتشر البنوك والمؤسسات المالية ويقبل الأفراد على التعامل معها والتعرف والتآلف مع الأوعية الإدخارية المختلفة . وفى هذه الحالة تصبح المدخرات فى متناول المستثمرين وأرباب الأعمال حيث تزداد الأرباح المتوقعة عادة عن أسعار الفائدة السائدة .

وفى حالة تساوى حجم جملة المدخرات فى مجتمعين فإن الأمر يختلف تبعاً للأهمية النسبية لبنود الإدخار السابق بيانها . ففى حالة تزايد أهمية البندين الأولين فإن الصناعات الجديدة والتوسعات فى المشروعات القائمة تجد حاجتها من الأموال وذلك على عكس الوضع إن كانت الأهمية النسبية كبيرة فى البندين الآخرين حيث تتجه المدخرات إلى الإكتناز .

وهنا تتساءل عن العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلى :

توجد مجموعة من العوامل لها أكبر الأثر على حجم مدخرات القطاع العائلى نوجز أهمها فيما يلى :

أ - **حجم الدخل** : نجد أن الأغلبية الساحقة من السكان فى الدول النامية تندرج ضمن أصحاب الدخول المنخفضة ، لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس ومسكن . وعادة يكون الميل المتوسط للإستهلاك مرتفعاً بحيث لا يسمح بفائض للإدخار .

وتشير الإحصاءات إلى أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للإدخار فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء . فقد ترتب على زيادة الدخول فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زيادة فى كل من الإستهلاك والإدخار . كما تشير البيانات فى الهند Delhi Survey إلى أن الزيادة فى الدخل صاحبها زيادة فى الإدخار بمعنى أن الميل الحدى للإدخار يزيد مع زيادة الدخل . والأكثر أهمية من مقدار الدخل المطلق عند نقطة زمنية معينة هو التغير فى حجمه إذ يوجد عادة فجوة بين التغير فى الدخل ومستوى الإستهلاك . فتكون هذه الفجوة أكبر عندما يكون التغير فى الدخل فى الإتجاه الأدنى عنها عندما يكون التغير فى الإتجاه الأعلى . فعندما يزيد دخل الأسرة فإن المتوقع أن يزيد الإدخار ، وعلى العكس عندما ينخفض دخل الأسرة فإن الإنفاق على الإستهلاك يميل إلى الثبات لفترة من الوقت وربما ينخفض بمعدلات ضئيلة مما يؤدى فى النهاية إلى إنخفاض الإدخار . نقصد بذلك التأكيد على أن الإستهلاك يعتمد أساساً على الدخل الدائم للأسرة أو الفرد ولا يستجيب للمتغيرات المؤقتة .

ب - **درجة تركز وتوزيع الدخل .**

من المعلوم أنه فى ظل توزيع سيء للدخل يزيد حجم الإدخار عنه لو أن الدخل كان موزعاً توزيعا عادلاً . وعلى ذلك فإن توزيعاً للدخل فى دولة ما فى صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لا بد وأن يؤدى إلى زيادة الإدخار والعكس صحيح .

كذلك لا يتحدد الميل إلى الإدخار بحجم دخل الفرد فقط ولكن أيضاً بمركزه الوظيفي في المجتمع . فمن المعلوم أن المزارعين أكثر قدرة على الأدخار عن قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل . ومن هنا فإن الهجرة من الريف والإقامة في المدن - وهو ما نلمسه بوضوح في كافة دول العالم - يؤدى إلى نقص عدد المدخرين . ويعتقد العديد من الإقتصاديين أن العامل الأهم في تحديد حجم الإدخار ليس المستوى المطلق لدخل الأسرة ولكن المستوى النسبي . ذلك لأن الإنفاق على الإستهلاك يتأثر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة ، ولذلك فإن الأمر المعول عليه ليس كون دخل الأسرة مرتفعاً أو منخفضاً ولكن نسبة الدخل إلى دخول الآخرين . ولقد صاغ الأستاذ جيمس دوزنبرى James Duesenberry نظرية متعلقة بإستهلاك الأفراد تنطبق على الصعيدين المحلي والأجنبي . مؤدى تلك النظرية أن دوال إستهلاك الأفراد تعتمد على بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض كما أنها ليست مستقلة بل مرتبطة ببعضها عن طريق رغبة الفرد الواضحة في الظهور والتميز والتي تعتبر من أقوى غرائز الإنسان والتي يطلق عليها دوزنبرى بحب التقليد أو أثر المحاكاة Demonstration effect. ذلك أن الفرد عندما يلمس ويتعرف على السلع الجديدة وأنماط الإستهلاك الراقية والوسائل المستحدثة يشعر برغبة ملحة في إقتناء وإستخدام تلك السلع والخدمات، وحينذاك تمتد معارف الأفراد وتخيلاتهم وتنشط رغباتهم ، بمعنى أن ميولهم نحو الإستهلاك تزيد إلى أعلى . ومن دراسته لميزانية الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلص إلى مجموعة من النتائج على درجة بالغة من الأهمية . فلقد تبين أن ٧٥٪ من السكان لم يدخروا شيئاً وأن باقي السكان (٢٥٪) يعزى إليهم كل المدخرات . كذلك تكشف الإحصاءات أن الأسرة التي بلغ متوسط دخلها ١٥٠٠ دولاراً بأسعار ١٩١٩ إدخرت ١٢٠ دولاراً بمعدل ٨٪ من دخلها على حين أن الأسرة التي حصلت على نفس الدخل في عام ١٩٤١ لم تدخر شيئاً . وتشرح نظرية سلوك المستهلك - التي نحن بصددها - الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة . فعلى الرغم من أن الدخل المطلق بقى على حالة إلاأن متوسط الدخل في عام ١٩٤١ أصبح يمثل مرتبه أقل ضمن مراتب الدخول عنه في عام ١٩١٩ . إذ أن متوسط دخول

الأفراد لا بد وأنها زادت بين الفترتين وأن العديد من العائلات الأخرى المحيطة والمتصلة بتلك الأسرة أصبحت أحسن حالاً مما كانت عليه فى عام ١٩١٩ وأصبحوا يستهلكون العديد من السلع والخدمات الجديدة مما أدى إلى زيادة أغراءات الإنفاق أمام تلك الأسرة والذى أدى فى النهاية إلى إنخفاض مدخراتها حتى بلغت الصفر .

وتطبيقاً للنظرية السابقة إذ إفترضنا فرداً كان دخله ١٥٠٠ دولاراً فى ١٩١٩ ثم إرتفع إلى ٢٠٠٠ دولاراً فى ١٩٤١ وبإفتراض أن الأسعار ظلت على حالها ولم تتغير فإننا نجد أن هذا الشخص تمكن من إدخار ١٢٠ دولاراً فى ١٩١٩ ، أى أدخر ٨ ٪من دخله ، ولكن نتيجة للقوى والدوافع التى أشرنا إليها فإن نفس هذا الفرد لم يدخر سوى مائه دولار فى عام ١٩٤١ . فعلى الرغم من زيادة دخله الحقيقى بمقدار الثلث فإن مدخراته هبطت إلى ٥ ٪ من دخله . لا شك أن السبب فى ذلك يرد إلى أن السلع الجديدة قد أصبحت مألوفه إليه كما أن أنماط استهلاك الآخرين قد ولدت الرغبة لديه مما أدى إلى زيادة واضحة فى إستهلاكه وبالتبعية نقص فى إدخاره النسبى والحقيقى .

هذا السلوك الذى رأيناه ظهر جلياً على الصعيد العالمى . ذلك أن السلوك الإنسانى سواء على المستوى المحلى أو الدولى يتأثر بنفس المؤثرات . فالسلع الجديدة ، سواء المنتجة محلياً أو المستوردة أصبحت تكون جزء من مستويات المعيشة : المستوى الأول يتمثل فى الأمانى والرغبات أى ما يتمناه الأفراد والمستوى الثانى يتمثل فى مقدرة الدولة النامية على توفير السلع الجديدة والمرغوب فيها من مواردها الحقيقية . فعلى حين نجدأن بعض السلع الجديدة تنطوى تحت المستوى الأول نجد أن العديد منها يندرج تحت المستوى الثانى . ذلك أن من المشكلات الواضحة التى تعيشها الدول النامية فى الوقت الحاضر إتجاهها نحو المحاكاة وتقليد أنماط الإستهلاك فى الدول الأكثر تقدماً – وعلى الأخص الأنماط الأمريكية– والتى يمكن ردها جزئياً إلى وسائل الأعلام المختلفة . فلا شك أن الأزياء الحديثة تنتشر بسرعة تفوق إنتشار الفن الإنتاجى. كما أنه أصبح ينظر إلى السلع الأمريكية على أنها ممتازة على الرغم من أن بعضها لا يتمتع بتلك الصفة . هذا الأمر أصبح يشكل خطورة على الدول النامية بما يتمخض

عنه من زيادة ملحوظة فى الميل الحدى إلى الإستهلاك والإستيراد والرغبة المستمرة والملحة فى تقليد أنماط الإستهلاك الغربية – وعلى الأخص الأمريكية .

ويمكن توضيح هذه الخطورة من جانبين :

الجانب الأول : يتمثل فى عدم التوافق بين الدخول الحقيقية ومستويات الإستهلاك .

الجانب الثانى : يتمثل فى مدى وعى وإدراك المواطنين فى الدول النامية إلى تلك المشكلة .

فقيما يتعلق بالجانب الأول فإن القضية واضحة تماماً . فعلى الرغم مما حققته الدول النامية من نمو وما حققته من زيادة فى الدخل والإستهلاك فى السنوات القليلة الماضية فإن فجوة الدخل بينها وبين الدول المتقدمة فى زيادة مستمرة كما سبق ووضحنا فى مستهل هذا المؤلف .

وفيما يتعلق بالجانب الثانى للمشكلة فإننا نلمس قصور فى السياسات الإقتصادية وعجز فى الأدوات التى تتبعها للحد من الأفراط فى الإستهلاك من ناحية وفى الإقتراض والإستيراد من العالم الخارجى من ناحية أخرى .

وقد أوضح الأستاذ بريتش Raul Preblisch أن السبب الأساسى فى إنخفاض معدلات الإنتاج فى دول أمريكا اللاتينية ليس فقط ندرة رؤوس الأموال والتى ترد إلى إنخفاض هامش الإدخار الذى يرجع إلى إنخفاض الدخل الناجم عن إنخفاض الإنتاجية وإنما كذلك إلى قوى الجذب التى تسببها أنماط الإستهلاك فى الدول المتقدمة ما يؤدى إلى زيادة فى الإستهلاك .

فكأن معدلات الإدخار المنخفضة فى الدول النامية لا ترجع فقط إلى إنخفاض مستويات الدخول وإنما ترد كذلك إلى إرتفاع الميل إلى الإستهلاك . وعلى ذلك فبالرغم من الزيادة المطلقة فى الدخول الحقيقية للأفراد فى معظم الدول النامية فى السنوات الأخيرة فإن معظم هذه الدول تجد صعوبة أكبر فى تدبير زيادة مدخراتها من دخولها المتزايدة وذلك بسبب إنخفاض المراكز النسبية لمستويات دخولها .

جـ - مجموعة عوامل إقتصادية أخرى :

توجد مجموعة من العوامل الإقتصادية لها أكبر الأثر على معدلات الإدخار وإن إختلفت من دول إلى أخرى . فلا شك أن أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بإرتفاعها أو إستقرارها أو إنخفاضها ومدى إنتشار البنوك والمؤسسات الإدخارية ، ووفرة وتنوع الأوعية الإدخارية والإتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات ، والرغبة فى حيازة أموال لمقابلة حاجات المستقبل والرغبة فى بلوغ مستويات معينة للمعيشة وهكذا. كل هذه الأمور لها كبير الأثر على عملية الإدخار . كما يتأثر الإدخار بالتضخم ودرجته والذى يمثل مشكلة خاصة فى الدول النامية تتمثل فى أن الأفراد يقبلون على شراء وتخزين مجموعة من السلع (مثل الذهب) وإقتناء الأراضى والعقارات وما شاكلها ، كل هذا بهدف تجنب آثار التضخم .

د - عوامل ديمغرافية وإجتماعية :

إلى جانب حجم الدخل وتوزيعه وتغيراته فإن هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والإجتماعية لها أكبر الأثر على إدخار الأفراد . فتركيب المجتمع عمرياً له أثره على الإدخار حيث يقوم عادة به المجموعات العمرية من ٣٥ - ٦٠ سنه ، أما الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ وأقل من ٣٥ أو تزيد عن ستين عاماً فلا يقومون بالإدخار. وحيث أن الذين تزيد أعمارهم عن ستين عاماً فى زيادة مضطردة فى الدول المتقدمة فإننا نتوقع أثر ذلك على مدخرات تلك الدول وإن كان يقابل هذا الوضع زيادة فى عدد أفراد المجموعات العمرية من ٣٥ سنه إلى أقل من ستين سنة ونقص فى عدد السكان فى المجموعات العمرية الدنيا . وتشير البيانات فى الهند كمثال للدول النامية - إلى أن زيادة الإدخار عادة تصاحب الزيادة فى المجموعة العمرية العليا ، ذلك لأن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ستين عاماً قليلة المقارنة مع الوضع فى الدول المتقدمة وأن غالبية السكان فى هذه المجموعة يتألفون من المجموعات من ٣٥ - ٦٠ عاماً ، أى من الطبقة المنتجة وهى فى نفس الوقت التى يعزى إليها معظم الإدخار .

كذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الإدخار وحجم الأسرة . فلا شك أن

حاجات الأسرة الكبيرة فى الظروف الواحدة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة وعلى ذلك ففى ظل كبر عدد أفراد الأسرة وتدنى مستويات الدخول فى الدول النامية يقل الإدخار إذا لم يختف .

كذلك تختلف معدلات الإدخار بين قاطنى الريف وساكنى المدن حيث تزيد فى الأولى عنها فى الثانية . ولما كانت مستويات الدخل تقل فى البيئات الريفية عنها فى المجتمعات الحضرية فإننا نشهد بصفة شبه مستمرة تدفق السكان من الريف إلى المدن؛حدث هذا فى الماضى فى العديد من الدول التى أصبحت فى الوقت الحاضر من الدول الصناعية الغنية . فلقد هبطت نسبة سكان الريف فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى سكان المدن من ٢,٨٩ فى عام ١٨٧٣ إلى ١,٩ فى عام ١٩١٠ ثم إلى ٩٥, فى ١٩٢٠ وأخيراً إلى ٥٧, فى عام ١٩٥٠ أى أن سكان الريف فى الولايات المتحدة الذين كانوا ثلاثة أضعاف سكان المدن أصبحوا فى عام ١٩٥٠ لا يمثلون إلا نصف سكان المدن .

ومن العوامل الإجتماعية الهامة التى توثر على الإدخار شيوع ما يعرف بنظام الأسرة الممتدة فى المناطق والبيئات الريفية فى الدول النامية.ويقصد بالأسرة الممتدة إرتباط الوالدين والأجداد والأحفاد والأقارب الآخرين إرتباطاً وثيقاً لدرجة تصل فى بعض الأحيان إلى المعيشة الجماعية . فى ظل هذا النظام يسود التزام كل عضو فيه بمساعدة الآخرين وهذا كثيراً ما يؤثر على الإدخار بشكل مباشر وغير مباشر . فى ظل نظام الأسرة الممتدة - والتى تمثل مظلة إجتماعية للجميع - يرعى القادر غير القادرين من الصغار والكبار . لذلك فإن الحاجة إلى الإدخار للإنفاق منه عند التقاعد لم تعد له نفس الأهمية فى ظل ظروف أخرى . كذلك فإن أفراد هذا المجتمع الصغير يفترضون أن لهم نصيب فى ثروة أحد الأفراد الذى نجح فى جمع ثروة - بمعنى أن نظام الأسرة الممتدة لا يخرج عن كونه تأميناً إجتماعياً . كذلك فإن هذا المجتمع الطبقى stratified society كثيراً ما يهمل الإدخار لأن الأعضاء الغير قادرين فى إستطاعتهم تأمين بعض حاجاتهم من القادرين .

ومن زاوية أخرى فإن نظام الأسرة الممتدة كثيراً ما يشجع على الإدخارعن طريق

تجميع المدخرات من أفراد ذلك المجتمع وإقامة مشروع يدر عائداً ويضيف إلى الناتج القومى المحلى الإجمالى ، وكذلك فى حالة توفير الموارد المالية لتعليم بعض أفراد الأسرة المرموقين . كذلك فإن أفراد الأسرة المحتاجين لموارد مالية يمكنهم الحصول عليها عن طريق الإقتراض حيث أن المقرض على معرفة كافية بهم وهم بدورهم يجدون أنفسهم مجبرين على الوفاء بتلك الإلتزامات على الأقل من الزاوية الأدبية .

كذلكَ فإن للديانات والمعتقـدات علاقـة كبيرة بالإدخـار . فلقـد أوضـح R. Tawney and Max Weber أن الديانة البروتستانية أسهمت فى ظهور ونجاح النظام الرأسمالى عن طريق التأكيد على فضيلة الإدخار ونفس الشىء حدث فى اليابان نتيجة للتعاليم الدينية . وتحث الديانة الإسلامية على الإعتدال فى الإنفاق وتنهى عن التبذير وتحث على العمل وتؤكد على فريضة الزكاة وكلها تودى فى النهاية إلى الإدخار.

وفى نهاية هذا العرض يثار سؤال على جانب كبير من الأهمية وهو ما هى الوسائل التى يتعيّن على الدول النامية سلوكها لتنمية مدخرات القطاع العائلى ؟

يعتقد معظم الإقتصاديين أن فى متناول الدول النامية النهوض بمدخراتها لو أن حكوماتها إتبعت سياسة رشيدة لمكافحة التضخم وتحقيق الإستقرار وتوفير مناخ ملائم ونشر الوعى القومى بين السكان.ونلخص فيما يلى أهم الوسائل المقترحة فى هذا الصدد.

١ – التوسع فى إقامة المؤسسات الإدخارية كصناديق الإدخار البريدية وشركات الإئتمان الزراعية والمصارف التى تمتد فروعها ومندوبياتها إلى كافة الإنحاء . كذلك نشر البنوك الإسلامية وشركات التأمين وشركات البناء التعاونية .

٢ – تعدد الأوعية الإدخارية التى تعمل على جذب المدخرات . ولقد تعددت هذه الأوعية فى مصر فى السنوات الأخيرة وحققت نجاحاً ملموساً فى زيادة المدخرات منها على سبيل المثال شهادات الإستثمار وشهادات الإدخار وإذون الخزانة وسندات التنمية بالعملة الوطنية وبعض العملات الأجنبية ولآجال مختلفة . وعلى أن يراعى منح أصحاب تلك الإستثمارات بعض المزايا التى تؤدى إلى الإقبال عليها . من تلك المزايـــا .

أ – أن تكون ضئيلة القيمة حتى يتمكن إصحاب الدخول الدنيا من إقتنائها .

ب – أن تتمتع بدرجة عالية من السيولة .

جـ – أن يكون بعض تلك الأوراق قابلاً للوفاء بالضرائب .

د – أن يكون بعضها قابلاً للدفع عند الطلب – دون خسارة – وأخرى قابلة للدفع فى بعض المناسبات كالزواج والوفاة والمرض .

هـ – أن يعود بعضها على أصحابها بعائد شهرى أو دورى ويكون بعضها متزايد القيمة .

٣ – يتعين على الحكومات الإسهام فى إيجاد حل إلى ما تتعرض له البنوك فى إدارة الحسابات الصغيرة . فالبنوك عادة لا تهتم ولاتشجع فتح وإدارة الحسابات الصغيرة لما يترتب على ذلك من أعباء ونفقات . فقد قدر أحد البنوك فى فرنسا أن الإقراض لغير الشركات يقصد بذلك حسابات الأفراد الصغيرة – يتطلب فتح ٢٥٠٠ حساب تغطية أجر موظف واحد فى العام مما يؤدى عادة إلى عدم تشجيع صغار المدخرين على فتح حسابات بالبنوك . ولقد أدى هذا الوضع إلى إنشاء مؤسسات جديدة مثل التعاونيات الإئتمانية credit cooperation فى غانا ونيجريا والصين . فى هذه المؤسسات تجمع الأموال من مجموعة من صغار المدخرين وتقرض إلى واحد منهم تباعاً – كذلك نجحت مصر فى إنشاء مؤسسات التأمين والإدخار . كذلك يتعين تشجيع البنوك الكبيرة على فتح فروع صغيرة فى الأماكن التى لا تجذب المؤسسات المـاليـــة .

٤ – أن تساهم السياسة المالية عن طريق التمييز الضريبى فى تشجميع المدخرات إلى قطاعات معينة .

٥ – العمل على مكافحة وضبط التضخم الذى يؤدى إلى إنهيار القيمة الحقيقية للمدخرات .

٦ – رفع أسعار الفائدة والذى يؤدى عادة إلى زيادة المدخرات . إلا أن ذلك كثيرأما يؤدى إلى خفض حجم الإستثمار . لذا يتعين أن يصاحب رفع أسعار الفائدة

قيام الحكومة بإعانة بعض المشروعات أو تقديم قروض مدعمة لبعض الأنشطة .

ثانياً : مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

أى ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بإدخاره. وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الإدخار جميعاً فى الدول المتقدمة إقتصادياً كما فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية واليابان . ويتوقف إدخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح . فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات . كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة إدخار المنشآت فى فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الإنخفاض أو الإختفاء فى فترات الكساد والركود . كذلك فإن إدخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته وبرامجه وخططه فى المستقبل . فتحتاج صناعة البترول بطبيعتها إلى التوسع المستمر فى الإنفاق على البحوث والدراسات وعلى عمليات الإستكشاف والحفر حتى تحافظ على إنتاجيتها أو تزيدها وإلا ستواجه بنضوب حقولها وتدنى إنتاجها وما يترتب على ذلك من إرتفاع فى التكلفة . مثل هذه المنشآت يتحتم عليها توجيه قدر كبير من أرباحها إلى ضروب البحث والإستكشاف وهذا ما يطلق عليه « التمويل الذاتى » .

ويحدثنا التاريخ الإقتصادى أن معدلات الإدخار – وبالتبعية الإستثمارات – حققت زيادة كبيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ١٧٥٠ – ١٨٢٠ وهى فترة ظهور ونمو إزدهار الصناعة . وكان المصدر الأساسى لتلك المدخرات الأرباح الكبيرة التى حققها قطاع التجارة الخارجية وقطاع الصناعة وكذلك الأرباح الطائلة التى نجمت عن إرتفاع الأسعار . كذلك فإن التطور الصناعى وإتساع التجارة الخارجية فى المملكة المتحدة فى القرن الماضى وأوائل القرن الحالى وما نجم عن ذلك من أرباح طائلة ، كل هذا أدى إلى زيادة المدخرات وما ترتب على ذلك من زيادة فى الإستثمار والإنتاج . ولا شك أنه فى متناول الدول النامية أن تحقق مدخرات وفيرة من أرباح قطاع الأعمال وذلك إذا نجحت السلطات المختلفة فى توفير مناخ الأمن والإستقرار

وإختارت التشريعات والقرارات الملائمة وأزالت القيود وفرضت الضرائب الملائمة . ولا شك أن قطاع التصدير والإستيراد – أى قطاع التجارة الخارجية – يعود على القائمين به بأرباح طائلة ولذلك كثيراً ما تتدخل الحكومة وتحتكر بعض قطاعاته بهدف الحصول على أرباح لدعم وضعها المالى وتحقيق مصادر دخل كبيرة ومن أمثلة ذلك بورما وإحتكار حكوماتها لتصدير الأرز – وهو سلعة الإنتاج الرئيسية ، ومصر وإحتكار الحكومة لشراء وحلج وتصدير القطن . وحين يكون قطاع التصدير كبيراً ومتركزاً فى قلة من المؤسسات فإن الظروف تكون أكثر ملاءمة لتحقيق معدلات أرباح مرتفعة . بينما لو كان صغيراً وموزعاً بين كثرة من صغار المتعاملين فإن معدلات الأرباح ومن ثم معدلات الإدخار تميل إلى الإنخفاض .

ويتمثل الدخل الصافى لقطاع الأعمال الخاص فى الفرق بين الإيرادات الكلية التى يحصل عليها المشروع – حصيلة المبيعات السلعية والخدمية – وبين مجموع نفقاته والتى تتمثل فى :

أ – قيمة مستلزمات الإنتاج (المواد الأولية المختلفة ومواد الوقود ..) .

ب – مجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز ومكافآت وبدلات وإيجار وفوائد .

جـ – أقساط إهلاك الأصول المختلفة من أراضى ومبانى وعدد وآلات .

د – صافى الضرائب المدفوعة إلى السلطات المركزية والمحلية .

هـ – الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال .

وليس هناك خلاف بين الإقتصاديين على أهمية أرباح المنشآت كمصدر رئيسى لتكوين المدخرات . فقد نجحت فى الماضى والحاضر فى بناء صرح شامخ فى الدول المتقدمة إقتصاديا يتشمل فيما يمتلكه من رأس مال إنتاجى وإجتماعى إضافة إلى ثروة بشرية متميزة .

ومع ذلك فإن هذا المصدر توجه إليه بعض المآخذ والسلبيات فى الدول النامية لعل أهمها :

أ – من المحتمل أن تتجه تلك المدخرات إلى نفس النشاط الإقتصادى أو النواحى المرتبطة (رأسيا وافقيا وجانبياً) بينما قد يكون المجتمع فى حاجة إلى توجيه تلك المدخرات إلى ميادين وأنشطة أخرى – هذا الوضع كثيراً مايؤدى إلى ما يطلق عليه النمو غير المتوازن .

ب – ومن زاوية أخرى فإن عدم تدفق تلك المدخرات إلى سوق رأس المال كثيراً ما يعرقل فاعليته ويضعف من كيانه إذ أن كم هذه الأموال قد يزيد عن المدخرات التى يتعامل بها سوق رأس المال .

جـ وأخيراً فإن التنمية الإقتصادية إن إعتمدت أساساً على تلك المدخرات فإنها تؤدى بذلك إلى تدعيم أركان الإحتكار وتثبيته وما يترتب على ذلك من آثار ومشاكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية .

ومن المعلوم أن قطاع الأعمال الخاص يقترض من المؤسسات المالية لتمويل إستثماراته أكثر مما يضخ إليها فى صورة مدخرات . وفى الدول النامية – ذات الدخول المتوسطة – فإن مدخرات قطاع الأعمال الخاص فى شكل التمويل الذاتى Retained Earnings يعتبر على درجة بالغة من الأهمية – كما كان الوضع فى بريطانيا فى الماضى – إضافة إلى ذلك فإن التمويل الذاتى يجذب ويشجع قيام الشركات ذات الجنسيات المتعددة.أما الدول الأقل دخلاً فإن الأرباح المعاد إستثمارها عادة غير كافية مما يؤدى إلى اعتماد أكبر على الموارد المحلية الأخرى وعلى الأخص الإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وذلك لأن السوق المالية ضعيفة أو غير موجودة إصلاً .

وهنا نتساءل عن أسباب ضيق أسواق الأوراق المالية Stock Market فى الدول النامية ؟ فمن المعلوم أن بيع الأسهم وحقوق الملكية الأخرى والسندات محدود ولا تتوفر مقوماته فى معظم الدول النامية . فالسوق المالية إن وجدت فهى محدودة وتكاد عملياتها لا تذكر . وقدر عدد الدول النامية التى لديها أسواق مالية بخمسة وثلاثين دولة إلا أن مجموع المعاملات فيها على درجة شديدة من التواضع . فعلى الرغم من أن ٤٩٦ شركة قد سجلت أوراقها المالية فى البورصة فى تركيا فإن التداول خلال

ثمانية أشهر لم يتعد أوراق مالية لستة وثلاثين شركة ، كذلك فإن قيمة جملة العمليات في بورصة كينيا المالية لم يتعد عشرة ملايين دولار خلال عام كامل .

يرجع السبب في عدم قيام أسواق مالية أوضعفها إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

أ – بعض الأسواق المالية مغلقة أمام الأجانب كما في تركيا ونيجيريا ، وبعضها محذور على الشركات المشتركة كما في كوريا الجنوبية والهند والبرازيل وتايوان والمكسيك .

ب – تكون ملكية الأسهم وباقي أشكال حقوق الملكية في معظم الدول النامية قاصرة على الأسر المنشئة للمشروعات ، وعادة لا يوجد رغبة لديهم للتنازل عنها . هذا ما نشاهده في بعض البورصات النشيطة مثل هونغ كونغ وسنغافورة حيث تميل أسعار الأوراق المالية فيها إلى الأرتفاع لأن قدرا ضئيلا منها يتم تداوله .

جـ – ندرة المعلومات عن الشركات وأوضاعها مما يحول دون تكوين فكرة صحيحة عن أوجه الإستثمار .

د – نجد أن عدداً من الأوراق المالية في العديد من الدول النامية ممنوع تداولها في البورصة .

وتوجد أكبر البورصات في البلاد النامية في البرازيل ، هونغ كونغ ، الهند ، ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، وتايوان. ولقد بلغ عدد الشركات المسجلة في تلك البورصات ٤٢٠٠ شركة من أصل ٧٠٠٠ شركة في كل الدول النامية إلا أن حجم التعامل فيها كان ضئيلاً بمقارنته بحجم التعامل في الدول الصناعية [١] . وتعتقد أوساط الأمم المتحدة أن تدفقات الإستثمار من الدول الغنية إلى الأسواق المالية للدول النامية يمكن أن تزيد عن معدل البليون دولار في ١٩٨٩ إلى خمسة أو عشرة أضعاف هذا الرقم خلال التسعينات لو زاد الإهتمام بالأسواق المالية .

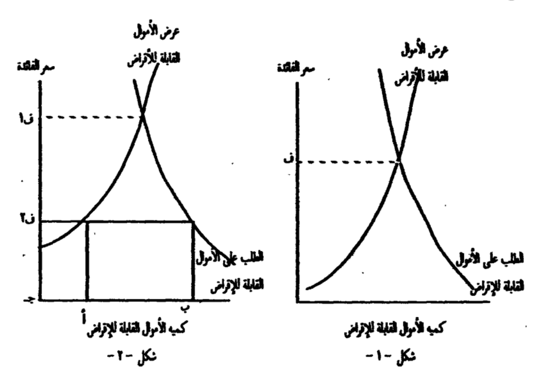
---

(١) بلغ حجم التعامل في بورصات أمريكا الشمالية وغرب أوربا واليابان أكثر من ٧,٥ ترليون دولار في ١٩٩٠ .

هذا الوضع لابد وأن يؤدى إلى الإعتماد على القروض ، وهنا يلتزم المقترض بدفع الفوائد إضافة إلى أصل الدين – وفى ظل إرتفاع أسعار الفائدة بمعدلات عالية فى أوائل الثمانينات (حيث بلغت فى بعض السنوات أكثر من ٢٠٪) – فإن المقترض حمل بأعباء جسيمة إضافة إلى ما إتسمت به هذه الفترة من ركود شديد .

ومن هنا ظهرت أهميـة مؤسسات الأقراض –وأهمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة – فى الدول النامية حيث أصبحت تلعب دوراً هاماً فى مجال الإستثمار – إلا أن المخاطر العديدة التى تحيط بالإئتمان المصرفى فى الدول النامية كثيراً ما تحد من نموه . فعدم وجود مكاتب للإئتمان وندرة المنشورات وخطابات الأنباء لا بد وأن يؤدى إلى زيادة المخاطر – وكثيراً ما يقضى على صغار المقترضين ، كما أن بعض كبار المقترضين كثيراً ما يتوقفون عن الدفع مستغلين مراكزهم السياسية والإجتماعية . كذلك كثيراً ما تجد البنوك نفسها مضطرة إلى إقراض الحكومة لتمويل بعض مشروعاتها ، أو إقراض شركات القطاع العام وهى تعلم بعدم جدوى بعض مشروعاتها . كذلك كثيراً ما تقدم الدولة أسعار فائدة مميزة لبعض قطاعات الإقتصاد القومى أو لبعض المناطق الإدارية . كل هذا يتطلب من البنوك تكوين معدلات عالية من المخصصات لمقابلة عجز المقترضين أو تأخرهم فى السداد . لذلك نجد أن نصف أصول البنوك فى الهند يقابلها مخصصات وإحتياطيات وسندات حكومية كذلك كثيراً ما تفرض الحكومات على البنوك قدراً معيناً من القروض يخصص لقطاعات أو صناعات معينة . وكثيراً ما تجبر الحكومة البنوك على تنفيذ مطالبها عن طريق فرض رسوم على القروض التى توجه إلى قطاعات أخرى غير تلك التى حددتها . وتشترط حكومة تايلاند على بنوك الأرياف تخصيص ٦٠٪ من جملة قروضها للزراعة والأنشطة المرتبطة بها . ولا شك أن إختيار قطاعات أو صناعات معينة واستئثارها بنسبة كبيرة من القروض يجعل محفظة الإستثمار أقل تنوعاً فيزيد من مخاطر الإئتمان ويقلل من الأرباح مما يدعو البنوك فى النهاية إلى رفع أسعار الفائدة . كل هذه الأمور – زيادة المخاطر ، رفع أسعار الفائدة ، نقص الأرباح – تودى فى النهاية إلى الحد من فتح المصارف وكذلك التأثير على حجم الإئتمان . ويترتب على ذلك أن يتخذ منحنى

عرض الأموال القابلة للاقراض الوضع الموضح فى الشكل التالى . فالقصور فى عرض رؤوس الأموال فى ظل تهافت الطلب عليه يؤدى إلى إرتفاع أسعار الفائدة . وكان المفروض أن يترتب على ذلك زيادة فى عرض الأموال من مصادر خارجية إلا أن مجموعة من العوامل أهمها - قلة المعلومات ووجود المخاطر وتوقع إنخفاض القيمة الخارجية للعملة والقيود التى تفرضها الحكومات على حركات رؤوس الأموال والتعدد فى أسعار الفائدة - تحول دون ذلك .



يتضح من الشكل - ١ - أن العرض المحدود والطلب الكبير على الأموال القابلة للاقراض لا بد وأن يؤدى إلى إرتفاع سعر الفائدة السوقى إلى المستوى ف .

يتضح من الشكل - ٢ - أن أسعار الفائدة كثيراً ما تكون أقل فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة وذلك نتيجة للتدخل الحكومى فى جانبى الإدخار والإستثمار عن طريق وسائل الرقابة - ويظهر هذا فى مجال الإئتمان المختار - فمن الشكل السابق يتضح أن تحديد سعر الفائدة عند المستوى ف٢ - إى أسفل سعر التعادل ف١ - فإنه

يتعين تقنين القروض أى توزيع المقدار جـ أ من القروض بين المقترضين بطريقة ما فى الوقت الذى يرغبون فيه فى الحصول على جـ ب .

ثالثاً: مدخرات قطاع الأعمال العام :

كان دور الدولة فى التدخل فى الشئون الإقتصادية محدوداً ، فطوال فترة طويلة لم يتعد الدور الإقتصادى للحكومات إقامة مشروعات البنيه التحتية والإستثمارات الإجتماعية وإدارتها وتطويرها وذلك لإهميتها القصوى للمجتمع فى تحقيق التقدم الإقتصادى والإجتماعى من ناحية ، إضافة إلى قيام الحكومات فى العديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التى لا يقوى الأفراد على إقامتها .

هذا الوضع تغير فى الأونه الأخيرة وعلى الأخص فى الدول النامية نتيجة لمجموعة من الأسباب نكتفى بالإشارة إلى أهمها والتى تتلخص فى :

أ - حصول معظم الدول النامية على إستقلالها ورغبتها وسعيها نحو الخروج من إسار التبعية .

ب - التغير فى دور الدولة فى النشاط الإقتصادى نتيجة ذيوع وإنتشار المفاهيم الإشتراكية خلال فترة طويله (١٩٤٥ - ١٩٨٥) .

جـ - رغبة الدول النامية وإصرارها على دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفشل القطاع الخاص وإقتصاديات السوق فى تحقيق هذه الغاية .

د - عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الإستثمارات الطموحة التى ترغب الدول النامية فى تحقيقها ومن ثم كان من المنطقى إرتياد الحكومات هذا الميدان .

هذا ولقد أصبح لدى معظم الدول النامية فى الوقت الحاضر قطاعاً عاماً يقوم بشطر كبير من النشاط الإقتصادى ويقع على عاتقة تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية . هذا وقد صاحب التحولات الإقتصادية فى مصر أثر قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إقامة مشروع الثلاث سنوات للتصنيع (١٩٥٦ - ١٩٥٩) والتأميمات وفرض الحرسات ، بروز القطاع العام وتزايد دوره وإستئثاره ببعض القطاعات الإقتصادية

بأكملها مثل قطاع المصارف والتأمين وسيطرته على قطاعى التجارة الخارجية والصناعة .

ويمكن حساب الدخل الصافى لقطاع الأعمال العام بنفس الطريقة التى ذكرناها لحساب الدخل الصافى لقطاع الأعمال الخاص عدا أن صافى الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف لأيلولته إلى الدولة .

وبصفة عامة فإن العوامل التى تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل فى :

أ - السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها كثيراً ما لا تخضع لإعتبارات التكاليف والسوق ، فكثيراً ما تتحدد الأسعار طبقاً لإعتبارات إجتماعية أو سياسية وفى حالات أخرى تحوى أرباحاً إحتكارية .

ب - السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج بدورها كثيراً مالاً تخضع لإعتبارات التكاليف والسوق إذ كثيراً ما تحوى قدراً من الدعم .

جـ - سياسة التوظف والأجور إذ كثيراً ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة وعلى الأخص فى ظل إلتزام العديد من الدول النامية - كما كان الوضع فى مصر إلى وقت قريب - بتشغيل خريجى المعاهد والجامعات والإسهام فى حل مشكلة البطالة . هذا بالإضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكفاءة الإنتاجية وتقرير مكافآت وعلاوات دون نظر إلى نتائج الأعمال .

د - مستوى الكفاءة الإنتاجية . فتشير البيانات إلى إنخفاض مستويات الأداء فى شركات القطاع العام عنها فى المشروعات الخاصة ويرجع ذلك أساساً إلى إختفاء عنصر الدافع الخاص من ناحية وإلى تمتع مشروعات القطاع العام فى حالات عديدة بالإحتكار ومن ثم صعوبة الإهتداء إلى معدلات الأداء الصحيحة . ونلمس فى الأونه الأخيرة - فى مصر وغيرها - إرتفاع أصوات المطالبين بتصفية شركات القطاع العام إلى جانب آخرين يرون الإبقاء عليه مع تعديل مساره وإدارته بطريقة لا تختلف عن إدارة المشروعات الخاصة .

رابعاً : الأدخار الحكومى :

يتحقق الإدخار الحكومى بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية . فإذا كان هناك فائضاً إتجه إلى تمويل الإستثمارات وتسديد أقساط الديون (فى حالة مديونية الحكومة) . أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أى فى حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة . وتعمل الحكومات دائماً إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الإستثمار والتنمية المستهدفة .

وتتمثل أهم إيرادات الدوله الجارية فى حصيلة الضرائب ، وتعتبر الضرائب لوناً من ألوان الإدخار الأجبارى وتمثل إقتطاعاً نهائياً من جانب الدولة من دخول الأفراد . وكثيراً ما تجد الدولة صعوبة للإهتداء إلى الضرائب التى تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدى إلى إعاقة النشاط الإقتصادى أو محاولة التهرب منها .

وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسين أولهما الضرائب المباشرة والتى يتحمل بعبئها من يقوم بدفعها وثانيها الضرائب غير المباشرة والتى يستطيع من يقوم بدفعها من نقل عبئها إلى الآخرين . وتلائم الضرائب الغير مباشرة إقتصاديات الدول النامية بينما تلائم الضرائب المباشرة إقتصاديات الدول المتقدمة – وسوف نناقش جوانب هذين الشكلين من الضرائب بادئين بالضرائب غير المباشرة لأهميتها فى الدول النامية وهنا يتعين أن نميز بين الضرائب على الصادرات والضرائب على الواردات .

فيما يتعلق بالضرائب على الصادرات – وهى الأقل أهمية كما سنرى بعد قليل – فإن البلاد النامية طالما تخصصت فى إنتاج وتصدير قلة من المنتجات كما فى حالة الهند (القطن – الشاى – الجوت) والبرازيل (البن والسكر والقطن) ، وهكذا بالنسبة لمعظم الدول النامية . فإذا كانت الدوله تتمتع بمركز إحتكارى فى السوق الدولية لسلعة ما فإن أنسب أشكال الضرائب هى رسوم الصادرات والتى يتحمل المستوردون الأجانب بها أو بمعظمها ، بمعنى أن الأجانب فى هذه الحالة يتحملون

بقدر من تكاليف التنمية فى البلد المصدر ، أما فى حالة عدم تمتع الدولة بمركز إحتكارى فإن أنواع الضرائب هى الضرائب على رقم الأعمال شأنها شأن الدول التى تستهلك القدر الأكبر من إنتاجها ، وتشير تجارب الدول إلى إنتشار الضرائب على الصادرات فى الماضى ، فعلى سبيل المثال لجأت شيلى وهى التى تتمتع بإحتكار إنتاج وتصدير الأسمدة المعروفة « نترات شيلى » إلى فرض رسوم صادرات بنسبة ٢٥ ٪ من قيمتها ، كما لجأت حكومة سرى لانكا إلى فرض رسوم صادر على صادراتها من الشاى ، كذلك كانت حكومة مصر تفرض ضرائب على صادراتها من الأقطان الطويلة التيلة .

ونجاح تلك السياسة يتوقف على من الذى يتحمل بعبء الضريبة ، فإن تحمل بها قطاع الإنتاج المحلى فإن رسوم الصادرات لا تؤدى إلى أية زيادة فى عرض رؤوس الأموال والأمر حينذاك لا يعدو غير تحويل فى الدخول . أما إن تحمل بها المستوردون الأجانب فإن هذا يعنى مساهمة القطاع الخارجى فى عرض الأموال والمدخرات المطلوبة لعملية التنمية الإقتصادية . وتعتبر الضرائب عل الصادرات فى الكثير من الحالات مخففة للتضخم النقدى إذ أنها تمتص قدراً من التضخم الوافد من الخارج ، إضافة إلى إمكان الإفادة من الفارق بين التكاليف المحلية والأسعار فى الأسواق الأجنبية وذلك بإمتصاص فائض الربح . فإذا لم تتعد رسوم الصادر هذا الحد فإن الصادرات لا يخشى عليها من النقصان ويمكن أن تساهم فى تمويل برامج التنمية الإقتصادية .

ومع ذلك فلا يجب أن نبالغ فى أهمية وإستمرارية هذا المصدر من مصادر الإدخار . فإعتماد خطة التنمية الإقتصادية إلى حد كبير على تلك الضرائب غير المباشرة – كالضريبة على رقم الأعمال ورسوم الصادرات – قد يكون من الخطورة بمكان حيث أن تلك الإيرادات عرضة للتقلبات تبعاً للأوضاع الأقتصادية الخارجية.فإذا ساءت الظروف الطبيعية أو تدهورت الأحوال الإقتصادية فى الدول المستوردة فإن حصيلة صادرات الدول النامية لا بد وأن تتأثر بالتبعية وبالتالى تتأثر خطة التنمية وتصبح الدولة غير قادرة على تنفيذ العديد من المشروعات والأعمال . وفى ختام هذا العرض الموجز للضرائب على الصادرات نشير إلى تناقص أهميتها فى السنوات الأخيرة حيث

أصبح هم الدول العمل على زيادة صادراتها لمقابلةأعباء التنمية الإقتصادية من ناحية ولتفادى تفاقم عجز موازينها التجارية من ناحية أخرى . ومن هنا إقلاع العديد من الدول عن فرض ضرائب على الصادرات بل تجدها على العكس تلجأ إلى أساليب السياسات التجارية والنقدية لدفع عجلة الصادرات منها دفع إعانات ظاهرة أو مستترة للمصدرين ومنها إعادة ما سبق ودفعه المصدر من ضرائب على مدخلات إنتاج السلعة (الدروباك) ، ومنها تزويد المصدرين بقروض مدعمة .

أما القسم الأهم من الضرائب غير المباشرة فيتمثل فى الضرائب على الواردات والتى تمثل حصيلتها المصدر الأول للموارد المالية الحكومية فى الدول النامية . إلى جانب الأهداف المالية للضرائب على الواردات فإنها كثيراً ما تفرض لأغراض أخرى لعل أهمها :

أ – كثيراً ما يكون الهدف من فرض الضرائب على الواردات تحديد المستورد من السلع موضع الضريبة وحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية وذلك دعماً للصناعة المحلية والتوسع فى سياسة الإحلال محل الواردات الأجنبية .

ب – تفرض الدولة فى بعض الحالات والظروف ضرائب على الواردات بقصد تحديد المستورد من السلع الإستهلاكية وذلك حتى يتسنى لها توجيه النقد الأجنبى المحدود نحو إستيراد سلع أكثر أهمية للإقتصاد القومى مثل العدد والآلات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار .

جـ – كثيراً ما تفرض الدولة ضرائب على الواردات – ضرائب حامية – بهدف عدم إستيرادها من ناحية أو تحمل الفئات القادرة على دفع الضرائب المرتفعة بها من ناحية أخرى .

إضافة إلى الضرائب على الواردات والصادرات توجد صور أخرى للضرائب تلائم طبيعة الدول النامية بعضها ينطوى تحت الضرائب المباشرة وبعضها تحت الضرائب غير المباشرة ، فتحصل العديد من الدول النامية على إتاوات مقابل ما تمنحه من إمتيازات وعقود لإستغلال مواردها الطبيعية توجه حصيلتها إلى موارد لدولة . ومنذ

الخمسينات شهد هذا المورد تغييرات هائلة حيث قامت معظم الدول النامية بإستغلال معادنها بالوسيلة التى تعود عليها بأكبر دخل ممكن ، ومن أمثلة ذلك التطورات التى شهدتها عقود النفط فى الدول العربية ومنها مصر من تغيرات عادت عليها بأكثر كثيراً مما كانت تحصل عليه من عقودها التقليدية .

كذلك فإن العديد من الدول النامية أصبحت تشارك أصحاب الثروات - العقارية وغير العقارية - فى الزيادة التى تحققت لملكياتهم نتيجة أعمال التنمية . فلا شك أن حفر الترع والمصارف ورصف الطرق والتوسع فى تخطيط المدن وغير ذلك من الأعمال يزيد من قيم الثروات وحينئذ فإن من حق الدول أن تحصل على كل الزيادة أو معظمها من أصحاب تلك الثروات إذ ليس لهم من فضل فى ذلك .

كذلك يتعين أن تشارك الدول الأفراد والشركات والهيئات فيما يحصلون عليه من أرباح إضافية ترتبت عن مشروعات التنمية ، إذ كثيرا ما يتطلب الوضع حظر الواردات أو تحديدها أو تقديم الحكومات من دعم ومساعدات للمنتجين مما يؤدى إلى زيادة أرباح تلك المشروعات . حينذاك يصبح من حق الدولة المشاركة فى تلك الأرباح.

إلى جانب ذلك فيجب على الدول النامية أن لا تهمل الضرائب المباشرة كالضرائب على الأرباح والقيم المنقولة والتركات وغيرها . فلا شك أن أهمية الضرائب المباشرة تزيد بنمو الأقتصاد القومى وتزايد التشابك بين قطاعاته . كذلك يتعين على الحكومة أن تزيد من الوعى الضريبى بالوسائل المختلفة وعلى الأخص أن الهدف من هذه الضرائب ليس فقط هدفاً إيراديا بل أن الجانب الإجتماعى والعمل على تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الإجتماعية لا يقل أهمية .

أما عن النفقات الحكومية الجارية فتتمثل فى الإنفاق العام أى انفاق على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة فى مجالات الأمن والدفاع والتعليم والصحة ومشروعات المنافع العامة الأخرى . وكذلك ما يطلق عليه بالنفقات التحويلية التى تتمثل فى الإعانات والدعم وفوائد وأقساط الدين العام . ولا شك أن زيادة الدور الملقى على الحكومات من نواحى توفير الضروريات والسعى المستمر نحو رفع الأحوال المعيشية

للمواطنين يحتاج إلى موارد مالية ضخمة . ومن هنا يتعين أن تسعى الحكومات إلى زيادة مواردها المالية دون أن يترتب على ذلك آثاراً سلبية على الإنتاج . ومن الناحية الأخرى يتعين عليها أن تحسن إستخدام تلك الموارد وذلك حتى لا تضطر إلى إسلوب التمويل بالعجز وما يترتب على ذلك من آثار تضخمية تعوق عملية التنمية .

ونورد فيما يلي بعض القواعد التى تؤدى إلى زيادة موارد الدولة المالية وإلى زيادة فاعلية وكفاءة الإنفاق الحكومى :

أ – تطوير النظام الضريبى من جوانب إعادة النظر فى قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل .

ب – إستحداث ضرائب ملائمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبى وذلك حتى يتحقق ركن العدالة .

جـ – ترشيد الإنفاق العام بوسائل مختلفة منها إستخدام إسلوب الثواب والعقاب .

د – الإقلاع تدريجيا عن التوسع فى إعتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادة الإستهلاك .

هـ – التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة فى قطاعات الإقتصاد القومى الأخرى .

خامساً : تكوين الإدخار الإجبارى عن طريق التضخم :

عالجنا فيما سبق الإدخار الاختيارى وأظهرنا أهميته لموارد التمويل المحلى .

إلا أن عدم كفايته لمواجهة مطالب التنمية كثيراً ما يؤدى إلى التجاء الدولة إلى مصادر الإدخار الإجبارى ، لذلك كثيراً ما تلجأ الحكومات إلى إقتطاع جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد . وسبيلها إلى ذلك إنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفى وذلك لتغطية عجز تستحدثه فى الميزانية وعادة ما يترتب على الإنفاق التضخمى زيادة فى المستويات العامة للأثمان بمعدل أعلى من إرتفاع الدخول النقدية . يعنى هذا أن الدخول الحقيقية للأفراد قد إنخفضت وإنخفاضها معناه إجبار

الأفراد على إنقاص حجم إستهلاكهم أو إجبارهم على تكوين إدخار حقيقى من وجهة نظر المجتمع أو الطبقة التى زادت دخولها النقدية بمعدل يفوق الزيادة فى الأثمان – وهى فى هذه الحالة الحكومة .

وكذلك يتم عن طريق التضخم نقل الثروة من المستهلكين فى صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين فى صورة أرباح إستثنائية . هذه الطريقة تعتبر حافزاً هاماً على التوسع فى الإنتاج وإعادة إستثمار الأرباح .

ويحدثنا التاريخ النقدى عن أهمية الأرباح كحافز على التوسع فى التكوين الرأسمالى.فزيادة معدلات الأرباح تزيد معدلات تجميع رؤوس الأموال فتزيد معدلات التنمية ، يتحقق ذلك عن طريق ما يسميه كينز بالتضخم الربحى .

وفى هذا الصدد يقول كينز أن ظاهرة التضخم الربحى كانت سبباً فى زيادة إكتشاف المعادن النفيسة مما أدى إلى إرتفاع مستويات الأسعار فى وقت تخلفت فيه التكاليف وخاصة معدلات الأجور . أدى هذا الوضع إلى إتجاه القدر الأكبر من الأرباح إلى رجال الأعمال . حدث ذلك فى أسبانيا وفرنسا وإنجلترا . عدا أن ظاهرة التضخم الربحى فى أسبانيا كانت أقل شأناً عنها فى كل من فرنسا وإنجلترا كما أنها كانت لفترة قصيرة . يرجع ذلك إلى أن الزيادة فى النقد فى أسبانيا كانت من نصيب الطبقات الحاكمة والأرستقراطية فلم تنعكس فى الإنفاق على الإستثمار الحقيقى . أما فى كل من إنجلترا وفرنسا فإن الزيادة فى النقد كانت فى معظمها من نصيب الطبقة المخاطرة والتى تتألف من رجال الأعمال والممولين والتجار ، وإنعكست فى نهاية الأمر فى الإنفاق على الإستثمار الحقيقى . ولقد أيد وليم أرثر لويس وجهة النظر القائلة بأن التضخم وما يترتب عليه من إرباح إستثنائية لعب دورا هاماً فى تحقيق القفزة الكبيرة فى تكوين رؤوس الأموال فى إنجلترا فى الفترة من ١٧٥٠ – ١٨١٥ .

وهكذا توجد حجج قوية تؤكد أن السبب الأساسى فى قيام ونمو الرأسمالية الحديثة ترجع إلى زيادة مستويات الأسعار فوق مستويات التكاليف وعلى الأخص مستويات الأجور أى يرجع إلى « التضخم الربحى » الذى شكل عاملاً هاماً فى تكوين

رأس المال فى الدول الغربية .

وبالرغم من أن التضخم يعتبر من الوسائل الهامة لتكوين الإدخار الأجبارى إلا أن العديد من المآخذ توجه إليه . حقيقة أنه قد يخلق جواً ملائماً للتوسع فى الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة إلا أنه يترتب عليه إزدياد الفروق فى دخول الأفراد لأنه يؤدى إلى زيادة دخول طبقة أرباب الأعمال والتجار وإلى إفقار أصحاب الدخول الثابتة أو شبه الثابتة . كذلك فليس هناك ما يضمن إعادة إستثمار الأرباح المترتبة عن التضخم فى مشروعات التنمية الإقتصادية – أضف إلى هذا إن التضخم إن تجاوز حدوداً معينة فقد يترتب عليه فقدان الثقة فى العملة وتدهور ميزان المدفوعات بسبب الإقبال على الواردات الأجنبية . وإختلال ميزان المدفوعات فيه وحدة الكفاية لعرقلة التقدم الإقتصادى وخاصة إذا كانت الدولة تعتمد على الإستيراد فى توفير حاجاتها من سلع الإنتاج.

ويؤدى التضخم فى الدول النامية إلى زيادة فى دخول بعض الفئات وما يترتب على ذلك من زيادة فى الإنفاق فزيادة فى الإستيراد إذ أن الميل الحدى للإستيراد فى تلك الدول يميل إلى الإرتفاع فتزداد واردات الدولة من السلع الكمالية والسلع الإستهلاكية المعمرة ويزداد الإنفاق على أوجه غير مرغوب فيها ، كذلك يؤدى التضخم إلى إنتشار المضاربة عن طريق محاولة المتعاملين الحصول على أقصى أرباح ممكنة .

وعلى الدول النامية التى ترغب فى تحقيق أكبر فائدة ممكنة من التضخم فى حل مشاكل تدبير المدخرات أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون إستمرار إرتفاع معدلات الأسعار . ذلك لأن الدول النامية لا بد وأن تتعرض لقدر من التضخم كنتيجة لتنفيذ برامج التنمية . فالتنمية الإقتصادية تودى إلى زيادة الدخول مما يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وعلى الأخص الغذائية والأساسية الأخرى . لذلك يتعين على الدولة أن تزيد من إنتاجها الزراعى ومن إنتاج المشروعات الجديدة ، وإلا فإن التنمية ستؤدى إلى إرتفاع الأسعار وبالتبعية زيادة الإستيراد وما ينجم عن ذلك من مشكلات قد تعوق التنمية .

وسياسة التمويل التضخمي في الدول النامية ، وإن بدت ناجحة في تمويل التوسع في النشاط الإقتصادى في فترات الحروب إلا أنها غالبا يكون مشكوك فيها في الأوقات العادية وذلك بسبب حساسية البلاد المتخلفة للتضخم النقدى ويمكن إرجاع هذه الحساسية إلى :

أ - قلة أو عدم مرونة عرض عناصر الإنتاج فالزراعة وهى التى تقوم بإنتاج القسم الأكبر من سلع الإستهلاك يتعذر تحقيق زيادة في إنتاجها في الفترة القصيرة . وعلى ذلك فالزيادة في كمية النقود تنعكس في زيادة مستويات الأسعار .

ب - نظراً إلى أن إنشاء البنوك المركزية لم يتحقق إلا حديثا ونظراً لضيق نطاق سوق النقد والمال في تلك الدول فإننا نلمس عجز هذه البنوك عن مكافحة التضخم كما نلمس ضعف فاعلية أسلحتها التقليدية .

جـ - التوتر الإجتماعى الذى ينجم عن إنخفاض المدخرات الحقيقية للطبقات الفقيرة كنتيجة للتمويل التضخمي .

د - يؤدى التضخم في الدخول النقدية إلى إحداث ضغط كبير على الميزان التجارى ، لأن ميل الأفراد الحدى إلى الإستيراد كبير كما سبق ورأينا ، وهذا يؤدى إلى وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات مما يستدعى الدولة إلى وضع قيود وتنظيمات على الإستيراد والتى تؤدى بدورها إلى منع تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجى فتكون النتيجة توجية تلك القوى الشرائية إلى الأسواق المحلية مما يدفع الأسعار المحلية إلى الأرتفاع .

وبالرغم من تلك المآخذ فإن التضخم كثيراً ما أدى إلى نجاح سياسات التوسع الصناعى في العديد من الدول مما دفع بعجلة التنمية وحقق تقدما إقتصاديا .

وقد أثبتت التجربة الروسية نجاح سياسة التضخم لتمويل التوسع الإنتاجى دون أن تكون مصحوبة بزيادة في الفروق بين الطبقات ذلك لأن الدولة حصلت على كل الزيادة في الأسعار وإستخدمتها بدورها في عمليات التوسع الإنتاجى . ونجحت سياسة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الصناعية

أثناء الحرب العالمية الأخيرة وبعدها فى تمويل التوسع فى الإنتاج الحربى ودون أن تكون مصحوبة بزيادة ملموسة فى الفروق بين الطبقات وذلك عن طريق زيادة معدلات الضرائب والتوسع فى تطبيق مبدأ التصاعد فيها .

كذلك أدى التضخم فى اليابان فى الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ إلى المساهمة فى توفير المدخرات وحل مشكلة التمويل إذ أن المنشآت التى حققت أرباحاً وفيرة إعادت إستثمارها . كذلك قامت الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على القطاع الزراعى حتى تتحول المدخرات منه إلى القطاعات الأخرى .

وفى مصر أدى التضخم الذى إجتاحها أثناء الحرب العالمية الثانية إلى تراكم مدخرات كبيرة فى صورة أرصدة أجنبية كان الأمل معقوداً على إستخدامها فى تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية بعد الحرب مباشرة . ولقد بلغت هذه الأرصدة فى نهاية عام ١٩٤٥ أكثر من أربعمائة مليون جنيه إسترلينى أى ما يقرب من خمس الدخل القومى خلال تلك الفترة . ولم تتمكن مصر لأسباب سياسية وإقتصادية من توجيه تلك المدخرات نحو مشروعات الإصلاح الإقتصادى والإجتماعى .

كذلك يقال أن بالدول النامية موارد إقتصادية معطلة متمثلة فى القوى العاملة والأراضى الزراعية والثروات المعدنية وغيرها – فإذا توافرت المدخرات وليكن عن طريق التوسع فى الإصدار – فإن ذلك قد يمكن تلك الدول من إستغلال مواردها إلا أننا يتعين أن نشير إلى عدم وفرة معظم مقومات التنمية فى الدول النامية . فالأيدى العاملة تحتاج إلى تدريب وتوجيه معين وهى تفتقر إلى الفنيين وفئات المنظمين هذا بالإضافة إلى شدة حاجتها إلى سلع الإنتاج وأدواته من العالم الخارجى . وعلى ذلك فإن الجهاز الإنتاجى فى الدول النامية يعتبر قليل المرونة إذا أن العديد من مقومات الإنتاج – كالخبرة والدراية والمقدرة على تحمل المخاطر ومدى إتساع السوق – كثيراً مالا تتوافر .

ولا شك أن أهمية الإصدار الجديد فى مراحل التنمة الإقتصادية الأولى محدودة حيث تكون الدولة فى حاجة إلى أموال أجنبية للحصول على المعدات والأدوات والخبرات الأجنبية . أما فى المراحل التالية فإن الإصدار الجديد يكون له أهمية

تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لمدى مرونة الجهاز الإنتاجي وأهمية الموارد المحلية .

وفي خاتمة هذا التحليل نلخص الوضع الخاص بالتضخم - كوسيلة تكوين المدخرات في الدول النامية . فيؤدى التضخم إلى إرتفاع مستويات أثمان المواد الغذائية الإستهلاكية الأخرى مما يترتب عنه عدم مقدرة أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة على الإدخار . كذلك يعمل التضخم على إحجام قدوم رؤوس الأموال الأجنبية وربما إلى هروب بعض رؤوس الأموال الوطنية إلى العالم الخارجي خوفاً من إحتمال تدهور قيمة العملة المحلية . وأخيراً فإن إرتفاع مستويات الأسعار في الدول النامية يجعل منهاسوقاً رديئا للتصدير وصالحاً للأستيراد مما يترتب عليه قيام عجز في معاملاتها مع العالم الخارجي وبذلك تتأثر حصيلة دخلها من العالم الخارجي .

وجدير بالذكر أن الدول التي تتبع النظام الإشتراكي أكثر قدرة على التحكم في مصادر التضخم وآثاره بالمقارنة مع الدول التي تتبع النظام الرأسمالي .

المبحث الثانى

التمويـل الأجنبى

نظراً لعدم كفاية المصادر المحلية - بشقيها الأختيارى والإجبارى - عن الوفاء بحاجات الإستثمار فى الدول النامية ، أى نظراً لوجود فجوة إدخار واسعة ، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية . ففى عام ١٩٨٨ بلغ مجمل الإستثمار فى الدول النامية الأقل دخلاً ١٨ ٪ من إجمالى الناتج المحلى على حين بلغت مدخراتها ١٤ ٪ فقط (وذلك خارج الهند والصين ومجموعة الدول النامية متوسطة الدخل) ، لذلك نجدها تحصل على الفارق من مصادر التمويل الخارجية . فإذا علمنا أن مثل تلك الدول تخطط للتوسع فى إستثماراتها ، فإن لم تتمكن من تنمية مواردها المحلية فإن حاجتها إلى التمويل الخارجى ستزداد . ولا توجد مشكلة فى الدول النامية ذات الدخل المتوسط حيث بلغت إستثماراتها ٢٥ ٪ فى نفس العام من إجمالى الناتج المحلى على حين كانت المدخرات ٢٧ ٪ [1] . ولما كانت المؤشرات السابقة إجمالية فإن هذا لا يحول دون معاناه بعض الدول النامية من عدم كفاية مدخراتها لمقابلة حاجاتها إلى الإستثمار .

ويأخذ التدفق الأجنبى من الخارج الأشكال الرئيسية التالية :

١ - التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية .

٢ - المنح والمعونات من الدول الأجنبية .

٣ - الإستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.

وطالما أن التدفقات الأجنبية - بصورها المختلفة - تؤدى إلى زيادة الناتج القومى الإجمالى فى الدول النامية بما يسمح بدفع أقساط الديون والفوائد والأرباح بالإضافة إلى عائد ملائم فإن الأمر يعود بالفائدة على الأطراف المختلفة ولا يثير مشاكل . وهذا

(1) Hogendorn, Jan. S., op.cit. P. 155.

ما يحدث فى العديد من الدول النامية فى الوقت الحاضر . كذلك فإن التاريخ شاهد صدق على هذا الأمر فى الماضى بالنسبة للعديد من الدول التى أصبحت حاليا من الدول الغنية . فلقد ظلت الأموال الأجنبية تتدفق على الولايات المتحدة الأمريكية طوال المائة وخمسة وعشرون عامة التالية على الإستقلال ونفس الأمر يقال عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا . إلا أن الصورة إختلفت بالنسبة للعديد من الدول النامية فى الوقت الحاضر حيث عجزت عن سداد ما عليها من التزامات فساءت أوضاعها وتفاقمت مديونياتها حتى بلغت ١١٣ بليون دولار فى ١٩٨٧ .

وقبل مناقشة المصادر المختلفة للتمويل الأجنبى ، لابد من الإشارة إلى وجود عدة إعتبارات حالت – وما زال العديد منها يحول – دون حرية إنسياب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إقتصاديا إلى الدول النامية نلخص أهمها فيما يلى :

أ – كانت معدلات الأرباح فى الدول الصناعية المتقدمة فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ولفترة طويلة مرتفعة وكثيرا ما فاقت معدلات الأرباح فى معظم ضروب النشاط الإقتصادى – المتاحة للإستثمار الأجنبى – فى الدول النامية ، مما أدى إلى حرمان تلك الدول من قدر من الأموال الأجنبية ، بل كان الوضع على العكس تماماً مما أدى إلى نزوح بعض الإستثمارات الأجنبية إلى موطنها الأصلى .

ب – ترتب على إنتشار ساسيات القومية الإقتصادية والتحرر السياسى وعدم التبعية فى الدول النامية إلى حرمان رؤوس الأموال الأجنبية من إرتياد ميادين معينة – وفى حالات عديدة – حيث سمح فيها لرأس المال الأجنبى – تردد المستثمرين الأجانب خوفاً من التأميم أو المصادرة .

جـ – تعرض العالم منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الوقت الحاضر إلى مشاكل نقدية جسيمة أدت إلى الإقلاع تديرجيا عن أنظمة الذهب . ومن صور عدم الإستقرار النقدى الدولى قيام التقلبات المستمرة فى أسعار الصرف وعدم قابلية مجموعة كبيرة من العملات للتحويل ومحاولة العديد من الدول إصلاح أوضاعها عن طريق تخفيض القيم الخارجية لعملاتها . ولا شك أن هذا الإضطراب النقدى أدى إلى

إحجام الإستثمارات الأجنبية إذ أن المستثمر الأجنبى أصبح معرضاً لخسائر رأسمالية خارجية عن دائرة توقعاته .

د – أوصدت أسواق المال العالمية – المتركزة فى الدول الصناعية الغربية – أبوابها فى وجه الدول النامية منذ أزمة الكساد العالمى الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٢) ، كما أن سوء أوضاع موازين المدفوعات – فى معظم الدول النامية – منذ الخمسينات وحتى الوقت الحاضر وتفاقم العجز فيها ، وتزايد المديونيات الخارجية ،كل هذا شكل الصعاب والعقبات أمام حرية إنسياب رؤوس الأموال إلى الدول النامية وادى إلى حرمان الدول النامية من مصدر هام من مصادر تدبير رؤوس الأموال [١] .

وفيما يلى نعرض ونناقش لمصادر التمويل الأجنبية المختلفة :

أولاً : التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية :

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة فى مجال التمويل الدولى . ولعل أهم هذه المؤسسات هى البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية . وسنحاول فى الصفحات التالية توضيح دور هذه المؤسسات فى مجال التمويل الدولى .

أ – البنك الدولى للإنشاء والتعمير :

جاء إنشاء البنك الدولى – كما يطلق عليه – كثمرة رئيسية من ثمار إتفاقية برتن وودز Bretton Woods فى ١٩٤٤ ، وهو يمثل أكبر أفراد عائلة مؤلفة من ثلاث مؤسسات تقوم بتقديم المعونات والقروض إلى الدول النامية ولكل طريقتها . ويستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء (١٥٤ دولة) ومن حصيلة ما

---

(١) راجع مقال الأستاذ الدكتور محمد زكى شافعى بعنوان « دور الإستثمار الأجنبى فى التنمية الإقتصادية المنشور فى مجلة مصر المعاصرة العدد عام صفحات ١٥ ، ١٦ . إذ وضح أن ماهية السوق العالمية حينذاك لم تعد الإكتتاب فى سندات الهيئات الدولية والمشاركة فى تمويل الشركات العالمية التى تقوم بالإستثمار المباشر بالبلاد النامية .

يصدره من سندات تتداول فى الأسواق المالية العالمية وتجعله المقرض الأول فى العالم . ولا يقدم البنك قروضه إلا للدول النامية على أساس شروط الإقراض السوقية ، فلا يسمح بتقديم القروض إلا للدول التى يبلغ أو يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٤٠٨٠ دولاراً سنوياً فى عام ١٩٨٩ . وقد بلغ المتوسط السنوى للإقراض ٢١ بليون دولار فى عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ . وكانت القروض تقدم على أساس سعر فائدة ثابت ، إلا أنه إبتداء من ١٩٨١ تغير الوضع وأصبحت الفائدة متغيرة (تثبت الفائدة لمدة ستة أشهر فكانت على سبيل المثال ٧,٧٣٪ فى النصف الثانى فى عام ١٩٩٠) . وتقرر الفائدة على أساس ما يدفعه البنك من فوائد على ما يقترضه بالإضافة إلى ١٪ تمثل نفقاته . ولما كان البنك يقوم بتدوير قروضه – أى يعتمد على التسديدات فى تقديم قروض جديدة – فإن تخلف المدينين عن السداد كثيراً ما يسبب إرتباكا وإحراجاً للبنك ومن هنا عدم موافقته على إعادة جدولة الديون . ولقد حدث فى الأونة الأخيرة أن تخلفت تسع دول عن سداد التزاماتها لمدة ستة أشهر (جوانا – هندوراس – ليبيريا – نيكاراجوا – بنما – بيرو – سيراليون – سوريا وزامبيا) بلغت قيمتها ١,٦ بليون دولار مما أوقع البنك فى بعض المشاكل وحد من قدرته على الأفراض بمعدل ٢٥٪ . ويقدم البنك القروض لمشروعات التنمية التى يتوقع أن يكون عائدها Rate of return ١٠٪ على الأقل . تشير التقارير أن العائد على هذه المشروعات بلغ فى الآونة الأخيرة ١٨٪ فى المتوسط وحققت القروض فى مجال التعليم أعلى عائد .

ولقد سلك البنك فى السنوات الأخيرة سبيل مشاركة الحكومات والبنوك الخاصة فى مجالات الإستثمار حيث أتجهت نصف قروض البنك فى عام ١٩٨٩ هذا المجال إلا أنه عدل أخيراً عن هذا الإتجاه بعد تفاقم مشكلة المديونية الدولية .

٢ – مؤسسة التنمية الدولية International Development

تمثل هذه المؤسسة مصدراً هاماً للقروض السهلة – أى قروض فوائدها شديدة الإنخفاض وآجالها طويلة – التى تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض . وتأتى مصادرها – والتى تتراوح بين ٣ – ٤ بليون دولار سنوياً – من المنح grants التى تقدمها ٣٢ دولة غنية كل ثلاث سنوات . وشروط القروض المقررة فى الفترة الأخيرة

تتلخص فى أن آجالها تبلغ أربعين عاماً (كانت خمسين عاماً فى عام ١٩٨٧ وما قبلها) وبدون فائدة (كانت نفقات خدمة الدين تبلغ ٠,٧٥) وبفترة سماح grace period تبلغ عشر سنوات . وقروض مؤسسة التنمية الدولية لا تمنح إلا للدول النامية شديدة الفقر والتى يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها ٥٨٠ دولار سنوياً أو أقل. وكان من بين هذه الدول كولومبيا وكوريا الجنوبية وتركيا حيث تلقت معونات من هيئة المعونة الدولية إلا أنها فى الوقت الحاضر بعد أن زادت متوسطات الدخول فيها بشكل واضح أصبحت من الدول التى تقدم منحاً لهيئة المعونة الدولية . ولما كانت موارد هيئة المعونة الدولية محدودة لذلك إضطرت فى الآونة الأخيرة إلى وضع سقوف للقروض التى تمنحها . وأهم الدول المتلقية للمعونات من هيئة المعونة الدولية هى دول أفريقيا شبه الصحراوية Sub - Saharan African countries حيث حصلت على نصف المعونات .

ويعتقد البعض أن قصر مساعدات هيئة المعونة الدولية على الدول النامية شديدة الفقر فيه حماية لقروض البنك الدولى من مخاطر عديدة ، وهذا يعنى من ناحية أخرى أن البنك الدولى يستطيع الإقتراض من الأسواق الدولية بشروط أكثر ملاءمة .

كذلك يتعين الإشارة إلى أن عملية الحصول على مصادر تمويلية لهيئة المعونة الدولية كثيراً ما تعترض سبيلها معوقات وعقبات . فلما كانت مصادر تمويل الهيئة معظمها حكومية فإن الجوانب الشكلية كثيراً ما تمثل عقبات حلها يحتاج إلى فترة من الوقت . فلقد تعرضت تلك المصادر لتوقف أكثر من مرة بسبب تأخير تصديق الهيئات التشريعية (كالكنجرس الأمريكى) على المعونات .

٣ - مؤسسة التمويل الدولى : International Finance Corporation

وتأتى فى المرتبة بعد هيئة التنمية الدولية حيث بلغت جملة إستثماراتها ١,٧ بليون دولار فى عام ١٩٨٩ موزعة على ٤٦٨ مشروعاً . وينحصر نشاط مؤسسة التمويل فى الإسهام فى مشروعات القطاع الخاص لدى الدول . وتحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الإقتراض من البنك الدولى وعن طريق إصدار سندات تقوم

بتسويقها فى الأسواق المالية الدولية . وتقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات والمنظمين فى الدول المضيفة بأنصبة متواضعة وعادة ما تكون صاحبة الإسهام الأصغر . وتلقى مؤسسة التمويل الدولية تعضيداً ومؤازرة من الإدارة الأمريكية الخارجية لأنها لا تقدم المساهمات إلا إلى القطاع الخاص أو إلى إقامة وتطوير أسواق رأس المال — وعموماً فإن الإقتصاديين الغربيين يؤيدون هذا الإتجاه حيث يواجه القطاع الخاص فى الدول النامية بالعديد من العقبات والصعاب إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية من مواصلات وإتصالات وتعليم ومؤسسات مالية غير متطورة .

الإنتقادات الموجهة إلى المنظمات الدولية :

على الرغم من الدور الهام الذى تقوم به المنظمات المالية السالفة الذكر فى تزويد الدول النامية بقدر من حاجتها إلى رؤوس الأموال فإنه يوجه إليها بعض المآخذ والإنتقادات .

أ — من جانب الدول الدائنة : هاجم المحافظون — وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الامريكية ـ البنك الدولى ومؤسسة التنمية الدولية لاقراضها حكومات بعض الدول الشيوعية (فيتنام) وبعض حكومات الدول الاشتراكية (الهند وتانزانيا) حيث نظام البنك لا يسمح بالتمييز فى تقديم القروض بين الدول . إضافة الى ذلك هاجموا تقديم القروض لبعض الصناعات ـ كصناعة المنسوجات والحديد والنحاس (شيلى) والصلب (الهند وباكستان) وما يترتب على ذلك من قيام منافسة حادة مع المنتجات الأمريكية المثيلة .

ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية تمتلك قوة تصويتية مؤثرة (١٨,٥ ٪) تمكنها من اللجوء الى حق الاعتراض (الفيتو veto) الذى يمكن استخدامه لمن يمتلك ١٥ ٪ من القوة الصوتية ومع ذلك لم تتمكن من إستخدام هذا الحق إذ أنه لا ينطبق على قروض البنك المتتالية . كما ينتقد هؤلاء المحافظون زيادة الإهتمام باقراض المشروعات الحكومية عامة ومن هنا تفضيلهم لمنهج مؤسسة التمويل الدولية . إلا أن البنك ومؤسسة التنمية الدولية يدافعان عن موقفهما على أساس أن ٤٣ ٪ من قروضها

إتجهت الى القطاع الخاص .

(ب) من ناحية الدول المدينة : تنتقد هذه الدول المنظمات الدولية على أساس أنها لا تمدها إلا بقدر محدود من احتياجاتها ، كما أنها تقدم قروضها ومساهماتها الى مشروعات محددة فى الصناعة والسكك الحديدية والموانى ... ألخ . وليس لبرامج تحوى مشروعات متكاملة وحيث أن مثل هذه المشروعات تحتاج الى فترة تفريخ Gestation Period طويلة فان القروض المسحوبة كانت لا تتعدى نصف القروض المقررة والمعتمدة . إلا أن المنظمات الدولية تدافع عن سياستها على أساس أن القروض الغير مخصصة لمشروع بذاته كثيراً ما تنتهى الى غاية أخرى سواء لتمويل شراء الأسلحة أو مقابل جزء من العجز فى موازين مدفوعاتها .

ثانياً : المنح والمعونات الاجنبية الرسمية :

Official Development Assistance ODA

تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة ومن دول النفط والتى يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية ODA من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض . ويرجع ذلك الى عدم ملاءمة قروض البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية وعدم كفاية معونات هيئة المعونات الدولية . شكلت تلك المعونات الرسمية فى عام ١٩٨٨ حوالى ٦,٦ ٪ من اجمالى الناتج القومى لمجموعة الدول النامية شديدة الفقر وإن بلغت أكثر من ذلك للعديد من الدول منفردة [١] . ومع ذلك فمن الصعب ايجاد علاقة إرتباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادى وذلك لعدد من الأسباب :

(أ) صغر المعونات فى حالات عديدة .

(ب) كثيراً ما لا توجه الى الدول الأكثر حاجة اليها .

---

(١) بلغت المعونات الاجنبية الرسمية حوالى ٤٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى للدول : تشاد ، موزنبيق ، ملاوى ومالى . كما بلغت ٧٠ ٪ بالنسبة للصومال وتنزانيا .

(جـ) تفتقر الدول المتلقية للمعونات فى معظم الأحوال الى السياسات الاقتصادية الملائمة التى تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها .

ومع ذلك فإن المعونات لعبت دوراً هاماً فى مساعدة تلك الدول منها اسهامها فى توفير قدر من حاجاتها من الغذاء وتوفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها وإدخال أساليب الزراعة والإدارة الملائمة وهكذا . وكذلك فإن المعونات كثيراً ما ترتبط بالمعونه الفنية ونظم الإدارة الحديثة والتى لاتوجد عادة فى القروض الخاصة .

وتشير التقارير الاخيرة إلى أن ثلث المشروعات حققت نجاحاً وأن الثلث التالى حقق نتائج مقبولة وأن الثلث الأخير لم يحقق أى أنجاز .

وتوجد مجموعة من الدول أهمها مجموعة الدول الاسكندنافية وبلجيكا وهولندا وكنداتعتقد أن عليها التزاماً ادبياً نحو الدول الفقيرة وأن المعونات تعمل على تعديل الفروق الصارخة فى الدخول . على حين يشكك عدد من الاقتصاديين فى جدوى هذه المعونات .

وبلغت هذه المعونات فى عام ١٩٨٥ ـ المنح الخاصة والقروض السهلة ـ ٥١ مليار دولار ، ٨٣٪ منها من الدول الصناعية المتقدمة ، ٨٪ من دول الأوبك ، ٨٪ من الدول المخططة تخطيطاً مركزياً . وتشير البيانات إلى أن تلك المعونات كانت فى زيادة ملموسة وأن معظم الزيادة فيها لم يتجه الى تكوين رؤوس الأموال ولكن لمواجهة العجز فى موازين المدفوعات وعلى الاخص بعد الارتفاع الذى شهدته أسعار النفط . كذلك لا بد وأن نوضح أن الزيادة الرقمية فى المعونات كان مبالغاً فيها نظراً للتضخم الذى زاد فى الآونة الآخيرة . كما نشير إلى أنه بينما شكلت المعونات حوالى ٠,٤٨ ٪ من الناتج القومى الاجمالى للدول المتقدمة فإنها انخفضت الى ٠,٣٦ ٪ فى ١٩٨٨ . كذلك لابد من الاشارة الى أن مصادر المعونات حدث بها تغير واضح أثر إرتفاع اسعار النفط إذ زاد نصيب دول الأوبك وعلى الأخص الدول الاسلامية حيث زادت معوناتها من ٠,٤ بليون دولار فى ١٩٧٠ الى ٩,٦ بليون فى ١٩٨٠ إلا أنها عادت وإنخفضت ـ

عندما انخفضت أسعار النفط الى ٢,٤ بليون فى ١٩٨٨ . وتأتى على قمة الدول المانحة المملكة العربية السعودية حيث بلغت ٥ ـ ٦ ٪ من ناتجها القومى الاجمالى (انخفضت الى ٣,٩٪ فى عام ١٩٨٧) أى أكثر من ثلاث أرباع معونات دول الأوبك . وعلى الجانب الآخر حصلت دول عربية أهمها سوريا والاردن على الشطر الأكبر من معونات السعودية . وكثيراً ما اتجهت تلك المعونات الى مشروعات تشترك فى تمويلها مع هيئات أخرى مثل البنك الدولى وبعض البنوك الدولية والاقليمية .

أما معونات الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية ـ والتى كانت تمثل ٨٪ من المعونات الأجنبية الرسمية ـ فقدرت بحوالى ٠,٢١ ٪ من ناتجها القومى الإجمالى فى عام ١٩٨٤. وكانت شروط تلك المعونات اقل ملاءمة واتجه معظمها (٨٠٪) الى أفغانستان وكوبا ومنغوليا وفيتنام . اتجه ثلثى تلك المعونات الى المشروعات واتجه الباقى الى تدعيم الموازنات وكان أن أختفت تلك المعلومات ابتداء من ١٩٩١ .

وكذلك توجد معونات محددة مصدرها بعض الدول النامية كالهند والصين وكانت لا تزيد عن البليون سنوياً معظمها فى شكل معونات فنية .

ويدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الدول الغنية لتحقيق هدف جديد للمعونات فى حدود ٠,٧ ٪ من ناتجها القومى الاجمالى . ولقد وافقت خمس دول ـ هولندا ، النرويج ، السويد ، الدانمرك ، فرنسا ـ على بلوغ هذا الهدف إلا أن معظم الدول الغنية الأخرى فأنها لم تبد تعاطفا حتى أن معونات الولايات المتحدة الأمريكية ـ وإن كان كمها المطلق فاق معونات الدول الأخرى عدا اليابان ـ فإنها كانت ٠,٢٧ ٪ فى عام ١٩٨٠ ، ٠,٢١ ٪ فى عام ١٩٨٨ . ويرجع السبب فى ضخامة معونات اليابان الى إرتفاع سعر صرف الين الخارجى .

ولقد شهدت السنوات الاخيرة تطورات عديدة بعضها إيجابى والبعض الآخر سلبى.ففى جانب الايجابيات اتجهت المعونات الى الدول الأكثر حاجة اليها حيث كانت المعونات الى الدول الأكثر فقراً فى صورة منح ، كما قررت الدول الغنية فى عام

١٩٧٨ الغاء جميع ديونها السابقة إلى الدول الاشد فقراً مما أدى بتلك الدول إلى توجيه ما كان عليها من التزامات إلى نواحي أخرى هي في حاجة ماسة إليها ، كذلك شهدت السنوات الاخيرة منح الهيئات الدولية قدراً أكبر من المعونات الى الدول الاشد فقراً ، كما تضاعفت المعونات ذات الجوانب المتعددة Multilateral واتجهت الى ميادين حيوية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والتعليم .

أما الجوانب السلبية فتتلخص في :

(أ) المعونات المقيدة Tied Aid

من المآخذ الواضحة أن المعونة الثنائية كثيراً ما تكون في شكل المعونة المقيدة حيث تلتزم الدول المتلقية للمعونة توجيهها الى شراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة . فكانت المعونات المقيدة تشكل ٢٥ ٪ من المعونات الثنائية في ١٩٧٢ إلا أنها زادت لتبلغ ٦٦ ٪ في الوقت الحاضر (كانت النسبة في منتصف الثمانينات ٧٠ ٪ في المملكة المتحدة كما كانت معظم معونات اليابان من هذا القبيل) . وكانت بعض المعونات تخضع لتقييد مزدوج double tied، فبالإضافة الى ضرورة انفاق المعونة على سلع الدول المانحة فإنه يجب عليها توجيهها الى مشروع معين . يرجع ذلك إلى أن الدول المانحة للمعونات تعتبرها بمثابة صادرات وهذا أمر له أهميته في توازن ميزان المدفوعات وعلى الأخص إذا كان ميزان مدفوعات تلك الدول يعاني مصاعب ، أو في حالة تمتع المصدرين بوجود اتحادات قوية Strong Lobby توحد صفوفهم . ولا شك أن هذا كثيراً ما يتعارض مع مصالح الدول الفقيرة وعلى الأخص عندما تكون السلع التي تلتزم بشرائها ليست الأرخص أو الأجود . كما أن المصدرين ـ وهم يعلمون أنه يتعين انفاق المعونة على مجموعة من السلع ـ كثيراً ما يغالون في الأسعار أو يسلمون سلعاً أقل جودة مستغلين مركزهم الإحتكاري . وتشير التقديرات الى أن الدول المتلقية للمعونات تخسر من ١٥ ـ ٢٠ ٪ من قيمة المعونة نتيجة لهذه القيود .

(ب) الائتمان المختلط : Mixed Credit

ظهر فى الآونه الأخيرة نمط آخر للائتمان يتم بمقتضاه منح إئتمان يسمح بالشراء من الدول المتقدمة على أساس سعر الفائدة السائد أى يحوى معونة . ظهر فى فرنسا فى أواخر السبعينات وأخذ يزيد حتى بلغ فى أوائل الثمانينات حوالى ٣,٥ بليون دولار جاء النصف من فرنسا والربع من بريطانيا . ولا شك أن هذا النمو كان له أثره الواضح فى زيادة صادرات الدول المتقدمة . إتجه هذا النمط فى التمويل الى مجموعة الدول النامية التى أحرزت تقدماً ملموساً . وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة لهذا النمط على أساس عدم عدالته إلا أنها أخذت بدورها فى ممارسته . وفى عام ١٩٨٧ قرر الاتفاق الدولى للائتمان المختلط رفع الحد الادنى للمنحة من ٢٥ ٪ الى ٣٥ ٪ الى الدول النامية والى ٥٠ ٪ بالنسبة للدول الاشد فقراً حتى يعتبر الاتفاق ائتماناً مختلطا . ولا شك أن هذا التمويل يعود بالفائدة على الدول النامية وإن كان الهدف الرئيسى منه هو تنمية صادرات البلاد المتقدمة .

(جـ) تسييس المعونات : Politicization of Aid

يعتبر موضوع تسييس المعونات من المشكلات الملموسة منذ زمن بعيد . فنجد فرنسا تخصص مساعدات كبيرة لغيانا الفرنسية فى أمريكا الجنوبية لدرجة أن ما يحصل عليه الفرد منها يزيد ٧٠٠ مرة عما يحصل عليه الفرد فى الهند من جميع مصادر المساعدات . كذلك فإن دول المجموعة الأوربية تقدم أكثر من ٥٠ ٪ من معوناتها الى الدول الافريقية ودول البحر الكاريبى والباسيفك ، وكلها كانت مستعمرات فرنسية ولا يشكل سكانها أكثر من ١٠ ٪ من سكان دول العالم الثالث . وكثيراً ما يشترط لاستمرار هذه المعونات سير تلك الدول فى ركاب السياسة التى تراها الدول المانحة . ومن هنا نشاهد فى حالات عديدة وقف المساعدات دون مقدمات مما يعرقل عمليات النمو فى الدول المتلقية لها .

ومن دراسة المعونات والمساعدات التى كان يقدمها الاتحاد السوفيتى نلمس ظاهرة التسييس بوضوح إذ كانت كوبا تحصل على نفس ما كانت تحصل عليه

اسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية . وتحصل إسرائيل ومصر والباكستان والفلبين وتركيا على ثلثى المساعدات الامريكية ويبلغ متوسط ما يحصل عليه الفرد فى إسرائيل من المعونات الأمريكية ثلثمائة دولار سنوياً .

وكانت السودان من الدول التى تتلقى قدراً كبيراً من المساعدات من الدول الغربية وعلى الأخص من الولايات المتحدة الأمريكية ـ ليس لكونها من أشد الدول فقراً ـ ولكن نتيجة لموقعها الاستراتيجى بين ليبيا وتشاد . وعندما غيرت السودان من سياستها فى ١٩٦٦ وابتعدت عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية توقفت المعونة . كذلك يضاف الى قائمة الدول المتلقية للمعونات ابتداء من عام ١٩٩٠ مجموعة دول اوربا الشرقية مما أدى الى نقص المعونات الى الدول الأشد حاجة اليها . وتشير الاحصاءات أن المساعدات التى قدمتها الدول اتجه ٤٠ ٪ منها الى دول دخولها متوسطة .

وتتجه المساعدات الأمريكية فى الآونه الأخيرة نحو تمويل المشروعات وليس البرامج وعلى الأخص بعد إنشاء مكتبا خاصا بالمشروع الخاص Bureau for private enterprise ضمن هيئة المعونة الأمريكية الدولية U . S . Agency for Internation-al Development بهدف توجيه اقتصاديات الدول المتلقية للمساعدات نحو إقتصاديات السوق ونحو تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى ومن هنا زيادة المساعدات العسكرية .

(د) انتقادات أخرى :

يضيف عدد من الاقتصاديين الراديكاليين والمحافظين مجموعة أخرى من سلبيات المعونات :

١ ـ يترتب على المعونة بمرور الوقت تسييس السياسات الاقتصادية المحلية ، إذ أن الأمر الذى يطغى على الموضوعات الأخرى هو البحث عن المساعدات وليس الخوض فى معركة التنمية .

٢ ـ كثيراً ما يترتب على المساعدات فقدان مبدأ الاعتماد على الذات وعلى

الأخص وأن المعونات تدعم القطاع الحكومى على حساب القطاع الخاص .

٣ ـ اضافة الى ذلك فإن البعض يعتقد أن أثر المعونات على التقدم محدود . ويصبح هم الحكومات ليس العمل على تدعيم التراكم الرأسمالى ولكن تدبير الوسائل لمزيد من الاستهلاك وكثيراً ما يصل الأمر الى أن تحل المساعدات محل الإدخار المحلى .

٤ ـ تكون المساعدات عادة فى صالح سكان المدن وليس لصالح البيئات الريفية.

٥ ـ تلقى المعونات معارضة من قبل الطبقة المتوسطة ـ فى الدول المانحة لها ـ نتيجة لما تتحمله من أعباء على حين لا تضار الطبقة الغنية لضآلة ما تتحمله من أعباء فى ظل نظمها الضريبية الغير تصاعدية . بل كثيراً ما تحقق الطبقة الغنية غنائم كثيرة من ورائها . لذلك يطالب البعض بإعادة النظر فى النظام الضريبى فى الدول المانحة بما يؤدى الى تحمل اصحاب الدخول العليا بقدر أكبر من تلك المعونات .

٦ ـ يطالب البعض بأن تقدم المعونات على قدر ما تحققه الدول المتلقية لها من انجازات مثل زيادة الإدخار ، زيادة كفاءة الاستثمارات ، تحسين هيكل وسائل الاتصالات والمواصلات وتحسين مستوى التعليم وإصلاح النظام الضريبى وتبنى نظم الاصلاح السياسى والاقتصادى . واقع الأمر أن الدول التى تحقق تلك الإنجازات لا تصبح فى حاجة الى مساعدات كما أن هذا الشرط يعنى حرمان الدول الأشد فقراً والتى يتعذر عليها اصلاح هياكلها الاقتصادية والسياسية من المعونات .

مستقبل المعونة :

تحيط بمستقبل المعونة الكثير من الغيوم وعدم وضوح الرؤيا اضافة الى إختلاف وجهات النظر . فعلى حين كانت معونة الولايات المتحدة الأمريكية تشكل ٢٪ من الناتج القومى الإجمالى أثناء مشروع مارشال فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تجدها تنخفض إلى ٠,٢٥٪ فقط أى إلى ثمن ما كانت عليه أى أنها هبطت بصورة واضحة فى الوقت الذى كان يتعين أن تزيد فيه .

ولقد ناشدت لجنة براندت Brandt Commission الدول الغنية بتقديم ٠,٧٪ فى ناتجها القومى الإجمالى إلى الدول النامية فى عام ١٩٨٥ ، وعلى أن ترتفع إلى

١ ٪ فى عام ٢٠٠٠ وعلى أن تضاعف معوناتها إلى الدول الأشد فقرا . إلا أن شيئاً من هذا لم يتحقق والذى حدث هو العكس إذ هبطت المعونات فى أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٣ ولم تتحقق أى زيادة فى الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ .

وعلى حين كانت المعونات والمساعدات من الموضوعات الهامة لإحداث التنمية فإن هذا الأمر لم يعد صحيحاً فى الوقت الحاضر إذ قل الإهتمام بها والإعتماد عليها فى معظم الدول النامية عدا الدول شديدة الفقر - والتى لا تملك بديلاً - وقلة من الدول النامية الأخرى إستطاعت الحصول على قدر كبير من المعونات نتيجة لموقعها الإستراتيجى - إسرائيل ، مصر ، كوبا . وبدأ يظهر شعاراً قديماً من جديد والذى ينادى بأهمية التجارة على المعونة « التجارة وليس المعونة Trade not Aid » - فقد بلغت حصيلة صادرات الدول النامية ٤٥٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٨ (خارج الدول العربية الغنية المصدرة للنفط) أى تسعة أضعاف المعونات التى حصلت عليها بينما كان معامل التجارة / المعونات أربعة فقط فى أوائل التسعينات . كل هذا يدعو إلى العمل على تهيئة المناخ الملائم لدفع صادرات الدول النامية وزيادة حصيلتها من النقد الأجنبى بدلاً من الإعتماد على القروض والمعونات . لن يتأتى ذلك إلا بإزالة العقبات وتحرير التجارة .

ثالثاً : الإستثمار الأجنبى الخاص :

يحتل الإستثمار الأجنبى الخاص أهمية واضحة فى إقتصاديات الدول النامية حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الإستثمار المحلى كما سبق ورأينا . وبلغ المتوسط السنوى لهذا النشاط فى منتصف الثمانينات من ١٦ - ٢٠ بليون دولار سنوياً (هبط هذا الرقم بسبب أزمة المديونية الخارجية). وقد يكون مباشراً عندما يستثمر فى إمتلاك أصول رأسمالية تتيح له السيطرة وحق الإدارة . والخط الفاصل بين الإستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحاً وغير متفق عليه . فتعتبر إستراليا حيازة ٢٥ ٪ على الأقل من حقوق الملكية يمثل إستثماراً مباشراً على حين نجد الرقم ٢٠ ٪ فى فرنسا، ١٠ ٪ فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد والمانيا . أو قد يكون الإستثمار غير مباشر فى صورة شراء أسهم وسندات لا يترتب عليها حق الإدارة .

١ - الإستثمار غير المباشر :

كان للإستثمار غير المباشر أهمية كبيرة حتى أوائل القرن العشرين حيث قام المستثمرون فى الدول المتقدمة بشراء الأسهم والسندات لمشروعات فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين وشيلى وغيرها . وكانت على قمة هذه الدول بريطانيا التى إستثمرت ٥ ٪ من ناتجها القومى المحلى فى الفترة ١٨٧٠ - ١٩١٣ فى هذا المجال . ويمثل هذا الرقم ربع المدخرات البريطانية إتجهت إلى مشروعات المنافع العامة وعلى الأخص السكك الحديدية وإلى بعض الصناعات . كذلك كان هناك سوق هامة للسندات الحكومية وكانت أسعار الفائدة ثابتة وكانت آجالها طويلة بلغت فى بعض الحالات ٩٩ عاماً . ولقد تعرضت الأسواق المالية لإضطرابات عديدة أخطرها نتيجة الكساد الكبير الذى تعرضت له معظم أسواق العالم فى الثلاثينات حيث توقفت المانيا والعديد من الدول الأخرى عن دفع ما عليها من فوائد وأقساط . وهذا أدى بطبيعة الحال إلى عدم الإستثمار فى شراء الأسهم والسندات الخاصة بالدول النامية لسنوات طويلة . فهبط تدفق الأموال إلى أقل من نصف بليون دولار سنوياً فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ (أى أصبحت أقل من عشر الإستثمارات المباشرة) . حدث بعد ذلك إنتعاش فى الأسواق المالية الأوربية واليابانية فبلغت قيمة السندات التى أصدرتها الدول النامية ذات السمعة الجيدة فى عام ١٩٧٨ حوالى٥ بليون دولار (١٥ ٪ من قيمة السندات الدولية المصدرة) . إلا أنها عادت وهبطت مرة أخرى فى أوائل الثمانينات لتبلغ ثلاثة ونصف فى المائة من قيمة السندات الدولية فى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ . وعموماً فالأسباب التى أدت إلى تردى الإستثمار غير المباشرترجع إلى الإضطراب فى أسعار الصرف الخارجى وما ترتب على ذلك من مخاطر.

٢ - الإستثمار المباشر :

تفوق أهمية الإستثمار المباشر فى معظم السنوات أهمية الإستثمار غير المباشر . كذلك فإن الإستثمار المباشر يثير قضايا غير متفق عليها تماماً وأهمها موضوع الشركات المتعددة الجنسيات Multinationals. هذه الشركات يكون لديها مقر رئيسى

ويكون نشاطها فى الخارج . ويفضل خبراء الأمم المتحدة والكثير من الأكاديميين إستخدام مسمى الشركات عبر القارات Transnational بدلاً من الشركات المتعددة الجنسيات . ويوجد فى الوقت الحاضر عشر آلاف مشروع تمتلك أصولاً فى أكثر من دولة واحدة . إتخذ النصف دول أوربية مقراً لها ، والربع الولايات المتحدة ، ويمتلك ٦٠٪ منها فرع أو فرعين فى الخارج إلا أن ٤٠٠ شركة هى التى تقوم بمعظم الإستثمار. وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية على قمة المستثمرين تليها بريطانيافاليابان . وكانت أكبر عشر شركات تقوم بهذا النشاط – خارج نشاط المصارف والمنافع العامة هى : جنرال الكتريك General Electric ، جنرال موتوز GM ، رويال دتش Royal Dutch ، ديملربنز Diamler Benz ودى بونت Du Pont ، فيليب موريس Philip Morris ، سيرز Sears ، وأخيراً بريتش بتروليم . وعمليات هذه الشركات على قدر كبير من الضخامة . فبلغت صادرات فروع الشركات الأمريكية فى أواخر السبعينات أكثر من خمس جميع صادرات الولايات المتحدة ، كما بلغت مبيعات المنتجات الصناعية للشركات الأمريكية عبر القارات حوالى ٢٠٪ من مبيعاتها المحلية . ولتوضيح ضخامة هذه الشركات نذكر أن كل أربعة عمال يعملون فى الصناعة الأمريكية يقابلهم عامل يعمل فى فروع تلك الشركات فى الخارج . هذا وقد قدرت الأمم المتحدة أن الشركات عبر القارات تستخدم ٦٥ مليون عامل فى العالم . وعلى الرغم من أن ثلاثة أرباع نشاط الشركات عبر القارات المباشر كان فى الدول المتقدمة والربع فقط فى الدول الأقل تقدما إلا أن نشاطها كان فى نمو لدرجة أن الإستثمارات الجديدة لهذه الشركات فى الدول النامية زادت من ٢,٨ بليون دولار فى السبعينات إلى ١٩,٧ بليون فى الثمانينات . ولا يجب أن يفهم من ذلك أن مصدر الإستثمارات كان الدول المتقدمة بل أن قدراً لا يستهان به كان مصدره الدول النامية نفسها . فكان نشاط شركات البرازيل يمتد إلى الشرق الأوسط وغرب أفريقيا ونشاط الهند يشمل أندونيسيا وماليزيا . ويقال أن البرازيل وهونج كونج كانتا ضمن أكبر ١٥ دولة فى مجال الشركات عبر القارات .

كذلك فإن الشركات عبر القارات فى الدول النامية كانت الأكثر فى إستخدام

التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل وأنها سياسياً أكثر الأشكال قبولاً . وقد ترتب على زيادة إستثمارات الشركات عبر القارات فى الدول النامية نمواً فى أسواق تلك الدول فى السلع التى يزيد الطلب عليها نتيجة لتفوقها التكنولوجى وشهرتها العالمية ، وكذلك نمت الإستثمارات لإنتاج بعض السلع التى تحظى بحماية جمركية . وتنتشر تلك الإستثمارات حيث تلقى منتجاتها سوقاً واسعاً ولذلك كثيراً ما نجدها لا تقوم فى الدول الأشد فقراً . وتوجد عوامل أخرى تعمل على جذب نشاط الشركات عبر القارات أهمها وفرة مصادر جديدة لمستلزمات الإنتاج ، تفتقر إليها الدول المتقدمة ، وعلى الأخص بعض المعادن والنفط . كذلك فإن عنصر العمل قد يكون عامل جذب حيث تميل الأجور إلى الإنخفاض عن مثيلاتها فى الدولة الأم .

وتتجه ثلث إستثمارات الشركات عبر القارات إلى النشاط الصناعى والثلث التالى إلى النفط وحوالى العشر إلى التعدين والربع الباقى إلى مجال الخدمات والذى ينمو بمعدلات مرتفعة .

ويمثل إنتاج الشركات عبر القارات الصناعى – بوجه عام – ٣٠٪ من جملة إنتاج تلك الدول الصناعى (بلغ فى سنغافورة ٦٣٪ وفى زامبيا ٧٠٪) وتتجه معظم إستثمارات تلك الشركات فى الدول التى تشجع سياسة دفع الصادرات إلى الإنتاج الصناعى كما فى البرازيل والمكسيك وسنغافورة وجنوب أفريقيا وماليزيا .

ولعل أهم المنافع التى تعود على الدول النامية من الشركات عبر القارات لا يقتصر فقط على إنتقال رؤوس الأموال وإنما يتمثل فيما يلى :

أ – يترتب على قيام الشركات عبر القارات إنتاج كميات أكبر ونوعية أجود من السلع والخدمات .

ب – تزيد إيرادات الحكومات نتيجة لزيادة نشاط تلك الشركات .

جـ – يشجع الوضع الجديد الإستثمارات المحلية بما يتيحه من مجالات وفرص .

د – كثيراً ما تنجح الشركات عبر القارات نتيجة لسياساتها التسويقية وقدرتها

على التخطيط وما تدخله من تحسينات على الإدارة والتنظيم والإفادة من الفاقد والمخلفات - فى تخفيض نفقات الإنتاج .

هـ - يترتب على قيام الشركات عبر القارات التعرف على الفنون الإنتاجية ونقل التكنولوجيا .

و - تفوق قدرة الشركات عبر القارات قدرة الدول المضيفة فى مجال التصدير لما تمتلكه من شبكة واسعة للتسويق وقدرة كبيرة على الإعلام .

ومع ذلك فإنه يوجه إليها العديد من المآخذ لعل أهمها :

أ - تحويلات الأرباح إلى الخارج وما ينجم عن ذلك من مآخذ .

ب - الأعباء والتكاليف التى تتحملها الدول النامية فى سبيل جذب الشركات عبر القارات .

جـ - السلوك الإحتكارى الذى ينشأ وما يترتب عليه من آثار .

د - الإتاوات العالية التى تحصل عليها الشركات الأم مقابل حقوق الإختراع وعمولات المبيعات .

و - السلع الغير ملائمة التى تقوم بإنتاجها وتسويقها فى الدول النامية .

هـ - إستخدام التكنولوجيا غير الملائمة .

وسنتناول تلك المآخذ بقدر من الشرح والتحليل فيما يلى :

أ - تحويل الأرباح Repatriation of profits

يوجه إلى تحويل الأرباح للخارج إنتقادات شتى لأنها تؤدى إلى تحويل الأموال التى كان يتعين إعادة إستثمارها . كذلك يرتبط بتحويل الأرباح مدى تأثر سوق الصرف الأجنبى فى ظل علمنا بما تعانيه الدول الأقل تقدما من ندرته . ولا تثير عملية تحويل الأرباح مشاكل إذا كان البلد يطبق إقتصاديات السوق وأن أسعار الصرف تتحدد فى ظل سوق حرة Market - determined exchange وأن الإقتصاد يتبع مبادىء الميزة النسبية . إلا أن هذا قلما يوجد بسبب ما تفرضه الدول المتقدمة من قيود

وعقبات أمام وارداتها وعلى الأخص من الدول الأقل تقدماً وكذلك نتيجة للسياسات النقدية فى الدول الأقل تقدماً وتقريرها أسعار صرف لعملاتها أعلى مما تملية قواعد السوق وما تفرضه من قيود ورقابة على الصرف الخارجي . ولذلك يذكر المدافعون عن الشركات عبر القارات أن الخطأ ليس من جانبها وإنما يرد إلى السياسة الحمائية التى تفرضهاالدول المتقدمة وما تفرضه الدول الأقل تقدما على نقدها من قيود . ويدعمون حججهم بأنه – مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها – فمن المتوقع إرتفاع أرباح الشركات عبر القارات نظراً لندرة عامل رأس للمال مما يبرر عملية تحويل الأرباح على أسس إقتصادية . ومن ناحية أخرى فإن إعادة إستثمار الأرباح يعنى تكلفة أقل لإصلاح الإختلال فى موازين مدفوعات الدول النامية عما لو لجأت تلك الدول إلى الحصول على قروض أجنبية . إلا أن المدافعين عن الشركات عبر القارات يشيرون إلى ما يترتب على نشاطها من زيادة فى الصادرات ونقص فى الواردات .

ب – الأعباء والتكلفة التى تتحملها الدول الأقل تقدما لجذب الشركات عبر القارات Cost of Attracting Multinationals

تتمثل تلك الأعباء فى تخفيض الضرائب ، منح إمتيازات ، معدلات الفائدة المدعمة ، أثمان الأراضى المخفضة لإقامة المصانع ، الحماية الجمركية ، .. إلخ . إلا أن هذه الأمور كثيراً ما لا تنجح فى جذب المشروعات . وتوجد مجموعة أخرى من العوامل يعزى إليها جذب تلك المشروعات أهمها مدى إتساع السوق المحلى ؛ إنخفاض أجور عنصر العمل وأثمان المنتجات الأولية ، تدنى معدل التضخم ، النمو المستقر وطرق التسعير فى السوق .

وكثيراً ما يترتب على تنافس الدول النامية فى جذب الشركات عبر القارات أن تفوق التكاليف والأعباء ما يعود عليها من منافع . وتكون النتيجة أن جمهور المستهلكين ودافعى الضرائب فى الدول الأقل تقدماً يقومون بإعانة ودعم مشروعات الشركات عبر القارات . ومن هنا ظهر من ينادى بضرورة وضع قواعد لترشيد ما تقدمه الدول الأقل تقدماً من حوافز .

جـ - السلوك الإحتكارى Monopolistic Behavior

يمكن التعرف على الثمن الإحتكارى overpricing فى ظل قيام المنافسة فى السوق العالمية بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الزيادة فى السعر} = \frac{\text{السعر المقرر من قبل الشركات عبر القارات} - \text{السعر العالمى}}{\text{السعر العالمى}}$$

وإرتفاع الأسعار المقررة من قبل الشركات عبر القارات كثيراً ما يرجع إلى السياسات التجارية التى تتبعها الدول الأقل تقدماً (الحماية) . وتدعى الشركات عبر القارات بأن الشركات المحلية والتى تعارض الشركات عبر القارات تقوم بالبيع بالأسعار المرتفعة إذا واتتها الظروف . وعلى ذلك فإن سياسة الدول النامية الخاصة بالحماية هى التى عادة تقود إلى هذه النتيجة . ومع ذلك فإن الشركات عبر القارات كثيراً ما تضغط بوسائل مختلفة وهى بصدد المفاوضة على إقامة مشاريعها لبلوغ هذه الغاية . إلا أن الإحتكار على الصعيد العالمى قلما يحدث لأن على تلك الشركات مواجهة المنافسة من كل الدول وليس من قبل دولة واحدة. وعلى ذلك فإن سياسة التمييز فى الثمن- كأحد مظاهر الإحتكار - لا تمثل إتجاهاً عاماً وإن ظل قائماً فى بعض الحالات وعلى الأخص عندما تتبع الشركات وسائل غير مشروعة . ويمكن تفهم هذه الحالة بمراجعة سلوك شركة الفواكه المتحدة الأمريكية United Fruit Company حيث كانت تسيطر على الأوضاع السياسية والإقتصادية فى بعض مناطق نشاطها وتشترى الساسة والعسكريين لدرجة أنها أصبحت قادرة على تغيير القوانيين لصالحها وتشكيل الحكومات التى تخضع لمصالحها . إلا أن هذا الوضع تغير فى الأونة الأخيرة نتيجة لردود الفعل المحلية مما أدى إلى تغير فى مواقف الشركة وخضوعها للشرعية ثم كان أن باعت قدراً كبيراً من أوجه نشاطها إلى شركة Del Mont [1] .

---

(١) كانت شركة الفواكه الأمريكية تتمتع بإحتكار ليس فقط فى الولايات المتحدة الأمريكية بل كذلك فى دول أمريكا الوسطى من بنما حتى جواتيمالا . فكانت تمتلك تسهيلات فى الموانى والسكك الحديدية ومحطات الكهرباء إضافة إلى تملكها لوحدات النقل البحرى . وكانت تزود الحكام =

د - المغالات فى حقوق الإختراع والإتاوات :

أصبحت تجارة العالم فى التقنينات Know - how على جانب كبير من الأهمية فزادت من ٢,٧ بليون دولار فى ١٩٦٥إلى ١١ بليون فى ١٩٧٥ معظمها فيما بين الدول المتقدمة ، وحوالى ١٠ ٪ بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وعلى الرغم من ضآلة نصيب الدول النامية إلا أنها تمثل نسبة كبيرة من صادراتها فعلى سبيل المثال إنفقت المكسيك أكثر من ١١ ٪ من حصيلة صادراتها فى صورة رسوم وإتاوات مقابل الحصول على التقنية الأجنبية . ولما كانت تلك الرسوم وحقوق الإختراع يتم تحويلها من فرع من فروع إحدى الشركات عبر القارات فى دولة نامية إلى المركز الرئيسى فى الخارج - ولا يتحدد بفعل قوى السوق -فإنه من الصعب التعرف على الأرقام الفعلية . لذلك كثيراً ما يتم التلاعب فى حساب تلك الآتاوات إذ لا توجد قاعدة واحدة يمكن الإعتماد عليها فى تقديرها .

هـ - السلع غير الملائمة :

ينسب إلى الشركات عبر القارات قيامها بإنتاج العديد من السلع الغير مرغوب فيها والتى لا تلائم حاجات جمهور المستهلكين فى الدول الأقل تقدماً - مثل المياه الغازية وعلى الأخص الكوكاكولا - وبذلك ينقلون بعض المنتجات التى لاقت قبولاً واسعاً فى بلادهم وتمتعت بشعبية كبيرة إلى الدول النامية التى لا تتوفر فيها مقوماتها ومستلزمات إنتاجها مستغلين إمكانياتهم الهائلة ووسائل الإعلام الطموحة . لذلك إنتشرت صناعة المياه الغازية فى الدول النامية بينما كان الأولى أن تقوم بها صناعة العصائر التى تتوفر مقوماتها فى الدول النامية ، كذلك إنتشرت صناعة المنظفات بأنواعها العديدة بدلاً من صناعة الصابون . كذلك فإن الشركات عبر القارات أصبحت تروج لإنتاج العديد من المنتجات الغير ملائمة والغير صحية فى الوقت الذى أقلعت فيه

= بالقروض وتحصل على إعفاءات وتخفيضات فى الرسوم والضرائب كما كانت تسيطر على مساحات واسعة من الأراضى (٤٢ ٪ من مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى جواتيمالا) وذلك حتى تقلل من فرص المنافسة .

عن إنتاجها في دولها . من أمثلة ذلك : الملابس المصنوعة من الألياف الصناعية الغير سليلوزية والقابلة للإشتعال ، التوسع في إنتاج الدخان والسجاير من الأنواع العالية في نسبة النيكوتين والقار والترويج لها في الوقت الذى لاتعرضها في أسواقها . فعلى حين نلمس إنكماش إنتاج الدخان والسجاير في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الإستهلاك في الدول النامية زاد في الآونة الأخيرة (+٤٤ ٪) ولقد أصدرت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر حظراً على تصدير السلع المحظور أو المقيد إستهلاكها في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن إدارة الرئيس ريجان الغت هذا الحظر وتجاوزت صادرات تلك المنتجات البليون دولار في الآونة الأخيرة . ولقد أصدرت الأمم المتحدة قراراً في عام ١٩٨٢ بأغلبية ١٤٦ صوتا ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) تدعو فيه الدول إلى فرض قيود صارمة على تصدير المنتجات المحظور إستهلاكها في أوطانها إلا أن شيئاً من هذا لم يتحقق . كذلك من الإتهامات التى توجه إلى الشركات عبر القارات إرتفاع أسعار بعض منتجاتها من المستحضرات الطبية وبيعها أى كمية من المستحضرات التى لا تصرف في بلادها إلا بأمر الطبيب . وتمثل التجارة في العقاقير الطبية نشاطاً هاماً في الدول النامية حيث تخصص ٥٠ ٪ من موازناتها الصحية ثمناً للعقاقير والمستحضرات الطبية في الوقت الذى لا تتعدى النسبة ١٥ - ٢٠ ٪ في الدول المتقدمة . وتبلغ أثمان بعض تلك المستحضرات عشرة أضعاف تكلفتها - وحيث أن هذه الشركات تحتكر إنتاج بعض العقاقير الطبية فإنها كثيراً ما تفرض لها أسعاراً إحتكارية ومن أمثلة ذلك عقار الإستربتوميسيين Streptomycin حيث يباع في غيانا بحوالى أثنى عشر ضعفاً سعره في مصر . وعلى حين منعت تداول عقار كلورامفينيكول من التداول في أسواقها لما يترتب عليه من مشاكل في الدم تجدها تقوم ببيعه للدول النامية دون أى قيود .

و - تكنولوجيا غير ملائمة :

تفضل الشركات عبر القارات عادة إستخدام التكنولوجيا المكثفة لرأس المال على حين نعلم أن التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل أكثر ملاءمة الدول الأقل تقدما حيث يتوفر فيها عنصر العمل الرخيص نسبيا وحيث تنتشر فيها البطالة بأشكالها المختلفة وعلى

الأخص البطالة المقنعة .

الرقابة على الشركات عبر القارات :

بدأت الدول النامية فى الستينات والسبعينات تؤكد على ضرورة إشرافها وفرض رقابة على نشاط الشركات الأجنبية التى تعمل فى أراضيها . وتتمثل أهم أوجه هذه الرقابة فى :

١ - حظر إقامة الشركات عبر القارات لبعض الصناعات .

٢ - وضع حدود قصوى لنصيب الشركات عبر القارات من رأس المال وكذلك الأرباح المحولة إلى الخارج . ولذلك يندر فى الوقت الحالى وجود شركات أجنبية تمتلك كل رأس مال المشروع أو تتمتع بالحرية الكاملة فى تحويل الأرباح .

٣ - وضع قواعد صارمة لتنظيم المشاركة فى مجال الإستثمار والإدارة . فكثيراً ما تحتفظ الدول المضيفة فى حقها الكامل فى الأكتتاب فى رأس المال عند التوسع وزيادة رأس المال . وفى بعض الحالات ينص على قيام أصحاب المشروع ببيع ما يمتلكونه من أسهم إلى المواطنين فى الدول المضيفة خلال فترة زمنية محددة . فعلى سبيل المثال نصت اللوائح فى بعض دول أمريكا الجنوبية - بوليفيا كولومبيا ، الأكوادور، فنزويلا - على تخفيض الملكية الأجنبية إلى ٤٩ ٪ بعد إنقضاء فترة تتراوح بين ١٥ - ٢٠ عاماً .

٤ - قامت العديد من الدول النامية بالزام المشروعات عبر القارات بتعيين نسبة معينة من المديرون على المستوى الأعلى والأدنى . كما إشترطت إستخدام نسبة من مستلزمات الإنتاج المحلية فى عملية الإنتاج كما وضعت سقوفاً معينة للإئتمان المحلى .

٥ - وفى محاولة للتصدى لمشكلة سعر التحويل transfer price - قامت العديد من الحكومات بتحديد الرسوم والإتاوات على أساس نسبة مئوية محددة إلى مجمل المبيعات فى الدول المضيفة .

وقد إستجابت العديد من الشركات عبر القارات لمعظم هذه المطالب وإنتشر فى الآونة الأخيرة قيام شركات عبر القارات تقوم بالإنشاء والإدارة ثم نقل الملكية

BOT (Build, Operate and Transfer) بدلاً من « الإنشاء ، التملك ، الإدارة ثم نقل الملكية فى هذه الحالة تقوم الشركات بإنشاء المشروعات ثم إداراتها لمدة تبلغ حوالى عشر سنوات ثم تقوم ببيعها لمواطنى الدول المضيفة . إنتشر هذا النموذج فى بعض الدول ومنها تركيا .

المبحث الثالث

مشكلة المديونية العالمية

١ - مقدمـة

من الطبيعى أن تحصل الدول النامية على قروض من الدول المتقدمة وتوجهها الى مجالات الاستثمار المختلفة . فإذا كانت معدلات الفائدة معتدلة ولاتتعرض لتقلبات حادة ، وإذا وجهت تلك القروض إلى مجالات انتاجية تؤدى الى زيادة الإنتاج فإن الدول المدينة تكون قادرة على مقابلة أعباء واصل الدين . ولكن إذا كانت اسعار الفائدة مرتفعة ومتقلبة ، وإذا رفضت المؤسسات الائتمانية التجديد أو تقديم قروض جديدة ، وإذا وجهت القروض الى الاستهلاك أو الى مشروعات لاتحقق انتاجا إلا بعد فترة طويلة أو استخدمت فى أغراض سياسية وعسكرية ، كل هذه العوامل تؤدى فى النهاية الى بطيء معدل النمو الاقتصادى ، والى عدم القدرة على مقابلة مايترتب على القروض من التزامات وهذا ماحدث فعلا فى أوائل الثمانينات .

ويوضح الجدول التالى الدين العام الخارجي لبعض الدول النامية فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ونسبته الى اجمالى الدخل القومى .

جدول (٦ - ٣)

الدين العام الخارجي ونسبتة الى اجمالى الدخل القومى

لمجموعة من الدول النامية (بالمليون دولار)

	الدين الخارجي			النسبة الى الدخل القومى		
الدولة	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٠
البرازيل	٣٤٠٥	١٩٢٢٠	٣٥١٩٠	٧,٦	١١,٨	١٧,٧
شيلى	٢٠٦٥	٣٥٨٥	٤٧٦٥	٢٤	٢٤,٦	٢٦,٤
كوريا	١٧٩٥	٨٤٧٠	١٤٦٩٥	٢١,٥	٢٦,٩	٢٤,٥
تركيا	١٨٥٥	٤٣٢٥	١٠٩٧٠	١٤,٤	٩,٥	١٩,٠
ساحل العاج	٢٥٥	١٩٧٥	٣٦٤٥	١٨,٢	٣٤,٦	٤٠,٣
المكسيك	٣٢٣٠	١٩٢١٠	٢٨٨٠٥	٩,٧	٢٦,٥	٢٤,٥
مصر	١٦٤٠	٨١٠٠	١١٤١٠	٢٣,٧	٦٩,٢	٦٠,٤
باكستان	٣٠٥٥	٦٧٧٠	٨٠٠٠	٣٠,٥	٤٤,٩	٣٨,٥
اندونيسيا	٢٤٠٥	١١٤١٠	١٣٣٢٥	٢٦,٧	٢٥,٦	٢٨,٣

المصدر : التقرير السنوى للبنك الدولى للانشاء والتعمير عام ١٩٨١

يتضح من البيانات الواردة بالجدول تزايد المديونية الخارجية لكل الدول السابقة وتزايد نسبة الدين إلى إجمالى الدخل القومى . وتشير ارقام الثمانينات الى تزايد ارقام المديونية الى معدلات أكثر اقلاقا . ونعرض فى الجدول التالى الأعباء المتولدة عن تلك الديون « الفوائد والاقساط » ونسبة خدمة الدين إلى الناتج القومى والى الصادرات السلعية والخدمات .

جدول (٦ – ٤)

اعباء الدين الخارجى ونسبتها الى الناتج القومى
والى الصادرات

الدول	مدفوعات الفوائد والأقساط مليون دولار			نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى			نسبة خدمة الدين الى الصادرات		
	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٠
البرازيل	٥١١٠	١٠٦٥	٣٨٦٥	١,٩	٢,٠	١,٥	٢١,٤	١٥	١٥,٥
شيلى	٨٠	٢٠٠	٣٥٥	٢,٨	٥,٩	٦,٢	١٨,٩	٣٢,٤	٢٦,٢
كوريا	٧٠	٤٣٥	٩٣٥	٣,٢	٣,٧	٤,٤	١٨,٩	٨,٧	١٣,٥
تركيا	٤٠	١٧٠	٢٥٥	١,٣	٠,٨	١,١	١٦,٣	١١,٠	١٢,٩
ساحل العاج	١٠	١٠٥	٢٢٥	٢,٧	٥,١	٦,٠	٦,٧	١٢,٢	١٥,٢
المكسيك	٢١٥	١٣٣٠	٢٨٧٥	٢,١	٥,٢	٨,٨	٢٣,٦	٤٨,١	٦٤,١
مصر	٤٠	٢٨٥	٢٣٥	٤,١	٨,٨	٥,٥	٢٨,٧	٢٢,٨	١٥,٨
باكستان	٧٥	١٤٠	٢١٥	١,٩	٢,١	٢,٣	١٣,٦	١٩,٠	..
اندونيسيا	٢١	٧٣	٧٧٠	٠,٨	٢,٩	٤,٥	٣,٤	١١,٩	١٣,٤

المصدر : التقرير السنوى للبنك الدولى للانشاء والتعمير عام ١٩٨١ .

يتضح من الارقام السابقة تزايد الأعباء وارتفاع نسبتها الى الناتج القومى والى الصادرات السلعية والخدمية . وهذا يتطلب من الدول النامية أن تحسن استخدام القروض التى تحصل عليها حتى تستطيع أن تدفع ماعليها من التزامات فى الوقت الذى تستمر فيه عملية التنمية الاقتصادية . ومن الناحية الأخرى فان على الدول الغنية والمنظمات الدولية أن تعيد النظر فى شروط القروض وذلك بتخفيض الفوائد من ناحية وإعادة جدولة الديون من ناحية أخرى .

ولقد تفاقمت مشكلة الديون الخارجية فى الآونة الأخيرة وأصبحت بمثابة عائق أمام عملية التنمية اذ زاد مجموع الديون طويلة الأجل من ٥٠٣ بليون دولار فى عام

١٩٨١ الى ٩٩٦ بليونا فى عام ١٩٨٧ [١] . ويصف البنك الدولى مجموعة من الدول يبلغ عددها سبعة عشر دولة بأنها « مثقلة بالديون » هذه الدول هى الارجنتين ، اكوادور ، اروجواى ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، جاميكا ، شيلى ، فنزويلا ، الفلبين ، كوت دفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغسلافيا . وهذا لايحول دون معاناة دول أخرى من تفاقم الديون الخارجية وارهاق اقتصادياتها بدفع الفوائد واقساط الديون . فلقد كانت جملة الديون الطويلة الأجل المتسحقة على مصر ١,٧ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ ارتفعت الى ٣٤,٥ بليونا فى عام ١٩٨٧ مثلت حينذاك ١٠٨,٧٪ من الناتج القومى الاجمالى وبلغت جملة الفوائد السنوية المدفوعة ٨٠٦ مليون دولار تمثل ٥,٣٪ من الناتج القومى ٢١,٥٪ من صادرات السلع والخدمات [٢] . وتعددت المحاولات فى السنوات الأخيرة لعلاج مشكلة المديونية العالمية كما سنرى فيما بعد .

٢ ـ طبيعـة المشكلـة :

عندما قامت البنوك التجارية فى الدول المتقدمة بتقديم القروض الى الدول النامية فإن هذا الأمر قوبل بالارتياح العام نتيجة لما حققته الدول النامية من توسع ملموس فى النشاط الاقتصادى.وكانت البنوك قد حظيت بفيض من الودائع أثر ارتفاع اسعار النفط فى السبعينات حيث قامت الدول النفطية بايداع مبالغ كبيرة فى بنوك الغرب مما أدى الى زيادة كبيرة فى السيولة لدى تلك البنوك . وكانت وجهة نظر دول النفط ان ايداع اموالها فى البنوك الغربية يحقق لها الآمان لثقتها الكبيرة فى هذه البنوك من ناحية وأن العمل بنظام اليورودولار « الدولار الاوربى » يعود عليها بالفائدة من ناحية اخرى . وكانت البنوك تقوم باستثمار بعض تلك الأموال فى الدول النامية التى كانت فى حاجة ماسة اليها عن طريق مايعرف بعملية التدوير Recycling . فظلت عملية الاقراض تنمو ولاتثير مشاكل وتعود بالفائدة على الاطراف المختلفة حتى بلغت قروض البنوك التجارية

---

(١) البنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية فى عام ١٩٨٩ ، جدول ص ٣٣ .

(٢) المرجع السابق ، الجدول رقم ٢٣ ، ص ٢٤٦ .

الى الدول النامية فى عام ١٩٨٢ حوالى ٣٥٤ بليون دولار اى ٥٣٪ من القروض العالمية والتى بلغت ٦٦٩ بليون دولار [١] . وكانت هذه القروض تمثل ٦٪ من جملة اصول البنوك التجارية ، كما كانت تمثل ٣٤٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٨٤ (كانت لاتتجاوز ١٤٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٧٠). أما الدول النامية شديدة الفقر فقد تعذر عليها الاقتراض من البنوك التجارية نظرا لاوضاعها الاقتصادية الغير ملائمة ولذلك كانت معظم قروضها من الحكومات والهيئات الدولية (٨٧٪ من قروضها فى عام ١٩٨٠) . واتجهت معظم قروض البنوك التجارية الى ١٣ دولة نامية ذات الدخول المتوسطة وتركزت ٥٠٪ منها فى الارجنتين والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية . وكان نصيب البنوك التجارية الامريكية فى تلك القروض حوالى الثلث [٢] .

وتفجرت ازمة المديونية الدولية فجأة وبعنف اثر تصريح المكسيك فى عام ١٩٨٢ بانها تعانى من مشاكل وصعوبات اقتصادية تحول دون تمكينها من مقابلة ماعليها من التزامات ، حينذاك بدأت البنوك الرئيسية فى العالم تعانى فى تحصيل الفوائد والاقساط وتواجه مشكلة السيولة .

٣ ـ الاسباب الرئيسية لأزمة الثمانينات :

توجد مجموعة من الاسباب التى أدت الى قيام ازمة المديونية الدولية وزيادة حدتها نلخص أهمها فيما يلى :

أ ـ الركود العالمى فى الثمانينات :

ترتب على الركود الذى واجهته معظم دول العالم فى أوائل الثمانينات نقص

---

(١) زادت القروض منذ ١٩٧١ الى سبعة امثالها (فى ١٩٨٢) وكانت قروض البنوك التجارية تمثل ٢٣٪ من جملتها .

(٢) بلغت قروض البنوك التجارية الامريكية فى عام ١٩٨٢ حوالى ٩٨ بليون دولار مثلت ٨٪ من أصولها ، ١٨٦٪ من قيمة اسهمها .

واردات الدول المتقدمة ، ومن ثم نقص صادرات البلاد الأقل تقدما . ومن المعروف أن نقص معدل النمو بمقدار ١ ٪ فى الدول المتقدمة يؤدى الى نقص فى وارداتها بمعدل يتراوح بين ١,٢ ـ ٢,٢ ٪ اضافة الى ذلك فإن طلب الدول المتقدمة على منتجات الدول النامية يتسم بشدة الحساسية اذ يتألف اساسا من المنتجات الأولية الصناعية التى تتأثر بشكل ملموس مما تتعرض له الدول المتقدمة من تقلبات . ولا تقتصر المشكلة على حدة الركود الاقتصادى وإنما لأنه كان مقدراً بأقل من حقيقته .

كذلك كان اثر صدمة البترول الثانية فى عام ١٩٧٩ عنيفا على الدول النامية اذ اصبح يتعين عليها تخصيص قدر من مواردها المحدوده من النقد الاجنبى لمواجهة زيادة اسعار النفط . وتزداد خطورة هذا الموضوع نظرا لوضع سلعة النفط الخاص وارتباطها بالصناعة والنقل والزراعة وانتاج الأسمدة وغيرها . وتشير بيانات صندوق النقد الدولى الى أن ارتفاع سعر برميل البترول بدولار واحد يعنى زيادة انفاق الدول النامية على وارداتها من النفط بمقدار بليونى دولار سنويا .

وعلى ذلك فإن نقص الطلب على صادرات البلاد الأقل تقدما اضافة الى ارتفاع اسعار النفط ادى الى نقص حصيلة صادراتها وإلى ميل معدلات التبادل الخارجى الى وضع أسوأ مما كان عليه . يعنى هذا أن الدولار الذى تحصل عليه الدول النامية من صادراتها اصبحت تشترى به قدراً اقل مما كان يشتريه من وارداتها . فلقد انخفض هذا بمعدل ٦ ٪ فى ١٩٨٠ ثم اصبح ٤ ٪ فى ١٩٨١ ثم ٣ ٪ فى ١٩٨٢ . وفى نفس الوقت انخفض معدل التبادل الخارجى للدول المتقدمة لأنها فى غالبيتها مستوردة للنفط . ترتب على هذا الركود أن تولدت ضغوط قوية لفرض الحماية فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية ـ خارج الدول النفطية . وعلى ذلك فإن انخفاض حصيلة الصادرات ، انخفاض معدل التبادل الدولى ، الزيادة فى الحماية ، جميعها عاقت دون حصول الدول الاقل تقدما على النقد الاجنبى المطلوب لمقابلة الاقساط واعباء الديون الخارجية . وتقدر بيانات صندوق النقد الدولى فى ١٩٨٣ أن الركود العالمى مسئول عن ثلث ازمة المديونية الخارجية فيما بين ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ ، وأن ارتفاع اسعار النفط مسئول عن الربع .

ب ـ ارتفاع اسعار الفائدة :

من المعتقد أن اسعار الفائدة الذى بدأ فى ١٩٧٨ يمثل السبب الثانى المسئول عن ثلث التدهور فى ازمة المديونية الخارجية اذ ارتفعت مدفوعات الفوائد على ديون الدول الاقل تقدما من ٠,٥ ٪ من ناتجها القومى فى ١٩٧٠ الى ٢,٨ ٪ فى ١٩٨٣ .

وهنا نتساءل عن اسباب رتفاع اسعار الفائدة ؟

كان مصدر معظم قروض البنوك التجارية منذ اوائل الثمانيات سوق اوربا النقدية حيث انتشر التعامل باليورودولار ـ عبارة عن دولارات فى حيازة البنوك خارج الولايات المتحدة الامريكية . وترجع نشأة هذه الحسابات الى حكومات دول الأوبك وغيرها من حائزى الدولارات قاموا بايداعها فى سوق اليورودولار حيث كانت معدلات الفائدة مرتفعة نسبيا وحيث تمتعت تلك الودائع بالسيولة اضافة الى تمتعها بعنصر امان مرتفع لكونها فى غير دولة العملة . كانت معظم القروض لفترات قصيرة أو متوسطة (سبع سنوات فى المتوسط) وكانت تقرض باسعار فائدة متغيرة تتحدد على أساس مايعرف بسعر الليبور LIBOR أى سعر الفائدة بين بنوك لندن London Interbank Rate مضافا اليه هامش يعرف Spread.ولاشك أن عدم ثبات اسعار الفائدة كان من الاسباب الرئيسية لازمة المديونية . ولايجب أن نلقى اللوم على البنوك التجارية لارتفاع اسعار الفائدة اذ أن ماتعرضت له اقتصاديات الدول المتقدمة من موجات من التضخم خلال السبعينات دعا البنوك الى التخلى عن اسعار الفائدة الثابتةوأدى بها الى التمسك بحقها فى تغيير اسعار الفائدة حرصا منها على مصالح اصحاب الودائع من التضخم . الا أن هذا الوضع ـ وان كان قصد به حماية البنوك من التضخم – نجم عنه توقف العديد من المقترضين نتيجة لتضخم الاعباء التى القيت عليهم . كان الهامش الذى حددته البنوك فى بريطانيا وفرنسا فوق الليبور قبل ازمة الديون ٠,٨٧٥ ٪ لقروض اليورودولار على حين كان الهامش فى المكسيك ١,٦٢٥ ٪ وفى البرازيل ٢,٢٥ ٪ وفى بورما ٢,٥ ٪ ولم يكن هناك مشلكة طالما كان سعر الفائدة ثابتا . الا أنه ابتداء من ١٩٧٩ ارتفعت اسعار الفائدة بشدة وانعكس الارتفاع على قروض الدول النامية السابقة . وبلغ سعر الفائدة الرئيسى فى الولايات المتحدة والذى يطبق على دول امريكا اللاتينية

٢٠,٥٪ فى ١٩٨١ فى الوقت الذى كان فيه الليبور ١٦,٦٢٥٪ (كان الليبور ٩,٢٥٪ فى ١٩٧٨) . هذا فى الوقت الذى كانت فيه اسعار الفائدة على قروض التنمية الحكومية ٢,٥٪ . من هذا يتضح الاعباء القاسية التى فرضت على كاهل الدول المدينة .

ويرجع الارتفاع فى اسعار الفائدة الى السياسات النقدية الجامدة وعلى الأخص فى كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وذلك لمكافحة تضخم أواخر السبعينات ولمقاومة ماترتب على ارتفاع أسعار النفط ، وعلى العموم فيمكننا تلخيص الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الفائدة فى :

١ ــ ادى توقع التضخم المرتفع الى مطالبة المقرضين بزيادة اسعار الفائدة بمقدار ما يتعرضون له من مخاطر .

٢ ــ زيادة العجز فى الموازنات الحكومية ــ وعلى الاخص فى الموازنة الامريكية ــ استدعى الحاجة الى الاقتراض وبالتبعية مثل ضغطاً على أسعار الفائدة .

٣ ــ ماتحملته البلاد النامية من اعباء اضافية Front Loading . ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالى :

قرضاً بمبلغ ١٠٠ دولار لمدة عشرة سنوات وبفائدة ٦٪ يفرض على الدولة المدينة دفع ١٦ دولار فى نهاية العام الأول : ٦ دولارات كفائدة ١٠ دولارات كقسط . فاذا فرضنا حدوث تضخم مقداره ١٠٪ فإن هذا يستدعى رفع الفائدة الى ١٦٪ وبذلك يدفع المقترض فى نهاية العام الثانى ٢٦ دولاراً ، ١٦ كفائدة اضافة الى القسط المستحق وقدرة عشرة دولارات . أى أن عبء القرض يزيد بمعدل الثلثين وكان فى مقدور الدول النامية تحمل هذا العبء الاضافى لو أن صادراتها حققت زيادة أما وأنها لم تحقق زيادة فإن العبء الجديد أدى الى عدم القدرة على السداد .

وللتدليل على ذلك نذكر أن معامل خدمة الديون فى الدول النامية ارتفع من ١٥٪ فى الفترة ١٩٧٣/٧٧ الى ٢٤,٧٪ فى عام ١٩٨٢ . وعلى حين بلغ رقم خدمة الديون فى الدول النامية ٩ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ ارتفع الى مائة بليون

دولار فى عام ١٩٨٤ .

جـ ـ الدولار القــوى :

حقق الدولار زيادة فى قيمتة قبل العملات الأخرى فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ـ وأثر ذلك على وضع الدول الأقل تقدما نظرا لكبر نسبة قروضها الدولارية حيث بلغت نسبتها الى جملة القروض حوالى ٧٠٪ فى الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ (بلغت هذه النسبــة ٩٠٪ فى دول امريكــا اللاتينيــة) وقـد ترتـب على ارتفــاع قيمــة الدولار اضافة الى ارتفاع اسعار الفــائدة بمعدلات فــاقت العملات الأخرى زيــادة الأعبـاء على الدول المدينــة . وقد قدر بنك نيــويورك للاحتيـاطى التعاهدى Federal Reserve Bank of New York الاعباء الاضافية التى القيت على كاهل الدول الناميـة الغيـر نفطية بحوالى ١٢٪ فى الفتـرة ١٩٧٩ الى ١٩٨٢ والتى كـان يمكن تفـادى معظمـها لو أن تلك الدول قـامت بتنويع قروضـها وهنا نتسـاءل عن الأسباب الحقيقية وراء قوة الدولار ؟

كان المعلوم تاريخيا أن معدلات التضخم النسبية تشرح هذا الموضوع إلا أن هذا الأمر لم يتحقق . ولتوضيح ذلك نذكر أن معدل التضخم وتكلفة العمل كانتا أقل فى كل من المانيا واليابان عنها فى الولايات المتحدة الامريكية وعلى ذلك كان يتعين أن يكون المارك الالمانى والين اليـابانى اقـوى من الدولار وهو الأمـر الذى لـم يحـدث . كذلك قد ترد قوة العملة نظريا إلى زيادة صادرات الدول عن وارداتها وفى حالة الدولار الأمريكى لم يتحقق هذا الأمر كذلك . فالميزان التجارى الذى كان ينعم بفائض حتى ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ بدأ يعانى من عجز بلغ ٣٥ بليون فى ١٩٨٥ . فى الوقت الذى بلغ فيه فائض الميزان التجارى الالمانى ١٣ بليون دولار والميزان التجارى اليابانى ٣٦ بليـونا (١٩٨٤) . بمعنى أنه كـان يتـعين مرة أخرى أن يكون المارك الالمانى والين اليابانى اقوى من الدولار وهو الذى لم يحدث كذلك .

ويبدو أن الحجة الحقيقية وراء ارتفاع القيمة الخارجية للدولار واسعار الفائدة على الدولار عنها بالنسبة للعملات الأخرى كالمارك والين والفرنك والاسترلينى هى

. شدة الطلب على الدولار الأمريكي عامة وعدم استقرار الاوضاع في انحاء كثيرة منها فرنسا والمكسيك والعديد من دول امريكا اللاتينية . وقد قدرت رؤوس الأموال الهاربة من دول امريكا اللاتينية بحوالي ٥٠ بليون دولار في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ وذلك بسبب المناخ السياسي الغير مستقر وتدني اسعار الفائدة وتقييم بعض العملات بأكثر من حقيقتها . وشجع على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٤ بالغاء ضريبة كانت تفرضها على الفوائد التي يحصل عليها الأجانب الحائزين لسندات أمريكية وكان معدلها ٣٠٪،كما قامت اليابان بتحرير اسواقها المالية مما أدى الى تدفق أموال الدول الغنية على الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك يرد ارتفاع اسعار الفائدة الى طريقة معالجة العجز في الموازنات العامة ـ فلقد تمكنت العديد من الدول خارج الولايات المتحدة من تخفيض العجز في الموازنة العامة ومن ثم قامت بتخفيض اسعار الفائدة عن تلك السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على عكس الوضع في الدولة الأخيرة حيث ظل العجز قائما حتى أوائل التسعينات وان هبط مستواه . وهذا ما ادى بدوره الى استمرار الارتفاع في اسعار الفائدة لفترة من الوقت . وعموما تراجع الاقتصاد العالمي وارتفاع اسعار الفائدة للدولار الامريكي ـ كما اسلفنا ـ تعتبر مسئولة عن أزمة المديونية العالمية اضافة الى عاملين آخرين لا يقلان أهمية وهما الاخطاء التي وقعت فيها المصارف وعدم ملاءمة سياسات الدول الأقل تقدما فنجدها تبالغ في الاقتراض وتتعدى خط الامان نتيجة لسعيها للتخفيف من حدة التراجع وفي حالات عديدة فضلت الحصول على قروض قصيرة الأجل على القروض الطويلة الأجل ـ كذلك لجأت تلك الدول الى تمويل العجز المالي المحلي جزئيا عن طريق القروض ثم بنسبة أكبر عن طريق الاصدار أي عن طريق التضخم . فارتفع عجز الموازنة في الدول النامية من متوسط قدره ٣٪ الى الناتج القومي الاجمالي في ١٩٧٩ الى ٤,٥٪ في عام ١٩٨٢ . وزاد عجز القطاع العام في الارجنتين من ٧٪ في ١٩٧٩ الى ١٤٪ في ١٩٨٢ وفي البرازيل من ٨٪ الى ١٦٪ على التوالي ليبلغ ٢٤٪ في ١٩٨٤ . فكأن هناك علاقة ارتباط ايجابية قوية بين العجز المالي الحكومي وبين المديونية الخارجية ولم تتمكن الدول النامية بل ولم تحاول من الحد من الانفاق على

سكان الحضر في صورة دعم مستمر لمعظم مفردات الغذاء والخدمات الرئيسية ، كذلك لقطاع الأعمال الخاص فى صورة دعم لإسعار الفائدة ، كذلك استمرت فى التوسع على الانفاق العسكرى وفى خلق وظائف وهمية لجيوش المتدفقين على سوق العمل وفى اقامة العديد من المشروعات دون دراسة وافية لمدى جدواها . وعموما انتشر مبدأ الاستمرار فى الانفاق على أمل تحمل الاجيال القادمة بإيجاد حل لمايترتب عليها من مشكلات . وعندما تدخل صندوق النقد الدولى للاسهام فى ايجاد حلول لهذه المشكلة نجده يصمم على ضرورة وضع حد لعجز الموازنات دون النظر لمايترتب على ذلك من مشاكل سياسية واجتماعية . لذلك نجدة يطالب الارجنتين بتخفيض العجز الى حوالى النصف والى أكثر من ذلك فى كل من البرازيل والمكسيك فى الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ . وقيام العجز فى الموازنة وتمويله عن طريق الاصدار النقدى يودى بالضرورة الى انخفاض القيمة الخارجية للعملة الا أن الدول النامية ـ حيث اسعار صرفها ثابتة أو شبه ثابتة ـ كثيرا ماتعارض تخفيض اسعار صرفها مما يعنى تقدير عملاتها بأكثر من حقيقتها والذى يؤدى بدوره الى تخفيض صادراتها وزيادة وارداتها ومن ثم زيادة العجز فى موازين مدفوعاتها . وتنتهى دراسه لصندوق النقد الدولى عن ٨٢ دولة الى أن الدول التى استجابت الى الحد من عجزها المالى وتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها نجحت فى تحقيق معدلات نمو عالية وفى زيادة حجم معاملاتها مع العالم الخارجى . كذلك فإن موضوع تسرب رؤوس الأموال من الدول النامية كان من الأمور الجديرة بالدراسة . إذا أنه ترتب على الابقاء على اسعار صرف عملات الدول الاقل تقدما باعلى من قيمتها الخارجية اضافة الى ارتفاع اسعار الفائدة فى الخارج تشجيع استمرار التسرب الى الخارج . فلقد تسرب من المكسيك الى العالم الخارجى حوالى ٨٤ بليون دولار أى مايمثل اربعة اخماس ديونها الخارجية ، ومن الأرجنتين ٤٦ بليونا أى ثلاثة أخماس ديونها الخارجية . توضح البيانات الواردة فى القائمة التالية نسبة الأموال التى تسربت الى الخارج الى ديون حكوماتها الخارجية الطويلة الأجل فى عام ١٩٨٨ لمجموعة من الدول .

جدول (٦ – ٥)

نسبة الأموال المملوكة فى الخارج لبعض الدول النامية

بالنسبة الى ديون حكوماتها الطويلة الأجل

الدولـــة	النسبة المئويـة
الارجنتين	١١١
بوليفيا	١٧٨
البرازيل	٤٦
كولومبيا	١٠٣
الفلبين	١٨٨
فنزويلا	٢٤٠
اكوادور	١١٥

وينطبق نفس الوضع على مصر حيث اذيع أن المصريين يمتلكون فى الخارج ضعف الديون الحكومية الطويلة الأجل للعالم الخارجى .

٤ ـ ماهى وسائل مقابلة مشكلة المديونية :

لجأت الدول الدائنة والدول المدينة الى محاولة ايجاد اسلوب لمواجهة مشكلة أزمة المديونية الدولية . فكان من ضمن هذه الوسائل ما اطلق عليه اعادة جدوله الديون Rescheduling حيث دخلت الدول الدائنة والمدينة وصندوق النقد الدولى فى مفاوضات طويلة ومضنية بدأت فى مدينة لندن منذ أواخر السبعينات . وكانت كل دولة مدينة تجتمع بالدول الدائنة فى محاولة لإعادة جدولة ماعليها من ديون والتى تشمل تأجيل دفع الاقساط المستحقة دون تأجيل الفوائد . وبلغ عدد اتفاقات اعادة الجدولة من الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ ، ٨٣ اتفاقا كان أولها اتفاق البرازيل فى عام ١٩٨٥ حيث بلغت جملة الأموال المتفق على إعادة جدولتها ٩٣ بليون دولار أى مايوازى ١٣ ٪ من جملة مديونية الدول النامية حينذاك . وكان معظم الاتفاقات لمدة

سنة على أن تتجدد بعد ذلك . وعقد أول اتفاق ملائم وطويل مع المكسيك فى عام ١٩٨٥ . وتنص هذه الاتفاقات على :

أ ـ تأجيل كل أو معظم الدين لفترة تتراوح بين ست وثمانى سنوات .

ب ـ فترة سماح تتراوح بين عامين واربعة أعوام .

جـ ـ يعاد حساب القروض على أساس اسعار فائدة ومصاريف أكثر ملاءمة للدول المدينة . فعلى حين كانت تحسب الفائدة بالنسبة لقروض دول أمريكا اللاتينية بعد إعادة جدولتها فى ١٩٨٣ على أساس اثنان وربع فى المائة فوق الليبور ، انخفض بعد ذلك واصبح ١٦/١٣ ٪ وهو مايوازى الهامش العادى .

وأثناء فترة إعادة الجدولة قامت حكومات الدول المتقدمة بترشيد معوناتها وقروضها حتى تتفادى ماسبق وتعرضت له وساعدها فى ذلك صندوق النقد الدولى . وانتشرت بعد ذلك اشكال جديدة من القروض أهمها القروض المعبرية Bridging Loansوعلى الأخص عن طريق صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتسويات فى جنيف والخزانة الامريكية.

وستعرض فى الصفحات التالية وفى اختصار لشرح وتقييم بعض المحاولات الدولية لتسوية مشكلة المديونية الدولية .

أولا ـ مشروع بيكر Baker Plan .

يعتبر مشروع بيكر ـ نسبة الى وزير الخزانة الامريكى حينذاك جيمز بيكر ـ أول أكبر المحاولات التى تتعامل مع ازمة المديونية الدولية عن طريق اجراء تعديلات فى السياسة الاقتصادية للدول الأقل تقدما وعلى سياسة البنوك فى تقديم القروض بمايؤدى الى تحقيق النمو . فيقضى المشروع بإجراء تعديلات جوهرية فى السياسة الاقتصادية للدول النامية واعطاء صندوق النقد الدولى دورا رئيسيا فى إيجاد الحلول وزيادة قروض البنوك بمقدار عشرين بليون دولار بالنسبة الى أكبر خمسة عشر دولة مقترضة . كما يشمل المشروع زيادة القروض التى يقدمها البنك الدولى والبنوك الاقليمية الى ٩ بليون دولار وزيادة المساعدات التى يقدمها صندوق النقد الدولى ،

كل هذا مقابل تعهد الدول النامية بإجراء الاصلاحات الاقتصادية المقترحة . وكان أن ظهر مشروع التسوية فى المكسيك بمقتضى مشروع بيكر فى عام ١٩٨٦ ثم تبعة مشروع البرازيل فى ١٩٨٨ . ويقتضى مشروع البرازيل بحساب سعر الليبور وعلاوة ١٣/١٦ ٪ للثمانية سنوات الأولى وعلى أن تحصل البرازيل على ستة بليون دولار فى صورة قروض جديدة ثم تزيد مدفوعاتها من الاقساط والفوائد خلال الاثنى عشر عاما التالية . ولقد وافق على المشروع ١٤ بنكا تمثل ٧٠٠ دائن . والجانب المضىء فى مشروع بيكر اعترافه بأهمية تدوير الارصدة الى الدول الأقل تقدما من البنوك الدائنة . ومع ذلك فقد تبين فى ١٩٨٨/٨٩ فشل مشروع بيكر إذ أنه لم يتناول موضوع تخفيض المديونية كما أن حجم القروض الجديدة كان اقل من الفوائد المستحقة على الدول الأقل تقدما .

ثانيا ـ مشروع برادى Brady Plan .

كان مشروع برادى ـ نسبة الى نيكوليس برادى خليفة بيكر فى وزاة الخزانة الامريكية ـ فى عام ١٩٨٩ يمثل المحاولة الثانية . حاول المشروع تلافى المآخذ التى وجهت الى مشروع بيكر اذ نص على قيام البنوك بتقديم قروض جديدة الى الدول المدينة كما اقترح إجراء تخفيض على حجم المديونية القديمة . إلا أنه كان يسير بيطىء كما قوبل بمعارضة البنوك فى تقديم القروض الجديدة . وفى يناير ١٩٩٠ بدأت كوستاريكا والمكسيك والفلبين التفاوض على تخفيض حجم القروض واعبائها مع البنوك التجارية وتبعها فى عام ١٩٩٠/٩١ مجموعة من الدول الأخرى . ولتوضيح مفردات هذا المشروع نورد شرحا لمشروع التسويةمع المكسيك فى ١٩٨٩ والذى تم فى ظل مشروع برادى واحتوى على :

أ ـ إلغاء قروضها القديمة مقابل سندات لمدة ثلاثين عاما بقيمة تقل ٣٥٪ عن اصل قيمة الديون وعلى أن يكون سعر فائدة السندات هو نفس الفائدة السابق (الليبور وعلاوة ١٣/١٦٪) .

ب ـ والبديل الآخر هو اصدار سندات بأصل الدين دون خصم وبفائدة ثابتة

معدلها ستة وربع فى المائة .

جـ ـ فى مقابل ذلك تقوم البنوك الدائنة بتقديم قروض جديدة أو تقوم بإعادة اقراض الفوائد التى تحصل عليها ـ أو تدويرها ـ لمدة اربع سنوات .

د ـ تحصل البنوك حاملة السندات على ضمان من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وحكومات الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمكسيك للحصول على فوائدها خلال الثمانية عشر أشهر الأولى .

ثالثا ـ مشروعات تخفيض المديونية :

لاشك أن تسوية مشكلة المديونية الدولية ليست من الأمور اليسيرة فعلى الرغم من العديد من المبادرات والمشروعات التى قدمت لايجاد حل يلائم أوضاع الاطراف المختلفة فإنها فى معظمها لم تلق القبول والنجاح وذلك للإسباب الآتية :

أ ـ عدم ملاءمة ونجاح السياسات الاقتصادية فى الدول الأقل تقدما .

ب ـ تناقص معدلات النمو فى الدول المتقدمة .

جـ ـ تزايد الأخذ باسلوب حماية الواردات .

ولذلك يدعى البعض أنه اذا توافرت السياسات الاقتصادية الملائمة والتى تزيد من الكفاءة الاقتصادية فى الدول النامية ، واذا نجحت الدول المتقدمة فى تحقيق معدلا جيدا للنمو الاقتصادى وفتحت اسواقها أمام منتجات الدول النامية . إذا حدث هذا فإنه يكون كفيلا بتحقيق فرص النجاح أمام مشروعات التسوية ويمكن أن نوجز فيما يلى أهم الوسائل المقترحة لتخفيض المديونية العالمية .

أ ـ إعادة شراء الديون Debt Buy - Backs .

أى قيام الدول المدينة بشراء ماعليها من ديون الى البنوك الأجنبية باثمان أقل من قيمتها الدفترية . ولا تمانع البنوك فى بيع حقوقها تلك الى الدول المدينة وعلى الأخص وانها ليس لديها الضمان للحصول عليها . وكلما قلت الثقة فى الحصول على الدين كلما كان إنخفاض قيمة تلك القروض عن حقيقتها كبيرا . ولقد نشأت سوق ثانية تتم فيها عملية اعادة الشراء ففى عام ١٩٨٩ قدر سعر دين الارجنتين ب ١٨ سنتا

لكل دولار ، ودين البرازيل ٣٢ سنتا ، ودين المكسيك ٤٤ وشيلى وكولمبيا ٦٠ سنتا . وبدا انخفاض اسعار الديون مشجعا للدول النامية وفرصة يتعين عليها استغلالها والافادة منها . لذلك بدأت بوليفيا فى عام ١٩٨٨ فى شراء ديونها وفعلا نجحت فى شراء نصفها فى العام التالى اذ دفعت ١١ ٪ فقط من قيمتها الدفترية ، كما قامت شيلى فى نفس العام بشراء نسبة من ديونها بسعر يوازى ٤٤ ٪ من قيمتها . مع ذلك فإن البعض يتساءل عن كيف تتمكن دولة فقيرة تعانى من مجموعة من المشكلات الاقتصادية الحادة اهمها ندرة النقد الأجنبى ، كيف تتمكن من تدبير الأموال لشراء ماعليها من ديون حتى ان كانت بأثمان زهيدة . ويضيفون الى ذلك أن هذه الدول اذا توافرت لديها بعض الأرصدة من النقد الأجنبى فالأفضل أن تستخدمها فى تسديد الفوائد والاقساط وذلك حتى لاتسوء سمعتها الدولية ، كذلك إذا اشيع أن الدولة بصدد شراء ديونها فإن هذا كثيرا مايؤدى تلقائيا الى ارتفاع اثمان الديون . ويؤكد هذا أنه كان من نتائج مشروع برادى ـ على الرغم من تواضعه ـ أن ساد شعور بعض الدائنين أن فرص تسديد حقوقهم فى تحسن مما أدى الى ارتفاع أثمان تلك الديون فى السوق الثانية بمعدل بلغ ٢٥ ٪ فى الفترة من ابريل ١٩٨٩ الى ابريل ١٩٩٠ .

ب ـ مبادلة الديون بحقوق الملكية Debt - Equity Swap .

استحدث هذا الاسلوب فى شيلى عام ١٩٨٥ ويمكن تفهمه من تتبع المثال التالى : فبفرض أن احدى الشركات الخاصة فى احدى الدول المتقدمة أبدت استعدادها للاستثمار فى دولة نامية فإنها قد تجد الاسلوب التالى اكثر ملائمة لها :

أ ـ تقوم بشراء بعض القروض بخصم من واحد أو بعض البنوك الدائنة .

ب ـ تقوم بتحويل القرض الذى اشترته الى عملة الدولة المدينة والذى عادة يتم بسعر مغر .

جـ ـ تستخدم العملة الوطنية التى حصلت عليها فى شراء مشروع حكومى ، أو قطاع عام أو تقوم باستثمار تلك الأموال فى الدول المدينة .

وهنا يثير البعض مجموعة من النقاط أهمها :

أ ـ أن الدول المدينة ـ وهى التى قبلت تحويل الدين الأجنبى للمستثمر الأجنبى الى العملة الوطنية ـ غالبا ستلجأ لتسديده عن طريق الاصدار الجديد مما يؤدى الى زيادة معدل التضخم بها ولذلك يقترح ـ حتى لا يستفحل التضخم ـ أن تقوم الدولة النامية المدينة بتعقيم ـ أى الغاء اثر عملية المبادلة ـ عن طريق اصدار وبيع سندات حكومية فى السوق المحلية بمعدلات فائدة مغرية ، إلا أن البعض يشكك فى قدرة الأسواق المحلية على شراء السندات المقترح إصدارها .

ب ـ هذا الاسلوب يعنى زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية وهو أمر لم يعد يلق القبول من رجل الشارع .

جـ ـ أن اسلوب مبادلة الديون بحقوق الملكية يعنى دعما للاستثمار الأجنبى الذى كان فى الإمكان قيامه دون حاجة الى دعم .

حـ ـ مبادلة الديون بمشروعات لحماية البيئة Enviromental Swaps .

ظهرت هذه المشروعات فى السنوات الأخيرة عندما اشتدت المطالبة بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة ـ ومن امثلتها حماية الثروة الغابية والحيوانية والنباتية ومكافحة التلوث . يتلخص هذا الإسلوب فى تخصيص جزء من المديونية وإستخدامه فى المشروعات التى تعمل على حماية البيئة ولقد وقعت أول اتفاقية فى بوليفيا عام ١٩٨٧ عن طريق جمعيات خاصة نشأت فى الدول الأكثر تقدما بهدف حماية البيئة ـ وعلى الرغم من أن البداية مازالت متواضعة إلا أنه يتوقع لها النمو فى المستقبل اذ أنها تهدف الى :

أ ـ تخفيض مديونية الدول الاقل تقدما .

ب ـ حصول الدائنين على كل أو معظم حقوقهم .

جـ ـ حماية البيئة والمحافظة عليها وهو أمر يهم العالم اجمع .

د ـ كفالة دافعى الضرائب Taxpayers Bailout .

اقترح أن يقوم دافعوا الضرائب فى البلاد الدائنة بتعويض البنوك الدائنة عما

اصابها من ضرر نتيجة لموقف الدول المدينة . لقى هذا الاقتراح ترحيبا من كل من الدول المدينة والبنوك الدائنة على حد سواء . وذلك على عكس دافعى الضرائب فى الدول الدائنة الذين عارضوا هذا الاقتراح على أساس ان البنوك ـ شأنها شأن المشروعات المتعثرة ـ فطالما أن قراراتها لم تكن سليمة فعليها تحمل نتائج اعمالها . فالشركات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية التى تتعثر يتحمل اصحابها وحملة اسهمها مايصيبها من خسائر وفشل . ويضيف دافعو الضرائب أن مثل هذه البنوك ليس لها الحق فى الحصول على مـ اعدة الدولة لأنهم بذلك يقتطعون جزء من المساعدات كان يتعين أن يتجه الى الدول الأشد فقرا . ويدعمون هذا الرأى باعتبار أن معظم الدول التى حصلت على قروض كبيرة كانت من قبل الدول النامية ذات الدخل المتوسط حتى بوليفيا ـ وهى من أفقر دول أمريكا الاتينية ـ فان متوسط نصيب الفرد فيها يبلغ ضعف متوسط نصيب دخل الفرد فى الهند . فلماذا تستأثر مثل هذه الدول بشريحة من المعونات فى الوقت الذى لاتحصل فيه الدول الأشد فقرا على معونات لأنها لم تكن قادرة على الاقتراض ؟

٥ ـ صندوق النقد الدولى ومشكلة المديونية :

بالإضافة لما يقوم به صندوق النقد الدولى من تزويد الدول الاعضاء بالقروض والمعونات لاصلاح العجز فى موازين مدفوعاتها وتحقيق الاستقرار فى اسعار الصرف فإنه بدوره يسهم فى ايجاد الحلول وتقديم المساعدات للتخفيف من حدة ازمة المديونية العالمية . ويعتمد الصندوق اساسا على رأسماله الذى يتكون من حصص الدول الاعضاء والذى زاد فى عام ١٩٩٠ بمعدل ٥٠٪ ليصبح ١٩٣ بليون دولار بعد أن كان ١٢٩ بليونا ، وإن كانت هذه الزيادة مازالت فى حاجة الى تصديق بعض حكومات الدول الأعضاء . كذلك فان الصندوق لديه موارد اضافية قابلة للاقراض حصل عليها من مجموعة من الدول تحت مسمى « الاتفاق العام للاقتراض » General Agreemnt to Borrow GAB هذا الاتفاق كان يقدم فى أول نشأته قروضه لاعضائه فقط ولكن بسبب أزمة المديونية العالمية ونتيجة لزيادة موارده التى اصبحت ٢٦,٥ بليون دولار فإنه اصبح يمد الصندوق بقدر منها يستخدمها فى

أغراضـه . ويعول العديد من الاقتصاديين على أن القروض التى مصدرها صندوق الاتفاق العام للاقراض اقل ملائمة من حصص الدول الاعضاء فى رأس مال الصندوق لأن قرار تقديم القروض فى يد اعضائه من الدول الأكثر تقدما . كذلك فإن صندوق النقد الدولى يحصل فى الوقت الحاضر على موارد مالية من مصادر رسمية مثل البنوك المركزية لبعض الدول الاعضاء ومن سويسرا ومن بنك التسويات الدولى . إلا أن المصدر الأساسى للصندوق هو رأسماله ، ولما كانت بعض العملات التى يحتفظ بها ضمن رأسماله غير قابلة للتحويل فان قدرته على الاقراض لاتزيد عن نصف رأسماله . كذلك يؤخذ على نظام الصندوق أن القوة التصويتية للدول الاعضاء ترتبط بمقدار حصتهم فى رأسماله اذ يتمتع كل عضو بعدد ٢٥٠ صوتا اضافة الى صوت واحد عن كل ١٠٠,٠٠٠ وحدة من حقوق السحب الخاصة . فمثلا تحظى الولايات المتحدة ب ١٩,٦٢ ٪ من القوة التصويتية وهذا يفوق القدر الذى يمنحها حق الفيتو ـ أى حق الاعتراض ـ وهو ١٥ ٪ .

وتحصل الدول النامية على قروض من الصندوق بدرجات متفاوته من السهولة والصعوبة . فتحصل على الشريحة الأولى ـ ٢٥ ٪ من حصتها تلقائيا وفى أى وقت وبالعملة الحرة ، ثم تحصل على الشريحة الثانية دون قيد ، ويمكنها بعد ذلك أن تحصل على ثلاث شرائح فى سنوات متعاقبة . ويقتضى الحصول على الشريحة الثالثة مبررات معقولة ، أما الشريحتين التاليتين فإن الحصول عليهما يتطلب مبررات ملحة واتباع برامج معينة . ويتم تسديد هذه القروض بالعملة الحرة على فترة تتراوح بين ثلاثة وربع سنة وخمس سنوات . ومنذ عام ١٩٨١ فرض الصندوق التدقيق فى منح الشرائح الأولى والتى كانت لاتتطلب شروطا معينة واصبح منحها قاصرا على الدول التى تحتاج اليها . وأثناء أزمة المديونية العالمية حصل الصندوق على موارد جديدة لتقديم تسهيلات معينة لمدة طويلة وبفوائد منخفضة وكان مصدر معظم هذه التسهيلات قروضا ومنحا حصل عليها الصندوق من البنوك المركزية وبعض الحكومات . واصبح من حق العضو الحصول على قروض تفوق ماتسمح به نظم الصندوق شريطة أن يوافق الصندوق على برنامج الاصلاح الاقتصادى المقدم . بمعنى أن هذه القروض مشروطة

بنظام الاصلاح الاقتصادى نذكر بعض هذه القروض فيما يلى :

أ ـ تسهيلات الارصدة الممتدة The extended fund facility .

ترجع نشأة هذه التسهيلات الى عام ١٩٧٤ وذلك بغرض الاصلاح الهيكلى لاقتصاديات الدول المدينة وبلغ رصيده ١١ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ . ويمتد استخدام هذه التسهيلات لفترة ثلاث واربع سنوات ويتم التسديد على فترة تتراوح بين اربعة ونصف سنة الى عشر سنوات . وتستطيع الدولة الاقتراض فى حدود ١٤٠٪ من حصتها .

ب ـ تسهيلات الاصلاح الهيكلى The structural adjustment facility (SAF)

بدات هذه التسهيلات فى عام ١٩٨٦ وبلغ رصيدها ١,٢٥ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ . وكان مصدر هذه الارصدة من بيع الصندوق بعض مافى حوزته من ذهب (فى الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) وتستطيع الدولة الحصول على تسهيلات فى حدود ٧٠٪ من حصتها شريطة تقديم برنامج مقبول للاصلاح الاقتصادى وعلى أن يتم السداد على فترة من خمسة ونصف سنة الى عشرة سنوات فى صورة اقساط ثلث سنوية وبفائدة ٠,٥٪ .

جـ ـ تسهيلات الاصلاح الهيكلى العاجلة The enhanced structural facil-ity (ESAF) .

بدأت هذه التسهيلات فى ديسمبر ١٩٨٧ وعلى أن تنتهى فى ١٩٩٢ وتمنح شريطة الموافقة على برنامج الاصلاح الهيكلى ويتم متابعتها بتقرير كل ستة اشهر . وفى ظل هذه التسهيلات تحصل الدولة على ٢٥٠٪ من حصتها على ثلاث سنوات.

وتخضع كل هذه التسهيلات الجديدة الى سقوف تبلغ من ٤٠٠ الى ٤٤٠٪ من حصة العضو ومن حق الصندوق أن يعامل كل حالة على حدة بما يتفق مع ظروفها الأمر الذى لم يكن واردا فى الماضى والذى يمثل قدرا كبيرا من المرونة . ولايحصل الصندوق على فوائد من العضو بحصوله على شريحة الاحتياطى

RESERVE TRANCHE ويحصل على ٦,٥ ٪ فائدة على شرائح المديونية Credit tranche ، على ٥,٠ ٪ على تسهيلات الاصلاح الهيكلى وتسهيلات الاصلاح الهيكلى العاجلة ، اضافة الى مايكون الصندوق قد دفع ـ ثم يضاف ٠,٢ ٪ فى حالة وجود أموال اقترضها الصندوق .

بالإضافة الى التسهيلات السابقة توجد صور أخرى لعل أهمها التسهيلات التعويضية والتى بدأت منذ فترة طويلة (١٩٦٣) والتى تسمح للعضو بالاقتراض فى حدود ٤٠ ٪ من حصتة اضافة الى المسموح به وذلك فى حالة انخفاض حصيلة صادرات الدولة من المنتجات الأولية عن المتوسط فى مجموعة من السنوات السابقة . وكانت الدولة تحصل على هذه المساعدة اذا توافرت اركانها دون شروط أخرى إلا أن هذا الوضع تغير ابتداء من ١٩٨٣ بحيث اصبح يتعين على الدولة اجراء مايحقق الاستقرار طبقا لبرامج معينة Stabilization .

٦ ـ الشروط التى يضعها صندوق النقد الدولى IMF Conditionality .

لاشك أن حصول الدول الاعضاء من الصندوق على المساعدات والتسهيلات بدءاً بالشريحة الثانية من حصصهم وماسبق وعرضناه من صور وانواع للتسهيلات المتنوعة ترتب عليها المزيد من الاشراف من قبل الصندوق على اقتصاديات الدول المدينة. يهدف الصندوق من وراء ذلك أن تؤدى القروض والتسهيلات الى تحقيق الأهداف التى منحت من أجلها . ولقد بلغ عدد البرامج التى وقعها الصندوق خلال الثمانينات مائة برنامجا ـ وتؤكد هذه البرامج اساسا على مايلى :

أ ـ تخفيض عجز الموازنات العامة ، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تخفيض الدعم بصورة المختلفة .

ب ـ تخفيض معدل التوسع النقدى .

ج ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف الارتفاع فى كل من الاسعار والأجور .

د ـ تقرير اسعار الصرف الحقيقية حيث كانت العديد من عملات الدول النامية مقومة بأكثر من حقيقتها .

هـ ـ العمل على الغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية أو تخفيفها بهدف بلوغ حرية التجارة فى النهاية .

و ـ كثيرا مايطالب الصندوق الدول الأعضاء بتقرير الاسعار الحقيقية للسلع والخدمات التى تعكس قوى السوق .

وقد اثارت اتفاقات الصندوق المشروطة جدلا فى الفترة الأخيرة بين مؤيد ومعارض وعلى الأخص وأن حجم التسهيلات التى ترتبت على تلك الاتفاقات تجاوز فى السنوات الأخيرة ثلاثة ارباع نشاط الصندوق . وتتلخص وجهة نظر الدول المقترضة فى أن برامج الصندوق كانت صعبة تحمل شروطا قاسية وأن اصحاب الدخول الدنيا تحملوا معظم اعبائها . ويضيفون الى ذلك أن البرامج التقشفية التى يطلبها الصندوق متحيزة ضد الدول النامية حيث سيتولد عنها نقص الاستهلاك والعمالة فى الوقت الذى لم تتأثر فيه اقتصاديات الدول التى كانت وراء الأزمة ـ فلاشك أن ارتفاع اسعار النفط كان من الاسباب الرئيسية لأزمة المديونية ، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التى أدت الى ارتفاع اسعار الفائدة كانت بدورها سببا رئيسيا للازمة ، كما أن الركود الذى تعرضت له الدول الأكثر تقدما ادى الى نقص صادرات الدول النامية ، يعنى هذا أن الدول المدينة لم يكن لها يد فيما تعرضت له وأن الدول الأخرى والتى كانت السبب فيما حدث يتعين أن تشارك فى تحمل النتائج . ولم يقبل صندوق النقد هذا الاتهام مشيرا الى أن تشارك فى تحمل النتائج . ءلم يقبل صندوق النقد هذا الاتهام مشيرا الى أن شروطه لاتتسم بالقسوة وإنما أوضاع الدول المدينة الاقتصادية هى التى اشتدت سوءاً . والصندوق باجراءاته يهدف الى زيادة ماتحصل عليه الدول المتضررة ليس فقط من مصادرة المتنوعه ولكن من الحكومات المختلفة والبنوك . وبدون وضع مجموعة الشروط المطروحة فإن تدفق الأموال على الدول المدينة سيكون اقل ، مضيفا الى ذلك أن كل دولار فى صورة تسهيل من الصندوق اثناء سنوات الأزمة السيئة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) جلب من ٤ـ٧ دولارات فى شكل معونات وقروض جديدة من الحكومات والبنوك . ويؤكد الصندوق من تجاربة أن آلام التغيير والاصلاح أمر لامفر منه، إذ لا يعقل أن تستمرَ الدول المدينة فى الاستمرار فى السياسات التى تؤدى

الى زيادة الانفاق عن الموارد الحقيقية . كذلك فإنه فى ظل غياب مجموعة الشروط المطروحة فإن التعديلات ستحيد عن الطريق السليم وغالبا يصاحبها زيادة فى معدلات التضخم ومزيد من القيود على الواردات مما يؤدى فى النهاية الى انخفاض فى معدلات النمو وزيادة فى البطالة وكل هذا يؤدى فى آخر الأمر الى صعوبات فى سبيل الحصول على النقد الأجنبى . ويضيف الصندوق الى ذلك ان الدول الأقل تقدما ـ إذا اتبعت السياسات الصحيحة ـ تستطيع الابقاء على وربما زيادة نفقاتها الاجتماعية ، حتى فى أوقات الشدة ، وذلك عن طريق الغاء ماتتمتع به بعض الطبقات القادرة من مزايا . بل أن الدول النامية فى مقدورها وضع حد أدنى ـ لاتهبط دونه ـ للانفاق على التعليم والصحة والتغذية . وذلك عن طريق تخفيض بعض بنود الانفاق الأقل أهمية فى الموازنة كذلك عن طريق زيادة الضرائب على الطبقات القادرة . كذلك فان حكومات الدول الأقل تقدما يتعين عليها تشجيع قطاعات بذاتها مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الصغيرة وقطاع الحرفيين وذلك بهدف زيادة دخول العاملين فيها . كذلك فان الصندوق لايمانع اطلاقا فى الابقاء على دعم تستفيد منه طبقات تستحقه . ويوضح الصندوق أن أوجه الدعم الموجودة فى العديد من الدول النامية تستفيد منه كل الطباقات بما فى ذلك الطبقة القادرة ، بل كثيرا مايحظى سكان المدن ـ نظرا لموقعهم السياسى ـ برعاية تفوق مايتلقاه سكان الريف . كذلك من المشاهد أن سلعة البنزين تلقى دعما واضحا ونحن نعلم أن أكثر الناس استخداما له هم سكان المدن والطبقات القادرة . أما فيما يتعلق بالآثار السيئة التى تترتب على السياسة الانكماشية فان خبراء الصندوق يعترفون بها ويعتبرونها نتيجة طبيعية ولكن لفترة قصيرة فقط إذ أن الأوضاع سرعان ماتتغير فى الفترة الانتقالية عندما تبدأ أثار فى جانب العرض تظهر ، فالتسلسل المنطقى من وجهة خبراء صندوق النقد الدولى يتمثل فى حدوث ركود أو كساد نتيجة للسياسة الجديدة ، ومع ظهور نتائج الاصلاح فى جانب العرض فإن معدلات النمو تبدأ فى الزيادة .

وفى الواقع فإن تجارب بعض الدول التى اعلنت عن موافقتها على برامج الصندوق نجدها بمجرد تطبيقها القيود المقترحة واجهت مشاكل سياسية خطيرة .

فلقد اضطربت الاوضاع السياسية فى بعض الدول وشهدت مظاهرات صاخبة ، حدث ذلك فى بوليفيا والبرازيل والاكوادور ومصر وتونس وغيرها تندد بسياسة الصندوق وتعتبرها امتداد لسياسة المستعمر الأجنبى فى الماضى مما ادى الى استقالة حكومات وتفشى الاضطرابات والشغب . وفى بعض الحالات اضطرت بعض الدول الى وقف العمل بهذه الاتفاقات [1] . ونجد أن بعض الاقتصاديين والسياسيين يعتقدون أن خبراء الصندوق ولجانه لم يراعوا فى شروطهم الأوضاع الداخلية فى الدول المدينة . فالعمل على تخفيض القيمه الخارجية للعملة ووقف المعونات ـ وعلى الأخص معونات الغذاء ـ قبل أن تحصل الدول على قروض ومعونات يعتبر بمثابة الدواء المر للحكومات . بمعنى أن شروط الصندوق لم يكن يصاحبها تهيئة سياسية كافية ودعم اقتصادى ، مما أدى فى حالات عديدة الى الاطاحة بحكومات جيدة .

وعموما فإن برامج التعديل والاصلاح الاقتصادى تؤدى فى الفترة القصيرة الى ركود ونقص فى العمالة كما أن العديد من الوحدات الإنتاجية تضطر ـ كنتيجة مبدئية للركود ـ الى غلق أبوابها وذلك قبل أن تؤتى الحوافز الاقتصادية الجديدة آثارها ، لذلك كان من المنطق ـ خلال تلك الفترة ـ إنشاء بعض المشروعات القادرة على امتصاص قدر من البطالة ، وكذلك انشاء معاهد ومراكز تدريب لإعادة تأهيل قوة العمل . ومن ناحية أخرى فانه لاجدال فى أن فئات الفقراء سيعانون بصورة واضحة فى حالة عدم البدء فى مشروعات الاصلاح الاقتصادى . ذلك لأنهم سيضارون ضررا بليغا من التضخم وآثاره ـ بينما لو أخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادى والذى من ضمن اساليبه الرئيسية محاربة التضخم ـ لاستفادوا فائدة كبيرة . ولما كان معظم الفقراء من البيئات الريفية لذلك نجدهم يعانون من انخفاض اثمان المنتجات الزراعية بينما فى حالة الأخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادى فان اسعار المنتجات الزراعية لابد وأن ترتفع لتصل الى مستوياتها العالمية . وأخيرا فإنه فى حالة عدم الأخذ ببرامج الاصلاح من المتوقع انخفاض الانفاق على المشروعات العامة والتى تنعكس على البيئات الريفية فى

---

(١) حدث ذلك فى مصر عام ١٩٧٨ مما أدى الى وقف العمل بمشروع الاصلاح والعودة الى الأوضاع السابقة .

صورة الحرمان من العديد من الخدمات . ويرد البعض على ذلك موضحين الآثار السيئة التى تنجم عن تخفيض أو الغاء الدعم على الطبقات الفقيرة . إلا أننا سبق ووضحنا أن نصيب الطبقات الفقيرة من الدعم على درجة عالية من التواضع وأن الاخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادى يؤيد ترشيد الدعم ولا يلغيه ، بل يؤكد على ضرورة الاهتمام بالدعم شريطة أن يحصل عليه من يستحقه .

وقد يكون من المفيد ونحن قرب نهاية شرح وعرض قضية المديونية العالمية ووسائل العلاج أن نتسائل عن اسباب عدم الترحيب بشروط صندوق النقد الدولى للاصلاح الاقتصادى .يمكننا أن نجمل تلك الاسباب فيما يلى :

أ ــ عدم فهم السياسيين لطبيعة المشكلة الاقتصادية فى بلادهم .

ب ــ اختلاف وجهات النظر بشأن تحليل المشكلة والتنبؤ بما ينجم عنها .

جـ ــ اختلاف التقديرات الخاصة بالمساعدات والقروض الأجنبية المتاحة .

د ــ عدم الاتفاق على فاعلية أسلوب ووسائل الرقابة .

هـ ــ يعتبر السياسيون أن المنافع المتوقع الحصول عليها من برامج الاصلاح لا تبرر التكلفة العالية التى يتحملونها .

الانتقادات الموجهة الى صندوق النقد الدولى :

على الرغم من الجهد الكبير الذى يبذله الصندوق فى قضية المديونية العالمية إلا أن اسهامه لم يحقق الطموحات المعولة عليه وذلك للأسباب التالية :

أ ــ عدم رغبة الدول المتقدمة اقتصاديا فى زيادة حصص الدول الاعضاء بما يتمشى مع النمو فى الاقتصاد العالمى . وعلى الرغم من الزيادة التى حدثت فى حصص الاعضاء ــ على حد ماسق ورأينا ــ فانها اقل مما كان يتعين عمله بسبب التضخم الذى يعانى منه العالم . وتقدر القيمة الحقيقية لحصص الاعضاء حاليا باقل من نصف ماكانت عليه منذ ثلاثين عاما .

ب ــ يقدم الصندوق معظم قروضه لفترة قصيرة وان الشروط المصاحبة تحتاج الى فترة من ثلاث الى اربع سنوات وفى بعض الحالات ثمانية عشر شهرا ، على حين

أن ازمة المديونة الخاصة تتطلب استراتيجية اصلاح لفترة اطول من ذلك .

جـ ـ عاشت الدول النامية قبل ظهور ازمة المديونية الخارجية فترة حظت فيها بقروض كثيفة على حين نجدها بعد ظهور الأزمة تحجب عنها ولاتمنح إلا فى اضيق الحدود فى الوقت الذى أصبح عليها القيام بالتسديد . فعلى سبيل المثال فاقت التسديدات فى الآونة الأخيرة مقدار القروض الجديدة . فعلى حين زادت تسهيلات الصندوق فى الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ بمقدار ثلاث مرات ونصف ، فان الوضع تغير وهبط فى عام ١٩٨٨ الى ٧٧٪ مما كان عليه فى عام ١٩٨٥ . وكان مصدر التسديدات من دول حققت نجاحا فى مواجهة مشاكلها على حين لم يتمكن العديد من الدول من تحقيق أى نجاح .

د ـ نجم عن مشاركة كل من الصندوق والبنك الدولى فى تقديم القروض والمعونات للدول النامية نشوء ماعرف بالمشروطية المتبادلة بمعنى أن البنك الدولى لايقدم قرضا الى دولة اقل تقدما إلا إذا استجابت الدولة للشروط التى وضعها الصندوق ، والعكس صحيح . ففى عام ١٩٨٥ قدم البنك الدولى قرضا الى الارجنتين والتى لم تكن قد وافقت على برنامج الصندوق مما ادى الى قيام مشاكل بين الصندوق والبنك احتاجت الى فترة من الوقت حتى تم تسويتها .

هـ ـ واجه الصندوق هجوما عنيفا من بعض الدول الأكثر تقدما ـ فالدول التى عارضت سياسة الصندوق فى تقديم القروض والمعونات فى العادة تعارض فى تقديم القروض والتسهيلات للصندوق مما يحد من نشاطه . وتهاجم بعض الدول المتقدمة سياسة تقديم المعونات لبعض الحكومات غير الصديقة (افغانستان ـ فيتنام ـ نيكاراجوا) كما تتهمه بتحيزه ضد دول السوق الحرة .

الفصـل الثـامن
الزراعــة والتنميـــة

أولا : تقـــديم

كان للزراعة ـ عبر التاريخ ـ الدور الاهم فى عملية التوسع الاقتصادى . فلقد ترتب على التقدم الملموس فى الزراعة فى بريطانيا اثناء الربع الأول من القرن الثامن عشر تقدم واضح فى قطاع الصناعة . وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر زاد الانتاج الصافى من القمح ـ بعد استبعاد البذور للتقاوى ـ من ١٢,٥ بوشيل للفدان الى ٢٠ بوشيل . وبعد حوالى قرن واكب الثورة الصناعية فى المانيا تقدماً ملموساً فى قطاع الزراعة اذ زاد انتاج الفدان من القمح فى الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٩٥٠ من ١,٢ إلى ٢,٧ طنا ، كما زاد انتاج البطاطس من ٨ إلى ٢٢ طنا خلال نفس الفترة . ترتب على زيادة الانتاج الزراعى زيادة فى الدخل الزراعى مما ادى إلى زيادة المدخرات وبالتبعية تدفقها إلى القطاعات الآخرى اما اختيارا أو جبرا .

كذلك يزودنا التاريخ الاقتصادى الحديث بتجربة اليابان فى الفترة ١٨٨٥ إلى ١٩١٥ حيث زادت انتاجية العامل الزراعى إلى الضعف بفضل استخدام الاساليب المتطورة ، واستطاعت الدولة امتصاص هذه الزيادة عن طريق الضرائب على الارض قامت بتوجيهها نحو الصناعة مع الابقاء على مستويات المعيشة المتدنية فى قطاع الزراعة. فى هذه الفترة اسهمت الضرائب على الارض بحوالى ٩٣٪ من جملة الضرائب وظلت مرتفعة [حوالى ٥٠ ٪] حتى اوائل القرن الحالى . ولقد سلكت العديد من الدول فى القرن الحالى ـ مثل الصين والاتحاد السوفيتى ـ نفس الطريق اذ انها وجهت الزيادة التى تحققت فى قطاع الزراعى ـ جبرا أما عن طريق الضرائب أو نظام التوريد الزراعى ـ إلى قطاع الصناعة .

---

* كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز عجمية .

واقع الامر ان اثر النمو الزراعى على التقدم الصناعى اكثر من ذلك بكثير ، فلا يقتصر فقط على زيادة المدخرات المتاحة للأستثمار والتى توجه إلى قطاع الصناعة ، بل يترتب على التقدم فى قطاع الانتاج الاولى الأمور الآتية :

١ – مقابلة فائض الطلب المتزايد على الغذاء .

٢ – توفير العديد من المنتجات الاولية لقطاع الصناعة .

٣ – توفير قدر من الصرف الاجنبى عن طريق الصادرات .

٤ – فتح اسواق واسعة للمنتجات الصناعية .

٥ – تزويد قطاع الصناعة المتطور بقدر من قوة العمل .

هذا بالإضافة إلى الاسهام فى تنشيط اسواق التبادل وفى تنمية وسائل النقل والاتصال .

فلا يخفى على الدول النامية ضرورة زيادة انتاجها من الغذاء لمواجهة الأعداد المتزايدة من السكان من ناحية ولمقابلة الزيادة فى الطلب المترتبة على ارتفاع مستويات المعيشة من ناحية اخرى . فحتى تتمكن الدول منخفضة الدخل فى آسيا وافريقا من الحفاظ على وضعها الراهن المتدنى عليها أن تزيد انتاجها بمعدل ٢ ٪ سنويا . اى بنفس معدل الزيادة فى السكان . وعليها بالاضافة الى ذلك ان تعمل على رفع مستويات التغذية فيها وخاصة وان دراسة للأمم المتحدة خلصت إلى أن متوسط الطاقة المستهلكة فى دول اسيا والشرق الأقصى المتخلفة – وهى من أدنى المتوسطات – تقل عن تلك التى تعتبر ضرورية للحفاظ على مستويات الصحة العادية . فعلى سبيل المثال تقل معدلات استهلاك الغذاء عن الحد الأدنى المطلوب بحوالى من ١٢ – ١٨٪ فى كل من سيرى لانكا والهند والفلبين . ومن البديهات انه يترتب على التنمية الاقتصادية زيادة فى الدخل وبالتالى زيادة فى الانفاق على الغذاء . إلا ان زيادة الانفاق على الغذاء ستكون بمعدلات تقل عن الزيادة فى الدخل بمعنى ان مرونة الطلب الدخلية على الغذاء موجبة ، وان كانت تقل عن الوحدة [يبلغ معامل مرونة الطلب الدخلية على الغذاء فى الهند ٠,٧ ٪] وفى ظل انخفاض معدلات الاستهلاك فى

الدول النامية فى الوقت الحاضر فإنه من الواضح ان تكون مرونة الطلب الدخلية على الغذاء اعلى منها فى الدول الصناعية . يضاف إلى ذلك ان تحسن الاوضاع الاجتماعية وتقدم وسائل المواصلات والاتصالات ، كل ذلك لابد وان يؤدى إلى زيادة قدرة قطاع الزراعة على الاستهلاك . كما ان الاتجاه المستمر للأقامة فى الحضر يحتاج الى فائض فى الانتاج الزراعى . كذلك من المتوقع ان تتغير انماط الطلب على الغذاء مع زيادة الدخول ، فيزيد الطلب على السلع الغذائية مرتفعة الثمن والغنية فى قيمتها الغذائية كالخضر والفاكهة واللحوم والأسماك والبيض ومنتجات الالبان .

وحتى هذا الوضع نلمس حدوثه فى العديد من الدول المتقدمة . فعلى سبيل المثال نجد ان مرونة الطلب على الغذاء كافة فى اليابان بلغت ٠,٦ وان اختلفت بين نوعياته المختلفة . فكانت ٠,٢ بالنسبة للحبوب والمواد النشوية بينما ترتفع إلى ١,١ بالنسبة للحوم .

حتى بالنسبة للحبوب ـ اى سلع المجموعة الواحدة ـ نجدها بالسالب بالنسبة للقمح والشعير على حين تبلغ بين ٠,٠٩ ، ٠,٢٥ بالنسبة للارز . ولاشك ان هذا التغير فى نمط الطلب يتطلب تحولا فى نمط الانتاج الزراعى . وعلى ذلك فإنه فى ظل تخطيط الانتاج يتعين ان يؤخذ فى الحسبان المرونات المقدرة لمفردات السلع وليس لمجموعات السلع .

الى جانب الحاجة إلى زيادة الانتاج الغذائى فان الاتجاه الى التصنيع يتطلب التوسع فى انتاج المنتجات الاولية الصناعية . ويتطلب تنمية انتاج السلع الاستهلاكية الصناعية توفر العديد من المنتجات الاولية الزراعية مثل الخيوط والألياف والاخشاب ولب الخشب وغيرها .

وهناك فارق هام بين طبيعة الطلب على غذاء اضافى نتيجة الزيادة فى مستوى الدخل وبين طبيعة الطلب على المنتجات الاولية الصناعية الناجم عن التوسع فى قطاع الصناعة . فعلى حين تكون مرونة الطلب على الغذاء محدودة نجدها بالنسبة للمنتجات الأولية الصناعية عالية .

ويترتب على عدم كفاية المنتج من المواد الغذائية والاولية الزراعية ـ فى غمار عملية التنمية ـ عدم التوازن الداخلى والخارجى .

ففى مراحل النمو الاولى للدول النامية يتعين استيراد العدد والالات والسلع الرأسمالية من الدول الاكثر تقدما والتى تقوم بدفع قيمتها من حصيلة صادراتها من المنتجات الزراعية . ونظراً لما يقتضيه الوضع من انفاق اموال طائلة فى مجالات الاستثمار المختلفة فانه لامناص من قيام فجوة بين الزيادة فى الدخول النقدية وبين عرض سلع الاستهلاك الاساسية بما يؤدى إلى نشوء ضغوط تضخمية.

وكذلك عندما تبدأ عجلة الصناعة فى الدوران ويزيد الانتاج الصناعى وفى حالة وجود نقص فى عرض الغذاء فإن معدلات التبادل تميل الى صالح قطاع الزراعة والى غير صالح قطاع الصناعة مما يؤدى فى كثير من الأحوال إلى الضغط على التوسع فى قطاع الصناعة بفعل عاملى السعر والتكلفة . وهذا الاختلال الداخلى يؤدى غالبا إلى اختلال فى ميزان مدفوعات الدولة . وحتى تتمكن الدولة من التصدى للإتجاهات التضخمية وتحقق النمو فى قطاع الصناعة عليها ان تقوم باستيراد الغذاء من العالم الخارجى وهنا تواجه مشكلة ندرة العملات الاجنبية . وحتى اذا نجحت الدولة فى زيادة انتاجها الزراعى فإن شطرا كبيرا منه سيتجه إلى تلبية الطلب المحلى نتيجة لزيادة الدخل مما يجعل الفائض القابل للتصدير غير كاف . والسبيل الوحيد لمقابلة هذه المشكلة هو زيادة سلع التصدير والتى تتركز فى هذه المرحلة بالدول النامية فى المنتجات الاولية . ومع تزايد عملية التنمية الصناعية فى الدول النامية فإن قدراً أكبر من منتجاتها والتى يمكن ان يتجه الى التصدير ـ يستهلك محليا . وحتى تنتقل الدول النامية الى مرحلة تصدير قدر من السلع الصناعية المنتجة محليا فإن معظم ايراداتها من النقد الاجنبى ستعتمد على صادرات المنتجات الزراعية .

وعلى ذلك يتعين اعطاء الاولوية للاستثمار فى قطاع الزراعة الذى يعتبر مصدرا للنقد الاجنبى ويعمل فى نفس الوقت للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية . فبالاضافة الى تزويد قطاع الصناعة بالمنتجات الاولية الضرورية فإن الزراعة تساعد فى فتح اسواق لتصريف منتجات قطاع الصناعة .

ولاشك ان زيادة قطاع الزراعة وبالتبعية زيادة معدلات الدخول فى المناطق الريفية بالاضافة الى التصنيع ونمو المناطق الحضرية ووسائل المواصلات والاتصالات ، كل هذه الامور تؤدى الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية .

وفى نهاية هذا التحليل فإن الزراعة تساعد على النمو الصناعى عن طريق تزويد الصناعة بقدر من حاجاتها الى قوة العمل ـ فالزيادة فى الانتاجية الزراعية يترتب عليها تخفيض قوة العمل فى مجال الزراعة . ولاشك ان طاقة قطاع الصناعة لاستقبال وفتح فرص للعمالة كبيرة . وعلى ذلك ففى غمار عملية التنمية يزيد اسهام قطاع الصناعة ضمن الناتج القومى اذا ماقورن بقطاع الانتاج الاولى . حينذاك يزيد حجم قوة العمل فى الصناعة فى الوقت الذى يقل فى الزراعة . ولاشك ان هذا سيكون له اثره ليس فقط من الزاوية الاقتصادية ولكن كذلك من الناحية الاجتماعية . وحيث ان قيمة الانتاج الحدى للعامل الزراعى اقل منه فى الصناعة فإن الانتقال من الزراعة الى الصناعة يعنى زيادة عرض عنصر العمل الرخيص نسبيا فى القطاعات غير الزراعية . ولاشك ان هذا يؤدى الى تحسن فى توزيع قوة العمل فى الاقتصاد أى الى تخصيص احسن للموارد الاقتصادية .

ثانيا ـ الطبيعة التبادلية بين الزراعة والصناعة :

رأينا فيما سبق الدور الذى تلعبه الزراعة فى التنمية الاقتصادية عن طريق اسهامها فى تسهيل عملية التصنيع . وفى المقابل نجد ان للصناعة دورا هاما فى دعم قطاع الزراعة فلا يمكن أن يكون هناك دوافع لزيادة الانتاج الزراعى عن طريق التوسع فى الزراعة . وادخال محاصيل جديدة وتبنى وسائل متطورة الا اذا كان هناك اسواق تستوعب هذا الانتاج ، فكما سبق ورأينا ان ارتفاع الدخول فى قطاع الزراعة يعمل على استيعاب منتجات القطاعات الأخرى ، فان زيادة معدلات النشاط ومستويات الدخول فى القطاع الصناعى لابد وان يؤدى الى زيادة فى الطلب على انتاج الزراعة . كذلك فإن اتساع اسواق الحضر يؤدى الى تنمية وسائل المواصلات مما يؤدى الى نمو النشاط التجارى للمنتجات الزراعية ويعمل على دعم اقتصاديات الزراعة . كذلك فإن الصناعة تمتص فائض قوة العمل من قطاع الزراعة بما يؤدى الى زيادة متوسط إنتاج

العامل الزراعى ، اضافة الى أن التقدم الصناعى يزود الزراعة بالعديد من مستلزمات الانتاج المزرعية كالأسمدة والادوات والآلات . واخيرا فحيث ان قطاع الزراعة عادة يعتبر بمثابة قطاع عجز Deficit Sector وغير قادر على توفير المدخرات بالقدر المطلوب نجد ان قطاع الصناعة كثيرا مايزوده بالموارد المالية .

وهذا الاعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين ـ الزراعى والصناعى ـ يقود الى الدعوة الى التنمية المتوازنة بينهما حتى يتحقق النمو المستقر على مستوى الاقتصاد القومى . يؤدى هذا التوازن التنموى الى تقليل فاقد الموارد الى حده الادنى . اما فى حالة عدم التوازن فإننا نجد ان كل قطاع يعمل على تقويض القطاع الآخر واضعافه بإحدى الصورتين الاتيتين :

أ – بفشله فى تزويده بما يحتاج اليه من مستلزمات اساسية سواء فى صورة سلع أو خدمات .

ب – عدم نجاحه فى تدبير اسواق لاستيعاب انتاجه .

فعلى سبيل المثال اذا حقق القطاع الصناعى نموا على حين فشل قطاع الزراعة فى مجاراته فإن الزيادة المتولدة فى قطاع الصناعة ستحدث ضغطا على الانتاج الزراعى الغير كاف مما يؤدى الى نشوء ضغوط تضخمية أو عدم توازن خارجى . وعلى العكس اذا زاد الانتاج الزراعى دون ان يزيد الانتاج الصناعى فإن الطلب على المنتجات الزراعية يقل عن العرض وفى ظل بقاء السوق الخارجية على حالها فإن الزراعة ستواجه وجود فائض عرض مما يؤدى الى انخفاض الاثمان وتراكم المخزون وبالتبعية انخفاض الدخول مما يعيق عملية النمو .

ولايجب ان يفهم ان النمو المتوازن يعنى نموا متساويا فى القطاعين ذلك لان الزيادة فى الدخول من المتوقع ان يترتب عليها زيادة فى الانفاق على المنتجات الصناعية بمعدل يفوق زيادة فى الانفاق على المنتجات الزراعية،وعلى ذلك فإن نموا متوازنا ومستقراً يتحقق عندما تكون معدلات النمو فى القطاع الصناعى اعلى منها فى القطاع الاولى . وعلى العموم فانه من غير المنطقى ان يكون هناك تركيزاً على احد القطاعين.

ويشير تقرير المؤتمر العالمى للسكان فى عام ١٩٥٤ فى روما على ان التصنيع السريع فى دول امريكا اللاتينية ادى الى تحويل الموارد الاقتصادية وراس المال من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة والذى لايقتصر اثره على قطاع الزراعة وانما يولد تحويلات غير مرغوب فيها على الاقتصاد القومى عامة فى ذلك الدول .

ومع ذلك يثار جدل واسع بين الكتاب.فالبعض يؤكد على ضرورة اولوية قطاع أو اخر فى اى خطة او برنامج اقتصادى . فمن يدافعون عن توجيه استثمارات كبيرة الى قطاع الزراعة يؤيدون ذلك بتجربة بعض الدول المتقدمة كالمملكة المتحدة ، ويذهب البعض منهم الى التأكيد على ان التنمية الزراعية شرط اساسى لنمو الصناعة .

ويضيفون ان الدول النامية حيث يحتل الانتاج الأولى المقام الاول لايمكن ان تحقق تقدما اقتصاديا الا اذا حظى قطاع الانتاج الاولى بعناية ورعاية اكبر ، ويؤيد الاستاذ تيودورشولتز Theodre Schulz هذا الرأى . ويرى آخرون عكس هذا الرأى فحيث تتصف انتاجية الزراعة فى الدول النامية بالضآلة ، وحيث يعانى العديد من الدول النامية من ضغط السكان فليس من الحكمة ان تتركز الاستثمارات فى هذا القطاع . بل ان مشكلة هذه الاقتصاديات تتمثل فى طريقة نجاحها فى تحقيق زيادة سريعة فى الدخل وفى تحويل فائض قوة العمل من قطاع الانتاج الاولى . ولذلك فعلى تلك الدول ان تواجه وتركز استثمارتها فى قطاع الصناعة . ايد هذا الاتجاه الاستاذ Kuriha-ra ــ فى المؤتمر الدولى لنمو الاقتصادى الذى عقد فى طوكيو عام ١٩٥٧ ــ وذلك للاسباب التالية :

١ ــ ان انتاجية رأس المال الحدى فى الزراعة اقل منها فى الصناعة وعلى ذلك يصبح من الخطأ توجيه رأس المال الشحيح فى الدول النامية الى مجالات الانتاج الاولى الزراعى .

٢ – ان الميل الى الادخار فى القطاع الزراعى اقل منه فى القطاع الصناعى ذلك لأن الاستهلاك البذخى لفئات الاقطاعيين يحول دون تحقيق الادخار المطلوب وفى نفس الوقت فان انتشار حد الكفاف بين جمهور المزارعين يؤدى الى تدنى المدخرات .

جـ - تميل معدلات التبادل الخارجية الى غير صالح السلع الزراعية وعلى ذلك فإن تنمية الانتاج الزراعى سيؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات . ويضيف الى ذلك ان التوازن فى زيادة الانتاج الزراعى والصناعى عملية كمالية تقوى عليها الدول المتقدمة على حين لاتقوى عليها الدول الفقيرة فى رؤوس الاموال . لذلك ينصح بان توجه الدول النامية مدخراتها المحدودة نحو المجالات الاسرع انتاجا والمتمثلة فى القطاع الصناعى تاركة القطاع الزراعى ينمو بفعل قواه الداخلية .

ثالثا : الزراعة القطاع المستغل Depressed Sector .

كانت الزراعة الى وقت ليس بالبعيد تمثل النشاط الاهم وكانت تزود المجتمع بمعظم ناتجه القومى . وبزيادة الانتاج الزراعى ونمو مقدرة المجتمع على الادخار نشأت انشطة اخرى - اقل اعتمادا على الأرض - مما ادى الى انخفاض نصيب الزراعة ضمن الناتج القومى . يتبين من هذا ان التنمية الصناعية والخدمية اصبحت حقيقة عندما حققت الزراعة فائضا فى انتاجها - اى بالاضافة الى الاستهلاك المطلوب . وعلى الرغم من اسهام القطاع الزراعى فى تنمية القطاعات الاخرى الا انه بمقارنته بالقطاع الصناعى ظل القطاع المستغل . هذه حقيقة واضحة فى كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

فكانت الزراعة تعول ٧٠٪ من السكان على حين ساهمت فقط بتوليد ٤٥٪ من الناتج القومى الاجمالى . يعنى هذا ان متوسط نصيب الفرد فى القطاع الزراعى يبلغ حوالى ثلث متوسط نصيب الفرد فى القطاعات الاخرى ومع التقدم الصناعى ينخفض نصيب الزراعة من الدخل حتى بلوغ مستوى معين Level of disparity وعنده يستقر تقريبا . ويقدر الاستاذ Egbert de Vries بان زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى مقدارها ١٠٪ يصاحبها نقص فى نصيب الزراعة بمقدار واحد ونصف فى المائة . ويذكر الاستاذ كولن كلارك ان الاستقرار يتحقق عندما يتراوح نصيب العامل الزراعى بين ثلث الى نصف متوسط دخل الفرد فى قطاع الصناعة وقطاع الخدمات .

والسؤال الذى يثار هو لماذا يفشل قطاع الزراعة ، فى غمار عملية التنمية ، فى مجاراة قطاع الصناعة سواء فى جانب امتصاص الموارد القومية او الاسهام فى الدخل القومى ؟ يرجع ذلك الى مجموعة من العوامل وان كانت كلها ترد الى الصفات الكامنة فى الزراعة وهى :

١ - يتمثل العامل الاساسى فى ان كمية المدخلات فى قطاع الزراعة تميل الى التناقص بالمقارنة بقطاع الصناعة أو قطاع الخدمات . فعلى حين نجد ان تلك المدخلات عادة متغيرة Variable من ناحيتى الكم والكيف فى الصناعة لانجدها كذلك فى حالة الزراعة . ففى دولة تتصف بخفة سكانها ووفرة الارض الزراعية فان النشاط الزراعى لايمثل عاملاً محددا للانتاج . ولكن مع زيادة السكان واستغلال كل الاراضى الصالحة للزراعة فان الوضع يختلف وتمثل الأرض عاملا محددا للانتاج . وعندما يصبح التوسع ممكنا عن طريق استصلاح الاراضى وازالة الغابات والسيطرة على عوامل التعرية فان الاثر يصبح حديا . وعلى ذلك فإذا لم تنجح الدولة فى تحسين صفات التربة لتعويض التوسع الافقى فان الدخل المولد من الزراعة يميل الى الزياده بمعدلات متناقصة ، وهنا يخضع الانتاج الزراعى لقانون تناقص الغلة . وتؤدى الظروف القائمة فى معظم الدول النامية والتى تتمثل فى ندرة رأس المال وتدنى مستوى المعيشة بالأضافة الى زيادة السكان - الى انخفاض الناتج الحدى الى الصفر .

ولما كان عرض الارض يميل الى الثبات - كما فى مصر والعديد من الدول النامية الاخرى - على حين يشهد السكان زيادة كبيرة فان نصيب الارض كعامل انتاج يتضاءل . وتشهد بعض الدول فى الوقت الحاضر ليس فقط نقصا نسبيا فى نصيب الفرد من الارض بل كذلك نقصا مطلقا . ويذكر الاستاذ شولز ان المساحات المزروعة من الارض فى الولايات المتحدة الامريكية انخفضت من ١,٦١٨ مليون فدان فى عام ١٩١٠ الى ١,٥٧٠ مليون فى عام ١٩٤٥ وفى نفس الوقت زاد الانتاج بمعدل ٧٠٪ وفى فرنسا انخفض نصيب الايجارات الزراعية من الدخل الزراعى فى الفترة ١٩٠١ الى ١٩٤٧ /٤٨ من ٢٥,٢٪ الى ٩٪ وانخفض فى بريطانيا من ١٦,٨٪ الى ٥,٦٪ فى الفترة بين ١٩٢٥ ، ١٩٤٦ . وتفسير ذلك انه فى الوقت الذى

انخفضت فيه المساحات الزراعية فان الانتاجية ارتفعت بفعل صبغ الزراعة بالصبغة العلمـيــة وفى نفس الوقت زاد الدخل من القطاعـات الاخـرى . يعنى هذا ان الاقتصاديات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اصبحت اقل اعتمادا على الانتاج الزراعى .

٢ - اما فيما يتعلق بعنصر راس المال ، فعلى الرغم من ان الزراعة حققت توسعا فى الدول المتقدمة نتيجة استخدام قدر اكبر من راس المال - فى صور شتى - الا ان انسياب رأس المال الى القطاع الزراعى يقل كثيرا عن انسيابه الى القطاع الصناعى . ونلمس بوضوح تخلف المزارع فى الدول الاقل دخلا فى آسيا وافرقيا وذلك بسبب عدم توفر الموارد المالية . فالقطاع الزراعى - كما سبق ووضحنا - غير قادر على توليد مدخرات كبيرة تسمح بعملية تكوين رأس المال وذلك على عكس القطاع الصناعى مما ادى الى اعتماده [القطاع الزراعى] على مدخرات القطاعات الاخرى حتى بالنسبة للاستثمارات الاحلالية . ومن اسباب ندرة رأس المال فى المجال الزراعى عدم وجود اغراء كاف لجذب الاستثمارات . فتتصف الزراعة فى الدول التى تتبع النظام الحر بأن اسعار منتجاتها لايمكن التأكد منها كما ان الدخل المزرعى غير مستقر . يترتب على عنصر عدم التأكد - سواء فى الاسعار او الدخل - تقنين رأس المال فى صورتين : اولهما تردد بل احجام المزارع عن استثمار أمواله فى الزراعة ، وثانيهما احجام الغير عن اقرض المزارعين . نجم عن ذلك ارتفاع معدل الفائدة فى القطاع الريفى عنه فى القطاعات الاخرى فى كل من الدول النامية والمتقدمة .

٣ - أما فيما يتعلق بعنصر العمل فقدسبق واوضحنا تدفق السكان المستمر من الريف الى المدن والمراكز الصناعية Rurban كمظهر من مظاهر التصنيع والتقدم حيث يترتب على ذلك زيادة فى انتاجية عنصر العمل فى الزراعة ويساعد بالتبعية على مزيد من النمو فى الاقتصاد القومى . وهنا يتعين ان نتذكر انه مع نمو الاقتصاد فان قطاع الزراعة لايستوعب الا نسبا متناقصة من كل المدخلات . بمعنى انه فى حالة إستغلال مساحة أكبر من الارض وقدر أكبر من كل من العمل ورأس المال فان نصيب الزراعة من الناتج القومى الاجمالى لايزيد ، ومع تقدم الاقتصاد القومى فان الفرد يستطيع ان

ينتج غذاء لحوالى ٢٠ فردا وربما اكثر ، يعنى هذا ان نفرا قليلا من السكان يتراوح بين ٣-٥٪ يستطيع تلبية غذاء جميع افراد الامة. يترتب على قلة عدد الذين يعملون فى قطاع الزراعة اظهار هذا القطاع بمظهر القطاع الضعيف .

٤ - كذلك من الاسباب الهامة لانخفاض معدل الدخل الزراعى انعدام الفن التنظيمى وغياب التحمس من جانب عنصر العمل ، فالعامل الزراعى بمقارنته بالعامل الصناعى يتصف بفقدان التحمس والمخاطرة والمبادرة للحصول على دخل اعلى . يرجع ذلك الى اختلاف الظروف وقلة الفرص المتاحة وعدم الانفتاح على المؤسسات والحصول على الموارد المالية المطلوبة . ويشير Bellerpy الى ان المعدل الدولى المتوسط للدخول فى القطاع الزراعى قبل عام ١٩٣٩ كان يمثل ٥٥٪ بالنسبة الى الدخول من الانشطة الأخرى .

٥ - بالإضافة الى قلة المدخلات والمواقف الإجتماعية غير الملائمة تعتبر الخصائص الاساسية للزراعة مسئوله الى حد كبير عن وضع قطاع الانتاج الزراعى المستغل . ففى جانبى الطلب والعرض تبرز ظاهرة عدم المرونة . فمن العوامل الهامة المسئولة عن انخفاض مستويات الدخول فى القطاع الزراعى انخفاض المرونة السعرية ومرونة الطلب الدخلية على الغذاء - وهو الذى كثيرا ما يمثل الانتاج الرئيسى فى الزراعة . فمع زيادة دخل الفرد تنخفض نسبة المنفق على الغذاء فى الوقت الذى يزيد فيه الطلب على المنتجات الصناعية . كذلك يحدث تحول فى الطلب نحو مجموعة من السلع تتصف بان نسبة كبيرة من عناصر تكلفتها تمثل نفقات اعداد وتهيئة Pro-cessingوهذا امر طبيعى حيث يصاحب زيادة دخل الاسرقلة نسبة المنفق على السلع الضرورية . ففى الدول المتقدمة يستخدم قطاع الزراعة الاساليب العلمية فيزيد الانتاج بمعدلات كبيرة وهنا يواجه قطاع الزراعة بنقص واضح فى الطلب على الغذاء . ويتضح من البيانات التالية وجود ارتباط عكسى بين مستويات التقدم الاقتصادى فى بلد ما ومرونة الطلب الدخلية على الغذاء .

مرونة الطلب الدخلية على الغذاء فى بعض الدول

الدولــــة	مرونة الطلب الدخلية على الغذاء
الولايات المتحدة الامريكية	٠,٢٧
الســويــد	٠,٣٢
المملكة المتحدة	٠,٣٣
المــانيـا	٠,٣٦
سيرى لانكـا	٠,٧٩

وعلى ذلك فانه مع زيادة الدخل فان نسبة المنفق من الدخل على الغذاء يقل . يترتب على ذلك نقص الدخل الفردى فى القطاع الزراعى بالنسبة للقطاع الصناعى الا اذا كان هناك تسرب فى عنصر العمل الى خارج الزراعه .

وفى جانب العرض لايترتب على التغيرات فى الاسعار الا استجابة محدودة فى الكميات المنتجة . ويرجع السبب الرئيسى فى عدم حساسية المزارع للتغير فى الثمن الى طبيعة مكونات هيكل التكلفة السعرية Cost Structure حيث تزيد نسبة النفقات الثابتة Cost inescapable الى نسبة النفقات المتغيرة escapable فالنفقات المتغيرة هى تلك التى تتناسب طرديا مع حجم الانتاج ، اما الثابتة فلا تتغير بتغير حجم الانتاج واهمها الحد الادنى لدخل الاسرة ، الايجارات الفوائد وغيرها ، أما الصناعة فتزيد نسبة النفقات المتغيرة عن الثابتة وأهمها جميعاً الاجور .

ومن العوامل الاخرى التى تسهم فى عدم المرونة السعرية فى عرض المنتجات الزراعية صغر حجم المزرعة ، غياب التنظيم وقلة فرص العمالة خارج الزراعة .

يتضح مماسبق ان الاسباب الرئيسية المسئولة عن الابقاء على قطاع الزراعة ضيفا ومستغلا هى اسباب اقتصادية . فالنمو الاقتصادى يعمل على توجيه الموارد الاقتصادية الى القطاعات والمشروعات التى تستخدمها احسن استخدام ممكن . وحيث انه يترتب

على زيادة الدخل زيادة فى الطلب على السلع الصناعية تفوق الزيادة فى الطلب على السلع الزراعية فانه لامناص ـ فى ظل الاقتصاديات الحرة ـ من اتجاه تلك الموارد الى قطاع الصناعة . وعلى ذلك فإن نمو قطاع الزراعة سيكون محدداً فى الوقت الذى يحقق فيه الاقتصاد القومى نموا مضطرداً .

رابعاً : موضوع الزراعة فى الاقتصاديات النامية

يحتل قطاع الزراعة مركزا هاماً فى الدول النامية ومع ذلك نلمس تخلفه من ناحية اسهامه فى الناتج القومى . فعلى حين يعتمد ٧٠٪ من السكان فى معظم دول افريقيا وآسيا ـ خارج اليابان ـ على الانتاج الزراعى تنخفض النسبة الى مابين الخمس والثلث فى اوربا وامريكا الشمالية . ويترتب على ذلك الانخفاض الشديد فى دخول الافراد فى دول أفريقيا واسيا وامريكا اللاتينية لدرجة ان نصيب الفرد من الانتاج الزراعى فى الولايات المتحدة وكندا ودول شمال وغرب اوربا يبلغ من عشرة الى عشرين ضعفا للدخل فى مجموعة الدول الاولى . ويقدر الاستاذ كوين كلارك Colin Clark انتاج العامل فى الزراعة فى الدول النامية بحوالى ٢٥٠ وحدة والتى تمثل $\frac{١}{١٦}$ من انتاج العامل الزراعى فى نيوزيلندا وحوالى من ربع الى سدس انتاجية العامل فى الدول المتقدمة . وتتباين الانتاجية فيما بين الدول النامية فنجدها تبلغ فى الهند نصف الانتاجية فى سيرى لانكا ومصر وحوالى سبع الانتاجية فى البرازيل . وتبلغ انتاجية الهند من القمح سدس الانتاجية فى الدول الصناعية المزدحمة بالسكان مثل بلجيكا والمانيا الغربية وسويسرا والمملكة المتحدة ، كما تقل عن الانتاجية فى مصر وتركيا والباكستان .

وعلى حين حقق الانتاج الزراعى فى الدول المتقدمة زيادة ملحوظة فى الاونة الأخيرة فإنه ظل على وضعه فى معظم الدول النامية . فزاد الانتاج الزراعى فى الفترة بين ١٩٣٠ ، ١٩٥٠ فى الولايات المتحدة بحوالى ٤٥٪ وزادت المساحات المزروعة ارزا فى اليابان منذ مطلع القرن الحالى وحتى العقد السادس بحوالى ٢٥٪ على حين زادت الانتاجية بحوالى ٧٠٪ وزاد الانتاج الكلى بحوالى ١١٣٪ وانخفضت ساعات العمل المطلوبة لانتاج ١٠٠ بوشيل من القمح فى الولايات المتحدة فى الفترة بين ١٩٠٠ ،

١٩٤٠ من ٣٧٣ الى ٤٧ ساعة .

وعلى الجانب الاخر وضحت لجان الامم المتحدة أن النمو فى انتاج الغذاء فى الدول الاسيوية والشرق الاقصى منذ الحرب العالمية الثانية لم يلحق بالزيادة فى السكان مما ادى الى ان نصيب الفرد من الانتاج فى عام ٥٦/١٩٥٥ كان اقل بحوالى ٨٪ مما كان عليه قبل الحرب. ومع ذلك فبعض الدول نجح فى تحقيق تحسنا وان كان غير مستقر فى الآونة الأخيرة . فزاد الانتاج الصافى من الحبوب فى الهند من ٦٧ مليون طن فى عام ١٩٧٣ إلى ١٠٠ مليون فى ١٩٧٨ ، الا ان النمو فى الانتاج لم يكن مستقرا . فبلغ حده الاقصى ١٠٤,٧ مليون طن فى ١٩٧٩ ثم هبط الى ٨٨,٥ مليونا فى العام التالى .

ويرجع التخلف الزراعى فى الدول النامية الى ثلاثة عوامل :

١ – انخفاض معدل الارض / العمل .

٢ – انخفاض معدل رأس المال / العمل .

٣ – عدم ملاءمة العوامل الاجتماعية والمرفقية .

ويبدو واضحا ان وفرة عنصر العمل وندرة رأس المال يترتب عليها انتشار البطالة وعلى الأخص المقنعة فى المناطق الريفية . فقوة العمل المتوفرة تفوق قوة العمل المطلوبة مما يؤدى الى انخفاض الانتاجية الحدية للعامل . ولما كان نقل البطالة المقنعة الى خارج قطاع الزراعة لن يترتب عليه نقص فى المحصول الزراعى فان هذا يعنى ان انتاجية هذه المجموعة من العمال كثيرا ماتصل الى الصفر .

يتطلب هذا الوضع السائد فى الدول المحدودة الدخل نقل جزء من قوة العمل من البيئات الزراعية الى حيث تقوم الصناعة . وفى هذا الصدد يوجد فارق جوهرى بين الوضع فى الدول الصناعية والوضع فى الدول النامية . ففى الدول الصناعية التى تتوفر فيها الاراضى حيث يكون معامل الارض / العمل مرتفعا يمكنها التغلب على هذه الصعوبة بالتوسع فى استخدام الادوات والميكنة والمعرفة التقنية والمتوفرة لديها . ونوضح ذلك بتجربة الولايات المتحدة الامريكية فى الفترة ١٩٣٨ ، ١٩٤٩ عندما زاد الطلب

على الغذاء فمالت اسعاره الى الارتفاع . وفى ظل وفرة رأس المال والمعرفة التقنية استطاعت ان تزيد الانتاج وفى نفس الوقت استمر انتقال العمل من قطاع الزراعة الى القطاعات الاخرى . كما تشير البيانات الى انه نتيجة للتقدم الفنى فى الزراعة الامريكية فان انتاجية الوحدة من المدخلات زاد بمعدل ١,٣٥ ٪ فى السنة بالاضافة الى الزيادة السنوية التى تحققها الزراعة بمعدل يفوق ٢ ٪ سنويا مما يعنى ان التقدم الفنى يعزى اليه من ٦٠ ـ ٧٠ ٪ من التقدم الزراعى . اما فى الدول النامية المكتظة بالسكان فان ضغط السكان يظهر بوضوح فى القطاع الاولى لدرجة توضح ان التقدم الزراعى لايمكن تحقيقه الا فى ظل نقل نسبة كبيرة من قوة العمل الى خارجه . فلاشك ان نقل العمالة الفائضة من قطاع الزراعة سيؤدى الى زيادة القيمة الحدية لانتاج العامل مما يساعد على تكوين رأس المال . فاذا نظرنا الى واقع الدول النامية فى الوقت الحاضر نواجه الحقائق التالية : انخفاض انتاجية العامل ، ندرة هجرة عنصر العمل من الريف الى المدن للعديد من الأسباب الثقافية والاجتماعية ، عدم النمو السريع فى قطاع الصناعة واخيرا ليس اخرا ندرة فرص العمل خارج قطاع الزراعة .

ولاتعتبر ندرة الاراضى ورأس المال مسئولة وحدها عن انخفاض الانتاجية ، ولكن توجد عوامل غير مباشرة اخرى تتمثل فى مجموعة من التنظيمات الاجتماعية تؤدى الى اعاقة عملية التنمية الزراعية .

فيذكر الاستاذ تيودور شولز انه فى ظل اقتصاد يتجه معظم الدخل فيه الى الانفاق على الغذاء ترتفع فيه نسبة الايجار الى الدخل ، بمعنى ان الايجار يشكل نسبة عالية الى عوائد عناصر الانتاج الاخرى . فإذا كان المنفق على الغذاء يمثل ٧٥ ٪ من الدخل وكان الايجار يمثل ٣٣,٣ ٪ من ثمن الغذاء فان الايجار يمثل ربع الدخل . ويختلف الوضع فى الدول المتقدمة تماما عنه فى الدول النامية ، فاذا فرضنا ان ماينفق على الغذاء يمثل ١٢ ٪ من الدخل ، وان الايجارالسنوى ٢٠ ٪ من ثمن الغذاء فإن الايجار لايمثل الا ٢,٥ ٪ من الدخل . هذا الوضع اى طغيان الايجار ـ يقود الى تعزيز المصالح المكتسبة Vested interests ويحدث اختلالا فى الاوضاع الاجتماعية . ولاشك ان هذا الوضع يتطلب اعادة النظر فى نظم الملكية والاتجاء الى مختلف السبل

ووجود هذه الاوضاع ورسوخها يقود الى مقاومة التغيير نظرا لما تتمتع به فئة الملاك من قوة ونفوذ . فمجتمع الدول النامية مازال يعانى من تمتع طبقة الملاك بدخول عالية ، كما يعانى من المديونية المزمنة وانتشار الفوائد الربوية وشدة تحكم طبقة الوسطاء . كل هذه الاوضاع تؤدى الى تقاعس العمل الزراعى وفشله فى تحقيق زيادة فى الانتاج .

ولاتجدى جهود الافراد ونداءات المصلحين فى التغلب على تلك العقبات . والامر يقتضى تدخلا واضحا وسريعا من السلطات الحكومية للعمل على تغيير الوضع الاجتماعى . يدعم هذا الاتجاه احداث تغييرات مرفقية عن طريق التشريع ، وتقديم التسهيلات الملائمة لمواجهة الحاجة الى القروض ، واتخاذ الخطوات واتباع السياسات لتحقيق الاستقرار فى الدخول . ولاشك ان كل هذه الامور تحتاج الى موارد مالية طائلة والى تنظيمات كفأة ولاشك ان هذا الوضع يتوقف اولا واخيرا على موقف السلطات الحكومية من قضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى .

خامساً : ضرورة الاهتمام بالتنمية الزراعية

بدأت معظم دول العالم ـ المتقدمة والنامية ـ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى تنفيذ برامج ومشروعات طموحة فى القطاع الزراعى بهدف زيادة الانتاج ونظرا للاختلاف فى النظم السياسية والاقتصادية والتباين فى الاوضاع الاقتصادية ، لذلك نجد اختلافا واضحا فى الاهداف وفى الوسائل التى لجأت اليها برامجها وخططها .

وعلى الرغم من هذه الاختلافات فان الانجاز الذى تحقق فى قطاع الزراعة كان كبيرا سواء فى بعض دول أوربا الشرقية التى كانت تتبع الزراعة الجماعية مثل الاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغسلافيا او فى الدول الرأسمالية الصناعية التى تتبع المشروع الحر .

وعلى الرغم من عدم ملاحقة قطاع الزراعة فى الدول الصناعية لقطاع الصناعة فى تقدمه اذ نقص نصيب الدخل الزراعى من اجمالى الناتج القومى فان الانتاج

الزراعى حقق زيادة مطلقة [١] .

يرجع التقدم الزراعى الذى تحقق فى الدول الصناعية الى الوعى والجهد المبذول . وكان هدف السياسة الزراعية الرئيسى فى معظم تلك الدول تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء إستجابة لدوافع الامن القومى وعلى الاخص فى ظل مثول شبح الحروب . ولم يقتصر الاهتمام على انتاج السلع التقليدية بل إمتد الى كافة المنتجات الغذائية المطلوبة . ومن بين اهداف السياسة الزراعية فى الدول الصناعية تفادى الاختلال فى موازين المدفوعات وذلك بالتوسع فى الانتاج أما بهدف التصدير أو بهدف الاحلال محل الواردات . كذلك كان هناك هدفا اجتماعيا سياسيا Socio - Political يعمل على زيادة نفوذ قطاع الزراعة فى العمل السياسى فتصبح زيادة الدخل من الزراعة غاية هامة تؤدى فى النهاية الى تضييق الفجوة مع القطاعات الاخرى .

وتتلخص الوسائل التى لجات اليها هذه الدول لزيادة الانتاج الزراعى فى :

أ – التوسع فى استخدام الاسمدة والمبيدات . فزادت الاسمدة المستهلكة فى الدانمرك والمانيا الاتحادية بنسب تتراوح بين ٥٠٪ الى ٩٠٪ فى عقد السبعينات من القرن الحالى .

ب – التوسع فى استخدامات الميكنة مما أدى الى نقص ملحوظ فى قوة العمل المستخدمة فى الزراعة . فانخفضت قوة العمل المستخدمة فى الفترة ١٩٥٠/٥٢ – ١٩٥٧/٥٩ بحوالى ٢٥٪ فى كل من المانيا الاتحادية والسويد [٢] .

---

(١) نقص نصيب الزراعة من الناتج القومى الاجمالى فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥١ فى بلجيكا من ٩٪ الى ٧٪ وفى المانيا الاتحادية من ١١٪ الى ٧٪ وفى المملكة المتحدة من ٦٪ الى ٤٪ ، وفى الدانمرك من ٢١٪ الى ١٧٪ وفى ايطاليا من ٢٩٪ الى ١٩٪ من الوقت الذى حقق فيه الانتاج الزراعى زيادة مطلقة كبيرة .

(٢) زاد عدد الجرارات المستخدمة فى نفس الفترة الى اربع مرات فى كل من بلجيكا وفرنسا وخمس مرات فى المانيا الاتحادية وست مرات فى فنلندا .

ج – التوسع في استخدام البذور والنباتات المحسنة وعلى الاخص في القمح والشعير والذرة المهجنة .

د – التوسع الكبير في الخدمات والارشاد الزراعي

زاد الاهتمام في الدول الصناعية بالتعليم الفني الزراعي وزادت الحكومات من نفقاتها على الارشاد الزراعي وعملت على نشر استخدام الاساليب العلمية في الزراعة عن طريق الجامعات ومراكز البحوث والتجارب .

اما عن الوضع في الدول النامية فان العديد من دول هذه المجموعة اولى الزراعة قدرا من الاهتمام ويرجع السبب الرئيسي في ذلك هو الوضع السيء لموازين مدفوعاتها. فلقد عانت العديد من الدول النامية نقصا في حصيلة صادراتها من المنتجات الاولية وذلك نتيجة لتراخي الطلب الخارجي من ناحية ، وزيادة الاستهلاك المحلي من ناحية اخرى ، وهذا اضافة الي التضخم الذى تعاني منه معظم الدول النامية . كذلك نشهد في الوقت الحاضر زيادة كبيرة في واردات الدول النامية من المواد الغذائية . كل هذه العوامل ادت الي وجود عجز مزمن في موازيين مدفوعاتها . ومن هنا فان الهدف الرئيسي للدول النامية تمثل في العمل على زيادة الانتاج الزراعي حتي تتغلب على جانب من فجوة الصرف الاجنبي . كذلك اتبعت الدول النامية سياسات تؤدى الي تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي وعلى الاخص بالنسبة لمفردات الغذاء الاساسي وتشجيع التوسع في زراعة بدائل لسلع تستوردها مثل الخيوط والالياف والبذور الزيتية ومنتجات الالبان والفاكهة . اضافة الي ذلك فان الدول النامية عملت على تنويع انتاجها الزراعي وتوسيع قاعدته استجابه الي هدف التصنيع والتوسع في اقامة العديد من الصناعات الملائمة . وحتى تتحقق هذه الاهداف وضعت السياسات ورسمت البرامج المختلفة منها التوسع الافقي في الزراعة ، استخدام الاساليب الجديدة في الانتاج زيادة استخدام الاسمدة وتوفير مصادر الإئتمان الملائم والقيام بالخدمات التسويقية . كذلك اتخذت الحكومات الاجراءات الكفيلة بتحقيق استقرار في دخول المزارعين .

وعلى الرغم من اتباع العديد من الدول لهذه السياسات فان النتائج لم تكن

مرضية ، حقيقة انها نجحت فى زيادة الانتاج الزراعى ولكن بمعدلات تقل عن الزيادة فى السكان . وفى حالات عديدة كان التنفيذ متأخرا فى تحقيق الاهداف المحددة نتيجة لصعوبة التغلب على بعض نقط الاختناق منها على سبيل المثال عدم كفاية الموارد المالية ، عدم توفر البيانات والمعلومات ، عدم وجود المنفذين فى مجال التخطيط والتطبيق واخيرا اختفاء التعاون والتنسيق بين الاجهزة المختلفة .

الفصل التاسع
التصنيع كأسلوب للتنمية
ووسائل تنمية الصادرات الصناعية

المبحث الاول : التصنيع كاسلوب للتنمية

تعانى الدول النامية ـ كما سبق واوضحنا فى الفصل السابق ـ من الاختلالات الهيكلية فى إقتصادياتها ومن هنا يتعين أن تقوم عملية التنمية باصلاح وتصحيح هذه الاختلالات . ويعتقد البعض أن التصنيع قادر على تصحيح هذه الاختلالات ومن هنا يعتبرونه جوهر عملية التنمية . ويعرف التصنيع بأنه « عباره عن أحد جوانب عمليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد القومية من أجل اقامة هيكل اقتصادى محلى متنوع ومتطور وتكنيكيا قوامه قطاع تحويلى ديناميكى ينتج كلا من وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية ويؤمن معدلاً عاليا من النمو الاقتصادى ومن التقدم الاجتماعى والاقتصادى » .

فى هذه الحالة يجب أن يصبح قطاع الصناعة التحويلية بمثابة القطاع القادر فى الاقتصاد المحلى وهذا ما حدث فى الدول المتقدمة حيث اقامت قطاعا صناعيا متنوعا أحدث تغييراً هيكلياً . فالثورة الصناعية التى حدثت فى بريطانيا وفرنسا والمانيا وغيرها من الدول لم يقتصر دورها على انتاج السلع الانتاجية والوسيطة والاستهلاكية وانما اثر تأثيراً واضحا على قطاعات الاقتصاد الاخرى الزراعية والتعدينية والخدمية واحدث تغييرا واضحاً فى الهيكل والبنيان الاقتصادى فتقلص عدد العاملين فى مجالات الانتاج الاولى وزاد عدد المشتغلين فى الصناعة والتجارة وكافة الخدمات كما صحب هذا التطور انتقال السكان من الاقامة فى الريف الى الحضر حيث زادت أهمية الانتاجية وحيث ارتبطت الاجور وعوائد عناصر الانتاج الاخرى بالانتاجية .

---

* كتب هذا الفصل الاستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز عجمية .

وحتى يمكن تحقيق ذلك لابد من زيادة حجم الاستثمارات لتوسع قاعدة الصناعة ومن ثم زيادة الدخل الصناعى والذى ينعكس على ارتفاع معدل نمو الدخل القومى . كما يترتب على ذلك امتصاص الصناعة لقوة العمل الفائضة والموجودة بالقطاع الزراعى .

كما يترتب على التصنيع تنويع الهيكل الانتاجى وهيكل الصادرات . وبدل أن تعتمد الدول على منتج أولى واحد أو قلة منها وتتعرض لتقلبات مستمرة فى أثمانها وانتاجها وحصيلة صادراتها وتعانى من اتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالحها تقوم بانتاج مئات السلع وبذلك تقلل من وارداتها فى الوقت الذى تنوع فيه من صادراتها .

هذا بالاضافة الى قدرة الصناعة على تحقيق قوة الجذب الامامية والخلفية على بقية قطاعات الاقتصاد القومى . ويتعين أن لا يغيب عن الذهن ما يتميز به الانتاج الصناعى من ارتفاع انتاجية العمل واستخدام الاساليب والوسائل الانتاجية المتطورة .

كذلك فإن معظم الدول النامية تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها الخارجية وذلك بسبب تراخى صادراتها من المنتجات الاولية ، وعدم ارتفاع معدلات اسعار المنتجات الأولية بنسبة أرتفاع أسعار الواردات من المنتجات الصناعية وبسبب تزايد الطلب المحلى على السلع والخدمات المنتجة محلياً مما أدى إلى نقص المتاح منها للتصدير . فمن ناحية نقصت الصادرات ومن ناحية أخرى زادت الواردات . كل هذا أدى إلى وجود عجز فى ميزان المدفوعات يتزايد على مر السنين .

لذلك اتجهت العديد من الدول النامية الى إقامة المشروعات الصناعية بغرض الاحلال محل الواردات . وبالاضافة الى الاساليب السابقة توجد مجموعة أخرى من الاساليب دعت وحثت العديد من الدول الى اقامة الصناعة بغرض الاحلال نذكر أهمها فيما يلى:

١ ــ تقوم العديد من صناعات الاحلال كنتيجة طبيعية لعملية التنمية الاقتصادية . فيرافق إتساع السوق المحلية نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية اقامة صناعات لاشباع الطلب المحلى المتزايد . هذه الصناعات تقام تلقائياً بدفع قوى السوق ودون ما حاجه الى تدخل من قبل الحكومات . ولعل هذا ما يرافق عمليات التنمية الاقتصادية

المتواضعة التى تشهدها الدول النامية منذ الحرب العالمية الاولى . هنا تركز الدول النامية على الصناعات التى تتوفر مقوماتها وتتمتع فى إنتاجها بالميزة النسبية ولا شك أن أهم المزايا النسبية فى الدول النامية هى إنخفاض تكلفة عنصر العمل ومن هنا اتجاهها الى أقامة الصناعات المكثفة لهذا العنصر والذى عادة لا يتوفر على هذا المستوى فى الدول الصناعية المتقدمة .

٢ ــ ترتب على الإضطرابات والأزمات العالمية التى شهدتها دول العالم فى القرن العشرين أن قامت العديد من الدول النامية باقامة مجموعة من صناعات الاحلال محل الواردات . وبذلك تضمن استمرار وجود بعض المنتجات الصناعية فى أسواقها . حدث هذا نتيجة للحرب العالمية الأولى ثم نتيجة للكساد العالمى وللحرب العالمية الثانية . هذه الاحداث العالمية دفعت وشجعت قيام العديد من صناعات احلال الواردات . فلقد اقامت مصر على سبيل المثال ــ العديد من الصناعات خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية كما أن الدولة وجدت نفسها مضطرة لاتباع قدر من الحماية الجمركية منذ الكساد الكبير .

٣ ــ ذاع فى الاونة الاخيرة اقامة العديد من صناعات الإحلال نتيجة للسياسات الاقتصادية التى اتبعتها الدول النامية وعلى الأخص بعد حصولها على الاستقلال السياسى . فوضعت العديد من الدول النامية اهدافاً لبرامجها وخططها متمثلة فى توفير العملات الاجنبية أو خلق فرص العمالة أو تعظيم الدخل القومى أو محاكاة الدول التى سبقتها ولن يتأتى تحقيق هذه الأهداف إلا عن طريق التصنيع .

٤ ــ أدى التقدم التكنولوجى ــ فى ظل الصحوة التى تعيشها العديد من الدول النامية – وما ترتب عليها من إعطاء الصناعة دفعةقوية إلى أن أتجهت الدول المتقدمة إلى إقامة الصناعات الأكثر تقدماً وترك الصناعات التحويلية التقليدية للبلاد النامية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الدول الصناعية المتقدمة أهملت عن عمد اقامة والتوسع فى مجموعة من الصناعات حماية لشعوبها مما تخلفه هذه الصناعات من تلوث . يأتى على قائمة هذه المجموعة صناعات الحديد والصلب والاسمنت والاسمدة الكيماوية التى توسعت الدول النامية فيها وعلى أن تتخصص الدول الأكثر تقدماً فى صناعات

الآلات والمعدات الخاصة بها .

استراتيجيات التصنيع

إن التعرف على السياسات التى اتبعتها الدول الصناعية فى الماضى فيما يتعلق بالصناعة وأنماطها ومساراتها ومراحلها يعتبر أمراً هاماً للدول النامية تسترشد وتهتدى به فى وضع سياستها ورسم برامجها فيما يتعلق بالتصنيع . فلقد اتبعت الدول الراسمالية استراتيجية تقوم على النمو التلقائى على حين اتبعت الدول الاشتراكية استراتيجية مختلفة تقوم على أساس التخطيط القومى الشامل .

أولاً ـ أستراتيجية التصنيع التلقائى

تعكس استراتيجية التصنيع التلقائى التى اتبعتها الدول الرأسمالية مبدأ الحرية الاقتصادية الذى تؤمن به . فانصار هذا الرأى يعتقدون أن طلب السوق على السلع الاستهلاكية يكون كافيا فى مراحل التنمية الصناعية الاولى على حفز المستثمرين على إنشاء العديد من الصناعات وعلى الاخص تلك التى تنتج منتجات نمطية . ويترتب على كبر حجم الوحدات الانتاجية تمتعها بوفورات داخليه وخارجية وهذه تخفض من نفقات الانتاج والتى بدورها تؤدى الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية وعلى الاخص ان كان الطلب عليها تزيد مرونته على الوحدة . يصاحب اقامة العديد من الصناعات وزيادة طاقتها الانتاجية زيادة فى الدخل بما يؤدى الى زيادة جديدة فى الطلب على المنتجات الصناعية . يترتب على هذا الوضع زيادة طلب الصناعات الاستهلاكية على الصناعات الوسيطة والتى بدورها تؤدى الى زيادة فى الطلب على المعدات والآلات ومختلف السلع الرأسمالية .

يؤكد صحة هذا النمط ما حققته الاقتصاديات الغربية من تقدم وإزدهار اقتصادى منذ الثورة الصناعية الأولى . فلقد استهلت بريطانيا التصنيع بإقامة العديد من الصناعات الاستهلاكية وعلى الاخص صناعة الغزل والنسيج ، وبمرور الوقت نمت هذا الصناعات وزاد طلبها على كل من مستلزمات الانتاج والعدد والآلات مما أدى الى أهمية الصناعات الوسيطة والانتاجية . كذلك إستهلت اليابان التصنيع فى الثلث الأخير

من القرن الماضى بإقامة العديد من الصناعات الاستهلاكية وبعد مرحلة من الوقت نجحت تلك الصناعات فى التصدير الى الاسواق الخارجية . وبعد الحرب العالمية الأولى اقامت اليابان العديد من الصناعات الوسيطة والانتاجية لاشباع حاجات السوق المحلية. وبعد مرحلة من الوقت نمت تلك الصناعات واخذت منتجاتها طريقها الى السوق الخارجية . وقد اعطت الصادرات للصناعة دفعة قوية الى الأمام حيث أخذت الصناعات الثقيلة تنمو بمعدل يفوق معدل نمو الصناعات الاستهلاكية . وترتب على ذلك تغيير هيكل تجارة اليابان الخارجية حيث إنخفضت صادرات المنتجات الأولية من ٢١٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٣٪ عام ١٩٨١ على حين زادت الصادرات الصناعية من ٧٩٪ الى ٩٧٪ من مجموع الصادرات .

ثانياً ـ نمط التصنيع الأساسى

ويمثل الأستراتيجية التى سلكها الأتحاد السوفيتى فى عشرينات القرن وتبعه فى سلوك هذا النمط العديد من الدول الاشتراكية الاخرى . وتتمثل هذه الاستراتيجية فى إعطاء أولوية كبرى للصناعات الثقيلة وعلى الاخص الصناعات الهندسية التى تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الأخرى . وتتمثل عملية التصنيع فى بناء وتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة والتى تنتج العدد والآلات والمعدات التى تستخدمها قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى . ولا تقبل هذه الاستراتيجية فكرة أليه السوق وتلقائيته بل تعتمد على إعداد الخطط الاقتصادية التى يتم بموجبها توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى لتحقيق الأهداف القومية .

فى هذه الاستراتيجية يتم خلق طاقات انتاجية قبل ان يتوفر الطلب عليها . وفى رأى انصارها أن هذا الامر لا يثير المخاوف إذ أن الصناعات المقامة قادرة على خلق الطلب على منتجاتها بالاضافة الى الدور الهام الذى يقوم به التخطيط فى التنسيق بين القطاعات والصناعات المختلفة .

استراتيجية التصنيع فى الدول النامية :

بعد أن إستعرضنا فى أختصار استراتيجية التصنيع التلقائى التى اتبعتها الدول الرأسمالية واستراتيجية التخطيط القومى الشامل التى اتبعتها الدول المخططة مركزيا نعرض أخيراً لأستراتيجية التصنيع فى الدول النامية .

١ ـ أستراتيجية الاحلال محل الواردات :

وتعنى هذه الاستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلاً من السلع المصنوعة التى كانت تستورد من الخارج وعلى ذلك فان سياسة الاحلال تهدف الى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة .

وتقوم هذه الاستراتيجية اساساً لإشباع حاجات السوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الإستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها . يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلى وتواضع الإستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الانتاجية نحو الانخفاض . وعادة توفر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الاجنبية من ناحية وضمان القدر اللازم من الارباح للمستثمرين لحفزهم على اقامة هذه الصناعات من الناحية الاخرى .

وتبدا المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد إستنفذت فرص الاحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة فى إرتياد أسواق التصدير وفى نفس الوقت يمكن البدء فى اقامة بعض الصناعات الوسيطة والانتاجية . ومن العوامل المساعدة فى هذه المرحلة التقدم الصناعى الذى تحقق فى المرحلة الاولى وما صاحبه من إرتفاع فى مستويات الدخول . وفى هذه المرحلة تزيد الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، كما قد تزيد الواردات من بعض السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الدخل . ويصعب فى هذه المرحلة تقييد الواردات اذ أن معظمها من السلع الرأسمالية والوسيطة مما يؤدى الى بروز مشكلة نقص العملات الاجنبية وعلى العموم فان هذه المرحلة تتسم بزيادة الاهمية النسبية للصناعات الانتاجية والصناعات الوسيطة .

ثم تأتى المرحلة الثالثة التى يتم فيها انتاج العديد من السلع الوسيطة وقدر كبير من السلع الانتاجية بما يؤدى الى زيادة أهمية تلك المنتجات الى السلع الاستهلاكية .

٢ ـ إستراتيجية التصنيع للتصدير

وتعني هذه الاستراتيجية التركيز على انشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها . كذلك أنه تبين للعديد من الدول النامية ـ منذ منتصف ستينات القرن الحالي ـ أن سياسة احلال الواردات لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعد مرحلتها الأولى والمتمثلة فى إنتاج السلع الإستهلاكية ولم تنجح فى الإنتقال الى مراحلها التالية والتى تتمثل فى إنتاج السلع الصناعية والوسيطة والانتاجية ، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعتها الى مرحلة ارتياد الاسواق الخارجية .

وتتلخص اسباب ضرورة الأخذ باستراتيجية التصنيع للتصدير فى :

١ ـ الاستفادة من المزايا النسبية المحلية ، فتتحول الدولة من مصدرة للمنتجات الأولية الى مصدرة لمنتجات الصناعة التى تستخلصها من المنتجات الأولية فتتحول الدول المصدرة للقطن الخام الى تصدير الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها ، وتتحول الدول المصدرة للنفط الخام الى تصدير مشتقاته المتعددة .

٢ ـ الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الاجنبى لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الدولة فى عدم التجائها الى رؤوس الاموال الاجنبية الا عند الضرورة الملحة .

٣ ـ التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يعنيه من صغر حجم الوحدات الانتاجية وبالتالى إرتفاع تكاليف الانتاج فإذا استطاعت الصناعات البيع فى الإسواق الاجنبية فإن هذا يؤدى الى كبر حجم الوحدات الانتاجية ويخفض من نفقات الانتاج . ومن ناحية اخرى فإن دخول الاسواق الاجنبية الى جوار المنتجات الصناعية من الدول الاخرى يدفع الصناعة الى الاهتمام بنوعية المنتجات والعمل على تخفيض نفقات انتاجها .

وتتمثل صورة اقامة صناعات التصدير فى :

(أ) تصنيع المواد الأولية وتصديرها.

(ب) انتقال صناعات احلال الواردات الى مرحلة التصدير .

(جـ) إقامة الصناعات التصديرية التى تتمتع فيها الدول النامية بالميزة النسبية .

المبحث الثانى

وسائل تنمية الصادرات الصناعية

تشكل الدول الصناعية المتقدمة السوق الرئيسى لصادرات البلاد النامية من المنتجات الصناعية حيث استوعبت $\frac{٣}{٥}$ الصادرات الصناعية للدول النامية فى عام ١٩٨٠ . فى الوقت الذى تفرض فيه تلك الدول العديد من العقبات والقيود امام صادرات الدول النامية . لهذا يتعين على الدول النامية أن تولى اهتمامها الى تنمية صادراتها من المنتجات الصناعية الى اسواق تلك الدول . وهذا الأمر يتطلب التعرف على ما تصادفه صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية من قيود وعقبات فهناك معوقات من جانب العرض واخرى من جانب الطلب .

أولاً ـ المعوقات من جانب العرض

١ ـ نظراً لأن الصناعة غالباً ما تبدأ فى الدول النامية بهدف الأحلال إلا أنها بعد مرحلة من الوقت وبعد نجاحها فى إشباع حاجات السوق المحلية تجد لديها فائضاً للتصدير . الا أن هذه السلع كثيراً ما لا تلق قبولاً فى الاسواق الخارجية لعدم ملائمتها للاذواق وحاجات المستهلكين أذ أنها انتجت أصلاً لمقابلة حاجات السوق المحلية .

٢ ـ ارتفاع تكاليف انتاج السلع الصناعية بالاضافة الى إنخفاض جودتها . يرجع ذلك الى ضيق السوق المحلية ومن ثم تحرم الصناعة من وفورات الحجم . كما ترجع الى إنخفاض انتاجية عنصر العمل باعتباره سمة قائمة فى الدول النامية .

وقد يبدو لاول وهلة أن أنخفاض الاجور النقدية لعنصر العمل يمثل ميزة تؤدى الى تخفيض تكاليف الانتاج ولكن بترجمة تلك الاجور الى أجور حقيقية فإنها تصير مرتفعة . معنى هذا أن انخفاض الانتاجية فى البلاد النامية بالنسبة للانتاجية فى الدول المتقدمة تلغى اثر انخفاض الاجور النقدية السائدة فى البلاد النامية .

٣ ـ كثيراً ما تقوم الدول النامية بتقديم الاعانات الى الصناعة المحلية حتى تصبح قادرة على مقابة منافسة المنتجات الاجنبية . حقيقة أن الاعانات تعزز من مركز المنتجات الوطنية فى مواجهة الاجنبية . إلا أنها كثيراً ما تؤدى الى خمول وتراخى الوحدات الانتاجية وتقلل من قدرتها على مقابلة المنافسة الأجنبيه مستقبلاً .

٤ ـ كان العديد من الدول النامية وما يزال بعضها يصدر القوانين والقرارات والتنظيمات المعوقة لانسياب التجارة الخارجية ، منها فرض ضرائب على الصادرات وتقرير حصص تصدير وفرض رقابة على الصرف الخارجي وتقييد الواردات من مستلزمات الانتاج ،كل هذه الامور بالاضافة الى العديد من الاجراءات الإدارية تمثل عوائق امام الصادرات .

ثانياً : المعوقات من جانب الطلب

رأينا معوقات الصادرات من جانب العرض التى يمكن التصدى لها والعمل على إزالتها اذا أتبعت الدول النامية السياسات الرشيدة نحو تنمية ودفع الصادرات . أما المعوقات من جانب الطلب ـ وهى التى تفرضها الدول المستوردة ـ فليس للدول النامية عليها من سلطان ومن ثم فإن تخفيضها أو ازالتها يقع على عاتق الدول المستوردة ومعظمها دول صناعية متقدمة والتى قد ترى أن مصلحتها الخاصة تكون فى الابقاء عليها.

أهم هذه المعوقات هى :

١ ـ الرسوم والضرائب الجمركية التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من المنتجات الصناعية من الدول النامية وذلك لحماية منتجاتها المثيلة بحجة انخفاض تكلفة العمل فى البلاد النامية . ولقد أثر هذا اللون من الحماية ليس فقط على كم صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية ولكن كذلك على الاستثمارات التى كان يمكن أن تتجه الى صناعات التصدير بها .وتختلف الحماية الجمركية بأختلاف درجات التصنيع فهى منخفضة على المنتجات الأولية ثم تزيد مع تقدم مراحل التصنيع التالية . وترتفع بقدر أكبر على بعض المنتجات الصناعية التى لها أهمية كبيرة ضمن صادرات الدول النامية كصناعة المنسوجات والملابس والتى تشكل حوالى ٣٠٪ من جملة

صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة .

٢ ـ القيود الادارية التى تفرضها الدول المتقدمة ومن أهم صورها حصص الاستيراد واتفاقيات الحد من الصادرات ، ومقتضيات الجودة التقييدية والتنظيمات الصحية . هذا بالاضافة الى الاعانات الظاهرة والمستترة للصادرات من السلع الرأسمالية . ولقد توسعت الدول المتقدمة فى إستخدام هذه القيود عندما إضطرت امام المنظمات والمؤتمرات الدولية التى إرتفع صوتها يطالبها بتخفيض الرسوم والضرائب على منتجات الدول النامية من السلع المصنوعة . ففرضها للعديد من القيود الادارية الغى ما قررته من تخفيضات فى الضرائب والرسوم .

٣ ـ كثيراً ما تلجأ الدول الصناعية الى تقديم الدعم لصناعتها من خلال اعفاء الشركات من الضرائب على مصروفاتها الرأسمالية . كما تلجأ الى فرض رسوم تعويضية بهدف الغاء دعم قد تكون حكومات الدول النامية قدمته للصناعات الوليدة .

٤ ـ التكتلات والاحتكارت الدولية والتى تتبع سياسات من شأنها زيادة قدرة الدول الصناعية المتقدمة على المساومة فى السوق الدولية سواء فى جانب الشراء أو فى جانب البيع .

وسائل تنمية صادرات الدول النامية :

أولاً : فى جانب العرض :

تستطيع الحكومات فى الدول النامية أن تقوم بالكثير فى هذا المجال منها تقديم الاعانات المعقولة للمصدرين دون أن يترتب عليها تراخى عن إدخال التحسينات وضغط نفقات الانتاج ، وتقديم الخبرات التنظيمية والتسويقية التى تساعد المنتجين فى مجالات التصدير المختلفة ، وتوفير الهياكل الاساسية للاقتصاد القومى التى تساعد على زيادة الانتاجية والعمل على توفير مستلزمات الانتاج وتدبير النقد الاجنبى اللازم لاستيرادها ، ازالة القيود والعقبات الادارية التى تعترض سبيل الصادرات والاسهام فى تدبير وسائل النقل بالاسعار الملائمة .

ثانياً : فى جانب الطلب :

هنا يتعين على الدول الصناعية المتقدمة أن تتحمل مسؤليتها قبل المجتمع الدولى وذلك بازالة أو تخفيف القيود القيمية والكمية والإدارية التى تفرضها على وارداتها من المنتجات المصنوعة.ولا شك أن تفاصيل هذا الموضوع كثيرة وتخرج عن نطاق هذا المؤلف . الا انه يتعين على الدول المتقدمة أن تتعاون مع دول العالم الثالث فى هذا المجال اذ أن زيادة صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية الى الدول المتقدمة سيؤدى الى زيادة صادرات الدول المتقدمة اليها ومن ثم دفع عجلة التقدم بها .

كما يتعين على الدول النامية أن تولى اسواق الدول الاشتراكية والنامية اهتمامها نظراً لإمكانات اسواق هذه الدول الكبيرة وتميز المعاملات معها بالاستقرار . كما يتعين أن تتأكد أن المعاملات فيما بينها انشافية وليست تحويلية . وتشير البيانات الى أن صادرات البلاد النامية فيما بينها زادت من ٣٠,٤ ٪ من جملة صادراتها فى عام ١٩٧٣ الى ٣٥,٨ ٪ عام ١٩٨٠ .

المبحث الثالث

مشكلة الاختيار بين الصناعات

تواجه الدول النامية ، وهي بصدد تنمية اقتصادياتها بمشكلة الاختيار بين الصناعات المختلفة ، فأي الصناعات تتمتع بالأولوية . الصناعات الانتاجية أو الاستهلاكية ، بل وأى الصناعات داخل هذين الفرعين الاساسيين تعمل على إنتاجها ؟ وهل هناك قاعدة يتعين أن نهتدى بها فى مجال الاختيار والتفضيل بين الصناعات التى يتعين إقامتها ؟

ولمحاولة الإجابة على هذه الاستفسارات نذكر أن الاستثمارات فى التصنيع يمكن أن تقسم بين أربعة قطاعات صناعية رئيسية وهى .

١ ـ الصناعات الهيكلية :

وقوامها بناء رأس مال إجتماعى مستديم يقوم بتقديم الخدمات الضرورية اللازمة لكل تقدم صناعى . وتوفير الخدمات المختلفة يؤدى الى خفض نفقات الانتاج فى ضروب الاستثمار الاخرى . وتشمل صناعات المنافع العامة خدمات النقل والمواصلات وتوليد القوى وشبكات المياه ومشروعات الرى والصرف والتعليم والصحة وغيرها . ولا يمكن لدولة تصبو نحو تحقيق معدلات سريعة للتنمية إهمال هذا النوع من الاستثمار ، إذ أن الصناعة تحتاج الى خدمات مشتركة تتمثل فى حاجتها الى الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الهندسية العامة وخدمات النقل وغيرها ـ فإن لم تكن تكلفة تلك الخدمات معقولة فإن الصناعة قد لا تظهر الى حيز الوجود . وإقامة الصناعات فى المراكز التى تتوفر فيها تلك الخدمات تؤدى الى جذب صناعات اخرى مما يؤدى فى النهاية الى نمو مراكز الصناعة [١] .

---

(1) W. A. Lewis. Aspects of Industrialisation. op. cit., p.4 .

وتحتاج هذه المشروعات الى رؤوس أموال باهظة ـ سواء من النقد المحلى أو النقد الاجنبى ـ كما تحتاج الى فترة طويلة . فشق الطرق وتعبيدها وبناء وتشييد المدارس والمعاهد والموانى وإقامة محطات الكهرباء والمياه كل هذه وغيرها ـ يحتاج الى أموال طائلة وخبرة متخصصة وفترة من الوقت طويلة . ناهيك عن أعداد القوى البشرية اللازمة لاقامة هذه المشروعات وصيانتها . لذلك كثيراً ما تؤجل العديد من الدول النامية بعضها على أساس أن عائدها الاقتصادى يفوق مقدرتها مفضلة عليها إقامة صناعات يكون معامل الانتاج الى رأس المال فيها كبيراً [كالعديد من الصناعات الاستهلاكية التىلاتحتاج الى رؤوس اموال كبيرة] . إلا انها سرعان ما يتبين لها أن التنمية الصناعية الطموحة لا تتحقق إلا فى ظل بناء رأس مال إجتماعى كبير .فشبكة الكهرباء أو الغاز أو المياه أو شبكة الطرق الموجودة حالياً لم تعد ملائمة للتوسع الصناعى ولا وسيلة الى التقدم الصناعى إلا بتدعيم مشروعات البنية التحتية .

٢ ـ الصناعات الاستخراجية

وتختلف اهميتها من دولة إلى أخرى تبعاً لما تحويه من ثروات معدنية . ولذا يتعين أن تبدأ الدول النامية برامجها باجراء مسح شامل لثرواتها المعدنية .

وعمليات المسح الجيلوجى بدورها تحتاج إلى أموال طائلة وخبرات فنيه عالية لذلك نجد أن معظم الدول النامية لا تعلم الكثير عما تحويه أراضيها من معادن ومواد وقود واملاح . ولقد استأثرت الشركات العالمية الكبرى فى الماضى بالقيام بهذه المهمة فحصلت على إمتيازات لفترات طويلة تعطيها الحق فى البحث عن المعادن وغيرها واستغلالها مقابل إتاوات أو عوائد [من أمثلة ذلك الامتيازات البترولية بالدول العربية وغيرها وامتيازات استغلال النحاس والقصدير والبوكسيت فى العديد من الدول الافريقية والاسيوية وغيرها] واحتفظت هذه الشركات لنفسها بارقام الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة للمعادن المختلفة باعتبارها اسرارا لا يحق للدولة المعنية التعرف عليها .

ولا شك أن العديد من الدول النامية ـ وعلى الاخص بعد أن حصلت على إستقلالها واحرزت قدراً معتدلاً من التقدم فى المجال العلمى ـ اصبحت قادرة وفى

نفس الوقت واعية لاجراء الدراسات اللازمة للتعرف على ثرواتها المكنونة واستغلالها بما يحقق لها أقصى فائدة ممكنة .

ويمكن الافادة من المنتجات المعدنية في إقامة العديد من الصناعات أو بتصديرها الى العالم الخارجي والحصول على عملات أجنبيه ضرورية لإستمرار التنمية، ويتعين على الدول النامية أن تحقق اكبر اضافة ممكنة الى دخولها من وجود المعادن فيها . إذ تستطيع إقامة معامل تكرير البترول وتنقية النحاس وغيرها من الوحدات التى تزيد من قيم تلك الثروات .

٣ ـ الصناعات الإنتاجية :

نجد أن الهدف الاساسى للتنمية الاقتصادية هو توفير قدر متزايد من عوامل الانتاج لتوفير كميات متزايدة من السلع الوسيطة اللازمة لانتاج الآلات ومعدات الانتاج الاخرى ، أى توفير طاقات جديدة للصناعات التى تنتج العديد من السلع الأساسية كالحديد والصلب والاسمنت والاسمدة والأدوات الهندسية وغيرها . ويعتقد البعض أن التنمية الصحيحة تقضى خلق قاعدة صناعية استثمارية تفى باحتياجات الجهاز الانتاجي من السلع الرأسمالية وبذلك يتحقق للدولة بناء أنتاجياً سليما واستقلالا إقتصادياً غير منقوص .

ولا شك أن النهوض الصناعى يتطلب زيادة فى صناعات الانتاج والتى تتصف بحاجتها الى تكوينات رأسمالية بمعنى أن معامل الاستثمار يكون فيها مرتفعاً . ولما كانت الدول النامية عموماً تعانى من الندرة فى رؤوس الأموال لذلك نجد من ينادى بعدم اقامة تلك الصناعات فى مراحل النمو الاولى وانما يتعين الانتظار حتى تتوفر رؤوس الاموال نسبياً . ومن الأسباب التى تدعو إلى تأجيل اقامة الصناعات الرأسمالية فى الدول النامية إلى مراحل تالية ، أنها ارتادت الميدان الصناعى فى وقت بلغت فيه الصناعة فى الدول المتقدمة درجة عالية من التقدم ، وعلى ذلك فأيسر للدول النامية أن تستورد الآلات والعدد والمصانع من تلك الدول ، إذ أنها ستكون فى

هذه الحالة أقل ثمناً وأكثر جودة واتقاناً[1] .

ومع إيماننا بأن الدول الصناعية المتقدمة أكثر كفاءة من الدول النامية فى مجال العديد من الصناعات الإنتاجية إلا أن تسليمنا هذا سيقودنا دائماً إلى تأجيل قيام هذه الصناعات ذلك لان الدول الصناعية المتقدمة تعمل دائماً على تطوير انتاجها فنيا بما يضمن لها قصب السبق بصفة مستمرة . ولذلك فإننا نعتقد بضرورة دخول الدول النامية هذا الميدان ـ طالما توفرت مقوماته ـ بادئهبالصناعات التى يقل فيها معامل الاستثمار . فعلى سبيل المثال فإن توفر الحديد الخام ومصدر الطاقة والسوق فى دولة نامية كان ذلك كافياً لدعوتها الى إقامة مصانع من أحجام اقتصادية لصناعة الحديد على أن تستغل المنتج منه فى صناعة التشييد وبعض الصناعات السهلة . وبمرور الوقت واحراز درجة من الكفاءة الاقتصادية أعلى تستطيع أن ترتاد صناعات أكثر تعقيداً ، حينذاك يتحقق التشابك الصناعى وتنمو العديد من الصناعات تلقائياً محققة بذلك دخولاً أعلى إذ أن هذه الصناعات تمتاز بما تدره من قيم مضافة مرتفعة . ونفس المنهج يتبع بشأن الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية . فوجود البترول ، الغاز بالاضافة إلى حد أدنى من الخبرة والسوق يدعو إلى إقامة صناعات للأسمدة تتلوها العديد من الصناعات الكيماوية الأخرى والتى تمثل منتجاتها مدخلات لصناعات اخرى .

ولا يجب بحال من الأحوال أن تنحصر الصناعات الأساسية على المشروعات الكبرى ـ كمصنع للحديد والصلب والبتروكيماويات العملاقة والتى عادة تبهر الدول النامية وتستقطب كل جهودها ـ بل لا بد من توجيه قدر كبير من الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمكملة سواء كانت مغذية Upstream أو مستخدمة Down

(١) لتوضيح هذه النقطة نذكر ما حدث فى اليابان فالفرق بين التصنيع فى بريطانيا وفى اليابان هو أن الدولة الأخيرة بدأت التصنيع فى وقت كانت الصناعة فى أنجلترا قد مضى عليها وقتاً طويلاً وكانت قد حققت تقدماً واضحاً وعلى ذلك استطاعت اليابان أن تحصل على الآلات من انجلترا وغيرها من الدول الصناعية باثمان أقل مما لو قامت بأنتاجها محلياً ، وهنا يفسر لنا درجة البطء فى توسع الصناعات الرأسمالية فى اليابان . راجع مقال الاستاذ أحمد أبو اسماعيل (بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر) مجلة مصر المعاصرة ابريل ١٩٦٤ .

stream. ونظرة سريعة نحو هيكل الصناعة فى الدول المتقدمة توضح مدى أهمية تلك الصناعات المكملة والصغيرة الى جانب الصناعات الأساسية [١] . وتلعب الصناعات الصغيرة والمكملة دوراً بارزاً فى إقتصاديات الدول . فهى تعد حقلاً هاماً لزيادة وتنمية كفاءة الموارد البشرية فنياً وادارياً وتساهم بنسبة عالية من حجم الانتاج والقيمة المضافة . لكل هذا فانه من الضرورى إيجاد نوع من التوازن بين الصناعات الأساسية والصناعات المكملة حتى يمكن خلق كيان صناعى وطنى فعال والاسهام فى كسر حلقة التخلف.

٤ ـ صناعات الاستهلاك

يرى البعض أنه من الضرورى إقامة صناعات تمد السوق بفيض من سلع الاستهلاك ، فالزيادة فى الدخول المترتبة على التنمية الاقتصادية ستؤدى الى زياده فى الطلب على سلع الاستهلاك كما سبق وأشرنا إلى ذلك [٢] . ولذلك يتعين على الدول أن تعمل على توفيرها قدر طاقتها وذلك حتى لا ترتفع أثمانها من ناحية أو تضطر الى استيرادها من العالم الخارجي مما يترتب عليه تسرب قدر هام من قوتها الشرائية الأجنبية اللازمة لاستيراد سلع ضرورية لتنفيذ برامج التنمية . ومن الصناعات الاستهلاكية التى استهلت بها انجلترا وبعض الدول الاخرى كسويسرا واليابان وكوريا نهضتها الصناعية ، هى صناعة المنسوجات . لذلك هناك شبه إجماع على ضرورة الاهتمام بصناعة المنسوجات فى الدول النامية ولعل الاسباب الرئيسية فى ذلك هى [٣]

(أ) مرونة الطلب على المنسوجات كبيرة نسبياً ـ فالإنخفاض فى أثمانها يؤدى الى زيادة الكميات المطلوبة منها بنسبة أكبر من إنخفاض اثمانها كما أن مرونة الطلب

---

(١) تأكيداً على أهمية الصناعات المكملة فإن شركة جنرال موتورزالأمريكية لصناعة السيارات تتعامل مع أكثر من ستين ألف مورد كما تتعامل شركة فورد الامريكية لصناعة السيارات مع أكثر من ٢٥ الف مورد .

(٢) يقول الاستاذ لويس أن أهم الصناعات التى تتاثر بزيادة الدخول هى صناعات المنسوجات والصناعات المعدنية ـ راجع مقاله السابق الإشارة اليه ص ٦ .

(٣) B. K. Shank Agriculture and Industrialisation pp, 102 . 108

الدخيلة عليها كبيرة . وعلى ذلك تتوقع أن تؤدى زيادة الدخول فى الدول النامية الى تحقيق زيادة كبيرة في الطلب على المنسوجات . ولقد استطاعت اليابان تحقيق برنامج انمائى واسع إستهلته بإقامة صناعة المنسوجات الرخيصة التى لاقت سوقاً واسعه فنمت الصناعة نمواً كبيراً ما أدى إلى إنخفاض فى متوسط تكلفتها فمكنها هذا من غزوها للأسواق العالمية . كذلك نلاحظ أن معظم الدول النامية ـ فى الفترة الاخيرة ـ إستهلت تنميتها الاقتصادية بإقامة صناعة للغزل والنسيج .

(ب) وفرة المواد الاولية المطلوبة للصناعة فى الدول النامية وعلى الاخص كل من القطن والصوف والالياف الصناعية أو سهولة الحصول عليها من العالم الخارجى . ذلك لان نفقات النقل لا تمثل عبئا لانخفاض فئاتها بالنسبة إلى قيمتها .

(جـ) سهولة نقل المنسوجات إلى الاسواق العالمية وانخفاض عبء نفقة نقلها.

(د) استخدام إعداداً وفيرة من الايدى العاملة والافادة من انخفاض أجورها الحقيقية . كذلك فإن اعداد العمال وتدريبهم لإتقان أصول وفنون صناعات الغزل والنسيج من الأمور اليسيرة نسبياً ولا تحتاج إلى درجة عالية من الدراية والخبرة . هذا بالاضافة الى أن العديد من الدول النامية نجح فى الآونة الأخيرة فى إقامة صناعات الالياف الصناعية وعلى الاخص السليلوزية .

ويرى العديد من الاقتصاديين أن إقامة صناعات الاستهلاك فى الدول النامية يعد المرحلة الأولى فى تصنيعها ، وأن هذه المرحلة سيتلوها نشاط فى مجالات الاستثمار الصناعى الأخرى . فسيترتب على إقامة تلك الصناعات اتساع السوق مما يدعو إلى اقامة العديد من الصناعات الانتاجية كصناعات الحديد والصلب والآلات والصناعات الكهربائية والكيمائية والبتروكيماوية . وكلما اضطرد تقدم التصنيع بعد ذلك زادت أهمية صناعات الانتاج بالقياس الى الصناعات الأخرى وهناك من يرى أن التنمية الصحيحة تقتضى خلق قاعدة صناعية إستثمارية تفى باحتياجات الجهاز الانتاجى من السلع الرأسمالية ، وتؤدى إلى تحقيق توازن فى عمليات التنمية [1] .

---

(١) التخطيط الاقتصادى فى مصر والهند ، المرجع السابق الاشارة اليه .

ويركز هوفمان على أهمية صناعات السلع الإستهلاكية فى مراحل التصنيع الأولى . فنجده يقسم مراحل النمو الصناعى إلى أربع مراحل مستنداً الى القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية[1] .

ففى المرحلة الأولى تكون نسبة القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية الى القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية ٥ [± ١) : ١ .

وفى المرحلة الثانية تصبح النسبة ٢,٥ [± ١] : ١

فى المرحلة الثالثة تصبح النسبة ١ [± ١] : ١ أى تكاد تتساوى أهمية صناعات سلع الإستهلاك مع صناعات سلع الانتاج .

وفى المرحلة الاخيرة تزيد نسبة القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية الى القيمة المضافة لصناعة السلع الاستهلاكية .

معنى ذلك أن الصناعات الإستهلاكية تنال قدراً أكبر من الأهمية فى مراحل التصنيع الأولى ثم بعد ذلك تزداد أهمية الصناعات الرأسمالية حتى تتفوق على الصناعات الاستهلاكية .

ويشير تقرير الأمم المتحدة : إلى أن عملية النمو الصناعى فى الدول النامية تمر من خلال ثلاث مراحل[2] .

الأولى : وفيها تنمو صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير بالاضافة الى نمو الانتاج الصناعى للسوق الداخلى وعلى الاخص إنتاج السلع الإستهلاكية غير المعمرة . ومن أمثلة تلك الصناعات تجهيز وتعبئة السلع الغذائية ، الغزل والنسيج ، والصناعات الجلدية والاحذية ، فالصناعات التى تقام خلال تلك المرحلة هى إنتاج مجموعة من السلع كانت الصناعات الحرفية التقليدية تقوم بها ، أو إنتاج بعض السلع سهلة الانتاج

---

(١) راجع ، الدكتور محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، ١٩٧٠ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

لاحلالها محل الواردات .

والثانية : وفيها تقام بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالاسمنت والاسمدة ومصافي البترول ، هذا بالاضافة الى إنتاج بعض سلع الإستهلاك التى تحتاج إلى قدر من المعرفة مثل الادوية ومستحضرات التجميل ومنتجات المطاط . وتتميز الصناعات الرأسمالية التى تقام فى هذه المرحلة فى أنها لا تعتمد على فروع الصناعة الاخرى ولكنها تجد أسواقاً لها فى قطاعات الإقتصاد الاخرى كالزراعة والتشييد والنقل.

والثالثة : وفيها تقام صناعات تتطلب أشكالاً أشد تركيباً . فتقام مصانع تجميع بعض المنتجات الهندسية كالثلاجات والغسالات والسيارات وتعتمد هذه الصناعات على بعض الاجزاء المستوردة من الخارج وعلى بعض الاجزاء المصنعة محلياً ولا شك أن هذا يؤدى إلى نمو العديد من الصناعات المعدنية والكيمائية .

ولا شك أن إختيار الصناعات التى يتعين على الدول النامية اقتصادياً إقامتها من الامور الصعبة كما سبق توضيحه ، ومما يزيد من هذه الصعوبات أن عالم اليوم يتبع سياسات تجارية متباينة ، وينبذ فكرة التخصص الدولى التى نادت بها نظريات التجارة الخارجية حيث إفترضت عالم تسوده حرية التبادل الدولى . إلا أن من المهم عند إختيار أنواع الصناعات الأخذ فى الاعتبار مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج التى توجد فى الدولة التى تبحث فى موضوع اختيار صناعتها . إذ أن هذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى تكاليف الإنتاج ومستوى الكفاية الإنتاجية فى الصناعات التى تنوى اقامتها .

وتتطلب التنمية الأقتصادية توزيعاً متوازناً لبرامجها على مختلف أوجه النشاط الانتاجى ، فالتصنيع بمعنى إنشاء صناعات جديدة استهلاكية وانتاجية ، لا يعنى إغفال التنمية الزراعية وتنمية الموارد التعدينية . فالتصنيع عموماً يخلق زيادة فى الطلب على المواد الغذائية من ناحية وعلى الموارد الأولية من ناحية أخرى وكلاهما من ثمار الزراعة والتعدين . وعلى ذلك فإن التنمية الزراعية وتنمية الموارد التعدينية نشاط مكمل

للتنمية الصناعية . وإن كنا نؤكد أهمية تنمية النشاط الزراعي والتعديني ليس لأننا نأمل كثيراً في زيادة الصادرات منها وانما كنشاط لازم وضروري لتدعيم الصناعات الجديدة ومقابلة الحاجيات الفعلية . ويمكن التدليل على ذلك بتفهم الأرقام في الاحصائية التالية[1] .

صادرات العالم من المواد الأولية

وأنتاج العالم من السلع الصناعية

صادرات المواد الاولية ، انتاج السلع الصناعية

١٩١٣ = ١٠٠

	صادرات المواد الاولية	انتاج السلع الصناعية
١٩٣٧	١٢٨	١٦١
١٩٥٣	١٢٠	٢١٠

فبينما زاد الانتاج الصناعي في العالم خلال ١٩٣٧ / ١٩٥٣ زيادة كبيرة نجد أن صادرات المواد الاولية إعتراها قدراً من النقص مما يقتضي من الدول النامية توجيه الزيادة في إنتاجها ـ المترتبة عن التنمية الاقتصادية ـ إلى نواحي الانتاج الصناعي .

ولما كانت الدول النامية فقيرة نسبياً في مقومات الصناعة الثقيلة ـ وهذا لا يتنافى مع وجود الحديد الخام أو الفحم أو النحاس أو غيرها من المعادن الهامة في بعضها ، كذلك لما كان إقامة الصناعة على نطاق واسع يحتاج إلى خدمات مشتركة كخدمات القوى الكهربائية ، والخدمات الهندسية ، وتسهيلات النقل ... وغيرها . ولما كانت معظم تلك الاشياء لا تتوفر بالمعنى الاقتصادي في معظم الدول النامية مما يعني أن على الصناعة في مراحلها الأولى أن تتحمل نفقات مرتفعه نسبياً ـ كل هذا يستدعي ضرورة تدخل الدولة ، بل يستدعي أن يكون للدولة الرأى الأول في إختيار

---

(١) p. Lamartine Yales . Forty Years of Foreign Trade . 1959 p. 45 .

الصناعات المختلفة . . هذا ما حدث فى اليابان فى الفترة من ١٨٧٠ ـ ١٩٠٠ حيث كانت الدولة تقيم صناعة بعد صناعة ، بل يصعب وجود صناعة فى اليابان فى الوقت الحاضر دون أن تكون الدولة هى التى بدأتها [١] .

وفى ضوء التحليل السابق يتعين على الدولة النامية أن تهتدى بعدة قواعد فى صدد اختيار الصناعات الملائمة ودون أن تتعرض لمشاكل جسيمة متعلقة بإنتاجها . أهم هذه القواعد هى :

أولاً ـ مدى الوفرة والندرة النسبية لعناصر الانتاج ، بمعنى أنه يتعين دراسة النواحى المتصلة بالعرض النسبى لعناصر الانتاج .

ثانياً ـ مدى إتساع الأسواق المحلية ، فمن الجائز أن تكون السوق متسعة ـ بسبب وفرة السكان أو بسبب ارتفاع الدخل النسبى ـ مما يؤدى الى نمو الصناعة وتمتعها بوفورات الانتاج وهذا قد يكون فيه تعويض عن ندرة بعض عناصر الانتاج المطلوبة . بمعنى أنه يتعين دراسة العرض النسبى لعناصر الانتاج فى ضوء الطلب الفعلى على السلع والخدمات .

ثالثاً ـ السياسات التى تراها الدولة ملائمة لتطورها الاقتصادى فقد تقام بعض الصناعات لأن الدولة ترى أهميتها فى مجال خطتها ، أو لكونها من صناعات الأمن الاقتصادى أو لغير ذلك من الاسباب .

وعموماً يتعين أن يكون أساس اختيار الصناعات فى الدول النامية هو درجة النجاح المتوقعة لتلك الصناعات ، ذلك لأن قدراً من إنتاجها يتعين أن يجد طريقه الى العالم الخارجى .

وعلى هذا فالاساس فى إقامتها هو مدى قدرتها على مقابلة المنافسة الأجنبية. حقيقة أن هناك بعض الصناعات الانتاجية والاستهلاكية ـ يتعين أن تستثنى من

---

(١) إلا أن الدولة فى اليابان كانت تقوم ببيع المشروع بمجرد نموه ووقوفه على قدميه ، راجع
W. A. Lewis, Aspects of Industrialisation, op. cit., p. 30.

القاعدة السابقة لاسباب إستراتيجية أو لعوامل تتصل بالامن القومى أو غيرها من الاسباب . إلا أن قدراً هاماً من مشاكل الصناعة فى الدول النامية ـ فى الاجل الطويل ـ يتصل بنواحى تصريف منتجاتها فى الداخل والخارج [(١)] .

لذلك يتعين الاهتمام بكل الصناعات الاستهلاكية والانتاجية واختيار تلك التى تتمشى مع القواعد السابقة . وفى مجال الصناعات الإستهلاكية يتعين اختيار تلك التى تتمتع بسوق واسعة فى الداخل والخارج كما يتعين إقامة قاعدة صناعية إستثمارية تعمل على توطيد أركان الصناعة وتدفع بها الى الأمام . ونرى أن يكون التصنيع ـ وعلى الأخص للتصدير ـ متركزاً حول صناعات محددة حتى تتمكن الدولة من تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة حتى تقل المشاكل إلى أدناها [(٢)] . كذلك نرى أن يكون التصنيع الواسع والسريع كثيراً ما يترتب عليه مشاكل وصعوبات ينوه عن تحملها كاهل الإقتصاد المتخلف ، وعلى أن يكون النمو الصناعى فى الفترات التالية بمعدل اسرع .

---

(١) راجع مقال الاستاذ الدكتور أحمد أبو اسماعيل « بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر » السابق الاشارة اليه ص ٥٠ .

(٢) يحدد الاستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل المزايا المترتبة على تركيز الصناعة فى تبسيط مشاكل الانتاج ، سهولة تدبير قوة العمل المدربة واللازمة للمشروعات الاقتصادية فى رؤوس الاموال ثم تبسيط مشاكل التصدير .

راجع المقال السابق الاشارة اليه ص ٤٩ .

الفصل العاشر

السكان والتنمية

أولاً : تقديم

نجد أن للسكان – كعنصر من عناصر الإنتاج – أهمية مزدوجة . فيلعب السكان دوراً هاماً في جانب الإستهلاك ودوراً آخر لا يقل أهمية في جانب الإنتاج . ولعله العامل شبه الوحيد الذى يعزى إليه الإستهلاك سواء كان فى حالة عمالة أو فى حالة بطالة . أما عوامل الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال فلا تحتاج إلا إلى قدر محدود من الإنفاق فى حالة عدم مشاركتها فى العملية الإنتاجية ، يقل كثيراً عنه فى المشاركة . يستدعى هذا الوضع ضرورة بلوغ عنصر العمل مستوى عال من العماله وتجنب البطالة فى أى صورة من صورها .

ويصاحب زيادة عدد السكان زيادة فى الإستهلاك بنفس المعدل تقريباً فى حالة بقاء الأشياء الأخرى على وضعها . على حين يساهم النمو فى عدد السكان فى الإنتاج ليس فقط نتيجة لزيادة العدد ولكن نتيجة لمجموعة من العوامل الأخرى منها مدى وفرة أو ندرة العناصر المكملةوأساليب وطرق الإنتاج المستخدمة والمستوى التنظيمى وغير ذلك . وفى ظل نمو معين فى السكان فإن النمو الإقتصادى المتوقع يعتمد على مدى زيادة الإنتاج عن الإستهلاك الجارى ، وهذه الزيادة هى التى تحدد المعدل الممكن لتراكم رأس المال . وعلى ذلك عند دراسة أثر السكان على النمو الإقتصادى يتعين أن نتبين عاملين هامين ، أولهما المتاح للعامل فى الدول المتقدمة كمعيار لحساب رأس المال المطلوب لعامل فى نفس النشاط فى الدول النامية . وثانيهما الزيادة فى الإستهلاك المترتبة عن زيادة السكان .

وقبل مناقشة العوامل المتعلقة بالإنتاج والإستهلاك نستعرض الخصائص الأساسية

---

* كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز عجمية .

للسكان فى الدول النامية مقارنة بخصائصها فى الدول المتقدمة .

ثانياً – خصائص السكان فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية :

بادىء ذى بدء يتعين التعرف على توزيع السكان فى العالم بين الدول المتقدمة والدول النامية . فتتركز الدول ذات الدخل المرتفع فى أمريكا الشمالية ، معظم أوروبا ، أستراليا ، ونيوزيلندا، الإتحاد السوفيتى والمنطقة المعتدلة فى أمريكا الجنوبية . أما الدول ذات الدخل المنخفض فتوجد فى أفريقيا ، وسط أمريكا ، منطقة الكاريبى ، أمريكا الجنوبية المدارية وآسيا عدا اليابان . وقد بلغ عدد السكان عام ١٩٨٠ فى المجموعة الأولى ١٢٧٩ مليونا وفى الثانية ٣٢٩٤ مليونا أى بنسبة ٢٨ ٪ و ٧٢ ٪ على التوالى .

ويصنف البنك الدولى دول العالم إلى خمس مجموعات تبعاً لمعدلات الدخول الفردية كما يتبين مما يلى : [(١)] .

المجموعـــــــة	عدد السكان بالمليون
الدول ذات الدخل المنخفض	٢٣٨٩,٥
الدول ذات الدخل المتوسط	١١٨٧,٦
دول النفط ذات الدخول المرتفعة	١٨,٦
الدول الصناعية	٧٣٣,٤
دول أوروبا الشرقية	٣٨٩,٣

وبإستبعاد الدول الصغيرة التى يقل سكانها عن مليون نسمة يوجد بالعالم ١٢٨ دولة جملة سكانها ٤٧١٨ مليون نسمة نصفها معدلات الدخول فيها منخفضة بمتوسط يقل عن ٤٠٠ دولار للفرد فى السنة .

وتقسم دول العالم من ناحية درجة الكثافة السكانية ومستويات الإنجاز الإقتصادى إلى :

---

(1) D. Brught Dingh, Economic Growth, Problems, Policies, The Centre To Research on New International Order, Madras, India, 1988, P. 137 .

١ – دول متقدمة كثيفة السكان مثل اليابان وسويسرا وإيطاليا .

٢ – دول متقدمة خفيفة السكان مثل الولايات المتحدة وكندا والإتحاد السوفيتى .

٣ – دول متخلفة كثيفة السكان مثل مصر والهند والصين وأندونسيا .

٤ – دول متخلفة خفيفة السكان مثل البرازيل وساحل العاج وبورما .

ثالثا – النمو السكانى والنمو الإقتصادى :

لم يكن النمو السكانى عقبة فى طريق النمو الإقتصادى إلا فى الآونة الأخيرة . ففى زمن مالتس وريكاردو بدا الخوف كحقيقة واضحة من عدم قدرة الزراعة لتلبية الزيادة الحقيقية فى حاجات السكان ومن هنا برزت مشكلة عدم التكافؤ بين معدلى النمو لكل من السكان والإنتاج ومن ثم نال هذا الموضوع قسطاً وافراً من الشرح والتحليل فى الأدب الإقتصادى . ولكن سرعان ما قضى على هذه المشكلة نتيجة قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من زيادة كبيرة فى الإنتاج الزراعى والتوسع الكبير فى التجارة الخارجية . فلقد شهد العالم الغربى خلال القرن التاسع عشر طفرة كبيرة فى الإنتاج فاقت الزيادة فى السكان وتبلورت المشكلة حول الندرة النسبية فى عرض عنصر العمل .

ولعل فى قيام نظرية هانس Hansen فى النضج الإقتصادى ومن شروطها ضرورة تحقيق معدلا مرتفعا للزيادة السكانية ما يوضح التحول الكامل فى مفهوم مشكلة السكان إلا أن الأوضاع تطورت فى ثلاثينات القرن الحالى عندما مالت معدلات الزيادة السكانية إلى التراخى بما يفيد أن السكان لم تعد عاملاً مؤثراً بقدر ما أصبحت عاملاً تابعاً للنمو الإقتصادى . ومن هنا لاغرابة أن موضوع إقتصاديات السكان لم يلق إهتماماً يذكر من قبل الكتاب الغربيين كما كان الوضع أيام مالتس .

وفى الآونة الأخيرة زاد الإهتمام بقضايا النمو وعلى الأخص بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان ومن ثم عادت مشكلة السكان إلى الظهور . ومن الحقائق المعروفة أن الدول المتقدمة – فى أيامها الأولى من التصنيع – لم يواجهها تهديد زيادة السكان

بمعدل يفوق النمو الإقتصادى ، وما زال العديد من الكتاب المعتدلين يؤمنون بهذا الرأى ولا يعولون كثيراً على مخاطراً النمو السكانى – بل إن الأستاذ أرثر لويس وضح أنه من خلال نموذج إقتصاد يحوى قطاعاً صناعياً وخدمياً رأسمالياً وقطاعاً زراعياً وحيث يحظى القطاع الأول بالنصيب الأكبر من الإنتاج القومى بما يمكنه من سحب قدر من قوة العمل من القطاع الثانى تتزايد تباعاً فى ظل معدلات للأجور تزيد قليلاً عن تلك السائدة فيه (القطاع الزراعى) . ويعتقد الأستاذ كولن كلارك أن مخاوف النيوكلاسيك مبالغ فيها . ويدعم هذا الرأى ويؤكده أن معدلات الكثافة السكانية المرتفعة فى الهند (٥٠٠ للميل المربع) يقابلها نفس الكثافة فى كل من إيطاليا وهولندا ومع ذلك فإن الدخول فى الدولتين الأخيرتين مرتفعة مما يعنى أن هذا الوضع يمكن أن يحدث فى الهند . ويخلص هذا التحليل إلى أن الدول النامية فى مقدورها التغلب على مشكلة الضغط السكانى إذا ماتوفرت الأمور الآتية :

أ – حرية الهجرة .

ب – عدم فرض قيود على صادرات الدول النامية من قبل الدول الأكثر تقدما.

ج – الحصول على معونات أجنبية .

ويشير الأستاذ الفردبونيه – فى مؤتمر السكان العالمى الذى عقد فى روما عام ١٩٥٤-إلى أن الإتجاهات المواتية للنمو الإقتصادى فى عدد من دول الشرق الأوسط كفيلة بالتغلب على التوقفات المتشائمة المتعلقة بمستقبل النمو فى المنطقة . كما يؤكد الأقتصادى السوفيتى Ryabuskkin فى نفس المؤتمر على أهمية الدور الديناميكى للسكان الذى يصاحب ديناميكية الإنتاج ، أى إمكانية زيادة الإنتاج المصاحب لزيادة السكان .

تتلخص الآراء السابقة – وإن كانت متحيزة – فى أن النمو السكانى يؤدى إلى زيادة النشاط الإقتصادى شريطة تغير فى المواقف والقيم الإجتماعية-أى أنه لابد من التغلب على العديد من المشاكل والعوائق الإقتصادية وتحويلها إلى فرص للتقدم شأن ما حدث فى الدول المتقدمة . كذلك فى ميدان التجارة الخارجية فإن بلوغ مستويات

معينة من التنظيم وتحقيق قدر أعلى من التصنيع يزيد من قوة الدولة التنافسية فى ميدان التجاره الدولية ويعجل بعملية النمو .

ويشارك العمل عناصر الإنتاج الأخرى فى النشاط الإنتاجى . فعندما يكون حجم السكان صغيراً وعرض العمل محدوداً بالنسبة إلى رأس المال والأرض - وفى ظل مستوى تقنى معين فإن الزيادة فى عنصر العمل تؤدى إلى زيادة فى الإنتاج - وعلى ذلك فى حالة وفرة الأرض بالنسبة للسكان فإن زيادة السكان تساعد على سرعة التصنيع . ذلك لأن زيادة السكان ستعمل على زيادة نصيب الفرد من الإنتاج من خلال آثارها الملائمة على التنظيم الإقتصادى والتقدم التقنى والتى تقود إلى التخصص وتقسيم العمل .

وتوجد مجموعة من المؤشرات منها إتجاه معدل نصيب الفرد من الإنتاج ، معدل البطالة ، وجود أو غياب مظاهر تناقص الغلة ، كل هذه المؤشرات يمكن أن توضح عما إذا كان النمو فى السكان فى فترة من الزمن يزيد أو يقل عن المعدل الأمثل .

ويعتقد Kingsley Davis أنه على الرغم من زيادة الإنتاج فى الهند فى فترة الثلاثة أحقاب (١٩٢١ / ١٩٥١) بحوالى ٤٤٪ وهو نفس معدل الزيادة فى سكانها ، فإن هذه الزيادة فى الإنتاج ليس من الضرورى أن تكون جميعها بفعل الزيادة فى السكان . ويضيف إلى ذلك أنه فى ظل معدل أقل فى النمو السكانى من الممكن أن يزيد متوسط نصيب الفرد من الإنتاج بمعدل أعلى . ويخلص من ذلك أن عدد السكان فى الهند يفوق العدد الأمثل ونفس الشيء يمكن أن يقال عن مصر .

رابعاً - نمو السكان وتكوين رأس المال :

فى ظل إقتصاد بدائى يفتقر إلى رأس المال ، نجد أن إنتاج العالم يعتمد أساساً على كم وطبيعة الأرض ، ومع زيادة عدد السكان تستغل الأرض والموارد الطبيعية الأخرى بطريقة تقترب تدريجياً إلى الإستغلال الكامل . وعند بلوغ هذه المرحلة يصبح المجتمع قادراً على تكوين رأس المال . وعلى ذلك لا تتأثر الإنتاجية عكسياً بزيادة

قوة العمل إذا تمكن المجتمع من تعويض النقص فى نصيب الفرد من الأرض والموارد الطبيعية – الناجم عن زيادة السكان – بزيادة رأس المال .

ويمكن تمييز مستوى – فى غمار عملية التنمية – يكون عنده معدل الأرض/ العمل قادراً على تدبير الأساس لهيكل رأس المال . وإذا حدث لسبب أو أخر فشل الدولة فى بناء رأس المال فإن إنتاجية العمل تبدأ فى الإنخفاض وحينذاك تصبح عملية تكوين رأس المال صعبة . ولقد شهدت معظم الدول المتقدمة هذه المرحلة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . إذ صاحب زيادة السكان –فى الوقت الذى إنخفض فيه نصيب الفرد من الموارد الطبيعية – زيادة فى بناء رأس المال – إستطاع رأس المال – عكس عنصر الأرض – أن يزود السكان بزيادة ملموسة فى الدخل . أما وضع الدول النامية فيختلف تماماً حيث أنها لم تنجح فى تحقيق زيادة فى الدخل فى ظل زيادة السكان،فالزيادة فى السكان صاحبها نقصاً فى الموارد الطبيعية ونقصاً موازياً فى تصيب الفرد من الدخل مما أدى إلى السكون عند مستوى منخفض من التقدم الإقتصادى .

نخلص من ذلك إلى أنه كلما كان معدل الزيادة فى السكان كبيراً فى الدول النامية زاد معدل إنخفاض نصيب الفرد من الدخل ومن ثم تفاقمت مشكلة تكوين رأس المال . واقع الأمر أنه كلما كانت الموارد المالية شحيحة على حين كان عنصر العمل وفيراً كلما زادت حدة عملية التنمية فى البلاد النامية . هذا الوضع تعيشه العديد من الدول النامية حالياً . ويوجد جانبان لهذه المشكلة . أولهما ناجم عن أن إقتصاديات الدول النامية ساكنة عند مستوى منخفض من الدخل وفى نفس الوقت تعانى كثافة كبيرة فى السكان مما يعنى شدة حاجتها إلى موارد مالية كبيرة لتحقيق النمو ، ويتمثل الجانب الآخر فى أن معاناة الدول النامية من الندرة فى رأس المال والزيادة فى السكان يجعل عملية الحفاظ على المستويات الإقتصاديات المتدنية السائدة فيها أمراً بالغ الصعوبة .

خامساً – رؤوس الأموال المطلوبة فى الدول النامية :

تحتاج الدول النامية إلى رؤوس الأموال ليس فقط للإستثمار فى الزراعة والصناعه

ولكن كذلك لتمويل مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والترع والسكك الحديدة ومحطات الكهرباء والمياه والإستثمارات الإجتماعية لتنمية الموارد البشرية مثل المدارس والجامعات والمستشفيات.ومن الصعب تقدير حاجة الدول إلى رأس المال فى مرحلة التنمية المبكرة بسبب عدم وجود البيانات والإحصاءات أو عدم كفايتها ، أو عدم دقتها، وكذلك نتيجة لتباين وإختلاف معامل رأس المال/ العامل من دولة إلى أخرى ومن صناعة إلى أخرى بسبب إختلاف الفنون الإنتاجيةوالتنظيمية المتبعة . وفى مراحل التصنيع المبكرة يصعب إستغلال الموارد المالية المتاحة إلا إذا كانت موارد إنتاجية أخرى قد أستغلت . وعندما تباشر الدولة عملية التنمية فإن مجموع عوامل الإنتاج فى المشروعات الجديدة والتغير فى التنظيمات يؤثر على الإحتياجات المالية للمشروعات .

وتزيد الحاجة إلى رؤوس الأموال لسببين : أولهما لمقابلة الأعباء المترتبة على زيادة السكان وثانيهما لتحقيق زيادة فى معدل نصيب الفرد من الناتج القومى . ويفرق الإقتصاديون بين الإستثمارات الديمغرافية والإستثمارات الإقتصادية . وتمثل الأولى الإستثمارات المطلوبة للحفاظ على مستوى معيشى مستقر مع نمو السكان ، وتمثل الثانية إستثمارات تهدف إلى زيادة الناتج القومى بمعدل يفوق الزيادة فى السكان.وعلى هذا يتحدد الأول بمعدل نمو السكان أما الثانى فيتحدد ليس فقط بمعدل نمو السكان بل بمعدل الزيادة المستهدفة فى دخل الفرد . وفى الدول النامية التى تشهد زيادة كبيرة فى السكان وحيث يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل منخفضاً فإن معدل الإستثمار الديمغرافى يمتص معظم أو كل المدخرات المتاحة . فالدول التى يكون معدل زيادة سكانها ١ ٪ فى السنة تحتاج إلى مدخرات تتراوح بين ٢ – ٥ ٪ من الدخل القومى . فإذا بلغت معدلات الزيادة ٢ ٪ كما هو وضع العديد من الدول النامية – تزيد المدخرات المطلوبة إلى ٥ – ١٢ ٪ من الدخل القومى وذلك دون تحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل .

وعلى ضوء الصعوبات التى ذكرناها سلفاً فإن إحتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال لا تتعدى أن تكون إلا مؤشرات مقدرة تفتقر إلى الدقة . ويلجأ بعض الإقتصاديين إلى الأخذ بمقدار رأس المال المطلوب لتحقيق الزيادة المطلوبة فى الدخل ،

هذه الوسيلة تقوم على أساس العلاقة بين الزيادة فى رأس المال والزيادة فى الدخل . هـذا وقـد سبـق مناقشـة هذا الوضـع (نموذج هـارود - دومـار) فى الفصـل الرابـع [١] .

وتطبيقاً لهذا النموذج حاول بعض الكتاب حساب رؤوس الأموال المطلوبة فى الدول النامية على أساس إفتراضات معينة [٢] . فيفترض H .W. Singer مجتمعاً نامياً يتألف ، من ١٠٠٠ فرد ، منهم ٧٠٪ يعملون فى الزراعة ، ٣٠٪ فى القطاعات الأخرى وأن متوسط نصيب الفرد من الدخل يبلغ مائة دولار (٥٧ دولاراً للزراع ، ٢٠٠ دولار للأخرين) كما يفترض أن معدل نمو السكان ١,٢٥٪ سنوياً ، وأن النمو السكانى يؤدى إلى تحويل الزيادة الصافية فى سكان الريف إلى العمل بالقطاعات الأخرى (٨,٧٥ فرداً فى السنة) وبإضافة الزيادة فى القطاعات الأخرى (٣,٧٥ فرداً) (٨,٧٥ + ٣,٧٥) . وعلى ذلك تصبح جملة الإستثمارات المطلوبة لتشغيل هؤلاء العمال ١٤٠٠٠ دولاراً سنوياً وذلك بافتراض أن تشغيل العامل يحتاج إلى ١٦٠٠ دولار (١٦٠٠ × ٨,٧٥) .

وبإفتراض أن معامل رأس المال / الدخل ٦ : ١ فإن الزيادة فى الدخل بفعل هذه الإستثمارات ستبلغ ٢٣٣٣ دولار (١٤٠٠٠ × $\frac{١}{٦}$) .

وفى قطاع الزراعة يتعين تحقيق زيادة فى الدخل بمعدل لا يقل عن ٣٠٪ سنوياً للفرد وذلك حتى يزيد الإستهلاك زيادة معقولة ، أى زيادة الدخل بمعدل ١٢٠٠ دولار سنوياً (٧٠٠ × ٥٧ × ٣٪) . وإذا فرضنا أن معامل رأس المال / الدخل لهذا القطاع ٤ : ١ تكون الإستثمارات المطلوبة ٤٨٠٠ دولاراً (١٢٠٠ × ٤) . وأخيراً لتوفير رأس المال المطلوب لمقابلة الزيادة الطبيعية فى سكان القطاع غير الزراعى يتعين تدبير ٨٠٠ دولار لكل فرد (بفرض أن معامل رأس المال

---

(١) راجع نموذج هارود - دومار فى الفصل الرابع .

(٢) المثال المذكور يخص فترة الخمسينات وعلى ذلك فلا بد من الأخذ فى الحسبان التغيرات المتلاحقة التى حدثت فى هذه الفترة .

لدخل٤ : ١) وبذلك تصبح الإستثمارات المطلوبة ٣٠٠٠ دولاراً (٨٠٠ × ٣,٧٥).

وعلى ذلك تصبح جملة تكلفة البرنامج ٢١٨٠٠ دولاراً (١٤٠٠٠ + ٤٨٠٠ + ٣٠٠٠) . كما تصبح الزيادة فى الدخل ٤٢٨٣ دولار (٢٣٣٣ + ١٢٠٠ + ٧٥٠) مما يعنى تحقيق معدل زيادة فى الدخل يبلغ ١٤,٣ ٪ وزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل تبلغ ٣ ٪ . ومن زاوية أخرى تمثل هذه الإستثمارات (٢١٨٠٠ دولاراً) ٢٢ ٪ من الدخل القومى المفترض ، وحيث أن دولة يبلغ متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠ دولار سنوياً لا تتوقع قدرتها على إدخار هذا المعدل المرتفع وكل ما تستطيع إدخاره لا يزيد عن ٦ ٪ من دخلها أى لا تتعدى مدخراتها المتاحة ٦٠٠٠ دولاراً مما يعنى وجود فجوة إدخار تبلغ ١٥٠٠٠ دولار (أى ٧٠ ٪) . كذلك فإن هذا الكم من الإدخار (٦ ٪) لا يعنى أن هذا المجتمع لا يحقق أى نمو .

وقد أجرى Spegler دراسة مشابهة لتقدير حاجة الدول من رأس المال خلال ٢٥ عاماً . أوضحت الدراسة أن عملية التنمية تتطلب توفر مجموعة من الشروط .

أ – تخفيض عدد عمال الزراعة وتحويلهم إلى قطاع الصناعة .

ب – تزويد العمال الجدد والمحولين إلى قطاع الصناعة برأس المال المطلوب .

جـ – تحسين الأدوات التى يستخدمها العمال الآخرون .

وطبقاً لعدة فروض تبين أنه حتى يمكن زيادة نصيب الفرد من الدخل بمعدل ٢,٢ ٪ (أى لزيادة دخل الفرد من ١٠٠ دولار إلى ٢٢٠ دولاراً خلال ٢٥ عاماً) فإن الموارد المالية المطلوبة تمثل ١٣,٨ ٪ من الدخل القومى سنوياً وذلك فى حالة زيادة السكان بمعدل ١ ٪ ، ويرتفع الرقم إلى ١٩,٥ ٪ فى حالة زيادة السكان بمعدل ٢ ٪ . ويشير فى النهاية إلى تعذر تدبير هذه الإستثمارات دون إسهام الإستثمارات الأجنبية .

ويتبين من العرض السابق شدة حاجة الدول إلى تنمية مواردها المالية سواء المحلية أو الأجنبية . وتشير دراسة للأمم المتحدة عن العلاقة بين النمو السكانى والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية أنه لا مناص من تدفق قدر كبير من رأس المال الأجنبى إلى الدول النامية . وبفرض تقدير حاجة العامل إلى رأس المال فى دول أسيا بمبلغ يتراوح

بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ دولار فإنها - أى دول أسيا دون اليابان - تحتاج إلى مبلغ يتراوح بين ٤٢٥ - ٨٥٠ بليون دولار ، وهذا الرقم يمثل من ١,٥ - ٣ مرات حجم الدخل القومى الأمريكى .

سادسا : النمو السكانى كعائق لعملية تكوين رأس المال :

يتضح من التحليل السابق شدة حاجة الدول النامية إلى الموارد المالية اللازمة لتحقيق عملية التنمية . ومع ذلك فإن هيكل السكان فى الدول النامية كثيراً ما يؤدى إلى إعاقة عملية تكوين رأس المال .

ومن البديهى أن إسهام الزيادة السكانية فى النمو الإقتصادى يتمثل فى الزيادة فى الإنتاج ناقصاً الزيادة فى الإستهلاك . ولذلك نلاحظ فى الدول التى تعانى من الضغط السكانى مثل سيرى لانكا ومصر والهند إرتفاع معدل الإستهلاك بالنسبة إلى حجم الناتج القومى .

والحدود التى فى إطارها يستطيع السكان أن تساعد على زيادة الإنتاج تتوقف على الامور التالية :

أ - حجم قوة العمل

ب - مستوى قوة العمل التقنى ودرجة تنوعها .

ج - الأدوات والأساليب التى تستخدمها قوة العمل .

ويلاحظ أن إستثمارات تبلغ ١٠٪ من الدخل القومى فى الدول المتقدمة تزيد الناتج القومى بمعدل ٢,٥٪ . وفى ظل زيادة السكان وقوة العمل بمعدل ١٪ سنويا فإن إسهام تلك الإستثمارات إلى الزيادة فى الدخل يتراوح بين ٦,٪ - ٧٥,٪ . أما فى الدول النامية فإن تدنى مستويات الأدوات التى يستخدمها العامل هى النتيجة والسبب فى إنخفاض إنتاجية العمل . فعدم كفاية الموارد المستخدمة تؤثر على إنتاجية العامل ومن ثم العائد ، وإنخفاض الدخل يؤدى إلى إنخفاض المدخرات والتى تعنى صعوبة تزويد العامل بالإدوات الرأسمالية الكافية . وإنخفاض الموارد الرأسمالية بالإضافة إلى تدنى مستويات التعليم بدورها مسئولة عن التطور البطىء للتكنولوجيا . إلى جانب ذلك فإن

إنخفاض مستوى إنتاجية العامل يرد جزئيا إلى رداءة نوعيته .

ويشير Spengler إلى أن التركيب النوعي لقوة العمل يعتمد على تكوينها العضوى – الخصائص العقلية والعضلية المورثة ، التكوين الصحى والتعليمى وغيرها – وعلى ذلك يعتقد أن التركيب النوعي له أثر كبير ومحدد للعملية الإنتاجية ومن ثم التقدم الإقتصادى . ويعتقد البعض أنه إذا بلغ التركيب العمرى والحالة الصحية مستوياتها في الدول المتقدمة يرتفع دخل الفرد بمعدل يتراوح بين ٢٠ – ٣٠٪ بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

وفى ظل حجم معين للسكان فإن فاعلية قوة العمل تعتمد على التركيب العمرى للسكان من ناحية وعلى العوامل الإجتماعية السائدة ، وعلى الأخص وضع المرأة ومدى إسهامها فى العملية الإنتاجية . فتبلغ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٦٤ عاماً فى الهند ٥٨,٦٪ ومع ذلك لا تزيد قوة العمل عن ٤٠٪ [1] .

وحيث يكون معدل النمو السكانى ثابتاً فى بعض الدول النامية – بفعل إرتفاع معدلات الوفيات وإرتفاع معدلات الخصوبة – يميل معدل قوة العمل إلى جملة السكان إلى الصغر بالمقارنة مع الدول التى يكون معدل النمو السكانى مستقراً بفعل إنخفاض معدلات الوفيات وفى نفس الوقت إنخفاض معدلات الخصوبة . ونفس الشيء يتحقق بالمقارنة مع الدول التى يكون معدل النمو السكانى فيها موجباً بفعل إنخفاض معدل الوفيات وإرتفاع معدل الخصوبة .

ومن الواضح أنه إذا زاد عدد السكان فى مجموعة عمر العمل Working age group فى دولة ما عنه فى دولة أخرى فإننا نتوقع أن يكون معدل المنتجين إلى المستهلكين أكثر ملاءمة فى الأولى عنه فى الثانية . كما نلاحظ أن شدة إنخفاض

---

(١) من المعلوم أن قوة العمل تتركز فى الفئات العمرية من ١٥ – ٥٩ عاما فنجدهم يبلغون ٦١٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ٦٢٪ فى أوربا على حين لا يزيدون عن ٥٥٪ فى الهند . وإنخفاض قوة العمل الفعلية وعلى الأخص فى البلاد النامية عن قوة العمل المفروضة يرجع إلى عدم إشتغال نسبة كبيرة من النساء .

المدخرات فى الدول الثانية ليس فقط بسبب القلة النسبية لإعداد المنتجين بل كذلك لإن طبقة المنتجين القليلة نسبياً عليها أن توفى بإحتياجاتها إلى الإستهلاك بالإضافة إلى حاجة المعالين لدرجة أنه لا يمكنها أن تحقق فائضاً للإستثمار .

فإذا فرضنا مجتمعاً يتألف من ألف شخص ويبلغ فيه حد الإستهلاك الأدنى للفرد ٥٠ دولاراً ، وإنتاج العامل ٢٠٠ دولاراً والميل الحدى للإستهلاك ٧٠٪ ، ففى حالة عمل ٣٠٪ من السكان يمثل الإدخار ٥٪ من الدخل ، بينما فى حالة عمل ٤٠٪ يرتفع الإدخار إلى ١١,٢٪ ، وبتوجيه هذه المدخرات إلى مجالات الإستثمار المختلفة يزيد الدخل ومن ثم الإدخار . وإذا فرضنا – فى النموذج السابق – أن إستثمار ٣٪ يؤدى إلى زيادة فى الدخل ١٪ ، ففى حالة عمل ٣٠٪ من السكان يزيد دخل الفرد خلال سنة إلى ٢٠٣,٣ دولار وتزيد المدخرات إلى ٥,٤٪ ، وفى حالة عمل ٤٠٪ يرتفع دخل الفرد إلى ٢٠٧,٥ دولاراً ويزيد الإدخار إلى ١١,٩٪ من الدخل القومى لمجتمع .

خامساً : التركيب العمرى للسكان وحاجات الإستهلاك :

سبق أن رأينا الأثر السلبى للتركيب العمرى للسكان على كل من الإدخار وتكوين رأس المال والذى يتحقق نتيجة للزيادة فى كل من حاجات الإستهلاك وأعباء الأعالة . كذلك هناك علاقة طردية بين الإنفاق على إستهلاك الغذاء والسلع الضرورية الأخرى ، وزيادة الدخل سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمع ككل . فى حالة الدول المنخفضة الدخل يتجه الميل الحدى للاستهلاك للإرتفاع مع زيادة الدخل إذ تتحول دالة الطلب من السلع الرديئة إلى السلع الأحسن ، وتشمل حينذاك مجموعة أكثر تنوعاً من السلع . كما يظهر عامل أثر المحاكاة وما يترتب عليه من تغير فى أنماط الإستهلاك وعلى الأخص نتيجة للإنتقال من الإقامة فى الريف إلى الإقامة فى الحضر حيث التعرف على السلع الكمالية وشبه الكمالية . وهناك علاقة قوية بين التركيب العمرى ومستويات الاستهلاك . فالدول سريعة الزيادة فى السكان تعتبر من الدول الشابة حيث تشكل المجموعات العمرية الصغرى نسبة كبيرة إلى السكان ، تنفق نسبة كبيرة من دخولها على الغذاء إذا ما قورنت بالدول ذات المجموعات العمرية العليا ومن

ذات نفس الدخل . وفى كلمات أخرى نجد أن الدول ذات المجموعات العمرية الشابة يميل فيها الإنتاج إلى الإنخفاض على حين يميل الإستهلاك فيها إلى الإرتفاع. فيقطن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أقل من ٦ ٪ من سكان العالم ينتجون خمس الإنتاج الزراعى العالمى ، على حين يقطن دول الشرق الأقصى وغرب أسيا ٥٥ ٪ من سكان العالم لا ينتجون إلا ثلث إنتاج العالم . وكانت مصر والهند إلى وقت قريب مصدرتين صافيتين للغذاء إلا أنهما تحولتا منذ خمسينات القرن الحالى إلى مجموعة الدول المستوردة . فعلى الرغم من زيادة الإنتاج الغذائى فى الهند إلا أن وارداتها من القمح والأرز بلغت ٢٠ مليون طن عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ كما بلغت وأرادات مصر من القمح والذرة حوالى ثمانية مليون طن فى السنوات الأخيرة . يعنى هذا الوضع أن على هذه الدول أن تخصص مبالغ كبيرة من مواردها المحدودة من الصرف الأجنبى لتأمين حاجاتها إلى سلع الغذاء الرئيسية بدلاً من إنفاقها للحصول على السلع الرأسمالية التى تعمل على زيادة الإنتاج ومن ثم الدخول . فزيادة السكان عامة وزيادة سكان المدن خاصة وإرتفاع مستويات المعيشة تضاعف من حدة مشكلة توفير الغذاء .

ومن زاوية النمو الإقتصادى فإن إقتصادا يمتص قدرا كبيرا من الغذاء high food drain economy مثل مصر يواجه مشكلة أخرى ناجمة عن تركز عدداً كبيراً من قوة العمل فى النشاط الزراعى حيث تكون قدرته على توليد الدخل محدودة بالمقارنة بالوضع فى الإقتصاديات الصناعية .

ومن زاوية أخرى فإن حالة الضغط السكانى – التى تعيشها هذه الدول – وزيادة نسبة المجموعات العمرية المعالة ، تؤدى إلى الضغط على الموارد الأخرى . وفى ظل زيادة سريعة للنمو السكانى يزيد الإنفاق على الخدمات الإجتماعية من صحة وتعليم وإسكان ومرافق أخرى . وتجد الدول النامية أنها فى وضع يقتضى تخصيص موارد هائلة لمواجهة هذه الإستثمارات تفوق فى نسبتها تلك المخصصة فى الدول الأكثر تقدماً نتيجة لأمرين : الأول تلبية لحاجات الأعداد المتزايدة من السكان والثانى لأن رصيد تلك الدول من تلك الإستثمارات شديد الإنخفاض .

سادساً- التركيب العمرى وعبء الاعالة :

تتألف الطبقة المعالة من الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنه وتزيد عن ستين سنة. وتزيد نسبة المجموعات العمرية الشابة فى الدول النامية على حين تزيد نسبة المجموعات العمرية العليا فى الدول المتقدمة . ولا يمكن مقارنة الأعباء المترتبة على الذين يزيدون عن الستين عاماً بتلك الخاصة بالفئات العمرية الدنيا . وعادة - يحسب عبء الاعالة بمقارنة إنتاج المجموعة العمرية بإستهلاكها . فإذا فرضنا أن إستهلاك الفرد العامل يقدر بوحدة واحدة وإستهلاك الصغار دون سن العمل بثلث وحدة وإستهلاك الكبار - فوق سن العمل - بنصف وحدة وفى ظل توزيع عمرى للسكان يتكون من ٤٢٪ صغار العمر ، ٣٪ كبار العمر ، ٥٥٪ بالغين عمر العمل،نجد أن معامل المستهلك / المنتج يكون ١٢٨ / ١٠٠ . أما فى الدول المتقدمة حيث التركيب العمرى أكثر ملاءمة إلى الإنتاج (٢٣٪ صغار دون سن العمل - ١٠٪ كبار العمر - ٦٧٪ بالغين عمر العمل) يصبح معامل المستهلك المنتج ١١٩ / ١٠٠ .

وعلى هذا فإن التركيب العمرى للسكان فى الدول النامية أقل ملاءمة عنه فى الدول المتقدمة ويزيد الوضع سوءاً أن نسبة كبيرة من قوة العمل فى الدول النامية لا تعمل . وعلى ذلك فإن الأثر المزدوج والمتمثل فى زيادة عدد صغار العمر / السكان المنتجين وتفشى البطالة لا يعوضان بحال من الأحوال زيادة الأعباء المترتبة على إرتفاع نسبة كبار العمر فى الدول المتقدمة .

يتضح من العرض السابق الحقائق التالية :

أ - أن نسبة كبيرة من موارد الدول النامية تتحول من تكوين رأس المال إلى مقابلة أعباء الأعالة .

ب - نظراً لأرتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة فالنتيجة لا تتمثل فى تحول فى الموارد فحسب بل فى إهدارها كذلك . فلقد قدرت نفقات إعالة الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ ١٣ عاماً بحوالى ٣٪ من الناتج القومى فى الهند على حين تنخفض النسبة إلى ١,٠٪ فى المملكة المتحدة . فإذا

قدر إن إتجه هذا القدر من الإستثمار إلى تكوين رأس المال لزاد بمعدل ٥٠ ٪ .

ج – على الرغم من الأهمية النسبية لهذا الإنفاق فى الدول النامية إلا أننا نجد ضآلة نصيب الفرد إذاما قورن بنصيب الفرد فى الدول المتقدمة مما يعنى عدم توفير الحد الأدنى من الرعاية لصغار العمر فى الدول النامية .

د – تلجأ العديد من الدول النامية إلى تشغيل الأطفال – كوسيلة للإفادة منهم – مما يؤدى فى النهاية إلى تفشى البطالة فى الإقتصاد عامة وإنخفاض متوسط نسيب الفرد من الإنتاج ، كما يؤدى فى نفس الوقت إلى التأثير سلبياً على القوى العقلية والجسمانية لعمال المستقبل..

سابعاً كيفية مواجهة مشكلة التضخم السكانى فى الدول النامية

يتفق العديد من الإقتصاديين على أن التضخم السكانى فى الدول النامية يمثل العائق الرئيسى للتنمية الإقتصادية . وإذا فشلت الجهود المبذولة للتصدى للمشكلة السكانية فسوف تعجز دول العالم الثالث عن رفع معدل التكوين الرأسمالى .

ولقد إختلف الإقتصاديون فى الطرق التى يتعين إتباعها لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة . فهناك رأى يرى أنه بزيادة معدل نمو الدخل فسوف ينخفض معدل نمو المواليد مما يساعد على رفع معدل نمو الدخل بشكل سريع . ورأى Harvey Leiben-stein أن الكثير من الدول النامية تعيش عند وضع توازنى عند مستوى الكفاف حيث تعانى هذه الدول من إنخفاض نصيب الفرد من الدخل وتكون معدلات النمو السكانى ثابتة نتيجة لإرتفاع معدلات للواليد والوفيات . ويرى أخرون أن فرص تحقيق حياة إجتماعية أفضل تكون أكبر مع قلة عدد أفراد الأسرة الواحدة . وحيث يرتفع نصيب الفرد من الدخل تسود الرغبة فى تحديد النسل .

ويرى Leibenstein أن السكان دالة متزايدة فى الدخل وذلك حتى مستوى معين من الدخل فتنقلب هذه العلاقة إلى علاقة عكسية فيصبح السكان دالة متناقصة فى الدخل. فعندما يكون الدخل منخفضاً للغاية فإن تكلفة الإعداد الكبيرة من الأطفال مقارنة بمنفعتهم تكون منخفضة إلى حد كبير يرجع ذلك إلى أن الأطفال

يعملون فى السن الصغيرة ويصبحون أعضاء فعالين فى الإقتصاد . وهكذا فعبء تربية الأطفال لا يشعر به الفقراء .

وفى المرحلة التالية وعندما تبدأ معدلات الوفيات فى الإنخفاض نلاحظ إرتفاع الفجوة بين معدلات المواليد (التى تظل مرتفعة) ومعدلات الوفيات وحيث يعيش عدد متزايد من الأطفال فى سن الإنتاج فإن مساهمة الأطفال فى الإنتاج كنسبة لتكلفة المحافظة عليهم وتربيتهم سوف يرتفع . ولكن مع الإرتفاع المستمر فى الدخل لاحظ Leibens tein أن مساهمة الأطفال فى الإنتاج سوف تقل . وإذا إقتنع الأفراد بأهمية تحديد النسل نظراً لأن الإسرة الصغيرة تتمتع بمركز إقتصادى وإجتماعى مرموق فسوف يرتفع نصب الفرد من الدخل وسوف ينخفض معدل المواليد والوفيات فيظل معدل النمو السكانى ثابتاً (بل قد ينخفض) . وهكذا تعانى الكثير من الدول النامية من وجودها فى وضع توازنى عند مستوى مرتفع من البطالة ويمكن أن يختل مثل هذا التوزن عن طريق هجرة العمال إلى الخارج ، إدخال الفنون التكنولوجية الحديثة فى الإنتاج ، وإستيراد رأس المال الأجنبى ، مما يؤدى لرفع نصيب الفرد من الدخل ويترتب على ذلك .

١ – إرتفاع الدخل الكلى عن طريق رفع معدلات الإستثمار .

٢ – إنخفاض معدل النمو السكانى .

ومن الجدير بالملاحظة أن إرتفاع نصيب الفرد من الدخل إرتفاعاً كافياً سوف يعمل على إنخفاض معدل النمو السكانى ولكن طول الفترة التى يجب أن تستغرق حتى يمكن رفع نصيب الفرد من الدخل تعتمد على :

١ – مدى الزيادة الأولية التى حدثت فى الدخل .

٢ – وضع القوى العاملة وأهميتها النسبية .

٣ – معدل النمو السكانى .

والنتيجة التى توصل إليها *Leibenstein* هى : كلما كان معدل الزيادة الأولية فى الدخل كبيراً وكلما إنخفض معدل النمو السكانى ، يستطيع المجتمع أن يحقق

التنمية الإقتصادية بشكل أسرع ويستطيع الإقتصاد أن يواجه معوقات التنمية بصورة أفضل .

وهكذا ففى المجتمعات النامية ، التى تعانى من مشكلة التضخم السكانى لا يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية إلا إذا بذلت الجهود الخارقة فى المراحل الأولى لرفع الدخل وتشجيع الإستثمارات . وهكذا يركز Leibensstein على ضرورة تحقيق حد أدنى أساسى لنمو الدخل وإلا تصبح عملية التنمية الإقتصادية مستحيلة بل سوف يسوء وضع المجتمع بصورة مستمرة . ولذلك نجد أن المجتمعات المتأخرة تظل متأخرة لأن الجهود المبذولة لمواجهة معوقات التنمية ، مهما كانت كبيرة ، إلا أنها أقل من الحد الأدنى اللازم لدفع عجلة النمو .

ويرى Leibensstein أنه فى حالة غياب رأس المال الأجنبى ، الهجرة إلى الخارج والتجديدات التكنولوجية ، لا يمكن التوصل إلى الحد الأدنى اللازم لمستوى الدخل إلا عن طريق تخفيض الإستهلاك ورفع معدلات الإدخار المحلية لتمويل الإستثمارات . وهكذا تتلخص المشكلة الأساسية فى كيفية تعبئة أكبر قدر من المدخرات المحلية وتوجيهها لإستثمارات . وذلك يتطلب توافر معلومات دقيقة عن رصيد رأس المال ، الدخل ، معدل الإدخار والإستثمار ، معدل النمو السكانى وإلى أى مدى يجب أن يرتفع معامل الإستثمار من أجل رفع نصيب الفرد من الدخل . وفى دراسة قامت بها الأمم المتحدة إتضح أنه إذا قدر للنمو السكانى أن يرتفع عند معدل ١,٥ ٪ سنوياً فالعمالة ترتفع بنسبة ٣٠ ٪ من السكان وتبلغ المدخرات والإستثمارات ٧ ٪ من الدخل القومى ويرتفع الدخل القومى بمقدار ٧٨٪ فقط خلال ٣٠ سنة ويرتفع نصيب الفرد من الدخل بمقدار ١٤ ٪ فقط خلال هذه الفترة . وهذه معدلات منخفضة للغاية لا تمكن الدول النامية من تحقيق معدلات التنمية المرغوبة .

وأوضح Leibenstein أن تخفيض معدل النمو السكانى يتطلب رفع نصيب الفرد من الدخل بطريقة سريعة . فإرتفاع متوسط فى الدخول سوف يعمل على رفع معدل النمو السكنى ، ولكن مع إستمرار زيادة الدخل وبعد بلوغه إلى حد معين يبدأ معدل النمو السكانى فى الإنخفاض . وحقيقة الوضع أن المشكلة السكانية فى الدول

النامية ليست مسألة حسابية ولكنها مشكلة إجتماعية معقدة تتأثر بالعادات والتقاليد السائدة والتى يصعب تغييرها . فواقع الدول النامية يدل على أن تغيير مثل هذه العادات الإجتماعية والإنماط الثقافية السائدة سوف يكون له تأثير مباشر على النمو السكانى أكثر من مجرد رفع الدخول . فالإنخفاض المفاجىء فى معدل نمو السكان فى اليابان فى السنوات الماضية يرد إلى التخطيط السليم وسن القوانين الخاصة بتحديد النسل ولم يكن بسبب إرتفاع الدخل . حقيقة أن التحسن فى الظروف الإقتصادية يمكن أن يخلق البيئة الإجتماعية الملائمة فتعمل الأسرة على تحديد النسل ، ولكن ليس من الضرورى أن يتحقق ذلك . ففى الدول النامية نلاحظ أن معدل النمو السكانى فى المناطق الحضرية أقل من نظيره فى المناطق الريفية وذلك لا يرجع إلى إرتفاع الدخول فى المدن عن الريف بقدر ما يرجع إلى العوامل الإجتماعية والعادات التى تختلف فى المدينة عن الريف . فإرتفاع الدخل بالنسبة لأسرة تعمل فى الريف سوف يؤدى فى أغلب الأحيان إلى زيادة عدد أفرادها . ومع ذلك فالإحصائيات الخاصة بالمنطقة الجنوبية فى الهند توضح أن سن الزواج يكون أكثر إرتفاعاً ومعدل المواليد يكون أكثر إنخفاضاً من المناطق الأخرى على الرغم من أن المنطقة الجنوبية ليست أكثر المناطق الهندية تقدما من الناحية الإقتصادية . وعلى ذلك فالتركيز فى علاج مشكلة التضخم السكانى يجب أن يكون على العوامل الإجتماعية أكثر من العوامل الإقتصادية .

وهكذا يرى البعض ضرورة مواجهة المشكلة السكانية عن طريق رفع الدخول . ويرى البعض الآخر ضرورة تغيير العادات والتقاليد الإجتماعية عن طريق إتخاذ السياسات وسن القوانين التى تؤثر على معدلات الإنجاب وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الهيئات والمنظمات الحكومية . وحتى الطبقات الفقيرة فى أفقر المناطق فى الدول النامية تعرف مزايا الأسرة صغيرة الحجم ، ولكن كثيراً ما تنقصها الدراية بالوسائل الحديثة المتاحة لتحديد النسل وتنظيم الأسرة . وهكذا يتطلب الأمر حملة إعلانية ضخمة على مستوى الدولة بأسرها تتبناها الحكومة . وهكذا تصبح ظاهرة تنظيم الأسرة سياسة قومية ممولة عن طريق الدولة . فتنفيذ برامج تحديد النسل يتطلب ميزانيات ضخمة . ولم توجه الدول النامية لمثل هذه البرامج التمويل الكافى ففى الهند

مثلاً بلغت نسبة الإنفاق على هذه البرامج فقط ٩٨,٠ فى ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، ١,٢٪ فى ٨١ / ٨٢ ، و ١,٣٪ فى ١٩٨٢ / ١٩٨٣ من إجمالى الإنفاقات .

ولقد إتجهت الدول المتقدمة فى أوربا وأمريكا فى السنوات الأخيرة لمساعدة الدول النامية فى مواجهة مشكلة التضخم السكانى . فقامت حكومات بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والسويد ، وبعض المنظمات الدولية كالبنك الدولى والأمم المتحدة بتقديم المساعدات لتنفيذ برامج تنظيم الأسرة فى الدول النامية . ولقد أتت هذه المساعدات ببعض النتائج الإيجابية حيث إنخفضت معدلات الحمل ومعدلات المواليد . وهذا ما نراه فى بعض الدول مثل كولومبيا وكوبا . ولكن هذا الإنخفاض فى معدل المواليد يفقد بريقه إذا أخذنا فى الإعتبار معدلات النمو السكانى التى لا زالت مرتفعة (٢٪ أو أكثر).ففى الدول المكتظةبالسكان مثل الهند ، نلاحظ أن معدل نمو سكانى بنسبة ١٪ يعنى إضافة ٧ مليون نسمة للشعب الهندى فى السنة الواحدة . فيتعين على الدول النامية أن تعمل على تثبيت معدل النمو السكانى ، والعمل على الوصول بهذا المعدل إلى صفر كما حدث فى بعض الدول الغربية .

وهكذا فمواجهة المشكلة السكانية يعتبر أمراً حيوياً ويتعين أن تحتل برامج تنظيم الأسرة الأهمية العظمى فى ظل خطط التنمية الإقتصادية . فالسياسات الخاصة بتحديد النسل وتنظيم الأسرة والإنفاق عليها يعتبر من أهم الإستثمارات المربحة فى دول العالم الثالث .

الفصل الحادى عشر

التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية

١ - مقدمه

من الأسئلة المطروحة فى مجال دراسات النمو والتنمية هو هل تؤدى التجارة الخارجية إلى تحقيق النمو والتقدم الإقتصادى ؟ كان الرأى المتداول والمقبول خلال القرن التاسع عشر ومعظم العشرين بالإيجاب . فالإقتصادى البريطانى الفريد مارشال كان يعتقد أن التجاره كانت سبباً رئيسياً للتقدم ، وشاركه فى الرأى خليفته فى جامعة كمبردج دنس روبرتسون Dennis Robertson حيث إعتبرها بمثابة آلة التقدم en-gine of growth وتقوم هذه الآراء إستناداً إلى نظرية المزايا النسبية والتى تتلخص فى إنه فى حالة قيام الدول بإنتاج السلع التى تتفوق فها وتترك للدول الأخرى السلع التى أقل كفاءة فى إنتاجها ، فإن الناتج الحقيقى والدخل والإستهلاك ستزيد فيها عنها فى حالة غياب التجاره . وتعنى زيادة الإستهلاك إتساع فى السوق المحلى يؤدى بدوره إلى زيادة فى التخصص ومن ثم زيادة فى إقتصاديات الحجم وإرتفاع فى معدلات إستغلال رأس المال . وتمثل الزيادة فى الدخل الأساس للتوسع فى الإستثمار فى الإنتاج المحلى والنتيجة أن إتساع السوق وكبر الإستثمارات تقود بدورها إلى زيادة الدخل .

كذلك فإن التجارة تشمل استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا والتى بدورها تسرع من عملية التنمية وتعتبر بمثابة منجز لها Trade is indeed seen as an expe-ditor of growth .

ومع ذلك فيوجد العديد من الآخرين الذين يرون عكس ذلك . فيوجد من السياسيين والإقتصادين من يرون أن التجارة بذاتها مسئولة عن التخلف . فلقد لاقت نظرية التبعية Depency theory ونظرية التبادل غير المتكافىء Theory of unequal

---

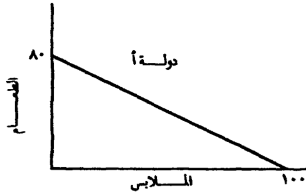
(*) تب هذا الفصل الاستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية .

exchange شهره واسعة وعلى الأخص فى دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية وما زال صداها مسموعاً حتى الوقت الحاضر . فالتجارة ليست محركاً أو منفذاً نحو النمو طبقاً لهذه المدرسة بل على العكس فإنها تضع الدول الأقل تقدماً فى وضع سيء فى عالم تكون التجارة فيه مسيطراً عليها من قبل الدول الغنية ولذلك يطالب أنصارها بثورة تغيير فى العلاقات الإقتصادية الدولية .

٢ - التجاره كدافع نحو النمو :

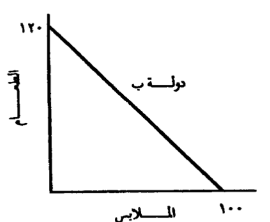
رأينا حالاً أن فكرة أن التجارة تؤدى إلى دفع عملية التنمية تستند إلى نظرية المزايا النسبية . وتفترض النظرية عدم وجود عوائق وعقبات أمام حركة التبادل وعلى ذلك تتخصص كل دولة فى إنتاج السلع التى تتمتع بمزايا نسبية فيها وتصدر السلع الأرخص نسبياً وتستورد السلع الأخرى ويستخدم الشكل الحديث لهذه النظرية مجموعة من منحيات الإنتاج لتأكيد أفكار ريكاردو .

ويمثل الشكل (١ - أ) أبسط أشكالها ، حيث توجد دولتان أ ، ب تنتجان سلعتين (الطعام والملابس) . فإذا إستخدمت الدوله أ كل عوامل الإنتاج لإنتاج الطعام فإنها تنتج ٨٠ وحدة منها ولا تنتج أى وحده من الملابس . ومن ناحية أخرى إذا إتجهت كل عوامل الإنتاج لإنتاج الملابس فأنها تنتج ١٠٠ وحدة ولا تنتج طعاماً على الإطلاق .



الإنتاج المحتمل فى حالة إختفاء التجارة شكل (١ - أ)

أما الدولة الأخرى ب فإنها تنتج ١٢٠ وحدة طعام إذا تخصصت فى إنتاج تلك السلعة أو ١٠٠ وحدة ملابس إذا لم تنتج طعاماً كما يتضح من الشكل (أ - ب)



الإنتاج المحتمل فى حالة إختفاء التجارة شكل (١ – ب)

وعلى ذلك يتضح من الشكل الأول أن الدولة أ أكثر كفاءة فى إنتاج الملابس، ومن الشكل الثانى أن الدولة ب أكثر كفاءة فى إنتاج الطعام . وبداهه فإن أيِ من الدولتين لا تستهلك أكثر مما تنتج .

ففى حالة عدم قيام التجارة الخارجية :

حالة الدولة أ : فإن إنتاج وحدة الطعام يساوى $\frac{١٠}{٨}$ وحدة ملابس

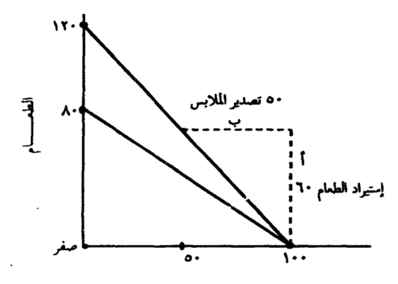
و إنتاج وحدة الملابس يساوى $\frac{٨}{١٠}$ وحدة غذاء

حالة الدولة ب : فإن إنتاج وحدة الطعام يساوى $\frac{١٠}{١٢}$ وحدة ملابس

وإنتاج وحدة الملابس يساوى $\frac{١٢}{١٠}$ وحدة طعام

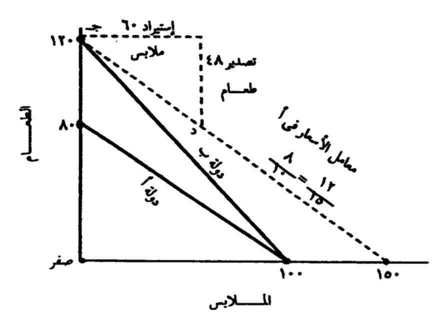
وفى ظل ظروف المنافسه فإن هذه المعدلات تتغير بنفس معدلات الأسعار فى الدولتين .

ولكن فى ظل قيام التجاره الخارجية – وطبقاً لنظرية المزايا النسبية – حيث نضع المنحنيان السابقان فى شكل واحد (الشكل ١ جـ) فإن الوضع يختلف .



شكل (١ – جـ) أرباح أ من التجارة فى ظل نموذج المزايا النسبية

فإذا تخصصت الدولة أ فى إنتاج الملابس . كما يتضح من الشكل ١ جـ – لأنها أكثر كفاءة فى إنتاجها كما يتضح عند النقطة أ وتبيع جزءاً منه إلى الدولة ب بالأسعار السائدة بها ، فإنها يمكنها تصدير ٥٠ وحدة ملابس وتحصل على ٦٠ وحدة طعام على أساس أن معامل التبادل هو ١٢/١٠ ، وعلى ذلك فإن الدولة أ تستهلك عند النقطة ب أكثر مما يتيحه منحنى الإنتاج بها . كذلك فإن الدولة ب تستطيع أن تحقق مكسباً من تجارتها كما يتضح من الشكل ١ د وذلك عندما تتخصص فى إنتاج الطعام حيث أنها أكثر كفاءة فى إنتاجه وتتبادله مع الدولة أ على أساس معامل التبادل بها وهو ٨ طعام = ١٠ ملابس .



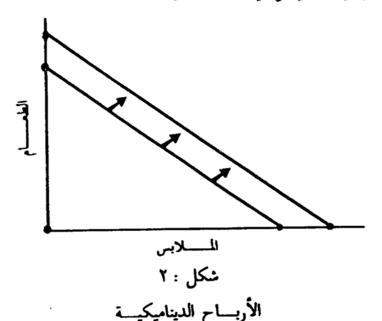
شكل (١ – د) أرباح دولة ب من التجارة فى ظل نموذج المزايا النسبية

وعلى ذلك تستطيع الدول ب تصدير ٤٨ وحدة طعام مقابل حصولها على ٦٠ وحدة ملابس ($\frac{٤٨}{٦٠} = \frac{٨}{١٠} = \frac{١٢}{١٥}$) . بمعنى أن الدولة ب تستطيع بدورها أن تستهلك خارج منحنى الإنتاج عند نقطة د . فالطعام أصبح أكثر وفرة فى دولة ب وبالتالى أقل ثمنا وفى نفس الوقت سيكون أكثر إرتفاعاً فى دولة أ . كذلك فإن أسعار الملابس تنخفض فى دولة أ وتزيد فى دولة ب .

٣ – ديناميكية الربح من التجارة :

لاحظنا أنه فى إطار نموذج ريكاردو أن تظل الميزة النسبية دون تغيير خلال فترة من الزمن . فالدولة المتخصصه فى الإنتاج الأولى تقوم بتصدير كميات كبيرة وهى أساساً من إنتاج عنصر العمل الغير فنى وبتركيم رأسمالى متواضع وبإمكانات فنية محدودة . نتيجة لذلك تجد نفسها مغلقة على هذا الأنتاج ، ذلك لأنه دون تطوير فنون الإنتاج وزيادة رأس المال وأرتقاء التعليم والمعرفة فإنه يتعذر عليها إنتاج وتصدير سلع أكثر ربحية . لذلك فإن العديد من الإقتصاديين يرون أن مزايا التجارة الرئيسية فى إقتصاديات النمو ليست فى أرباحها الساكنه – كما فى حالتى نموذج ريكاردو ونموذج مينت -

ولكن فى المزايا الديناميكية الناجمة عن التغير فى نسب عوامل الإنتاج . إلا أنه ليس هناك ما يؤكد على أن المكاسب الديناميكية لا بد وأن تصاحب التجارة فى جميع الحالات : فتجارب بعض الدول لم يترتب عليها أرباح على حين حققت العديد من الدول الأخرى أرباحاً ضخمة مما يدعو إلى القول أن الدول النامية فى مقدورها أن تحقق أرباحاً إذا إتبعت الإدارة الإقتصادية السليمة .



شكل : ٢

الأربـــاح الديناميكيـــة

ويمكن أن تتحقق التحركات خارج منحنى الإنتاج وذلك نتيجة للواردات من السلع الإستهلاكية والسلع الرأسمالية والفنون والمفاهيم الجديدة . فالسلع الإستهلاكية الجديدة يصاحبها زيادة الحاجات وتغير الأذواق ومن ثم زيادة فى الطاقة الإنتاجية – كذلك يمكن الحصول على السلع الرأسمالية بأسعار أقل . ويمكن تمويل مستويات الإستثمار المرتفعة عن طريق ضرائب مرتبطة بالصادرات والتى تستخدم جزئياً فى تنمية البنية التحية – كوسائل المواصلات ، توليد القوى ، الخدمات الصحية والتعليمه – إضافة إلى زيادة متوسط نصيب العامل من رأس المال . كل هذه العوامل تؤدى فى النهاية إلى زيادة الإنتاجية والتى تبلغ حدها الأقصى فى ظل إستخدام رشيد للإستثمار . ولعل أهم المكاسب الديناميكية هى إستيراد الأفكار الفنية والإدارية وحسن إستخدامها .

ولا شك أن الفائدة الديناميكية من التجارة سيكون لها أثرها الكبير فى تنشيط ودفع الإنتاج مما يؤدى إلى نقل منحنى الإنتاج إلى الخارج . هذا بالإضافة إلى إكتساب المعرفة عن طريق الممارسة Learning - by - doing والتى تؤدى بدورها إلى تخفيض نفقة الإنتاج ومن ثم مزيد من المزايا النسبية . يترتب على ذلك إنتاج العديد فى السلع التى كانت تستورد من الخارج وكذلك زيادة فى الصادرات من سلع جديده إضافة إلى تنمية صادرات المنتجات الأولية . وتعتبر المعرفة المكتسبة عن طريق الاداء والتجربه من الوسائل الهامة لزيادة المنافع من التجارة الخارجية . فإذا كانت الدولة تسعى إلى تنمية إنتاجها من صناعة معينة فإنه يتعين إتباع إستراتيجية مبكرة تكون أكثر نجاحاً فى الدول النامية ذات مستويات التعليم العالية .

يتضح من العرض السابق وجود عوامل تؤدى إلى قيام التجاره بدورها كمنجز expeditor لعملية النمو :

أ – دخول أعلى من خلال زيادة المزايا النسبية .

ب – منفذ لتحقيق فائض Vent For surplus .

جـ – ديناميكية المكاسب الإنتاجية .

ويمكن أن نجادل فى مدى نجاح هذه الديناميكية فى تحقيق المكاسب فى دول الإقتصاديات الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى والتى لا تصدر أكثر من ١٠ ٪ من إجمالى ناتجها القومى وتعتمد على سوق داخلية واسعة لدفع عملية النمو . أما فى حالة الدول الصغيرة فإن دور التجاره الخارجية على درجة عالية من الأهمية . ويؤكد هذا البيانات الواردة فى الجدول ١١ – ١ حيث يتضح أن من أغنى دول العالم الدول الثمانية الموضحة فيه وحيث معدلات الصادرات فيها مرتفعة إلى إجمالى ناتجها المحلى .

جدول (١١ - ١)

نسبة الصادرات إلى إجمالى الناتج المحلى

بلجيكا	٦٨	النرويج	٣٦
الدانمرك	٣٢	السويد	٣٢
هولندا	٥٥	سويسرا	٣٦
أيرلندا	٦٤	المانيا الغربية	٣٣

ودون قيام التجارة الخارجية كان لا يمكن لتلك الدول أن تكون من بين أغنى دول العالم . ويذكر التاريخ الإقتصادى أن تلك الدول كانت إلى وقت قريب وقبل أن تصبح من الدو ل التجارية الهامة تعتبر من الدول الأقل تقدماً . ومن ناحية أخرى فإن جدول ١١ - ٢ يوضح أن معظم الدول النامية ما زالت صادراتها محدودة ومن ثم يعزى إلى ذلك جزئياً تخلفها .

جدول (١١ - ٢)

نسبة الصادرات إلى إجمالى الناتج المحلى

لمجموعة من الدول (١٩٨٨)

بنجلاديش	٨	الباكستان	١٤
البرازيل	١٠	بيرو	١٠
الصين	١٤	السودان	٤
كولومبيا	١٦	سوريا	١١
الهند	٧	تنزانيا	١١
المكسيك	١٦	أوغندا	١١

وعلى عكس ذلك فإن الدول النامية التى تتصف بإرتفاع معدل صادراتها إلى إجمالى ناتجها القومى فإن وضعها يختلف تماماً ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات :

أ - الدول حديثة التصنيع والتى نجحت فى زيادة صادراتها .

ب - الدول ذات الإقتصاديات الصغيرة والذى يقتضى الوضع أن تكون صادراتها ووارداتها كبيرة .

جـ - الدول الهامة فى تصدير المعادن كالبترول والنحاس وغيرها .

جدول (١١ - ٣)

نسبة الصادرات إلى إجمالى الناتج المحلى ١٩٨٨

أ - الدول حديثة التصنيع

ماليزيا	٤٧		
كوريا الجنوبية	٤٠		
ب - الدول الصغيرة			
كوستاريكا	٣٦	توجو	٣٤
جاميكا	٣٩	تونس	٤٣
بنما	٣٦		
جـ - الدول المصدره للمعادن			
ليبيا	٥٣	المملكة العربية السعودية	٣٨
ماليزيا	٦٧	زائير	٣٧
موريتانيا	٥١		

٤ - التجاره كعقبة نحو النمو :

ينقسم الذين يعارضون التجاره كدافع نحو النمو فى تبرير أرائهم إلى ثلاثة أقسام :

أ - فهناك مدرسة تعتقد أن مبدأ المزايا النسبية لم يعد له تلك الأهمية ، وأن التجاره من المحتمل أن ينتج عنها تبادل غير متكافىء .

ب - وهناك من يعتقد أن الصادرات فى الدول الأقل تقدماً فشلت فى حفز

عملية التنمية نتيجة لضعف أثر المضاعف ولعدم كفاية الإشعاع الديناميكى dynamic radiation . ويتفق أنصار هذا المبدأ على أن التجاره يستفاد منها طبقاً لمبدأ المزايا النسبية إلا أن بعض الدول تستفيد أكثر من دول أخرى. فالمزايا النسبية المبدئية فى إقتصاد صناعى متقدم فنيا تميل إلى أن يكون لها قوة دفع ذاتى وهذا لا يحدث فى الدول الأقل تقدما صناعياً . ولذلك يقولون أن انغلاق الدول الأقل تقدما على إنتاج وتصدير مجموعه من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية سيحد من تأثيرها على الإقتصاد المحلى .

جـ - ما زال العديد من الإقتصاديين يعتقدون أن إستمرار قيام الدول النامية بتصدير المنتجات الأولية التى ما زالت اسعارها النسبية أقل من أسعار صادرات الدول الصناعية ، بالإضافة إلى أن السوق العالمية لا يمكنها إستيعاب قدر أكبر من تلك المنتجات ، كل هذا يعنى أن التجارة لا تقوم بدورها كدافع للنمو .

كل هذا الحوار والجدل بين الشمال والجنوب في مجال التجارة الخارجية يطلق عليه نظرية التبعية Dependency theory واضعاً الدول الأقل تقدماً فى الجانب الأسوأ والدول المتقدمة فى الجانب الأقوى .

ولقد استخدم العديد من الكتاب كلمة « تبعية » لتعنى أشياء كثيرة ، إلا أن المفهوم الغالب هو توقف النمو - بدرجة كبيرة - على الأوضاع والتحركات فى العالم الرأسمالى . وطبقاً لهذا الرأى فإن الدول المتقدمة تعتبر - إلى حد كبير - مسئولة عن الأبقاء على الوضع المتدنى للدول النامية ، إضافة إلى تدميرها للعديد من الصناعات القائمة فى الدول النامية وأهمها صناعة المنسوجات والعديد من الصناعات الحرفية واليدوية . وكذلك تحويل الزراعة من إنتاج الغذاء إلى إنتاج محاصيل نقدية للتصدير - كل هذا أدى فى النهاية إلى فقدان المكاسب من التجارة . وحتى فى حالة وجود بعض المكاسب من التجارة الخارجية فإنها سرعان ما تتلاشى نتيجة إستيراد أنماط وصور من الإستهلاك من الدول الأكثر تقدماً . إضافة إلى ما يترتب على هروب رؤوس الأموال إلى الدول الأجنبية والإنفاق على الأمن لصالح بعض الطبقات . وعلى العموم فإن هذه النظرية إن لم يترتب عليها فى أضعف صورها إفقار الدولة فإنها حالت دون قيام النمو فى الدول النامية .

وبالتغلب على التبعية والقضاء عليها فإنه – طبقاً لهذا الرأى – يمكن تحقيق هدفين:

الأول إنهاء حالة الفقر ، والثانى التحكم فى مصير البلد عن طريق تحديد العلاقات الخارجية بما فيها التجاره ، بمعنى أن الإستراتيجية الجديدة تتجه إلى الداخل والاعتماد على الذات inward - looking - self-reliance . على حين يعتقد البعض الآخر أن نبذ التبعية يعنى إتباع إستراتيجية مستقلة فى العلاقات الإقتصادية الخارجية وليس تقليلها.

كذلك فإن الجدل بأن التجارة ليست منفذاً للنمو بسبب إتباع الدول المتقدمة لسياسات حمائية تؤثر سلبياً على صادرات البلاد الأقل تقدما لا يعتبر هجوما على التجارة ذاتها ولكن على سياسة وإستراتيجية متبعة بذاتها .

وفى صدد مناقشة هذا الجدل والدخول فى تفاصيله لا بد من التحفظ على أهمية التجاره – حقيقة أن أهميتها كبيرة إلا أنه من السهل المبالغة فى هذه الأهمية . فمعدل التجاره / الدخل trade - to - income ratio للعالم فى عام ١٩٨٨ (صادرات العالم مقسومة على الدخل العالمى) كانت ١٦٪ . وكانت فى الدول الكبيرة ذات معدل الدخل / التجارة المنخفض (الهند ٧٪ ، بنجلاديش ٨٪ ، البرازيل ١٦٪) وعلى ذلك فإن زيادة أسعار الصادرات إلى أربعة أضعافها فى تلك الدول فى الوقت الذى تظل فيه أسعاروأرادتها دون تغيير ، يؤدى ذلك إلى زيادة الدخل بين ٢٨ – ٤٠٪ وفى الهند تتطلب مضاعفة الدخل القومى زيادة أسعار الصادرات ١٤ ضعفاً ، وهذا أمر بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً .

وعلى ذلك فإنه من الأهمية أن نعلم أن هذه الدول يرجع فقرها أساساً إلى إنخفاض الإنتاجية فيها وليس إلى الظروف التى تعيشها التجاره الخارجية . فزيادة الإنتاجية هى مفتاح النمو لفترة طويلة .

٥ – التبادل غير المتكافىء The unequel exchange Argument

يقول بول ساملسون Samuelson أن نظرية المزايا النسبية هى من الأوضاع القليلة للمنطق الساكن التى يتفق عليها إقتصاديى كل المدارس . ويستثنى من ذلك

كتابات أمانويل Emmanuel حيث يذكر أن فقر الدول الأقل تقدماً مردة وسببه التجاره نفسها، فتشير دراساته إلى أن شروط التجاره ، إنخفاض أثر المضاعف وأمور أخرى ذات طبيعة ديناميكية هى السبب فى التخلف . وربما الأمر الجديد الذى يستحق الذكر فى هذا الجدل أنه فى حالة وضع استاتيكى فإنه يمكن أن يكون هناك تبادل غير متكافىء يترتب عليه خساره وليس مكسباً للدول الأقل تقدما من التجاره . وبديهى إذا نجح فى إثبات ذلك عملياً فإنه يكون بمثابة ثورة . ويستخدم الأستاذ إيمانويل حركات رأس المال للتدليل على صحة أفكاره . فتؤدى حركات رأس المال إلى زيادة عرض العنصر النادر فى الدول الفقيره فى رأس المال (الدول الأقل تقدماً) وهذا بدوره يؤدى إلى إنخفاض معدلات الأرباح فى الوقت الذى تزيد فيه (معدلات الأرباح) فى الدول المصدرة لرؤوس الأموال (الدول الغنية) . وفى ظل إنخفاض شريحة الربح فى الدول النامية فإن أسعار سلعها ينخفض بدوره ، على حين يحدث العكس فى الدول الغنية حيث تميل أسعار سلعها إلى الأرتفاع . معنى هذا أن تدفق رؤوس الأموال يؤدى إلى أن الدول النامية ستستبدل قدراً أكبر من سلعها - التى أصبحت رخيصة - بقدر أقل من سلع الدول الغنية مما يضعها فى مركز أسوأ عما كانت علية فى حالة عدم التجارة مع الدول الأخرى . هذا الجدل كثيراً ما يجذب انتباه المسئولين فى الدول النامية ويدعوهم إلى قبول فكرة إستراتيجية الإعتماد على الذات [1] .

٦ - الجيوب الأجنبية Enclave Argument

يسوق ميردال Gunner Myrdal الإقتصادى السويدى جدلاً رئيسياً فى أن التجاره هى المنفذ نحو النمو بما تحدثه من علاقات ترابط linkage وبفعل أثر المضاعف بين النشاط التجارى والإقتصاد المحلى . ومن السهل توضيح النشاط التجارى حيث يتمثل فى نمو سريع فى قطاع التصدير الذى له أثر كبير فى دفع وتنشيط الإستثمار وفى زيادة العماله المحلية والدخل المحلى ، كل هذا يؤدى إلى الإفادة من

---

(١) هاجم بول سامبلوسون إنكار إيمانويل فى مقال بعنوان :
" The Ill-logic of Neo - Marxiam Dectrine of unequal exchange " .

الإقتصاديات الخارجية مثل رفع المهارات لعنصر العمل وزيادة طلب صناعات التصدير على المنتجات الأولية المحلية . كذلك فإن قوة العمل ستوجه قدراً من دخلها المتزايد نحو شراء سلع الإستهلاك المحلية بدلاً من الأجنبية ، كما سيكون هناك علاقات ترابط إلى الأمام تصاحب الزيادة فى الصادرات . فعلى سبيل المثال تستخدم مخلفات صناعة ضرب الأرز المصدر فى صناعات منها الزيوت والأعلاف وغيرها ، وتستخدم مخلفات صناعة حلج القطن فى إقامة صناعات جديدة (الزيوت الصابون الكسب ...) .

ولمزيد من التوضيح تضرب مثالاً بإقامة مصنع للتعليب لندلل على الأثر فى جانبيه الإيجابى والسلبى . هنا نجد أن مصدر الفاكهه والخضر المعلبة يزود المزارعين – من خلال عقود طويلة لأجل – بالمعرفة التقنية والبذور والأسمدة الملائمة مما يؤدى إلى الحصول على أحسن وأنسب إنتاج للصناعة . ومن ناحية أخرى يحصل أصحاب الصناعة وقوة العمل المستخدمة على دخول أعلى والتى تؤدى بدورها إلى زيادة الطلب على سلع الإستهلاك والحصول على نوعية أحسن من الغذاء مما يؤدى إلى تحفيز كل من الصناعة والزراعة المحلية . ولا شك أن تزويد المزارعين بالمعارف الجديدة وما يترتب على ذلك من زراعة غلات أخرى يؤدى إلى إنتعاش الزراعة ، وهذا بدوره يشجع البنوك لتزويد المزارعين والتعاونيات والوسطاء والمصانع بالإئتمان المطلوب . ويرد كل هذا إلى ما حققته الصناعة التى أقيمت من نجاح .

ولكن من ناحية أخرى فكثيراً ما لا تحقق الصناعة الآمال المعقودة عليها . فإذا فرضنا أن مصنع المعلبات لم يحقق النجاح المأمول لأن المزارعين فشلوا فى التحول إلى المنتجات المطلوبة وعلى ذلك فإن المنتجات الأولية التى تمثل مستلزمات الإنتاج للمصنع المقام لا بد من إستيرادها ، كما أن الأجور التى تدفع لعنصر العمل ستكون الأجور السائدة المنخفضة وعلى ذلك فإن أثر المضاعف سيكون منخفضاً ، وحتى هؤلاء الذين يحصلون على أجور مرتفعة فإنهم سيقومون بشراء سلع مستوردة . وتوجد العديد من الأمثلة لتوضيح وضع الجيوب الاقتصادية حيث تلعب فيها الصادرات دوراً ثانوياً فى حفز الإقتصاد المحلى . مثال ذلك صناعة الشاى فى سيرى لانكا (سابقاً

سيلان) حيث الآلات والمعدات والأدوات مستوردة من بريطانيا ، هذه الآلات والمعدات وسلعة الشاى نفسها تنقل على سفن بريطانية ، ويهيمن على الإدارة العليا بريطانيون الذين يستوردون معظم حاجاتهم من الخارج ، كذلك فإن الأرباح كانت تحول إلى الدولة الأم ، حتى عنصر العمل نفسه فكان يستورد من الهند نظراً لإنخفاض مستويات الأجور . وعلى ذلك فإن سيرى لانكا لم تحصل على مزية أو فائدة تذكر : فالمعرفة الفنية محدودة ، وأثر المضاعف على الدخل يكاد لا يذكر كما أنه لم يترتب على الوضع قيام صناعات جديدة . ونفس الشيء يقال عن إقامة المحالج والمكابس فى صناعة القطن فى مصر .

ويخلص هانس سنجر Hans Singer إلى أن مشكلة الجيوب أكثر حدة فى حالة تصدير الإنتاج الأولى حيث أن عملية تكوين وتركيم رأس المال تكون متواضعة وأن الإشعاع الديناميكى يكون محدوداً من خلال تدريب العماله الفنية ونصف الفنية . ويعتقد أن الصناعة أكثر ملاءمة من الزراعةوالتعدين مدعماً هذا الرأى بما حدث فى المانيا فى القرن التاسع عشر وفى اليابان فى القرن العشرين . ومع ذلك فيوجد من الإقتصاديين من يختلف مع هذا الرأى ، ذلك أن الأشعاع الديناميكى من خلال التدريب من المحتمل أن يكون له أهمية واضحة فى حالة الزراعة المكثفة لرأس المال والمستخدمه للفنون والتقنيات ، وهم يبدون دهشتهم من أن هذا الأسلوب أقل قبولاً عن التصنيع . ويعززون هذا الرأى بالعديد من الأمثلة لدول حققت نمواً من خلال الزراعة دون التضحية بالوفورات الخارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والدانمرك . فالمزارع فى ولاية أيوا أو فى إستراليا لديه خبره كافية عن الآلات والمعدات ووسائل التسويق وطرق الإنتاج ربما تفوق معرفة قاطنى الحضر بها . إضافة إلى ذلك فإن هناك من الصناعات ما يقود إلى جيوب تسرب ، تماماً كما سبق ورأينا فى حالة الإنتاج الأولى . فالمؤسسة الإجنبية التى تستورد معرفة تقنية مكثفة لرأس المال غالباً ستقوم بدفع أجور ومرتبات مرتفعة نسبياً ولكنها لن تستخدم عدداً كبيراً من قوة العمل . وهؤلاء المحظوظون الذين يحصلون على تلك الوظائف غالباً تكون معيشتهم على نمط مختلف عن الوضع السائد وغالباً يفضلون السلع المستوردة على

المنتجة محلياً . كذلك فإن هذه الصناعة المحلية المكثفة لعنصر رأس المال والتى تنتج سلعاً بديلة للواردات ، كثيراً ما تعتمد على مستلزمات إنتاج مستوردة . كل هذا يقودنا إلى القول بأن هذه الصناعة لا تحقق الإشعاع الديناميكى لدفع عملية التنمية وإنما تمثل جيباً يقود إلى التسرب .

ويتفق معظم الإقتصاديين أن هذا اللون من الإستثمار بإقامة جيوب أجنبية أمر عادى فى الدول الأقل تقدماً - إلى جانب ذلك فهناك إتفاق أقل - بين الإقتصاديين - أن التجاره الخارجية هى السبب فى نشوء تلك الجيوب . فقيام الجيوب وإنخفاض أثر المضاعف يعزوها البعض إلى طبيعة عملية التخلف ، وكثيراً ما لا يكون لها علاقة بالتجارة وطبيعة الصادرات والواردات . فعلى سبيل المثال فإن إقتصاداً يحوى قطاعاً زراعياً إستكفائاً كبيراً وحتى فى حالة نشاط قطاع الصادرات فإن أثر المضاعف يظل متواضعاً . ولتوضيح ذلك نسوق الوضع فى دولتين ناميتين : الأولى دولة ساحل العاج حيث يتوفر لديها سوق تبادلى للمنتجات الزراعية الغذائية فنجد أن أثر المضاعف كبير نتيجة لصادراتها من الكاكاو والبن وذلك عكس ما نجده فى دولة أوغندا حيث تنتشر فيها زراعة كل من القطن والبن إلى جانب العديد من محاصيل الغذاء الأخرى للإستهلاك المحلى حيث نجد أن أثار المضاعف محدودة .

وعموماً فكلما كانت الدولة أشد فقراً وكلما كان قطاع الإستكفاء المحلى كبيراً وما يترتب على ذلك من ضيق السوق المحلية كلما نجم عن ذلك فرصة أقل لتوليد دخل جديد ، سواء من الصادرات أو أى نشاط محلى آخر لا يرتبط بالتجاره للإنفاق على المنتجات المحلية . وكذلك كلما زاد فقر الدولة كلما زادت حاجتها إلى رؤوس الأموال والتقنينات والإدارة الاجنبية وفى نفس الوقت يرتفع معدل تحويل الأجور والمرتبات إلى الخارج .

وسبب آخر لنشوء الجيوب الأجنبية - إضافة إلى السبب السابق المتمثل فى وجود قطاع إستكفائى كبير - وجود أعداد كبيره من العمالة المدربة على استعداد للعمل مقابل أجور زهيدة وذلك نتيجة للضغط السكانى وإنتشار البطاله أو قيام قطاع زراعى كبير يتسم بإنخفاض الإنتاجية .

وكثيراً ما يترتب على إنتشار البطالة وتدنى الأجور أن يجد القطاع التصديرى فرصته للنمو ولكن دون حفز ودفع لنمو الإقتصاد كما هو الوضع فى حالة الدول الأكثر تقدماً حيث ترتفع الأجور بشكل ملحوظ نتيجة للطلب الجديد فى سوق العمل . وعلى ذلك فإن أى نشاط محلى – كالتصنيع – إضافة إلى التصدير يكون إشعاعه أقل حفزاً لباقى قطاعات الإقتصاد القومى .

وسبب ثالث لوجود الجيوب الأجنبية يرجع إلى طبيعة المؤسسات المالية والسياسية. فعندما تكون الدولة فقيرة فإن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وبيوت السمسرة لا تنمو بالدرجة الكافية لتحقيق مزيد من الترابط بين قطاع التصدير وباقى قطاعات الإقتصاد القومى . فتظل البنوك متخصصة تماماً فى تمويل الصادرات التقليدية ، كذلك فإن المستوردين الأجانب والوكالات وبيوت السمسرة تقصر نشاطها على معاملاتها التقليدية . يرجع هذا التخصص الشديد إلى سياسة الحيطة والحذر . وحيث أن رأس المال نادر ومكلف والمعرفة محدودة فإن المؤسسات المالية تنحو عن الأنشطة غير المطروقة ، وهناك كذلك عامل مؤسسى آخر يرتبط بالجوانب السياسية ويحول دون الترابط إلى الأمام أو الخلف . فكثيراً ما يكون النظام الضريبى متحيزاً ضد الزراعة وعلى الأخص عندما تحظى قوة العمل فى المناطق الحضرية برعاية خاصة ينجم عنها فرض رقابة صارمة على أسعار مواد الغذاء ودعم أسعار المواد الغذائية المستوردة . يترتب على ذلك زيادة فى الأجور الحقيقية لسكان المدن فى الوقت الذى تهمل فيه الزراعة . وهنا نجد أن قيام الجيوب يرتبط باعراض التخلف عامة وليس بالصادرات .

ويعتقد العديد من الإقتصاديين . ومنهم Alec Cairncross أن أضرار جيوب التصدير بولغ فيها – حقيقة كما يذكر Cairneross أن إقامة معمل لتكرير النفط لن يحقق إلا القليل فى التحول نحو الزراعة فى دولة نفطية . ولكن ماذا عن الترابط الذى ينجم عن ميكانيكية الضرائب حتى الجيوب التى ليس لها علاقة واضحة بالإقتصاد المحلى يمكن أن ترتبط به من خلال الضرائب . فلا شك أن جيوب المنتجات الأولية كان لها دورا كبيراً فى تحقيق النمو فى دولة مثل اليابان (الحرير) ، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (الحبوب) والمملكة المتحدة (أولاً الصوف ثم المنسوجات والتى كانت

تشكل فى فترة من الفترات ٧٠٪ من صادرات بريطانيا) . كذلك فإن الجيوب التى تنتج بعض المنتجات الأولية غالباً ستحدث ترابط قوى مع عملية إعداد تلك المنتجات وتحويلها إلى المنتج نصف النهائى أو النهائى . وأى إعاقة لعملية الترابط تلك ستكون نتيجة لعوامل سياسية فى الدول المتقدمة كالضرائب والرسوم المرتفعة وليس لعوامل الضعف الموروثة فى التجارة . حتى فى أسوأ الحالات - كما فى حالة شاى سيرى لأنكا السابق ذكرها - فقد كان هناك قدرا من الترابط . فالسكك الحديدية والطرق والموانى التى أقيمت أو طورت لخدمة تصدير الشاى كان لها فائدة لاوجه النشاط الإقتصادى الأخرى . كذلك فإن حصيلة الضرائب (والتى حققت زيادة) إستخدم قدر منها فى تمويل مراحل التعليم والصحة والتى أصبح لها أهمية كبيرة فيما بعد فى دفع التقدم والنمو . (وأن كان هذا لا ينفى أن قدراً من الضرائب ايام الاستعمار كان يوجه إلى أوجه التسليح والأمن ودفع مرتبات عالية لأفراد الإدارة الأجنبية الإستعمارية) . وعلى ذلك فإنه يبدو منطقياً لمهاجمة آثار جيوب التجارة الخارجية المصاحبة لحزمة من الضرائب وبرامج النمو عن مهاجمة التجارة الخارجية بذاتها .

ونقطة أخيرة هى أن الذين يهاجمون التجارة الخارجية بإعتبارها مسئولة عن آثار الجيوب على التقدم يرون أنه دون قيام التجارة الخارجية وجيوبها فإن إقتصاد الدولة يكون فى وضع أفضل ولكن يشترط فى هذه الحالة توفر بعض العناصر الهامة :

أ - وجود إستثمارات محلية تحل محل الإستثمارات الأجنبية .

ب - توفر الإدارة الكفؤة والسليمة .

جـ - توفر سوق محلية بالقدر الكافى لتشجيع إقامة مجموعة من المشروعات الإقتصادية الجديدة .

ولما كان من الصعب توفر هذه المقومات فى الدول النامية فإن وضعها دون قيام التجارة لا بد وأن يكون أسوأ حيث ستكون عناصر الإنتاج فى حالة سكون نتيجة لشدة ضيق السوق .

ولا شك أنه فى حالة وجود صادرات من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية ، وبعض منتجات الصناعة للتصدير حتى فى حالة إنخفاض ترابطها وعدم التفاؤل بتحسن الأوضاع فى المستقبل ذاتها تمثل الوسيلة الوحيدة المقبولة للبدء فى عملية التنمية للعديد من الدول النامية . وللتدليل على ذلك دعنا نتصور الوضع السيء الذى ستكون عليه السنغال دون تصدير الفول السودانى ، أو أوغندا والسودان دون القطن أو نيجيريا وليبيا ودول الخليج العربى دون النفط .

٧ – معدل التبادل الدولى The Terms of Trade

يرد السبب الأساسى لإنخفاض معدل التبادل الدولى إلى تراخى الطلب على المنتجات الأولية فى المدة الطويلة . وقد إرتبط هذا الجدل بآراء كل من راؤول بريبتش Raul Prebisch وراجنار نيركس Ragnar Nurkse وأدوارد برنشتين Edward Bernstien.وتتلخص أراؤهم فى أن انخفاض معدل التبادل يرجع إلى إعتماد تلك الدول على المنتجات الأولية فى التصدير حيث ينمو الطلب عليها بمعدل يقل عن نمو الطلب على المنتجات الصناعية مما يؤدى إلى إتجاه الأسعار ضد صالح الدول المنتجة للمنتجات الأولية وفى صالح الدول المنتجة للمنتجات الصناعية – يرجع ذلك فى رأيهم إلى مجموعة من العوامل :

أ – قانون إنجل والطلب على الغذاء :

يزيد الطلب على الغذاء بمعدل يقل عن زيادة الدخل . هذه الظاهرة تعرف بقانون إنجل (رياضى من بروسيا فى القرن ١٩) . وهناك إجماع على صحة هذا القانون بالنسبة للدول المتقدمة إقتصادياً – فمرونة الطلب الدخلية على الغذاء – أى الزيادة المئوية فى الطلب المصاحب لزيادة قدرها ١ ٪ فى الدخل هى فى حدود ٢, – ٣, ٪ فى كندا وغرب أوربا . أما المرونات الخاصة بصادرات الدول الأقل تقدماً من مواد الغذاء فهى أعلى من ذلك ، فصادراتها من مواد الغذاء يقدر لها أن تزيد بحوالى ٦, ٪ لكل ١ ٪ زيادة فى دخل الدول المتقدمة ، وصادرات المنتجات المدارية – الشاى ، السكر ، البن ، الكاكاو ، الموز ، الأناناس – تبلغ مرونتها الدخلية أقل من واحد

والعديد منها أقل من ٦, أى أقل من المتوسط وفى حدود ٥, - ٣, وفى العديد من الحالات نجد أن المستهلكين يتحولون عن إستهلاك بعض تلك المنتجات المدارية مثل الشاى والقهوة إلى المشروبات الأخرى من غازية وعصائر ، ومن زيت النخيل (الذى يحوى نسبة عالية من الدهنيات) إلى زيت الذرة . كذلك هناك موضوع زيادة السكان فى الدول النامية وما يصاحبها من زيادة فى الطلب على الغذاء . فتشير التقارير إلى توقع زيادة إستهلاك الغذاء بمعدل مرتين ونصف فى الدول النامية في الفترة من ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠ بسبب الزيادة فى السكان من ناحية وزيادة متوسط دخل الفرد بحوالى ١٠ ٪ من الناحية الأخرى . كذلك من المتوقع زيادة الأسعار الحقيقية لمواد الغذاء بين ٣٠ - ١٠٠ ٪ خلال نفس الفترة . ومن المعلوم كذلك أنه من الصعب أضافة إراض جديدة لمواجهة هذه المشكلة إذ تقدر المساحات المستغله من الأراضى الزراعية بحوالى ١,٤٨ بليون هكتار فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ من المتوقع زيادتها إلى ١,٥٤ بليون هكتار فى عام ٢٠٠٠ . ومن هنا فإنه يتعين العمل على زيادة إنتاجية الأرض عن طريق التوسع الرأسى وهذا يحتاج إلى كميات كبيرة من الأسمدة المرتفعة الثمن ومن المياة - ولا شك أن الزيادة فى أثمان مستلزمات الإنتاج أضافة إلى أثر الرواج على الأسعار ، كل هذا يؤدى إلى زيادة فى الأسعار فى الفترة الطويلة ، بل هناك عامل جديد له نفس الأهمية فى التأثير على الأسعار والذى يترتب على تحول الدول الأقل تقدماً - طبقاً لقانون بنت Bennet´s Low - من إنتاج الحبوب والنشويات إلى إنتاج اللحوم والدواجن . إذا تحققت هذه التوقعات فإن هناك إحتمالا لبعض الدول النامية من تغلبها على الآثار السلبية لقانون إنجل حينذاك فإن قطاع تصدير الغذاء قد يصبح القطاع القائد لقلة من الدول النامية القادرة على إنتاج فائض زراعى إضافة إلى حاجتها منه . ومن الدول التى سيكون تصدير الطعام بمثابة عامل ديناميكى يحفز عملية التنمية : الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وأندونيسيا وتايلاند . كما أن العديد به من الدول الأخرى من الممكن أن تصدر الطعام مستقبلاً إذا تمكنت من التغلب على مشكلة ندرة رأس المال وبعض المشكلات الأخرى . وعلى ذلك فإن التوقعات الخاصة بتصدير الغذاء فى الفترة الطويلة ليست سيئة كما يراها البعض .

(ب) ضعف الطلب على المنتجات الأولية :

يعتبر ضعف الطلب على المنتجات الأولية من أسباب اتجاه معدلات التبادل الدولية الى غير صالح الدول الأقل تقدماً . فعلى مستوى العالم نجد أن واردات الطعام والوقود والمنتجات الأولية الأخرى كانت تمثل ٤٦٪ من كل الواردات فى عام ١٩٦٥ على حين نجدها تنخفض إلى ٢٧٪ فى عام ١٩٨٨ . ولعل ذلك يرجع إلى :

أولاً : مع زيادة الدخول فى الدول المتقدمة فإن الطلب فيها يتحول إلى صناعة الخدمات حيث نسبة المدخلات فيها من المنتجات الأولية منخفضة بالمقارنة مع المنتجات الصناعيــة .

ثانياً : أدى التقدم المذهل الذى شهده العالم فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية إلى ولادة العديد من المنتجات البديلة الجديدة (الاسمدة المخلقة – الالياف الصناعية – المطاط الصناعى ....) فاحلال المنتجات المصنعة محل المنتجات الأولية كان له أكبر الأثر على العديد من المحاصيل الزراعية والمعادن . فمن المنتجات الجديدة التى كان وما زال لـهـا أثراً كبيراً البلاستيك ، السراميك Ceramics وصـفـائح السليكون Silion chips. وتستخدم السيارات و الطائرات كميات من البلاستيك وغيره، فالسيارات فى العشرينات كانت تحوى قدراً من المنتجات الأولية يمثل ٥٠٪ من قيمتها، على حين نجد أن المنتجات الأولية لا تمثل أكثر من ١٪ من تكاليف الحاسوب Computer فى الوقت الحالى .

وكذلك فإن كابل النحاس كان يحوى مواد أولية تمثل ٥٠٪ من قيمته ، أما الآن فقد حل منتج بديل Fiber optics وهنا نجـد أن مـائة رطل من هذا المنتج الصناعى البديل Fiber-optic cable يمكنها أن تقوم بعمل طن من اسلاك النحاس . كل هذا يوضح أن هناك ثورة فى إستخدام العديد من المعادن . فلقد هبط استهلاك النحاس فى الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٤ بحوالى ٢٠٪ (هبط النحاس المستخدم لكل وحدة إجمالى ناتج قومى بمقدار ٢٠٪)، ٣٠٪ للنيكل ، ٤٠٪ للقصدير . ويعزى هذا الانخفاض إلى احلال البلاستيك الذى هو أحد منتجات النفط . وعلى الرغم من أن البلاستيك من منتجات الصناعات البتروكيماوية إلاّ أن كمية الطاقة اللازمة لإنتاجه

اقل كثيراً عن تلك المطلوبة لتكرير وتنقية المعادن البديلة . ولذلك فإن انخفاض أسعار النفط منذ ١٩٨٢ وحتى الوقت الحاضر ادى إلى انخفاض تكاليف إنتاج البلاستيك وغيره من منتجات الصناعات البتروكيماويه . كل هذا أدى إلى أن القاعدة التى كانت سائدة ، ومفادها أن زيادة الإنتاج الصناعى تؤدى بالتبعية إلى زيادة فى استهلاك المعادن، اصبح مشكوكاً فى صحتها . فعلى حين زاد الإنتاج الصناعى فى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ بحوالى ١٣٪ لم يترتب على ذلك أى زيادة فى استهلاك المعادن ، وكذلك كان معدل زيادة الإنتاج العالمى ١,٢٪ سنوياً بينما ظل استهلاك الالمونيوم دون تغيير وهبط إنتاج النحاس . من كل هذا يتضح أن الدول الأقل تقدماً اصبحت تواجه نقصاً فى الطلب على منتجاتها الأولية ومن ثم تحول معدل تبادلها الخارجى إلى غير صالحها .

وجهة نظر مخالفـه :

على الرغم من وجهة النظر المتشائمة – والتى وضحناها – فهناك تحفظات عليها . فالتحول التقنى ليس دائما يحد من الطلب على المنتجات الأولية بل قد يزيد الطلب عليها والدليل على ذلك زيادة الطلب خلال الثلاثين عاماً على مجموعة من المعادن منها الفانديوم واليورانيوم والتنجستن . ويشير تقرير العالم عام ٢٠٠٠ global 2000 إلى أن الطلب على مجموعة من المنتجات الأولية – الاحجار الكريمة الصناعية والفوسفات – زاد بمعدلات تفوق الزيادة فى إجمالى الناتج القومى ، على حين تكون الزيادة على مجموعة أخرى بنفس زيادة إجمالى الناتج القومى ، وأخيراً يقل الطلب على مجموعة ثالثة – النحاس المكرر ، خام الحديد ، الزئبق ، النيكل ، الفضة والقصدير . وحتى فى حالة انخفاض الطلب عن معدل الزيادة فى إجمالى الناتج القومى فإن هذا لا يعتبر مؤشراً لمعدل تبادل غير ملائم وذلك لأن الاسعار قد تغير الوضع . فبلوغ مرحلة تناقص الغلة فى إنتاج المنتجات الأولية – الزراعية والمعدنية – قد يعنى ارتفاع الاسعار ومن ثم زيادة الدخول ، دون اعتبار إلى مرونة الطلب الدخلية . هذا الوضع متفق عليه ومعروف منذ أيام ريكاردو ومالتس وكينز .

وفى الوقت الحاضر نجد أن الدولة المتقدمة تعتمد بشدة على واردات المعادن كما يتضح من البيانات فى الجدول التالى :

جدول رقم ١١ – ٤

واردات للمعادن كنسبة مئوية إلى الاستهلاك (١٩٧٦)

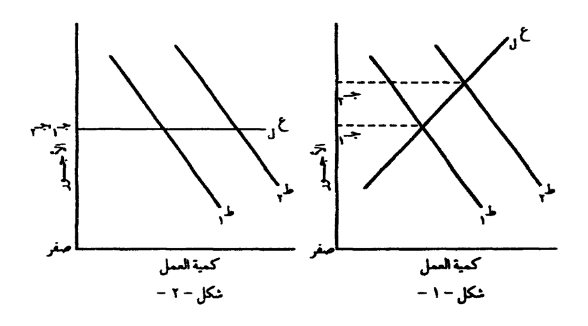
المعـدن	الولايات المتحدة الامريكية	أوربا الغربية	اليـابان
بوكسيت	٨٨	٥٠	١٠٠
الكـروم	٩٠	٩٥	٩٥
النحـاس	١٦	٩٩	٩٣
الحديد الخام	٣٥	٨٥	٩٩
المنجنيز	١٠٠	٩٩	٩٠
النيكـل	٦١	٩٠	٩٥
القصـدير	٧٥	٩٠	٩٠

وتوجد فى الوقت الحاضر فى الدول الأقل تقدماً أرصدة كبيرة للعديد من المعادن منها البوكسيت (٧٣٪) ، الكروم (٩٨٪) ، النحاس (٥٧٪) ، النيكل (٦٤٪) ، القصدير (٨٧٪) . كما أن لديها كميات وفيرة من الحديد الخام تبلغ ٣١٪ من أرصدة العالم . اضافة إلى ذلك فإن المعادن المستغلة فى الدول الأقل تقدماً أكثر ثراءً فى محتواها المعدنى عنها فى الدول المتقدمة . ولعل ذلك يرجع اساساً إلى أن مشكلة نقل المعادن – حيث لا تتوفر الطرق أو الوسائل المتقدمة فى الدول الأقل تقدماً – تدعو إلى استغلال المصادر الغنية (من أمثلة ذلك نحاس شيلى وزامبيا وزائير ، الحديد الخام من ليبريا وموريتانيا ، البوكسيت من سيريتام وغيانا ، القصدير من بوليفيا وماليزيا والفوسفات من مراكش)ولقد ثبت – أثناء أزمة النفط وارتفاع اسعاره – أن استغلال الحقول والمناجم الغنية كان له ميزة كبرى اذ أن التعدين من المناجم الأقل ثراءً بالمعدن يحتاج إلى كميات كبيرة من الوقـود energy intensive.

واخيراً فإن هناك استخدامات بديلة للموارد فى الدول الصناعية المتقدمة . وحيث تكون تكلفة الفرصة البديلة مرتفعة فإنه عندما تنخفض اسعار المعادن فمن

المتوقع أن تلك الدول ستتحول عن إنتاج تلك المعادن قبل الدول الأقل تقدماً بفترة من الوقت . فلا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتوقف عن إنتاج النحاس كنتيجة لانخفاض اسعاره وذلك قبل أن تتوقف شيلى أو زائير بوقت طويل . واقع الأمر أن الدول المتقدمة تتحول عن إنتاج المنتجات الأولية وتتجه إلى عمليات التجميع Processed items ذات القيمة الأعلى وكلما كانت مرونة العرض كبيرة كلما كان ذلك فى صالح الدول النامية المبقية على الإنتاج . ونفس الجدل يثار بالنسبة للدول النامية التى يوجد لديها بدائل احسن . ذلك أنه على الرغم من هبوط صادراتها من المنتجات الأولية فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل يرتفع مما يؤدى إلى توجيه النشاط نحو الصناعة والزراعة . وحقيقة الأمر انه مع النمو فإن بعض الدول الأقل تقدماً تقلل من صادراتها السلعية مما يؤدى إلى تحسن أوضاع الدول التى تبقى على التخصص فى الإنتاج الأولى . وملاحظة أخيره تتلخص فى إمكان زيادة صادرات الدول الأقل تقدماً من سلع الطعام والمنتجات الأولية وذلك على حساب صادرات الدول المتقدمة منها . فالدول المتقدمة تعتبر من كبار منتجى المنتجات الأولية كما انها صدرت حتى مطلع الثمنينات منتجات أولية بقيمة تفوق ما صدرته الدول الأقل تقدماً فهناك منافسه كبيره ومباشره بين الكتلتين فى مجموعة من المعادن والخيوط والألياف والسكر والدهنيات والزيوت، ومنافسة غير مباشرة فى المشروبات والمطاط . وقد أوضح الأستاذ كيرنكروس Cairncross أنه كلما كانت المرونه السعرية مرتفعه بسبب منافسة المنتجات الأولية من الدول المتقدمة كلما ترتب على ذلك بطىء الطلب على صادرات الدول الأقل تقدماً – لذلك فإن إستقرار الأسعار أو إنخفاضها فى الدول الأقل تقدماً يكون مفيداً لها لأنه كثيراً ما يؤدى إلى الإستحواذ على أسواق كبيره على حساب إنتاج الدول المتقدمة . لذلك يتعين أن تعمل الدول النامية على تخفيض تكاليف الإنتاج بوسائل مختلفة منها إستخدام الأساليب العلمية فى الزراعة ، زيادة الإستثمارات فى التعدين وتخفيض الضرائب – إلى أدنى مستوى – على الصادرات . يترتب على ذلك زيادة ملموسة فى الصادرات ، إلا أنه فى حالة إبقاء الدول المتقدمة على حماية إنتاجها الأولى فإنه لا أمل للدول النامية فى زيادة صادراتها .

جـ – السبب الثالث لإنخفاض معدلات التبادل الدولية فى الدول النامية يرتبط بنظرية الإنتاجية التى قدمها سنجر Hans Singer منذ حوالى ثلاثين عاماً وما زالت محل مناقشة وجدل . فيقرر سنجر أن النمو الإقتصادى فى الدول المتقدمة يقود تلقائياً إلى زيادة الدخل فى صورة إرتفاع الأجور حيث يكون عرض عنصر العمل عديم المرونه نسبياً كما يتضح من الشكل ١ . أما فى الدول الأقل تقدماً فإن الوضع يختلف فيترتب على النمو زيادة فى الطلب على عنصر العمل الوفير نسبياً فلا يترتب عليه زيادة فى الأجور كما يتضح فى الشكل ٢ . إضافة إلى ذلك فإن نمو الطلب فى الدول المتقدمة أسرع حيث يتركز التقدم الفنى بها وعلى ذلك فالدخل المستمد من الأجور فى الدول الأقل تقدماً لا يزيد أو يزيد بمعدلات تقل عن تلك التى تحدث فى الدول الأكثر تقدماً نتيجة لذلك تتخذ أسعار السلع إتجاهاً مختلفاً : فهى ترتفع فى الدول المتقدمة نتيجة لزيادة التكاليف ، وترتفع بمعدل أقل فى الدول الأقل تقدماً نتيجة لإرتفاع مرونة عرض عنصر العمل .



كمية العمل

شكل – ١ –

كمية العمل

شكل – ٢ –

ولقد لقى هذا الفكر قبولاً من العديد من الإقتصاديين وإستخدم للتدليل على إنخفاض معدل التبادل الخارجى للدول الأقل تقدماً . إلا أن هذا الوضع قد لا يستمر طويلاً حيث مع التنمية وبمرور الوقت يصبح عرض عنصر العمل أقل مرونة عندئذ تبدأ الأجور الحقيقية فى الأرتفاع – شأن ما يحدث فى الدول الأكثر تقدماً – ومن هنا الحاجه الملحه إلى إتباع سياسة تؤدى إلى الحد من النمو السكانى فى الدول الأقل تقدماً.

د – يرتبط السبب الرابع لإنخفاض معدلات التبادل فى الدول الأقل تقدماً بجمود هيكل أسواق الدول المتقدمة . وينسب إلى الأستاذ راؤول بريبتش (جدل الإحتكار وما يثيره أثر راتشت Ratchet effect فى النظرية الإقتصادية) حيث يؤكد على أن إنتشار إحتكار القله Oligopolistic Market فى الدول الأكثر تقدماً يؤدى إلى زيادة فى الأسعار فى أسواق تلك الدول . فى نفس هذه الدول وفى حالات قليله فى الدول الأقل تقدماً نجد أن إتحادات العمال القوية تساوم المنشئات الكبيره . فى ظل هذه الظروف فإن أثر راتشت يؤثر على نمط الأسعار . فترتفع الأسعار عادة أثناء فترة الرواج وتقوم الشركات الإحتكارية بتحميل المستهلكين بالزيادة فى تكاليف الإنتاج ، وفى نفس الوقت تسعى إتحادات المنتجين إلى دفع الأجور إلى مستوى يفوق إنتاجيتها Wage - Push Type of inflation - وعندما يحل الكساد فإن الوحدات الإنتاجية من ناحية وإتحادات العمال من ناحية أخرى تعملان على تجنب حدوث إنخفاض فى كل من الأسعار والأجور . فالإسعار فى الدول المتقدمة ترتفع بسهولة أكبر من إنخفاضها ، على حين لا توجد إلا القليل من الحواجز ضد إنخفاض الأسعار فى الدول الأقل تقدماً . والنتيجة تتمثل فى إتجاه معدلات التبادل الدولية ضد الدول النامية.

يلقى هذا الرأى جدلاً واسعا فلقد أوضح كندلبرجر أن قوة إتحادات العمال وحدها غير كافية لشرح هذا الإتجاه .كذلك لابد وأن يكون للمنتجين قوة سوقية واسعه لنقل الزيادة إلى المستهلكين ، وإلا فأن المنافسه بينهم يترتب عليها بداهة إنخفاض مبيعات الدوله التى تعانى من تضخم التكاليف وعلى ذلك فلن يتحقق هذا

الوضـع (أرتفاع أسعار صادرات الدول المتقدمة) إلا إذا كانت قوى رفع الأسعار دولية. وهذا أمر مشكوك فيه إذ أن فكرة الإحتكار الدولى فى العديد من المنتجات لم تحقق النجاح . وحقيقه الأمر أن هناك منافسه في الأسواق الدولية في معظم المنتجات الصناعية – السيارات ، الشاحنات ، السفن، الطائرات الحاسبات والصلب وغيرها . وإضافة على ذلك فهناك إحتمال أن إحتكار الدول المتقدمة – مع مرور الوقت – يؤدى إلى تطوير تقنى ومن ثم تخفيض فى تكاليف الإنتاج والذى يكون فى نهاية الأمر فى صالح الدول النامية. كذلك فإن التحليل الإحصائى لا يؤكد على صحة هذه النظرية .

هـ – وأخيراً هناك سبب آخر لميل معدلات التجارة إلى غير صالح الدول الأقل تقدماً وهو نظرية عدم المواءمة Flexibility التى قدمها كندلبرجر . فيرى كندلبرجر أن الركود يحدث فى الدول الأقل تقدماً لأن إقتصادياتها أقل قدرة على التحول السريع فى العملية الإنتاجية عنه فى الدول المتقدمة . ذلك لأن قدرة عناصر الإنتاج – العمل والأرض ورأس المال والتنظيم – ضعيفة الحركة من نشاط إلى آخر نتيجه لمجموعة من الأسباب منها : فقر عوامل المواصلات ، تخلف وسائل الإتصال ومن ثم ندرة المعلومات ، تدنى معدلات القراءةوالكتابة وتدنى المهاره فى الإدارة والأجهزة الحكومية. وحتى فى حالة توقع إنخفاض الطلب على منتج ما فإن التحول عنه إلى غيره بطىء . فإنخفاض مرونة العرض فى مواجهة إنخفاض الأسعار يعنى تعرض الدوله – لفترة من الوقت – لظروف تصير غير ملائمة لعدم قدرتها على تغيير الميزة النسبية .

ولا يعارض أحد هذا الرأى حيث أن القدرة على التحرك ومواءمة الأوضاع غير متوفرة بصفة عامه فى الدول النامية . وهناك العديد من الدول أبقت وحافظت على إنتاجها من بعض المنتجات التى إنخفض الطلب عليها لسبب أو آخر كما فى حالة نترات شيلى ، الجوت ، القطن والمطاط الطبيعى . فالمفروض أن الدوله التى تعانى من ميل معدل التبادل الدولى إلى غير صالحها بسبب تدنى الطلب على منتجاتها أو بسبب شدة المنافسة ، تسعى فوراً نحو التحول إلى إنتاج سلع أخرى . إلا أن هذا غالباً لا يحدث فى الدول الأقل تقدما بسبب عدم توفر المرونه المطلوبه .

ونقطة الضعف فى هذا الجدول أن المسئول عن عدم المرونه أوعدم المقدره على

التكيف هو الدول المصدره للمنتجات الأولية . على حين أن العكس يتفق مع المنطق ، بمعنى أن عدم المرونه هى السبب فى عدم نجاح التصدير . هذا ويتعين ملاحظة أن هذا المنطق ينطبق تماماً وبنفس القوة على صادرات الدول النامية من السلع المصنوعه ، بل ربما بدرجه أكبر ذلك لأن الأوزان وأنماط الإستهلاك أكثر تغيراً بالنسبة للعديد من السلع الإستهلاكية المصنعة ، كما إنها تنطبق على المنتجين الذين يواجهون واردات بديله . هؤلاء المنتجون – فى حالة عدم قدرتهم على التحول – سيخرجون من السوق غالباً بسبب رخص الواردات . وأخيراً فإن هذا المبدأ ينطبق على أى نشاط إقتصادى محلى لا يتعلق بالتجارة الخارجية .

الفصـــل الثـــانى عشر
التجربة اليابانية فى التقدم الإقتصادى

مقدمـــة :

مثل الكثير من دول العالم الثالث الآن كان الإقتصاد اليابانى فى القرن الماضى إقتصاداً زراعياً محصوله الأساسى هو الأرز الذى يعتبر الغذاء الرئيسى للسكان . ومن الناحية السياسية تعرضت اليابان إلى الكثير من الضغوط الإستعمارية فى القرن التاسع عشر الذى يعتبر بحق قرن الإستعمار الغربى حيث تنافست الدول الغربية على مد نفوذها الإستعمارى فى آسيا وأفريقيا . ويمكن القول بأن إنتشار النفوذ الغربى فى الصين وهى الدول المجاورة لليابان مباشرة قد سبب فى دق نواقيس (أجراس) الخطر فى اليابان حيث لاحظت الأخيرة مدى الإنحلال السياسى والخلقى الذى لحق بالصين نتيجة لإدمان الصينيين للأفيون الذى فرضته إنجلترا عليهم بإسم حرية التجارة . ففى سنة ١٨٣٩ دخلت حكومة الملكة فيكتوريا فى حرب تسمى حرب الأفيون ضد الصين . وكان سبب هذه الحرب أن الحكومة الصينية قد حاولت فى هذا الوقت منع دخول هذا المخدر الذى كان يصدره التجار الإنجليز إلى الموانى الصينية . وبطبيعة الحال لم تستطع الصين مقاومة القوة العسكرية الإنجليزية ، وكانت الهزيمة الصينية صدمة كبيرة لليابان التى أدركت أن ما حدث فى الصين ممكن أن يحدث أيضاً فى اليابان نفسها . ولم تمض سنوات قليلة إلاوشعرت اليابان بدقات الإستعمار الغربى على أبوابها وتمثل ذلك سنة ١٨٥٤ فى وصول بوارج البحرية الأمريكية إلى الموانى اليابانية لكى تطلب من اليابان أن تفتح موانيها لخدمة السفن الأمريكية . وتبع ذلك مناوشات

(*) كتب هذا الفصل الإستاذ الدكتور خيرى أحمد ترك الأستاذ غير المتفرغ بكلية التجارة ، جامعة الأسكندرية

وأستاذ الإقتصاد : .Stuart School of Business, 111inois Instituate of Technology,U.S.A

مع الأسطول الإنجليزى والأسطول الفرنسى . وكان نتيجة هذه الضغوط العسكرية أن فرض الغرب شروطاً إقتصادية مجحفة منها أن لا يزيد الحد الأقصى للرسوم الجمركية على الواردات اليابانية عن ٥٪ وبالتالى تتعرض الصناعات اليابانية الناشئة إلى منافسة الصادرات الغربية الأكثر جودة والأقل سعراً مما يودى إلى صعوبة نمو القطاع الصناعى فى اليابان . ولقد كان هذا التقييد السياسى لسلطة الحكومة فى فرض الرسوم الجمركية طعنه فى صميم الكرامة اليابانية [1] كانت نتيجتها سقوط حكومة التوكوجاوا Tokugawa التى قبلت هذه الشروط المهينة وبزوغ حكومة جديدة عرفت بإسم الميجى Meiji سنة ١٨٦٨ .

حكومة الميجى :

كان قادة هذه الحكومة من الشباب الوطنيين الذى أقسموا على تغيير المجتمع اليابانى القديم لكى تلحق اليابان بركب العالم المتحضر وكان شعارهم « إقتصاد غنى وجيش قوى » . وبفضل جهود هذه المجموعة إستطاعت اليابان أن تكون الدولة الأسيوية الأولى التى نجحت فى تحويل إقتصادها من إقتصاد زراعى تقليدى إلى إقتصاد صناعى متقدم فى أقل من ربع قرن ولذلك إستحقت التجربة اليابانية أن يطلق عليها بحق لقب « المعجزة الإقتصادية » .

إن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو معرفة الكيفية التى إتبعتها اليابان لتحقيق هذا النجاح الإقتصادى المذهل خاصة أنه حدث فى دولة لم يحباها الله بوفرة من الموارد الطبيعية .

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن فى أن اليابان قد إتبعت أسلوباً كان يعتبر بمقاييس هذا الوقت أسلوباً جديداً للتقدم الإقتصادى يختلف تمام الإختلاف عن الأسلوب التقليدى للتصنيع الذى إتبعته إنجلترا والولايات المتحدة . ففى هذه الدول الأخيرة نجد أن شجرة الصناعة قد نمت وترعرعت بمجهود القطاع الخاص فقط بدون أى تدخل من الحكومة . ويطلق الإقتصاديون على هذا نظام الإقتصاد الحر Laissez - Faire ولكن اليابان أدركت أن من العيوب الرئيسية للنظام الإقتصادى الحر

(١) فرض الغرب نفس القيود الإقتصادية على الكثير من دول العالم الثالث فى القرن التاسع عشر ومنها مصر وتركيا .

هو طول المدة اللازمة لحدوث التغيير المطلوب فى المجتمع والتى لا تقل عن قرن كامل. ولما كانت اليابان غير مستعدة للإنتظار مائة عام فإنها قد إتخذت طريقا آخر لتحديث المجتمع يعتمد أساساً على التدخل الحكومى لمساعدة القطاع الخاص فى تحقيق النمو الإقتصادى . ولكن المشكلة التى واجهتها حكومة الميجى فى هذا الوقت أن قادة الحكومة كانوا مجموعة من الشباب الذين تملؤهم الحماسة ولكن ينقصهم الخبرة الفنية والإقتصادية ، حيث أنهم بلا إستثناء لم يحدث أنهم خرجوا من اليابان للخارج وبالتالى كانوا غير قادرين على رسم السياسات الملائمة لتقدم بلدهم . وللتغلب على هذه المشكلة قادهم تفكيرهم إلى قرار فريد من نوعه تمثل فى أن تقوم الوزارة اليابانية كلها فى رحلة حول العالم لكى تدرس النظام الإقتصادى والسياسى فى كل دولة تزورها . ولقد إستمرت هذه الرحلة تحت إشراف أحد قادة الميجى إيواكورا Iwakura لمدة ٢٣ شهراً بين ١٨٧١ و ١٨٧٣ . وتعتبر هذه الرحلة نقطة تحول فى تاريخ اليابان إذ وضعت الحكومة نفسها فى مكان التلميذ النجيب لما يقرب من سنتين لكى تتعلم من تجارب الآخرين وتتعرف على مصادر القوة والضعف فى كل نظام مما سهل على القادة السياسيين بعد ذلك رسم السياسات الرشيدة التى تتبنى مصادر القوة وتتلافى عوامل الضعف . ويمكن تلخيص نتائج هذه الرحلة فى التالى :

أولاً : أدركت اليابان أن سر قوة الغرب السياسية والعسكرية تكمن فى تقدم صناعى ونظام برلمانى وبدأ ذلك جليا من زيارة العواصم الغربية المتقدمة فى الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا والمانيا بينما تخلف الدول الشرقية مثل الصين وروسياً يرجع إلى نظام زراعى متخلف ونظام سياسى أو توقراطى .

ثانياً : لا يوجد دولة واحدة فقط يمكن لليابان أن تتخذها كنموذج كامل وتقلدها تقليداً أعمى ذلك لأن كل مجتمع له مزاياه وعيوبه وإذا إستطاعت اليابان أن تستفيد من المزايا وتتلافى العيوب فإن ذلك سيؤدى إلى التقدم السريع . وعلى سبيل المثال فقد كان نتيجة هذه الرحلة أن تبنت اليابان من الولايات المتحدة نظام التعليم الإجبارى والكثير من الفنون الزراعية ولكنها لم تتبن النظام السياسى الأمريكى حيث أنه فى هذا النظام تتمتع السلطة التشريعية بسلطة قوية مما يحد من مقدرة السلطة التنفيذية

على إتخاذ قرارات سريعة ولذلك فضلت اليابان النظام الألمانى الذى يمنح السلطة التنفيذية ، قوة أكثر مما يمكنها من التدخل المباشر السريع فى الشئون السياسية والإقتصادية . ومن ألمانيا أيضاً تبنت اليابان النظام العسكرى للجيش ولكنها فضلت النظام الإنجليزى للبحرية .

ثالثاً : أدركت الحكومة اليابانية أن الدولة الحديثة لا تستطيع أن تتحقق فى ظل نظام إقطاعى مثل النظام الذى كان سائداً فى عصر التوكوجوا Takugawa والذى تتمتع فى ظله طبقة المحاربين المسماة بالساموراى Samurai بمزايا سياسية وإجتماعية ومادية وضعتهم فى طبقة متميزة عن بقية أفراد الشعب ولذلك صدرت التشريعات التى قضت على المزايا الموروثة لهذه الطبقة . وبذلك كفل النظام الجديد تحقيق العدالة الإجتماعية لجميع المواطنين وبالتالى أصبح تقدم الفرد وإرتفاعه فى السلم الإجتماعى مرهوناً بتفوقه فى التعليم والعمل وليس على أساس الطبقة التى ولد فيها .

رابعاً : لكن تلحق اليابان بقطار التكنولوجيا الحديثة كان لابد عليها أن تستعين بالخبراء الأجانب وتم ذلك بإغرائهم بالحضور لليابان عن طريق دفع مرتبات سخية ومنحهم سكن مجانى وكان التعاقد معهم بعقود قصيرة الأجل لمدة سنتين أو ثلاثة فى المتوسط وفى خلال هذه الفترة يتتلمذ على أيديهم الكثير من المهندسين والفنيين والعمال اليابانيين وكان الهدف فى جعل هذه العقود لمدة قصيرة هو عدم إعطاء فرصة للأجانب لكن تكون لهم اليد العليا فى تسيير دفة المشروعات اليابانية .

الدور الرائد للحكومة فى التصنيع :

بالإضافة إلى الدور الرئيسى الذى قامت به الحكومة اليابانية فى نقل التكنولوجيا عن طريق إستيراد الخبرات الأجنبية فقد قامت أيضاً بدور مباشر ونشيط فى تأسيس فروع الصناعات الجديدة وتدعيمها وحمايتها حتى تستطيع أن تقف على قدميها . ولقد كان مصدر التمويل لهذه الصناعات هو الضرائب التى فرضتها الحكومة على إنتاج الأرز . وكانت صناعة القطن من الصناعات الأولى التى أولتها الحكومة رعاياتها . ففى الفترة ١٨٧٨ – ١٨٨٦ إستوردت حكومة الميجى مصانع الغزل والنسج من

الخارج وقامت الحكومة بنفسها ببناء معظم المصانع وإدارتها ثم بيعت هذه المصانع للقطاع الخاص . ويمكن القول أن ملكية القطاع العام للمصانع لم تدم إلا فترة قصيرة وذلك لقصور الموارد الضريبية للدولة وبالتالى عدم قدرتها على تزويد المشروعات بحاجتها من رأس المال العامل بالإضافة إلى سبب آخر أهم وهو أن تجربة الحكومة فى إدارة المصانع قد أثبتت إنها أقل كفاية بكثير من القطاع الخاص .

وحيث أنه من المعروف أن عصب الإقتصاد الحديث هو نظام مصرفى يقوم بإمداد رجال الأعمال بحاجتهم من السيولة النقدية فقد قامت الحكومة بتأسيس نظام مصرفى سليم على غرار النظام الأمريكى . وكانت نواة هذا النظام هو إنشاء بنك اليابان Bank of Japan سنة ١٨٧٢ الذى يعتبر من أوائل البنوك المركزية فى العالم . وأدى ذلك إلى تنظيم البنوك التجارية على أسس حديثة . وفى البداية كان الكثير من أصحاب هذه البنوك من طبقة النبلاء اليابانية والباقى طبقة التجار الأغنياء . ولم تمضى سنوات قليله حتى زاد نفوذ التجار الأغنياء وقام الكثير منهم بشراء مصانع الحكومة وبناء مصانع أخرى جديدة . ومما أدى إلى نجاح هذه الحركة الصناعية أن بعض كبار المساهمين كانوا أيضاً من أصحاب المصارف ومديريها مما سهل عملية التمويل . والواقع أن مساهمة البنوك فى ملكية المشروعات الصناعية تعتبر من الخصائص المميزة للإقتصاد اليابانى وهذه الخصوصية تشبة إلى حد كبير النظام الألمانى .

ولقد إستطاع الإقتصاد اليابانى فى فترة قصيرة أن يقيم العديد من الصناعات الناجحة وكان ذلك فى مجال الصناعات الخفيفة أولاً ثم فى مجال الصناعات الثقيلة بعد ذلك . ونتيجة لفقر اليابان فى الموارد الإقتصادية واعتمادها على استيراد معظم المواد الخام من الخارج فإن الدولة قد أدركت فى مرحلة مبكرة أن الوسيلة الوحيدة المتاحة لها لدفع نفقات الإستيراد هى أن تقوم الصناعات اليابانية بتصدير فائض إنتاجها إلى الخارج. وفى البداية كان التصدير أساساً فى مجال الصناعات القطنية والحريرية وسرعان ما إكتسب الحرير اليابانى شهرة عالمية وأصبحت اليابان المصدر الرئيسى للحرير فى العالم وذلك بسبب جودته الفائقة ورخص ثمنه نتيجة لدعم الحكومة لهذه الصناعة

بإستيراد[1] الخبرة الفرنسية والقيام بعملية الإرشاد الزراعي .

وبصفة إجمالية يمكن القول أن الصادرات اليابانية قبل ١٩٤٥ كانت في مجال الصناعات التي تتطلب كثافة كثيرة من عنصر العمل Labor - intensive (مثل لعب الأطفال وصناعة المنسوجات) ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نقص معدل النمو السكاني مما أدى إلى إرتفاع تكلفة العمال ولذلك ركزت اليابان على تصدير المنتجات التي تتطلب كثافة كبيرة من عنصر رأس المال Capital - intensive (مثل التلفزيون والسيارات) . ومما ساعد الإقتصاد الياباني على النمو السريع بعد هزيمة اليابان سنة ١٩٤٥ هو نجاح اليابان في الحصول على التكنولوجيا الحديثة من الولايات المتحدة ولذلك تنبأت اليابان سنة ١٩٦٣ بأنها سوف تتمكن من التفوق إقتصاديا على الولايات المتحدة نفسها[2] . وكما يبين الجدول التالي ذلك بالفعل سنة ١٩٨٧ حيث زاد متوسط الدخل في اليابان عن مثيله في أمريكا .

ويرجع هذا التفوق الإقتصادي المذهل إلى الخصائص المعينة للقطاع الصناعي الياباني التي تجعل تنظيمه مختلفاً تمام الإختلاف عن مثيله في الدول الغربية ولهذا سوف نشرح بشيء من التفصيل الخصائص المتميزة لهذا الإقتصاد .

---

(١) كانت فرنسا في سنة ١٨٧٥ من أكبر الدول المنتجة للحرير ولكن آفة زراعية أصابت ودة الحرير سببت في أفول هذه الصناعة في فرنسا .

(٢) شجعت الحكومة الأمريكية عملية نقل التكنولوجيا لليابان وذلك بغرض تقوية الأقتصاد الياباني حتى يستطيع الوقوف أمام المد الشيوعي .

(جدول ١٢–١) متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة واليابان بالدولار

(بالأسعار الجارية)

السنة	الولايات المتحدة	اليابان	السنة	الولايات المتحدة	اليابان
١٩٥٣	٢٢٩٠	٢٢٤	١٩٧٨	٩٧٢١	٨٣٨٣
١٩٥٤	٢٢٥٠	٢٤٥	١٩٧٩	١٠٧٤٣	٨٦٢١
١٩٥٥	٢٤١١	٢٦٧	١٩٨٠	١١٥٦٠	٨٩٠٧
١٩٥٦	٢٤٩٧	٢٩٨	١٩٨١	١٢٨٥٥	٩٦٨٤
١٩٥٧	٢٥٨٢	٣٣٦	١٩٨٢	١٣٢٤٢	٨٩٤٧
١٩٥٨	٢٥٧١	٣٤٦	١٩٨٣	١٤١٢٧	٩٩٠٥
١٩٥٩	٢٧٤٤	٣٨٥	١٩٨٤	١٥٩٠٨	١٠٤٦٩
١٩٦٠	٢٨٠٣	٤٥٧	١٩٨٥	١٦٦٩٠	١١١٧٦
١٩٦١	٢٨٥٦	٥٥٩	١٩٨٦	١٧٤١٩	١٦١٧٣
١٩٦٢	٣٠٢٩	٦١٥	١٩٨٧	١٨٥٦٧	١٩٦٤٢
١٩٦٣	٣١٥٣	٧٠٢	١٩٨٨	١٩٧٦٠	٢٣٣٥٨
١٩٦٤	٣٣٢٣	٨٢١			
١٩٦٥	٣٥٥٧	٩١٧			
١٩٦٦	٣٨٤٦	١٠٥٦			
١٩٦٧	٤٠٢٤	١٢٢٥			
١٩٦٨	٤٣٥٢	١٤٣٦			
١٩٦٩	٤٦٥٨	١٦٧٠			
١٩٧٠	٤٨٤١	١٩٤٧			
١٩٧١	٥١٨٩	٢١٨١			
١٩٧٢	٥٦٥٠	٢٨٤١			
١٩٧٣	٦٢٥٩	٣٨٠٧			
١٩٧٤	٦٧٠٧	٤١٦٢			
١٩٧٥	٧١٧٣	٤٤٦٦			
١٩٧٦	٧٨٧٩	٤٩٥٥			
١٩٧٧	٨٧١٠	٦٠٣١			

المصدر : IMF, International Financial Statistics : سنوات عديدة

التنظيم الصناعي في اليابان :

يتميز القطاع الصناعي الياباني بالثنائية Duality بمعنى وجود عدد قليل من التجمعات الصناعية الكبيرة Industrial Groupings التي تعمل في ظلها ألوف من الشركات والمؤسسات الصغيرة . وفيما يلي وصفاً لتكوين المجموعات الكبيرة ومناقشة لنوعية العلاقة التي تربطها بالمشروعات الأقل حجماً .

قبل هزيمة اليابان في الحرب اليابانية الثانية كان يطلق على كل تجمع من هذه التجمعات لقب الزايباتسو Zaibatsu المكون من شركة قابضة في القمة تهيمن على العديد من الشركات الأخرى التي تعمل في مجالات صناعية مختلفة بالإضافة إلى وجود بنك خاص وشركة تجارية Trading Company خاصة لهذا التجمع ومعظم رأس المال كان يتم إكتتابه عن طريق المساهمين والباقي يتم عن طريق البنوك . وكانت الغالبية من المساهمين الرئيسيين تتكون من عدد قليل من العائلات الغنية يملكون حصصاً من الأسهم في الشركة القابضة والشركات الكبيرة والتابعة لها . أما الشركات الصغيرة فيملكها صغار رجال الأعمال ومعظمها تعمل لحساب الشركات الكبيرة في التجمع حيث تمدهم بما يحتاجون من قطع الغيار . ويتميز هذا النظام بالتخصص ، حيث تركز الشركات الكبيرة على تصنيع الأجزاء التي تحتاج لمهارات فنية عالية وتجميع المنتج النهائي بينما تنتج الشركات الصغيرة قطع الغيار السهلة الصنع نسبياً أما البنك الخاص فيقوم بتقديم قروض لشركات التجمع بشروط ميسرة بينما تتخصص الشركة التجارية في القيام بعمليات الإستيراد والتصدير .

ومن ناحية كمية المنتج وسعر البيع فإن ذلك كان يتم عن طريق الكارتل Cartel التي يتكون أعضاؤه من الشركات الكبيرة التي تنتج ناتجاً معيناً وتتفق هذه الشركات على كمية الإنتاج المسموح لكل شركة بإنتاجه وعلى تحديد السعر النهائي للمنتج . ويكون هذا الإتفاق إختياريا إلا في أوقات الأزمات الإقتصادية السياسية فهنا كانت الحكومة تتدخل لكي تجبر الشركات على إنتاج كميات معينة أو تطلب من شركة الإنضمام تحت لواء شركة أخرى وأحياناً كانت الحكومة تطلب تغيير نوع المنتج كما حدث في فترة الحرب الثانية حيث اجبرت الحكومة بعض شركات النسيج إلى

تغيير إنتاجها من المنسوجات لكى تتخصص فى إنتاج البارود اللازم للمجهود الحربى .

والملاحظ أن النظام الصناعى الذى ساد اليابان قبل ١٩٤٥ كان مختلفاً تمام الإختلاف عن النظام الأمريكى . ذلك لأن نظام الإنتاج فى الولايات المتحدة يقوم على أساس السوق الحرة Laissez - Faire وبالتالى يتحدد الإنتاج والسعر فى هذا السوق بدون تدخل الحكومة كما أن التشريع الأمريكى المعروف بالقانون المضاد للترست Anti - Trust Law لا يسمح بإنشاء الكارتلات التى يحدد أعضاؤها الإنتاج والسعر ، كما أن القانون المصرفى فى الولايات المتحدة لا يسمح للبنوك أن تمتلك أسهماً فى الشركات الصناعية كما لا يجيز لأى بنك التفرقة فى المعاملة فى منح القروض . ولقد أتاح الانتصار العسكرى للولايات المتحدة على اليابان عند إنتهاء الحرب العالمية الثانية فرصة لكى تفرض أمريكا المنتصرة نظامها الإقتصادى على اليابان المنهزمة وتمثل ذلك إرغام اليابان على تبنى القانون الأمريكى المضاد للترست كما أعلنت الإدارة الأمريكية عدم مشروعية نظام الزايباتسو الذى إعتبرته الولايات المتحدة مخالفاً لنظام الإقتصاد الحر.

ولقد كان من المفروض أن يكون نتيجة هذه التشريعات الجديدة هو القضاء على نظام التجمعات الإقتصادية الكبيرة وتبنى اليابان للنظام الأمريكى Laissez - Faire الذى يقوم على أساس مبدأ المنافسة غير المقيدة ولكن ذلك لم يحدث عملياً ذلك لأن اليابان أدركت أن نظام المنافسة المطلقة يؤدى إلى عدم إستقرار الأسواق والتذبذب السريع للأسعار وعدم تدخل الدولة لحماية الشركات وصعوبة التخطيط للمستقبل . وبطبيعة الحال لم تستطع اليابان المحتلة عسكرياً أن تعصى الأوامر الأمريكية بطريقة المواجهة الصريحة ولكنها لجأت إلى الدفاع عن مصالحها بطريقة حكيمة تتمثل فى التعامل بمنتهى الأدب مع الرسميين الأمريكان والتظاهر بالموافقة على كل إقتراح يتقدمون به ولكنها فى الوقت نفسه لجأت إلى إقناع المسؤولين الأمريكيين بضرورة الموافقة على اصدار بعض الإستثناءات للقوانين الإقتصادية الجديدة ومن خلال فتح باب « الإستثناءات » تمكنت اليابان تدريجياً فى أن تبطل مفعول هذه القوانين وأن تخلق نظاماً مشابهاً إلى حد كبير للنظام الإقتصادى اليابانى القديم والذى يسمح للدولة بأن تقوم بدور رئيسى فى تسيير دفة الإقتصاد .

ومن أهم الإستثناءات الأولى التى سمح بها كان جواز عمل كارتل ، لفترة قصيرة فى حالة الحاجة إلى تحرير إنتاج الشركات التى تعانى من ضعف الطلب ويكون بعضها على وشك الإفلاس . وفى فترة قصيرة بعد ذلك تمت سنة ١٩٤٩ ولادة وزارة من أهم الوزارات الإقتصادية فى اليابان ألا وهى وزارة التجارة الدولية والصناعية Mini-stry of Internatinal Trade and Industry (MITI) . وترجع أهمية هذه الوزارة إلى مسؤوليتها فى رسم السياسات الصناعية التى تهدف إلى إستمرار التقدم التكنولوجى للصناعات اليابانية ونجاح تسويق المنتجات اليابانية فى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى خلق مناخ إقتصادى مستقر داخل اليابان تتنافس فيه الشركات اليابانية مع بعضها بطريقة منتظمة Orderly وليس على طريقة قانون الغابة Law of the Jungle السائد فى النظام الأمريكى حيث المنافسة المطلقة المبنية على البقاء للأقوى والتى تسمح بحرب الأسعار Price Wars وعدم إعطاء الشركة الضعيفة منحة من الوقت لكى تسترجع فيه قوتها .

ولم تمض سنة على ولادة الـ MITI حتى إندلعت نيران الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ وفى هذه الحرب ساندت الولايات المتحدة عسكرياً كوريا الجنوبية ضد الزحف الشيوعى من الشمال . ومن الناحية الإقتصادية يعتبر اليابانيون هذه الحرب بمثابة هبة من السماء وذلك لسببين : أولاً أدى زيادة الإنفاق العسكرى الأمريكى فى كوريا إلى زيادة الطلب على المنتجات اليابانية وإنتعاش الإقتصاد اليابانى ، ثانياً : أدى إنشغال الولايات المتحدة بالمجهود الحربى إلى تساهل الرسميين الأمريكيين فى عملية تطبيق القانون المضاد للترست فى اليابان وغض النظر عن الاستثناءات الكثيرة لهذا القانون التى خططتها وزارة التجارة الدولية والصناعة MITI . ويرجع التساهل الأمريكى إلى رغبة الولايات المتحدة إلى تقوية الإقتصاد اليابانى بأى ثمن حتى يستطيع الوقوف على قدمية ومقاومة المد الشيوعى حتى ولو كان هذا الثمن عدم التطبيق الفعلى للقانون المضاد للترست .

وهكذا يمكن القول أن الحكومة اليابانية قد إنتهزت تغير الأولويات السياسية للولايات المتحدة بعد حرب كوريا لكى تعيد ترتيب نظامها الصناعى وتم ذلك بارشاد

وزارة التجارة الدولية والصناعة MITI التى فتحت باب الإستثناءات للقانون المضاد للترست على مصراعيه وكان من نتيجة ذلك بزوغ نظام التجمعات الإقتصادية الكبيرة فى اليابان مرة أخرى تحت إسم مختلف يعرف نظام الكيرستو Keirestu. والجدول التالى: يعطى مثالاً للشركات الكبيرة التى تكون مجموعة متسوى Mitsui التى تعتبر من أكبر المجموعات الصناعية اليابان .

(الجدول ١٢ - ٢)

الشركات الأعضاء فى مجموعة متسوى Mitsui Keirestu

نوع النشاط الإقتصادى	إسم الشركة
مصرفى	بنك متسوى Ni . Bank دمتسوى ترست Mi . Trust
تأمين على الحياة	شركة متسوى للتأمين Mi . Life
تأمين بحرى وتأمين ضد الحريق	شركة تايشو للتأمين البحرى والحريقTaisho Marine & Fire
مناجم	شركة متسوى كوزان Mi . Kozan
شركة تجارية للإستيراد والتصدير	شركة متسوى بوسانMi . Bussan (trading Company)
محلات تجارية	شركة متسوكوشى Mitsukashi
بناء	شركة متسوى للبناء وشركة سانكى كوجيو Sanki Kogyo
مأكولات ومشروبات	شركة نيهون ملز Nihon Mills
منسوجات	شركة طهر Tohre
ورق	شركة أهجى للورق Ohji Paper
كيماويات	شركة متسوى توتسو Mi . Toatsu وشركة متسوى للبتروكيماويات Mi . Petrochemicals
أسمنت	شركة أونودا للأسمنت Onada Cement
صلب	شركة نيهون سيكوجو Nihon Seikojo
مواصلات	شركة متسوى لبناء السفن Mi.Shipbinlding وشركة تويوتا Toyotaللسيارات
إلكترونيات	توشيبا Toshiba
	Source : Toyo Keizai, Kigyo Kairestu Soran

ومن هذا الجدول يلاحظ وجود شركة واحدة فقط فى كل نشاط إقتصادى (وبالتالى لا توجد منافسة بين شركتين ينتجان نفس المنتج فى تجمع واحد) ويكون تعاون كل شركة مع الأخرى تعاوناً إختيارياً بدون إجبار ومن صور هذا التعاون شراء كل شركة لبعض أسهم الشركة الأخرى وتفضيل الشركة العضو فى التجمع عن الشركات خارج هذا التجمع فى البيع والشراء وتبادل المعلومات وإذا حدث وعانت شركة من شركات التجمع من ضائقة مالية ففى هذه الحالة يقوم بنك التجمع والشركات الأخرى الأعضاء بمساعدتهما مالياً بل يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى تشغيل عمال الشركة المتعثرة فى الشركات الأخرى الأعضاء حتى تمر الضائقة المالية بسلام وعندئذ يعود العمال المنقولين إلى شركتهم الأولى .

ويشبة تجمع الكيرستو تجمع الزايباتسو القديم مع وجود فروق بسيطة أهمها عدم وجود الشركة التابعة حيث التعاون كما رأينا لا يكون عن طريق الإجبار ، كذلك إنتهى دور العائلات الغنية القديمة التى كانت تساهم مساهمة كبيرة فى التمويل وأصبح المصدر الرئيسى للتمويل الآن هو بنك التجمع الذى يكون بحق القلب النابض للكيرستو . والجدير بالذكر أن ظاهرة الثنائية Duality لا تزال موجودة فى التجمعات الصناعية الفرعية ودليل ذلك أن كل شركة كبيرة فى الكيرسو يدور فى فلكها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة التى تقوم بمدها بقطع الغيار التى لا تحتاج عادة لمستوى مرتفع من التكنولوجيا وعادة ما تتفق الشركة الكبيرة مع الشركة المتوسطة على كمية قطع الغيار اللازم توريدها ثم تقوم الشركة المتوسطة بإنتاج جزء من هذا الطلب وتعهد بتنفيذ بقية الطلب إلى شركات أخرى أصغر . ويسمى هذا النظام نظام التعاقد من الباطن Subcontracting . وعلى سبيل المثال تشترى شركة تويوتا Toyota للسيارات الآلات المؤلفة من قطع الغيار من شركات أصغر لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن المائة عامل .

العلاقات بين العمال والإدارة فى الشركة اليابانية :

والآن وبعد أن ناقشنا الأساس الهيكلى للشركات اليابانية يجدر بنا أن نذكر أحد مصادر القوة فى الإقتصاد اليابانى ألا وهى خصوصية العلاقة التى تربط العامل اليابانى

بادارة الشركة التى يعمل بها . تقوم هذه العلاقة على أساس مختلف تماماً عنها فى الولايات المتحدة وإنجلترا ففى هذه الدول الأخيرة تكون نقابات العمال هى الممثل الرئيسى لهم تدافع عن مصالحهم وتستخلص حقوقهم من الإدارة وتستخدم فى سبيل ذلك المحامين الذين يتفاوضوا مع القسم القانونى فى الإدارة وأحياناً يصل الأمر إلى الإضراب عن العمل فى حالة تعذر المفاوضات . وهكذا نجد أن العلاقة فى الولايات المتحدة وإنجلترا بين طرفى العمل والإدارة تعتبر علاقة خصمية Adversenial مبنية على عدم الثقة وإفتراض سوء النية مما يؤدى إلى الحاجة إلى المحاميين الذين يجولون ويصولون فى المفاوضات ثم يكتبون بالتفصيل الإتفاق النهائى فى صورة قانونية حيث يتحدد بجلاء مسؤوليات وحقوق كل طرف .

وعلى عكس هذه العلاقة الخصمية فإننا نجد فى اليابان علاقات بين العمال والإدارة مبنية على التفاهم والتعاون والتآلف Harmony.وهناك تسود روح النظام العائلى الذى لا يحتاج إلى خدمات المحامين لكى يحددوا بدقة مسؤوليات كل طرف وحقوقه وترجع جذور هذا التعاون إلى فلسفة كونفيوشس Confucius القديمة التى تقوم على مبدأ إحترام وولاء الإبن للأب والزوجة للزوج والصغير للكبير والتلميذ للمدرس . وفى مقابل هذا الإحترام والولاء يقوم الطرف الأقوى برعاية مصالح الطرف الأضعف والأخذ بيده وحمايته ومساعدته فى تحقيق هدفه . ويطبق النظام العائلى الكونفيوشى فى الشركة اليابانية حيث يتجلى ذلك فى معاملة العامل لرؤسائه وهنا يقوم الرئيس بدور الأب المخلص الذى يضع مصلحة العامل فوق كل إعتبار وهذا يقودنا إلى فارق أساسى بين الهدف الرئيسى للشركة الأمريكية والهدف الرئيسى للشركة اليابانية. ففى الأولى نجد أن الإدارة تمثل مصالح المساهمين وهدفها الأول هو تحقيق حد أقصى من الأرباح يوزع جزء كبير منها على أصحاب الأسهم مما ينعكس فى إرتفاع ثمن هذه الأسهم فى اسواق الأوراق المالية وبالتالى حصول المديرين على مرتبات سخية ومزايا مادية كثيرة .

ولكن ذلك لا يحدث فى الشركة اليابانية التى يكون هدفها الأول العناية برفاهية العمال ولا تمثل الإدارة مصالح أصحاب الأسهم بل يكون دورها الرئيسى فى

نشر روح التفاهم والتعاون بين العمال أنفسهم وبين العمال والإدارة وتشجع الشركة العمال على التقدم بالإقتراحات والمساهمة فى إتخاذ القرارات حيث كثيراً ما تنبع هذه القرارات من المستويات العمالية مما يؤدى إلى تحسين الإنتاج وزيادة كفاءته . ويلاحظ أيضاً فى الشركة اليابانية أن الفارق بين أجور العمال ومرتبات الإدارة هو فارق صغير مما يؤدى إلى تقريب الفوارق بين الطبقات وذلك بعكس الحال فى الشركة الأمريكية حيث تتعاظم الفوارق بين أجور العمال (أصحاب الياقات الزرقاء) ومرتبات الإدارة (أصحاب الياقات البيضاء) .

وهكذا نجد أنه نتيجة لحسن المعاملة وتقارب المرتبات يبادل العامل اليابانى رؤساءه وداً بود وينعكس ذلك فى التفانى التام والإخلاص المطلق فى العمل [١] ما يجعل إنتاجية العامل اليابانى أعلى إنتاجية فى العالم . وهنا يجب أن نذكر أن العلاقة المبنية على الإحترام الإنسانى داخل الشركة اليابانية تمتد أيضاً لكى تشمل العلاقة بين الشركة الكبيرة والشركات الأصغر منها والتى تمدها بحاجتها من قطع الغيار . لذلك نجد أن الشركة الكبيرة لا تألوا جهداً إلا وبذلته لمساعدة الصغير وتكون صور هذه المساعدة فى عمل دورات تدريبية لعمال الشركة الصغيرة فى مصانع الكبيرة وإرسال الفنيين من الشركة الكبيرة إلى الصغيرة لإرشاد العمال إلى أفضل الوسائل لإنتاج قطع الغيار بل يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى قيام الشركة الكبيرة بمد الصغيرة بما تحتاجه من آلات ومعدات ومعامل لضمان جودة الإنتاج . وفى كل الأحوال تكون العلاقة بين الشركة الكبيرة ومورديها علاقة طويلة الأجل التركيز فيها على ضمان الجودة وليس على رخص السعر .

---

(١) لا يهدد شبح البطالة عمال الشركات الكبيرة حيث يكون التعيين لمدى الحياة Life - Time employment وحتى فى أحلك الظروف لا تلجأ الشركات الكبيرة إلى فصل العمال إلا فى حالات نادرة ، ولكن نظام التعيين لمدى الحياه لا ينطبق على العاملين فى الشركات الصغيرة .

والخلاصـــــة :

نخلص مما سبق أن غيـاب عوامل التطـاحن والتخاصـم والتركيز على عوامـل التآلف والتعاون داخل الشركة اليابانية نفسها وفى العلاقة بين هذه الشركة والشركات الأخرى التى تساعدها فى الإنتاج كل ذلك كانت نتيجة تفانى العامل فى عمله والحصول على قطع غيار عالية الجودة مما أدى إلى إستطاعة الكثير من الشركات اليابانية أن تقلل نسبة التالف فى الإنتاج إلى درجة الصفر Zero - Defect وبالتالى فقد نجحت المنتجات اليابانية فى أن تكتسح الأسواق العالمية وذلك لحسن جودتها ورخص سعرها بالمقارنة مع مثيلاتها من المنتجات الغربية مما أدى إلى تحقيق فائض للصادرات عن الواردات فى ميزان المدفوعات اليابانى يتزايد عاماً بعد عام . وقد أدى نجاح التجربة اليابانية فى التقدم الإقتصادى وفى نظام إدارة الشركات أن تصبح هذه التجربة مناراً تهتدى به دولة العالم الثالث المقبلة على التصنيع كما تستفيد منه دول الغرب التى تدرس الآن الكيفية التى إستطاعت بها الشركات اليابانية أن تتفوق على الشركات الغربية . وهكذا يقف الغرب أمام اليابان فى موقف التلميذ بعد أن وقف منها موقف المدرس لسنوات طويلة .

الفهـــرس

الموضــــوع	ص
تقـديـم	٣
الفصل الأول : ظاهرة التخلف الإقتصادى وأهميـة التنميـة	٥
الفصل الثانى : الخصائص الإقتصادية الأساسية للدول النامية	١٥
الفصل الثالث : النمو الإقتصادى والتنمية الإقتصادية ووسائل قياسها	٤٥
المبحث الأول : النمو والتنمية	٤٥
المبحث الثانى : مقاييس النمو الإقتصادى	٥٧
المبحث الثالث : تحليل معيار الدخل كمؤشر للنمو والتقدم	٧٧
الفصل الرابع : نظريـات واستراتيجيـة التنميـة الإقتصاديـة	١٠٣
الفصل الخامس : النظريات الإجتماعيـة فى التنميـة الإقتصاديـة	١٢٧
الفصل السادس : أثـر العوامل الإجتماعية على عمليـة التنميـة	١٤٧
الفصل السابع : تمـويل التنميـة الإقتصاديـة	١٧٧
المبحث الأول : المـوارد المحليـة	١٨٧
المبحث الثانى : التمويل الأجنبى	٢١٥
المبحث الثالث : مشكلة المديونية العالمية	٢٣٩
الفصل الثامن : الزراعيـة والتنميـة	٢٦٥
الفصل التاسع : التصنيع كأسلوب للتنميـة ووسـائل تنميـة الصـادرات الصناعيـة	٢٨٥

الموضـــوع	ص

المبحث الأول : التصنيع كأسلوب للتنمية ٢٨٥
المبحث الثاني : وسائل تنمية الصادرات الصناعية ٢٩٢
المبحث الثالث : مشكلة الإختيار بين الصناعات ٢٩٦
الفصل العاشر : السـكان والتنميـة ٣٠٧
الفصل الحادى عشر : التجـارة الخارجيـة والتنميـة الإقتصاديـة ٣٢٧
الفصل الثانى عشر : التجربـة اليـابانيـة فى التقـدم الإقتصـادى ٣٥٥

تم بحمد الله وتوفيقـه

طبع – نشر – توزيع
الإدارة : ٨٤ شارع زكريا غنيم – الإسكندرية
تليفون : ٥٩٦٧٨٨٢
بريدياً : ص.ب ٣٥ الإبراهيمية – رمل الإسكندرية